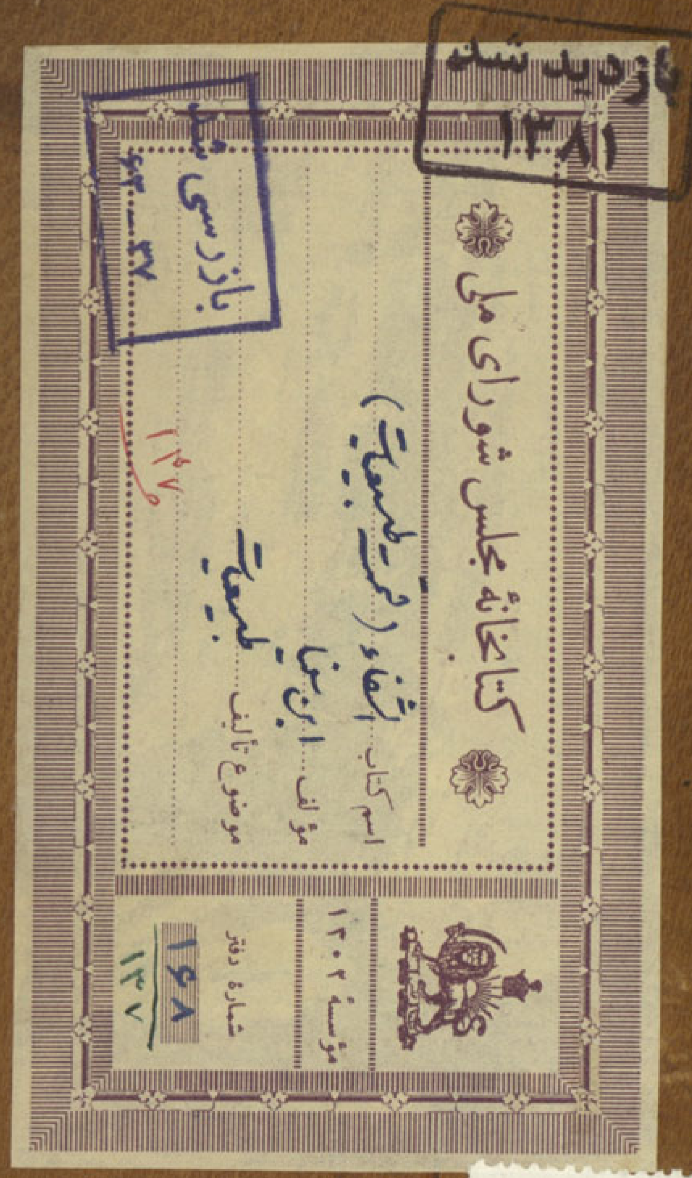
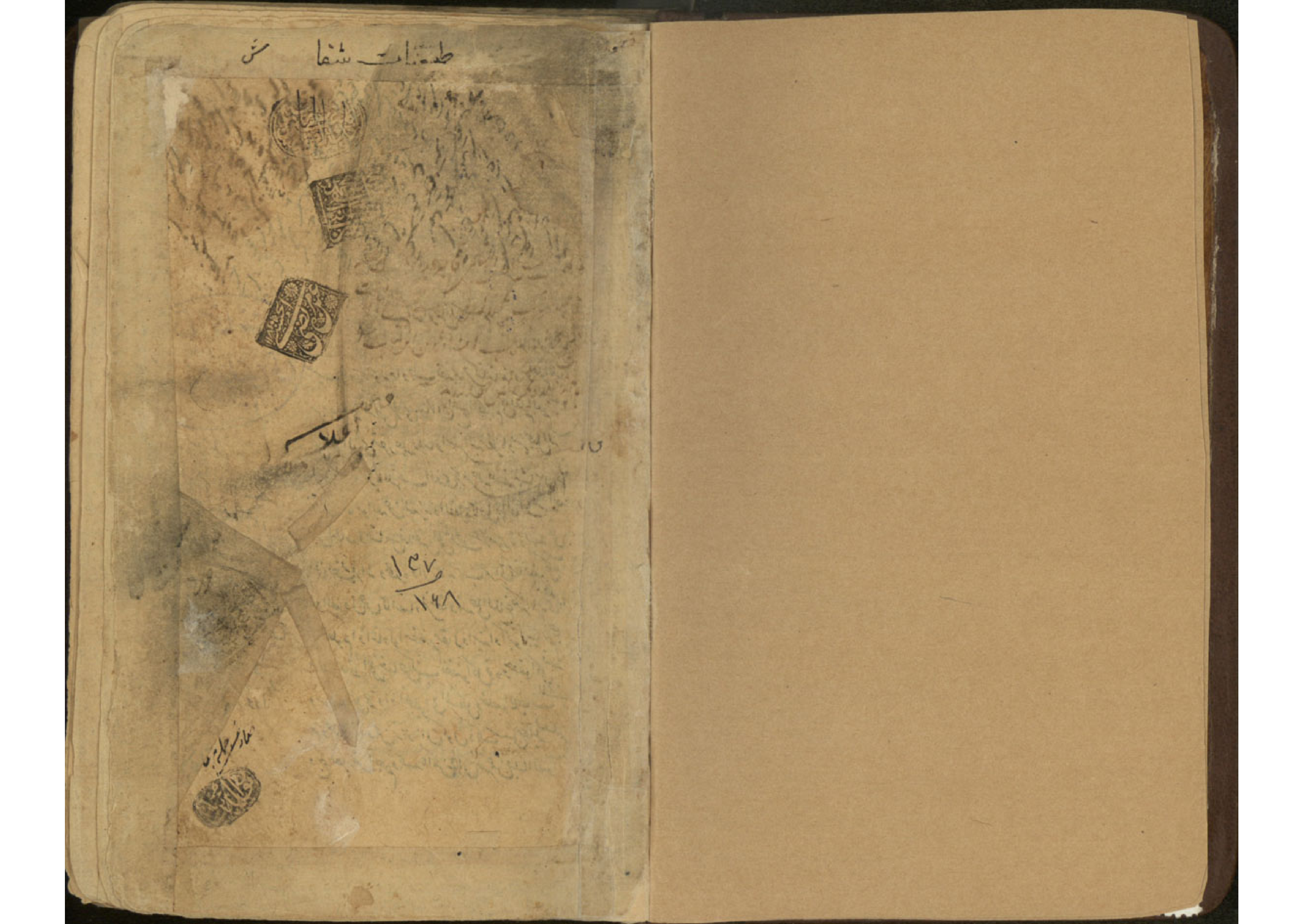





طبقات شفا
١٢٧
١٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

واذ قد فرغنا

بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه في كتابنا هذا وهو تعليم الكتاب من صناعة المنطق فحرى بنا ان نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على النحو الذي تقرر عليه رأينا وادى اليه نظرنا ولن نحفل الترتيب في ذلك مقاربا بالترتيب الذي يجرى عليه فلسفة المشائين وان نشدد فيما هو ابعد عن البداية والفطرة كالاولى والمخالف فيه العدد من الجاحد ونتساهل فيما نفس الحق تكشف عن صورته وتشهد على المخالف فيه بجرائه وبجحده وان لا نذهب عمرنا في مناقضة كل مبطل او العدول عن الاقتصاد في مناقضة على البلاغ فليس ما يرى المنطقين في العلوم اذا اتانا ولو ابتغضهم مقالة واهية او ابكوا ابيانهم عنه مسئلة تحفظ الحق فيها عن كتب نقضوا كل قوة وحققوا كل قسمة وسووا كل حجة واذا التجأوا في المشكل وخلصوا الاجابة المشتبه مروعليه صفحا ونحن نرجو ان يكون ذلك سبيل مقالتنا لتسليم وننح معارض لنحجهم ونجتهد ما امكن في ان نتشرع عن قبلنا الصواب

اثبات انه المبادي وتحقيق ماهيتها وان كانت للامور الطبيعية مشتركة في مباد اول تعم جميعها وهي التي تكون مبادي لموضوعها المشترك ولاحوالها المشتركة كالمادة فلا يكون اثبات هذه المبادي ان كانت محتاجة الى الاثبات الى صناعة الطبيعيين كما علمت في الفن المكتوب في علم البرهان بل الى صناعة اخرى وانما تقبل وجودها وضعا وتصور ماهيتها تحقيقا فتكون على الطبيعي وايضا لئن كانت للامور الطبيعية ذوات مباد عامة لجميعها فهي ذوات مباد اخص منها تكون مثلا للجنس من اجناسها مثل مبادي النامية منها وذوات مباد اخص من ذلك تكون مثلا للنوع من انواعها مثل مبادي النوع الانساني منها وكانت ايضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها واخرى عامة للجنس واخرى عامة للنوع فان وجه التعلم والتعليم العقلي فيها ان يبتدئ مما هو اعم ويسلك الى ما هو اخص لانك تعلم ان الجنس جزء حد النوع فمعرفة الجنس يجب ان يكون اقدم من معرفة النوع لان المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد وتصوره قبل الوقوف على المحدود او كما علمنا ان الحد يحقق ماهية المحدود فاذا كان كذلك فالمبادي التي للامور العامة يجب ان يعرف اولا ثم يعرف الامور العامة والامور العامة يجب ان يعرف اولا ثم يعرف الامور الخاصة فيجب ان نبتدئ في التعليم من المبادي التي للامور العامة اذ الامور

فعلم من هنا ان مطلق المبادي اقدم في المعرفة سواء كانت عامة او خاصة ثم اراد ان بين ان ايهما من القسمين اقدم فيها فاشار الى ان الاول اقدم فيها لانه قال اولا ان المبادي العامة قد بينها هذا العلم فهي مبينة هنا لخلاف الخاصة فهي اقدم فيها لان كل ما اثبت في هذا العلم فهو موقوف عليها لانها مباد للامور الطبيعية و المبادي الخاصة منها حيث يعدها العلم الطبيعي اسا فهي مباد للمبادي الخاصة ايضا اذا تعرف هذا فتفطن ان قوله وايضا ان كانت آه كيف يرتبط بالكلام السابق فتامل

منه

العامة اعرف عند عقولنا وان لم تكن اعرف عند الطبيعة اي لم
تكن الامور المقصودة في الطبائع لتتميم الوجود بها فان المقصود في
الطبيعة ليس لان يوجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا بل لان يوجد طبائع
النوعيات اشخاصا والطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان كان
شخصا ما فالمقصود اذن لان يوجد طبائع النوعيات اشخاصا ما في الاعيان
وليس المقصود هو الشخص المعين الا في الطبيعة لحاجته الى ما ذكر ولو كان
المقصود هو الشخص المعين لكان الوجود ينقض نظامه بفساده وعدمه كما لو
كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية لكان الوجود والنظام تم
بوجودها مثل وجود جسم كيف كان او حيوان كيف كان فقد ظهر
من البيان لان المقصود هو طبيعة النوع لتوجد شخصا وان لم هو الكامل
والغاية الكلية فلا عرف عند الطبيعة هو هذا وليس هو اقدم بالطبع
ان عنينا بالاقدم ما قلنا فان … ولم نعن بالاقدم العام
والناس كلهم كالمشتركين في معرفة الطبائع العامة والجنسية فانما
وانما يتميزون بان بعضهم يعرف النوعيات ويمعن فيها ويمعن في
الفصل وبعضهم يقف عند الجنسيات فبعضهم مثلا يعرف الحيوانية وبعضهم
يعرف الانسانية والفرسية واذا انتهت المعرفة الى الطبائع
النوعية وما يعرض لها وقف البحث ولم يتأن لنا … معرفة
الشخصيات ولا مال اليها النفس اما اذا قايسنا من الامور الوا

والي هذا لم فالنسبة بينهما معا وبين العقل وجدنا الامور العامة اعرف
عند العقل من العقل واذا قايسنا بينهما معا وبين نظام الوجود وكان الامر
المقصود في الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة واذا
قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين النوعية ونسبتهما الى العقل لم نجد
المعينة عند العقل مكان تقدم وتأخر الا ان تشترك القوة الحاسة
في الباطن في كون الشخصيات اعرف عندنا من الكليات فان
الشخصيات ترتسم في القوة الحاسة التي في الباطن ثم ينتزع منه العقل
المشتركات والمباينات فينتزع طبائع العاميات النوعية
واذا نسبناهما الى الطبيعة وجدنا العامة النوعية اعرف وان كان
ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة فان الطبيعة انما تقصد عن وجود
الجسم ان تتوصل به الى وجود الانسان وما يجانسه وتقصد من وجود
الشخص المعين الكائن الفاسد ان يكون طبيعة النوع موجودة واذا امكن
حصول هذا الغرض في شخص واحد وهو الذي يكون مادته عديمة
للتغير والفساد لم يحتج الى ان يوجد للنوع شخص واخر كالشمس والقمر
وغيرهما على ان الحس والعقل في ادراكهما للجزئيات ايضا يتبدان
اول الامر من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغ تصور
الشخص الذي هو شخص صرف من كل وجه واما كيفية هذا فهو ان الجسم
معنى عام وله بما هو جسم ان يتشخص فيكون هذا الجسم والحيوان

ايضاً معنى عام واخص من الجسم وله بما هو حيوان ان يتخصص فيكون هذا
الحيوان وكالانسان فانه معنى عام واخص من الحيوان وله بما هو انسان
ان يتخصص فيكون هذا الانسان فاذا انتسبنا هذه المراتب الى القوة المدركة
وراعينا في ذلك نوعين وجدنا ما هو انسب بالعام واقرب مناسبة
له هو اعرف فانه ليس يمكن ان يدرك بالحس والتخيل انه هو هذا
الحيوان الا وادرك انه هو هذا الجسم وان يدرك انه هو هذا
الانسان الا وادرك انه هو هذا الحيوان وهذا الجسم وقد يدرك
انه هذا الجسم او الشبح من بعد ولا يدرك انه هذا الانسان فقد بان
ووضح ان حال الحس ايضاً من هذه الجهة كحال العقل وان ما يناسب
العام اعرف في ذاته ايضاً عند الحس واما في الزمان فان التخيل
انما يستفيد من الحس خصائص النوع غير محدودة ولا مخصصة فاول ما
يرتسم في خيال الطفل من الصور التي يحسها على سبيل التأثر من تلك
الصور في الخيال هو صورة شخص رجل او صورة شخص امرأة من
غير ان يتميز رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه وامرأة هي
امه عن امرأة ليست هي امه ثم يتميز عنده رجل هو ابوه ورجل هو
ليس اباه وامرأة هي امه وامرأة ليست هي امه ثم لا يزال التفصيل
لا يتخصص عنده يسيراً يسيراً او هذا الخيال الذي ارتسم فيه من شخص
كانسان مطلقاً غير مخصص هو خيال المنتشر الذي يسمى منتشراً او اذا

قيل شخص منتشر لهذا او قيل شخص منتشر لما يطلع في الحس من شخص لاح
من بعيد اذا ارتسم انه جسم من غير ادراك حيوانيته او انسانيته فانما
يقع عليهما اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم وذلك ان المفهوم
من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو انه شخص ما من اشخاص النوع اتفق
حسب الة غير معين كيف كان واي شخص كان وكيف رجل او امرأة
ما فيكون كان معنى الشخص هو كونه غير منقسم الى عدة من شاركه في
الحد قد انضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية او للصفة وحصل منهما
معنى واحد يسمى شخصاً منتشراً غير معين كأنه ما يدل عليه قولنا حيوان
ناطق ما تحت هو واحد لا يقع على كثرة ويحد بهذا الحد فيكون حد الشخصية
مضافاً الى حد طبيعة النوعية وبالجملة هذا هو شخص غير معين واما الآخر
فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصح ان يكون غيره الا انه يصح عند
الذهن ان يضاف اليه معنى الحيوانية او معنى الجمادية لشك الذهن
لا لان الامر في نفسه صالح ان يضاف الى تلك الجنسية اي المعنى منهما
كان فالشخص المنتشر بالمعنى الاول يصح عند الذهن ان يكون في
الوجود اي شخص كان من ذلك الجنس او النوع الواحد وبالمعنى
الثاني ليس يصح في الذهن ان يكون اي شخص كان من ذلك
الجنس او النوع بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصح عند الذهن
لوقوع الشك والتجوز ان يعني بحيوانيته معينة دون جمادية او جمادية

معنه دون حيوانيته تعينا بالقياس اليه بعد حكمه انه في نفسه لا يجوز ان
يكون صالحا للامرين بل هو واحد منهما بعينه هذا ومنها مقايسة
ايضا بين العلل والمعلولات ومقايسة بين الاجزاء البسائط
والمركبات فاذا كانت العلل داخلة في قوام المعلولات
وكالاجزاء لها مثل حال الخشب والشكل بالقياس الى السرير كان
نسبتها الى المعلولات نسبة البسائط الى المركبات واما اذا كانت
العلل مباينة للمعلولات مثل النجار للسرير فههنا نظر اخر وكلتا
المقايستين نسبته الى الحس والى العقل والى الطبيعة فاما مقايستهما بين
الحس وبين العلل والمعلولات على ان العلل متباينة فان كانت
العلل والمعلولات محسوسة فلا كثير تقدم وتاخر لاحدهما عند الاخر
حسا وان كانت غير محسوسة فلا نسبة لاحدهما الى الحس ولكن حكم
الخيال واما عند العقل فان العقل ربما وصلت اليه العلة قبل
المعلول فسلك من العلة الى المعلول كما اذا راى الانسان القمر
مقارنا لكوكب ودرجة عقدة الجوزهر وكانت الشمس في طرف الاخر
من القطر فحكم العقل بالكسوف وكما اذا علم ان المادة متحركة الى
عفن فيعلم ان الحمى كائنة وربما وصل اليه المعلول قبل العلة فسلك
من المعلول الى العلة وقد يعرف من قبل العلة تارة من طريق
الاستدلال وتارة من طريق الحس وربما عرف اولا معلولا

فهناك

مباينة

الطرف

العفونة

المعلول

فسلك منه الى العلة ثم سلك من العلة الى معلول اخر ولكنا قد اوضحنا هذه
المعاني في تعليمنا لصناعة البرهان واما مناسبة هذه العلل المفارقة
للمعلولات بحسب القياس الى الطبيعة فان ما كان منها علة على انه غاية
فهو اعرف عند الطبيعة وما كان منها علة على انه فاعل وكان فاعلا
لا على ان وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فانه اعرف عند الطبيعة
من المعلول وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون
عنه حتى يكون المفعول غاية له لا انه في فعله فقط بل له في وجود ذاته ان
كان في الطبيعة بهذه الصفة فليس هو اعرف من المعلول الى الطبيعة
اعرف في الطبيعة منه واما نسبة اجزاء المركبات الى المركبات فان الكلي
منها فان المركب اعرف بحسب الحس اعني الحس يتناول اولا الجملة
ثم يفصل واذا تناول الجملة تناولها بالمعنى الاعم اي انه جسم او حيوان
ثم يفصلها واما عند العقل فان البسيط اقدم من المركب فانه
لا يعرف طبيعة المركب الا بعد ان يعرف بسائطه فان لم يعرف
بسائطه وعرفه بعرض من اعراضه او جنس من اجناسه ولم يحصل
الى ذاته كانه عرفه مثلا جسما مستديرا او ثقيلا او ما اشبه ذلك
ولم يعرف ماهية جوهره واما عند الطبيعة فان المركب هو المقصود
منها في اكثر الاشياء والاجزاء تقصد ليحصل منها قوام المركب
فالاعرف عند العقل من الامور العامة والخاصة ومن الامور

وكانا

البسيط والمركب هو العامة والبسيط وعند الطبيعة هو الخاصة
النوعية والمركبة لكنه كان الطبيعة مبتدئ في الوجود بالعوام والبسائط
ومنها يوجد ذوات المفصلات النوعية وذوات المركبات
فكذلك التعلم مبتدئ من العوام والبسائط ومنها يوجد العلم بالنوعيات
والمركبات وكلما نعقل بعده كالاول عند حصول النوعيات
والمركبات

ثم ان للامور الطبيعية مبادئ ومستعدات ولنضعها وضعا على ما هو
الواجب فيها ونعطي ماهياتها فنقول ان الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي
يمكن ان نفرض فيه امتداد وامتداد آخر مقاطع له على قوائم وامتداد
ثالث مقاطع لهما جميعا على قوائم وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي
صار بها الجسم جسما وليس الجسم جسما بانه ذو امتدادات ثلثة مفروضة
فان الجسم يكون موجودا جسما وثابتا وان غيرت الامتدادات
الموجودة فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل فيها ابعاد
بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة باطراف ثم اذا استبدل
شكلا بطل كل واحد منها عن تلك الابعاد المحدودة وحصلت
ابعاد وامتدادات اخرى والجسم باق بجسميته بنفسه ولم يتبدل
والصورة التي ذكرناها وهي انه بحيث يمكن ان نفرض فيه تلك
الامتدادات باقية لا تبطل وبعد ذلك كل هذا في غرض الموضع

الايجاد

الابعاد و

وعلمت ان هذه الامتدادات المقدرة هي كمية اقطاره وهي تتبدل
وصورته جوهرية ولا يتبدل وهذه الكمية ربما تبعت تبدل اعراض فيه
او صور كالماء يسخن فيزداد حجما لكن الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي
له مبادئ ومن حيث هو كائن وفاسد بل متغير بالجملة زيادة والمبادي
فالمبادي التي يحصل بها جسميته منها ما هي اجزاء من وجوده حاصلة في
ذاته وهذه اولى عندهم بان تسمى مبادئ وهي اثنان احدهما قائم
منه مقام الخشب من السرير والآخر قائم منه مقام صورة السرير وشكله
من السرير فالقائم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعا
ومادة وعنصرا واسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة والقائم منه مقام
صورة السرير يسمى صورة وهي صورة الجسمية اما متقدمة لسائر الصور
التي للطبيعيات واجناسها وانواعها واما مقارنة لها لا تنفك
هي عنها فيكون هذا الذي هو للجسم كالخشب للسرير هو القابل لسائر
تلك الصور بهذه المنزلة اذ كلها متصورة الوجود مع الجسمية فيكون
ذلك جوهرا اذا نظر الى ذاته غير مضاف لكنه يوجد حاملا في
نفسه عن هذه الصور بالفعل ويكون من شانه ان يحمل هذه الصور
او يقرن بها اما من شان طبيعته المطلقة الكلية كانها جنس النوعين
المتقدمة والمقارنة وكل واحد منها تخص بقبول بعض الصور دون
بعض بعد الجسمية واما من شان طبيعة بعضها مشتركة للجميع فيكون

هيولى

بكليهما من شأنها ان تقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة و بعضها
متعاقبة فقط فيكون في طبعها مناسبة ما مع الصور على انه قابل
لها ويكون هذه المناسبة كانه رسم فيها وظل وخيال من الصور
ويكون الصورة هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل فلو وضع للطبيعة ان الجسم
بما هو جسم مبداء هو هيولى ومبداء هو صورة ان شئت صورة جسمية
مطلقا او شئت صورة نوعية من صور الاجسام او شئت صورة
عرضية اذا اخذت الجسم من حيث هو كالابيض او القوي او
الصحيح ولم يوضع له ان هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائمة
بنفسها البتة ولا يكون موجودة بالفعل الا بان يحصل الصورة فيوجد
بها بالفعل ويكون الصورة التي تزول عنها لولا ان زوالها انما
هو مع حصول صورة اخرى تنوب عنها وتقوم مقامها لفسد
معها الهيولى بالفعل وهذه الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لصورة
اخرى او لصور يسمى هيولى لها ومن جهة انها بالفعل حاملة لصورة
يسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع ههنا معنى
الموضوع الذي اخذناه في المنطق جزء رسم الجوهر فان الهيولى
لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة هذا ومن جهة انها مشتركة
للصور كلها يسمى مادة وطينة ولانها يحل اليها بالتحليل فيكون هي الجزء
البسيط القابل للصورة من جملة المركب يسمى اسطقسا وكذلك

كل ما يجري في ذلك مجريها فانها اذا ابتدي منها يسمى عنصرا او اذا
من المركب وانتهى اليها يسمى اسطقسا اذ الاسطقس هو ابسط اجزاء
المركب فهذه هي المبادي الداخلة في قوام الجسم فاعلية
وغائية والفاعلية هي التي تطبع الصورة التي للاجسام في موادها
فتقوم المادة بالصورة ويقوم منها المركب يفعل بصورته
وينفعل بمادته والغاية هي التي لاجلها ما طبعت هذه الصور في
المواد ولما كان كلامنا ههنا في المبادي المشتركة فيكون الفاعل
الماخوذ ههنا هو المشترك فيه والغاية المعتبرة ههنا هي المشترك
فيها والمشترك فيه ههنا يعقل على نحوين احدهما ان يكون الفاعل
مشتركا فيه على انه يفعل الفعل الاول الذي يترتب عليه سائر
الافاعيل كالذي يفيد المادة الاولى والصورة الجسمية الاولى ان
كان ذلك على ما علمته في موضعه فيفيد الاصل الاول ثم من بعده
ثم يكون ما بعده ويكون الغاية مشتركا فيها بانها الغاية التي يتوجهها
جميع الامور الطبيعية ان كانت غاية كذلك على ما علمته في موضعه
وهذا النحو والنحو الاخر ان يكون المشترك فيه مشتركا فيه بنحو
العموم كالفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفاعلات
الجزوية للامور الجزوية والغاية الكلية المقولة على كل واحد من
الغايات الجزوية والفرق بين كلا من ان المشترك بحسب

ولانها يبتدي منها التركيب اليها المعير بعينه يسمى عنصرا او انحلال اجزاء في ذلك مجريها

نحوين

فيكون يفيد

للامور الجزوية

المعنى لا ول يكون في الوجود ذاتا واحدة بالعدد وليس العقل اليها
انها هي من غير ان يجوز فيها قولا على كثيرين والمشترك بحسب المعنى
الثاني لا يكون في الوجود ذاتا واحدة بل امرا معقولا متناولا ذواتا
كثيرة يشترك عند العقل في انها فاعلة او غاية فيكون هذا المشترك
مقولا على كثيرين فالمبداء الفاعل المشترك للجميع بالنحو الاول ان
كان للطبيعيات مبداء فاعل من هذا النحو فلا يكون طبيعيا اذ كان
كل طبيعي فهو بعد هذا المبدء وهو فوقها لانا جعلناه مبداء لانه طبيعي
فلو كان ذلك المبداء طبيعيا لكان ح مبداء لنفسه وخارج
او يكون المبداء الفاعل غيره ونقف فاذا كان كذلك لم يكن
للطبيعي بحث عنه بوجه اذ كان لا يخالط الطبيعيات بوجه وعسى ان
يكون مبداء للطبيعيات وللموجودات غير الطبيعيات فيكون
علمه اعم وجودا من علم ما هو علة للامور الطبيعية خاصة ومن الامور التي
لها نسبة خاصة الى الطبيعيات ان كان شيء كذلك نعم قد يجوز
ان يكون في جملة الامور الطبيعية ما هو مبداء فاعل لجميع الطبيعيات
غير نفسه لا مبداء فاعل لجميع الطبيعيات مطلقا والمبداء الفاعل
المشترك بالنحو الاخر فلا يجب ان لا يبحث الطبيعي عن
حاله ووجه ذلك البحث ان يعرف حال كل ما هو مبداء
فاعل لامر من الامور الطبيعية انه كيف هو وكيف يكون

لسـ

ذواتا

لانه طبيعي

نسبته الى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقاة
وغير ذلك وان هو من علته فاذا فعل ذلك فقد عرف
طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو او عرف
الحال التي يخص ما هو فاعل في الطبيعيات من الطبيعيات وعلى
هذا القياس فاعرف حال المبداء الغائي واما ان المبادي
هي هذه الاربعة وتفصيل الكلام فيها بعد فهو موضوع للطبيعي
مبرهن عليه في الفلسفة الاولى هذا واما الجسم من جهة ما هو متغير او
متشكل او حادث كائن فانه لزمه مبدءا وكونه متغيرا هو غير كونه متشكلا
والمفهوم من كونه حادثا وكائنا هو غير المفهوم من كليهما جميعا فان
المفهوم من كونه متغيرا انه كان بصفة حاصلة فبطلت وحدث
له صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير وحالة
كانت موجودة فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت
فتبين انه لا بد له من حيث هو متغير من ان يكون له امر قابل
لما تغير عنه ولما تغير اليه وصورة حاصلة وعدم لها كان
مع الصورة الزائلة كالثوب الذي اسود والابيض والسواد
وقد كان السواد معدوما واذا كان البياض موجودا والمفهوم
من كونه متشكلا هو ان يحدث له امر لم يكن فيه من غير زوال
شيء عنه مثل الساكن يتحرك فانه حين ما كان ساكنا لم يكن الا

ابيض وخ

عاد ما للحركة التي موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك لم يزل
منه الا العدم فقط ومثل اللوح الساذج كتب فيه والمتشكل لا بد
ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت وان حصل فيه عدم
يتقدمه فان العدم شرط في ان يكون الشي متغيرا او متشكلا فانه لو لم
يكن هناك عدم لاستحال ان يكون متشكلا او متغيرا بل كان يكون
الكمال والصورة حاصلة له دايما فاذن المتغير والمتشكل يحتاج الى
ان يكون قبله عدم حتى تحقق كونه متغيرا او متشكلا والعدم ليس
يحتاج في ان يكون عدما الا ان يحصل تغير او استكمال فرفع العدم
يوجب رفع المتغير والمتشكل من حيث هو متغير او متشكل ورفع
المتغير والمتشكل لا يوجب رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اقدم
فهو مبدأ ان كان كل ما لا بد من وجوده اي وجود كان
ليوجد شي آخر من غير انعكاس مبدأ وان كان ذلك لا يكفي
في كون الشي مبدأ ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده لامر
اي وجود كان بل ما لا بد من وجوده مع كمال الذي هو له مبدأ
من غير تقدم ولا تأخر فليس العدم مبدأ ولا فائدة لنا في
ان ننافس في التسمية فلنتعمل بدل المبدأ المحتاج اليه من غير انعكاس
فنجد القابل للتغير والاستكمال ونجد العدم ونجد الصورة كلها
محتاجا اليه في ان يكون الجسم متغيرا او متشكلا وهذا يصح لك

بادنى

بادنى تأمل والمفهوم من كون الجسم كائنا وحادثا يضطرنا الى
اثبات امر حدث والى عدم سبق واما ان ههنا مادة
وهذا الكائن هل يحتاج ان يتقدم كونه وحدوثه وجود جوهر
كان مقارنا لعدم الصورة الكائنة ثم فارقه وبطل عنها العدم
فهو امر ليس تبيينا عن قريب بيانا وذلك بل يجب ان
نضعه للطبيعي وضعا ونقنعه بالاستقراء ونبرهن عليه في العلم
الاولى وربما افاده صناعة الجدل في افادة بعض المعلم طرفا
صالحا من السكون اليه الا ان الصنايع البرهانية لا تخلط بالجدل
فالجسم من المبادي التي ليست مقارنة له ولما فيه القوام وانما
تختص باسم المبادي اما من حيث هو جسم مطلق فالهيولى والصورة
الجسمية المذكورة التي يلزمها الكميات العرضية والصورة التي هو
التي تكمله واما من حيث هو متغير او متشكل او كاين فعدمه
لانه العدم المقارن لهيولاه قبل كونه ويكون مبدأ على ما قيل
فان احدهما تعم المتغير والمتشكل والكائن كانت المبادي
هيولى وهيئة وعدما وان خصصنا المتغير كانت المبادي
هيولى ومضادة فان المتوسط انما يتغير عنه واليه من حيث فيه
ضدية وليس ان يكون الفرق بين المضادة والهيئة والعدم
ما قد عرفته وتحصل لك فما علمه والجوهر من حيث هو جوهر

صورة وقد عرفت الفرق بين الصورة والعرض والمعولات
والمشكلات لا في الجوهرية فيما نتها عرض وقد جرت العادة
ان يسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة فليسم كل هيئة صورة ويعنى
به كل امر يحدث في قابل بصيرة موصوفا بصفة مخصوصة والهيولى
يفارق كل واحد منهما بانها توجد مع كل واحد منهما كالهيولى والصورة
تفارق العدم بان الصورة ماهيتها بنفسها زائدة الوجود الذي
للهيولى بل يصح حال مقايسته الى هذه الصورة اذ لم تكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة وهذا العدم ليس هو العدم
المطلق بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شيء مع تهيؤ واستعداد
له في مادة معينة فانه ليس كان ان يكون عن كل لا انسان بل عن
لا انسانية في قابل للانسانية فالكون بالصورة لا بالعدم
والفساد بالعدم لا بالصورة وقد يقال ان الشيء كان عن
الهيولى وعن العدم ولا يقال انه كان عن الصورة فيقال ان
السرير كان عن الهيولى اي عن الخشب ويقال كان عن اللاسرير
وفي كثير من المواضع يصح ان يقال انه كان عن الهيولى اي
عن الخشب ويقال كان عن اللاسرير وفي كثير منها لا يصح ودائما
يقال انه كان من العدم فانه لا يقال كان عن الانسان كاتب
بل يقال ان الانسان كان كاتبا ويقال عن النطفة كان انسانا

فيهيئتها

على الوجود هيئتها

والعدم لا يزيد وجودا على الوجود الذي للهيولى صح

ويقال عن الخشب كان السرير ولكن السبب في ذلك اما في النطفة
فلانها خلعت صورة النطفية فيكون هناك لفظ عن يدل على
معنى بعد كما يدل في قولهم كان عن العدم كما يقال انه كان
عن اللاانسان انسان اي بعد اللاانسانية واما في الخشب فيقال
ايضا عن الخشب كان سرير فكان الخشب وان لم يخل عن
صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما اذ الخشب لم يتغير في صفة
من الصفات وشكل من الاشكال بالنحت والنجر لا يكون
عنه السرير ولا يتشكل بشكله فيشبه النطفة من وجه اذ كل منهما قد
تغير عن حاله فيستعمل فيه ايضا لفظ عن فهذان الصنفان من
الموضوعات والهيوليات يقال فيهما عن بمعنى بعد وصنف
من الموضوعات يستعمل فيه لفظ عن ولفظ من على معنى آخر
وبيان ذلك انه اذا كانت موضوعات ما لصورة
من الصور انما يوضع لها بالمزاج والتركيب فقد يقال انه
ان الكائن يكون عنها ويدل بلفظ عن وبلفظ من على
ان الكائن متقوم منها كقولنا عن الزاج والعفص كان
المداد ويشبه ايضا ان يكون الصنف الاول يقال فيه
لفظ عن بمعنى مركب من البعدية وهذا المعنى فان النطفة
والخشب كان عنهما ما كان بمعنى انه كان بعد ان كانت

سرير

فيقال

على حال ثم انتقل منها شيء وتقوم به الكائن الذي قيل انه كان
عنها فما كان مثل النطفة والزاج فلا يليق فيه انه كان الشيء
الكائن فلا يليق ان النطفة كانت انسانا او الزاج كان حجرا
كما يليق ان الانسان كان كاتبا الا بنوع من المجاز وتنوع
صار اي تغير وما كان مثل الخشب فقد يليق فيه كلا الوجهين
فيقع عن الخشب كان سريرا وان الخشب كان سريرا وذلك
لان الخشب من حيث هو خشب لا يفيد فسادا والنطفة فتبيد الانسان
من حيث يقبل الكتابة ولكنه لم يخل شكلا لم يقبل شكل السرير
فيشبه النطفة من حيث يستحيل الى الانسانية وحيث لا يصح
من ذلك ان يقع فيه فاذا اضيف اليه العدم صح كما
يقع عن الانسان الغير الكاتب كان كاتبا والعدم بعينه
لا يصح فيه ان يقال الامي لفظة عن فانه لا يقال ان غير الكاتب
كان كاتبا والا فيكون كاتبا غير كاتب نعم ان لم يعن بغير
الكاتب نفس غير الكاتب بل الموضوع الموصوف بانه
غير كاتب فربما قيل ذلك واما لفظة عن فصح استعمالها
فيه واما على اني لا اتشدد في هذا وما اشبهه فبعض اللغات
يختلف في اباحة هذه الاستعمالات وحظرها بل اقول
او اعني لفظة عن المعنيان اللذان ذكرناهما جاز احدهما

استحيل
بعض
عن م

ولم يجوز احد لم يجد بعد ذكرا في هذا الموضع حال شوق الهيولى
الى الصورة وتشبهها بالانثى وتشبه الصورة بالذكر وهذا شيء
لست افهمه اما الشوق النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهيولى واما
الشوق التسخيري الطبيعي الذي يكون انبعاثه على سبيل التسوق
كالحجر الى اسفل ليسكن بعد تحرك لغير اينه الطبيعي فهذا الشوق
ايضا بعيد عنه ولقد كان يجوز ان يكون للهيولى شوق الى
الصورة لو كان هناك خلو عن الصور كلها او ملال في صورة
قارنها او فقدان القناعة بما يحصل من الصورة المتمكنة اما نوعا
وكان لها ان تتحرك بنفسها الى اكتساب الصورة كالحجر في
اكتساب الاين ان كان فيها قوة محركة وليست خالية
عن الصور كلها ولا يلحقها الملال للصورة الحاصلة فيعمل في
نقضها فان حصول هذه الصورة ان كان موجبا للملال
لنفس حصولها وجب ان لا تشتاق اليها وان كان لمدة
طالت فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لا امرا في جوهرها
ويكون هناك سبب يوجبه ولا يجوز ان يكون عدم قناعة
بما يحصل بل شوقا الى اجتماع الاضداد فيها فان هذا محال
والمحال ربما ظن انه مشتاق اليه كاشتياق النفساني واما الا
التسخيري فانما يكون الى غاية في الطبع المتمكن والغايات

منقل
لا يكون انبعاثه على سبيل الانسياق
في الصورة
ورفضها
ايضا م

الطبيعة غير محالة ومع هذا فكيف يجوز ان يكون الهيولى يتحرك
الى الصورة وانما ما بها الصورة الطارئة من سبب يبطل
صورتها الموجودة لا انها تكسبها بحركتها ولو لم يجعلوا هذا
الشوق الى الصورة المقومة التي هي كمالات اولى بل الى
الكمالات الثانية اللاحقة لكان يتصور معنى هذا الشوق
من المعدوم فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها الى الصورة
المقومة فمن هذه الاشياء يعسر علي فهم هذا الكلام الذي هو
اشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة وعسى ان يكون
غيري يفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه فيه ولو كان قيل
الهيولى بالاطلاق شوقها الى الشكل بالصورة الطبيعية حتى يحدث
من الصورة الطبيعية فيها لها انبعاث نحو استكمالات
تلك الصورة مثل الارض في السفل والنار في الصعود لكان
لهذا الكلام وجه وان كان مرجع ذلك الشوق الى الصورة
الفاعلة واما على الاطلاق فلست افهمه

في كيفية كون الهيولى مشتركة لما كان نظرنا هذا انما هو في المبادي
المشتركة فحق علينا ان ننظر في هذه المبادي الاول المشتركة
انها على اي نحو من النحوين المذكورين يكون مشتركة لكنه
سيظهر لنا ان الاجسام منها ما هي قابلة للكون والفساد

الى م

بزائد

بل
كمالات

اي فيها

اي منها ما هيولاها تستجد صورة وتخلي صورة ومنها ما ليست
قابلة للكون والفساد بل وجودها بالابداع فاذا كان كذلك
لم يكن لها هيولى مشتركة على النحو الاول من النحوين المذكورين
فانه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات
الفاسدة وتارة تقبل صورة ما لا يفسد في طباعه ولا له
كون هيولاني فان ذلك مستحيل بل ربما جاز ان يكون
الهيولى المشتركة لمثل الاجسام الكائنة الفاسدة التي يفسد
بعضها الى بعض ويكون بعضها من بعض كما سنبين من حال
الاربعة التي تسمى الاسطقسات اللهم الا ان يجعل طبيعة الموضوع
التي لصورة ما لا يفسد والموضوع لصورة ما يفسد طبيعة
واحدة في نفسها صالحة لقبول كل صورة الا ان ما لا يفسد
قد عرض ان قارنته الصورة التي لا ضد لها فيكون السبب
في انها لا تكون ولا تفسد من جهة صورتها المانعة لمادتها
في طباعها لا من جهة المادة المطاوعة فان كان كذلك وبعيد
ان يكون كذلك على ما سيصح فيكون ح هيولى مشتركة بهذا
الوجه والهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة
للطبيعيات كلها او للكائنات الفاسدة فانها متعلقة
الحصول بالابداع وليست تكون من شيء وتفسد الى

منها م

والا كانت تحتاج الى هيولى اخرى فتكون تلك متقدمة عليها
ومشتركة واما هل للطبيعيات مبداء صوري مشترك بالنحو
الاول فليس يوجد لها من الصور ما توهمه انه ذلك الا الجسمية (الصورة ن)
فان كان يشترك الاجسام في الكون والفساد وانما يكون
فيما وراء الصورة الجسمية حتى تكون مثلا الصورة الجسمية التي في الماء
اذا استحال هواء باقية بعينها في الماء فتكون للاجسام مبداء صوري
على هذه الصفة مشترك لها بالعدد وبعده مبادي صورية تخص
كل واحد منها واحد انهما وان كان الامر ليس كذلك بل اذا فسدت
المائية فسدت الجسمية التي كانت لهيولاه في فساد المائية وحدث
جسمية اخرى بالعدد وموافقة في النوع فلا يكون للاجسام مثل
هذا المبداء الصوري المشترك وسنحقق لك الحق في ذلك
في موضعه ولو كان للاجسام مبداء صوري بهذه الصفة
او لطائفة من الاجسام او للجسم واحد صورة لا تفارق لكان
ذلك المبداء الصوري مداوم الاقتران بالهيولى وليس مما
يكون ويفسد بل يتعلق ايضا بالابداع فاما العدم فهو اصح من
حاله انه لا يجوز ان يكون من جملة عدم مشترك بهذا النحو الاول
لان هذا العدم هو عدم شيء من شأنه ان يكون لم يعد ان
يكون فمع لا يبقى هذا العدم فهو لا يكون مشتركا واما المشتركة

بها تصور

واذا كان من شأنه ان يكون م

على النحو

على النحو الآخر من المعنى فان المبادي العلية يوجد مشتركا كالكليات
والسموات او يشترك كلها في ان لكل منها هيولى وصورة
وعدما وهذا المشترك يقال انه لا يكون ولا يفسد بمعنى ان الكليات
انها لا يكون ولا يفسد على وجهين بمعنى احد الوجهين ان
الكلي لا يكون ولا يفسد اي انه لا يكون وقت في العالم هو
اول وقت وجد فيه اول شخص او عدة اوائل اشخاص يحمل
عليها ذلك الكلي وكان قبل وقت ولم ليس ولا واحد منها
موجودا فيه وفي الفساد ما يقابل هذا فبهذا الوجه من الناس
من يقول ان هذه المبادي المشتركة لا يكون ولا يفسد وهم
القوم الذين يوجبون في العالم دائما كونا وفسادا وحركة ما دام
العالم موجودا والوجه الثاني ان ينظر الى ماهيتها كماهية الانسان
فينظر هل هو من حيث هو انسان يكون او يفسد فيوجد بمعنى
انه يكون ومعنى انه يفسد ليس معنى الانسان من حيث هو انسان
فيسال عن ماهيته كانسان من حيث هو انسان لانه امر يلزمه
ليس داخلا فيه فكذلك يقول في هذه المبادي المشتركة بالنحو الثاني
من نحوي الاشتراك المذكور ولنطالب ههنا في المبادي
هو من هذه الجهة وليس كلامنا هذا في الجهة الاولى واما
اذا قصدنا الى الاعيان الموجودة منها فمنها هيوليات

على نحو م

وهو للكليات انها لا يكون ولا يفسد م

لم م

تكون ولتفسد كالحب للسرير والعفص والراح للخمر والهيولى الاولى التي اشرنا اليه لا تكون ولا تفسد انما هي متعلقة الحصول بالابداع واما الصورة فبعضها تكون وتفسد وهي التي في الكائنة الفاسدة وبعضها لا تكون ولا تفسد وهي التي في المبدعات وقد يقال لها انها لا تكون ولا تفسد بمعنى اخر فانه ربما قيل للصور التي في الكائنات الفاسدة انها لا تكون ولا تفسد بمعنى انها غير مركبة من هيولى وصورة حتى تكون وتفسد او يراد بالكون حصول صورة للموضوع ويكون الكائن مجموعهما وبالفساد ما يقابله واما العدم فاذا كان كونه ان كان له كون هو حصوله بعد ما لم يكن وكان حصوله ووجوده ليس وجود ما له ذات حاصلة بل كان وجوده بالعرض لانه عدم شيء معين في شيء معين هو الذي فيه قوة فيكون له نحو من الكون ايضا بالعرض ومن الفساد بالعرض بكونه سوا ان تفسد الصورة عن المادة فيحصل عدم بهذه الصفة وفساده ان تحصل الصورة فلا يكون حينئذ العدم الذي بهذه الصفة موجودا ولهذا العدم عدم بالعرض كما ان له وجودا بالعرض وعدمه هو الصورة لكنه ليس قوام الصورة ووجودها هو

ابها ح

بالقياس اليه بل ذلك يعرض له باعتبارها وقوام هذا العدم ووجوده هو بعض القياس الى هذه الصورة فكان عدم العدم اعتبارها يعرض للصورة من الاعتبارات الاضافية التي ربما عرضت للشيء الى غير بهاية والقوة على العدم هي بهذه المنزلة لان القوة الحقيقية هي بالقياس الى الفعل والاستكمال ولا استكمال بالعدم ولا فعلا حقيقيا له ويجب ان تعلم ايضا ان هذه المبادي الثلاثة المشتركة على اي نحو تكون مشتركا فيها بالقياس الى ما تحت كل واحد منها فيه تكون المشتركة فانه يعظم علينا ما تقوله من ان اسم كل واحد منها مشترك فانه ان كان كذلك فيكون سعي الجماعة مقصورا على ان توجد للمبادي الكثيرة هذه اسماء نعم كل اسم منها طائفة من المبادي ويحوي الاسماء الثلاثة على الجمع فان هذا الحد كان يمكن ان يكون المهم فيه بان يصطلح فيما بيننا على اسماء وتتواطا عليها ولو فعلناه او لم نفعل بل فعلنا ما فعلوه لم يكن في ايدينا الا اسماء فقط وما كان يحصل لنا من معاني المبادي سر البرهان وليس ما فعل من رضي بهذه القسمة وليس ايضا ان نقول ان كل واحد منها يدل على ما يسمى بالتواطؤ وكيف وقد وقع تحت كل واحد منها اصناف شتى من مقولات شتى

سكنا ح

القوة م

١٤

يختلف في معنى المبدأ بالتقدم والتأخر والاولى والاحرى فيجب ان يكون ولا انها ولا له التشكيك كما لا له الوجود والمبدأ والوحدة وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق وبين المتواطئ في المنطق فجميع ما يقال له هيولى طبيعية مشتركة فمعناه انه امر من شانه ان يحصل له امر آخر في ذاته بعد ان لم يكن له وهو الذي يكون منه الشيء ويوصف به لا بالعرض وربما كان هو بسيطا وربما كان مركبا بعد البسيط كالخشب للسرير وربما كان الحاصل له صورة جوهرية او صورة عرضية وجميع ما يقال له هو صورة فهو الهيئة التي حصلت في مثل هذا الامر المذكور الذي يحصل منهما امر من الامور بهذا النحو من الحصول وجميع ما يقال له عدم فهو لا وجود مثل هذا الشيء الذي سميناه صورة فيما من شانه ان يحصل له وجميع ما قلنا في الصورة ههنا واعتبارنا مدته منها مصروف الى كونه مبدأ بانه احد جزئي الكائن لا بانه فاعل وان جاز ان يكون صورة فاعلا وقد كنا بينا ان الطبيعي لا يشتغل بالمبدأ الفاعل والغائي المشتركين بالنحو الاول للامور الطبيعية كلها بل يجب ان يشتغل بالمبدأ الفاعل المشترك للطبيعيات التي بعده واذا عدد من المبادي التي احرى بان يسمى مبادي اي المقومة للكائن او للجسم الطبيعي يجب ان يشتغل بالمبادي التي هي اولى بان

انه ح

اذ

لي

نحو المادة والصورة ص

يسمى علة ولنعرف منها المبدأ الفاعل المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة

في تعقب ما قاله برمانيدس ومالسوس في امر مبادي الوجود ح

واذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سالنا بعض اصحابنا ان نتكلم على المذاهب المستفسدة التي للقدماء في مبادي الطبيعيات وقد جرت العادة بذكرها في فاتحة العلم الطبيعي وان نورد ما قيل اذ اردنا الكلام في الطبيعة وتلك المذاهب مثل المنسوب الى مالسوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم يقول مالسوس انه غير متناه ويقول برمانيدس انه متناه ومثل مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للحركة اما ماء او هواء او غير ذلك ومذهب من جعل المبادي غير متناهية العدد واما اجزاء لا تتجزى متشابهة في الخلاء واما اجسام صغارا متشابهة لما يكون عنها باسره وهو اسمه وغير ذلك مخالطة كلها للكل وسائر المذاهب المذكورة في كتب المشائين وان نتكلم على النحو الذي نعتقده في مذاهبهم فنقول ان مذهب مالسوس وبرمانيدس فانه غير محصل له ولا يمكن ان ينقض على صاحبه ولا لظنهما بلغا من السهو والغباوة هذا المبلغ الذي يدل عليه ظاهر كلامهما فلعلهما تكلما كلام الصغير في الطبيعيات وعلى كثرة المبادي مثل قول برمانيدس بالارض والنار وعلى تركب الكائنات

المذهب

منها فيكون وشبيها ان يكون اشارتها الى الموجود الذي هو الموجود
الواجب الوجود والذي هو بالحقيقة موجود كما نعلمه في موضعه
وانه غير متناه ولا متحرك وانه غير متناهي القوة وانه متناه
معنى انه عار عن نهاية يحمل شيئا والذي يتوهم السبب يحمل انه متناه
من حيث انه متناهي اليه او يشبه ان يكون غرضها شيئا
اخر وهو ان طبيعة الموجود بما هي طبيعة الموجود بمعنى واحد بالحد
او بالرسم وان سائر الماهيات هي غير نفس طبيعة الموجود ولا انها
اشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالانسانية فان للانسان
ماهية وليست نفس الموجودية ولا الوجود جزءا لها بل الوجود
خارج عن حدها لاحق لماهيتها كما نبين في مواضع اخرى عارض
لها فيشبه ان يكون من قال انه متناه عنى انه محدود في نفسه
ليس طبائع ذاهبة في الكثرة ومن قال انه غير متناه عنى انه يعرض
لاشياء غير متناهية وليس يخفى عليك بما نعلمه في مواضع اخرى
ان الانسان بما هو انسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل معناه
خارج عنه وكذلك حال كل واحد من الامور الداخلة
في المقولات بل كل شيء منها موضوع للموجود ويلزمه الوجود
فان لم يذهب الى هذا وكان يريد غير ذلك كان اناقضها وذلك
لان القياس الذي ناقض به مذهبهما يكون لا محالة مولفا

متهي
الوجود
الوجود
الوجود

من مقدمات ويجب ان تكون تلك المقدمات اما في
نفسها اظهر من النتيجة ولا اجد شيئا يكون اظهر من هذه النتيجة
او يكون مسلمة عند الخصم وليس يمكنني ان اعرف اي تلك المقدمات
سلمها هذان فانهما ان جوزا ان يكابر هذا الذي يوسى الها
على انكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس
عليها على احد كثيرا من المقدمات التي تناقضان بها احق
من النتيجة التي يراد منها مثل ما يقال انه ان كان الموجود جوهرا
فقط فلا يكون متناهيا ولا غير متناه لان هذا عارض للكم
والكم عارض للجوهر فيكون ثم جوهر موجود وكم موجود فيكون
الموجود فوق اسم الكم والجوهر وان اوما الى وجه
الناهي وغير الناهي يكفي في تحقق وجوده ان يكون يوجد
كما متصلا وهو المقدار المشاهد وبنا حاجة شديدة الى
ان نبين ان المقدار المشاهد قائم في مادة وموضوع وليس
موجودا الا في موضوع فان هذا ليس بين في نفسه بل يحتاج
في اثباته الى تكلف معنى به فكيف يوجد هذا مقدمة
في اثبات ما هو بين بنفسه وكذلك ما قالوا من ان الموجود
يسمى باجزاء حده وغير ذلك واما سائر القوم الذين اشاروا
حقيقة في هذا الموضع الى ان وهذا اهتم لنا في مستقبل

فاذ
الخم
ملتفتر
تم ح

ما لمثبته كلام يوقف منه على جلية الحال في زعمهم وقوفا شافيا ويقول

لان اما القايلون منهم بان المبداء واحد فتوجه اليهم النقض

وجهين احدهما من جهة انهم قالوا ان المبداء واحد وانه في

من جهة انهم قالوا ان ذلك المبداء هو ماء او هواء فالا

به الموضع الذي يتكلم فيه على الكاينات الفاسدة لا على المبادي

العامة فانهم وضعوا ذلك المبداء مبداء للكاينات الفاسدة

ايضا واما الدلالة على فساد قولهم ان المبداء واحد فهو ان

مذهبهم يجعل الامور كلها متفقة في الجوهر مختلفة في الاعراض وبطلو

مخالفة الاجسام بالفصول المنوعة وسنصحح لنا ان الاجسام

تختلف بالفصول المنوعة واما القايلون بان المبادي التي

تكون عنها هذه الكاينات غير متناهية فقد اعترفوا انهم

لا علم لهم بالكاينات او مباديها غير متناهية فلا يحاط بها

علما فلا يحاط بما يكون عنها فاذ لا سبيل الى معرفة الكاينات

فلكيف علموا ايضا ان مباديها غير متناهية واما مناقضتهم

من جهة تخصيصهم تلك الامور الغير المتناهية بانها اجزاء

لا تتجزى مبثوثة في الخلاء وموزعة في الخليط فلا يحري ان

نشتغل به حيث نظر في مبادي الكاينات الفاسدة ايضا

واذ قد بلغ هذا المبلغ فلنتمم هذا الفصل وهذا الفصل داخل في كتابنا

الوقف

فاما البعض علموا من جهة ان ذلك المبدا هو ماء او هواء ... مبادي

يكون

بالعرض لمن شاء ان يثبته اثبته ومن شاء ان لا يسميه طلبه

في تعريف الطبيعة نقول انه قد تقع عن الاجسام

التي قبلنا افعال وحركات نجد بعضها صادرة عن اسباب

خارجة عنها توجب فيها تلك الافعال والحركات مثل تسخين

الماء وصعود الحجر ونجد بعضها تصدر عنها لا لنفسها من غير ان

صدورها عنها لسبب غريب كالماء فانا اذا اسخناه ثم

خلينا عنه برد بطباعه والحجر اذا اصعدناه ثم خلينا عنه هبط بطباعه

وعسى ان يكون ظننا بالبذور فيما استحالتها نباتا والنطف

في تكونها حيوانات قريبا من هذا الظن ونجد ايضا الحيوانات

تتصرف في انواع حركاتها بارادتها ولا نرى ان قاسرا

لها من خارج يصرفها تلك التصاريف فيرسم في الغالب

ان الحركات وبالجملة الافعال والانفعالات الصادرة

عن الاجسام قد يكون لسبب خارج غريب وقد يكون عن

ذاتها لا من خارج ثم الذي يكون عن ذاتها لا من خارج فيجوز

في اول النظر ان يكون بعضه لازما بطريقة واحدة لا تنحرف

عنها ويكون بعضه متصرفا في الطرايق مختلف الوجوه ومع ذلك فيجوز

ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادة وصادرا لا بارادة

بل كصدور الرض عن الحجر الهابط وكالاحراق عن النار المشتعلة

فهذا ما رسم في العالم ما يدرسها ان يكون منه لا اجسام التي
لا تحد لها محركات من خارج انما تتحرك وتفعل عن محرك
من خارج لا تدركه ولا تصل اليه بل عساه ان يكون مفارقا
غير محسوس او عساه ان يكون محسوس الذات غير محسوس
الا سراى غير محسوس النسبة التي منه وبين المنفعل عنه الدالة
على انها موجبة له كمن لم ير المغناطيس يحرك الحديد حسا
او لم يعرف عقلا انه حادث للحديد ادولك كالمعدر
ادركه بطلب العقل فاذا راى الحديد يتحرك اليه عن ذاته على انه
من الظاهر ان المتحرك لا يصح ان يكون جسما بما هو جسم وانما هو
يتحرك بقوة فيه لكنا نضع وضعا تسلمه الطبيعي ويبرهن عليه الالهي
ان الاجسام المتحركة بهذه الحركات انما تتحرك عن قوى فيها
هي مبادي حركاتها وافعالها فمنها قوة تحرك وتغير وتصدر
عنها الفعل على نهج واحد من غير ارادة وقوة كذلك مع ارادة
وقوة متغيرة التحريك والفعل من غير ارادة وقوة متغيرة التحريك
والفعل مع ارادة وكذلك القسمة في جانب السكون فالاول من
الاقسام كالحجر المصعد في هبوطه ووقوفه في الوسط ويسمى طبيعة
والثاني كالشمس في دورانها عند محصل الفلاسفة ويسمى نفسا فلكية
والثالث كالنبات في كونها ونموها ووقوفها او تحرك

لم يعد ان يظن انه يحرك الجسم

لا بالارادة حركات الى جهات شتى تفرعها وتشعبها للاصول
وتعولها وتطوبلا ويسمى نفسا نباتية والرابع كالحيوان ويسمى
نفسا حيوانية وربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة تصدر عنها فعلها
بلا ارادة ويسمى النفس النباتية طبيعة وربما قيل طبيعة لكل ما يصدر
عنه فعله من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت انما تنسج
بالطباع وكذلك ما تشبهها من الحيوانات لكن الطبيعة التي بها الاجسام
الطبيعية طبيعة والتي يريدان نفحص عنها ههنا هي الطبيعة بالمعنى الاول
وانا اعجب من قول ابن الحاجب عن اثباتها من حيث ان لسنا نريد
او يريدان يبرهن من الصناعة نفسها على مباديها واما ان لم
يرد هذا او ما وصل اخر مناسب لهذا بل اريد ان وجود جميع
القوة من نفسه فهو مما لا اصغي اليه ولا اقول به وكيف
وقد عرفنا كلفة ساقة في ان ثبت ان لكل متحرك محركا وقد
تجشم ذلك مفيدنا بهذه كالاراء تحشما لعده فكلف لسنه من
يرى حركة ويلتمس الحجة على اثبات محرك لها فضلا عن
ان يسلم محركا ويجعله خارجا الا انه الحق هو ان القول بحدود
الطبيعة مبدا العلم الطبيعي وليس على الطبيعي ان يتكلم من
تسكرها وانما اثباتها على صاحب مباحث الفلسفة الاولى وعلى
الطبيعي ان يتكلم في تحقيق ماهيتها وقد حدث الطبيعة بانها مبدا

يشبك

واظن ان الارادة بذلك ان التحرك عن اثباتها
ومن قاصر عن العلم الطبيعي كما انه لسنه

تحرك

تحرك ميلا وبالميل تحرك فالطبع يفعل ذلك آلة على
ما تسمع لك وكان مثل هذا الميل ليس هو المحرك بل امر
به تحرك المحرك فان كان للنفس موسط في التحريك فقد
في غير التحريكات المكانية بل في تحريك الكون والاتمام واذا ارسم
ان لا يكون هذا الحد عاما لكل تحريك زيد فيه الاول فان النفس
قد يكون في المتحرك ويحرك ما هي فيه ير تحريكها الا انها
والاحالة ولكن لا اولا بل باستخدام الطبائع والكيفيات
وسيبين ذلك بعد وقوله ما هو فيه لتفرق بين الطبيعة والصناعة
والقاسرات واما قوله بالذات فقد حمل على وجهين احدهما
بالقياس الى المحرك و الآخر بالقياس الى المتحرك ووجه
حمله على الوجه الاول ان الطبيعة تحرك لذاتها حين ما يكون
بحال تحريك لا عن تسخير قاسر فيستحيل ان لا تحرك اذ لم
يكن مانع حركة مباينة للحركة القاسرة وحمله على الوجه الثاني
ان الطبيعة تحرك ما تحرك عن ذاته لا عن خارج وقوله
لا بالعرض حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى الطبيعة
والآخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله بالقياس الى الطبيعة
ان الطبيعة مبدأ لما كانت حركته بالحقيقة لا بالعرض والحركة
بالعرض مثل حركة الساكن في السفينة بحركة السفينة والوجه

يكون

اول الحركة التي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس على
انها يجب في كل شيء ان يكون مبدأ الحركة والسكون معا بل على
انها مبدأ لكل امر ذاتي يكون لشيء من الحركة ان كانت والسكون
ان كان ثم بدا لبعض من ورد من بعد ان استعظم هذا الرسم
وتوخى ان يزيد عليه زيادة فقال ان هذا انما يدل على فعل الطبيعة
لا على جوهرها فانه انما يدل على نسبتها الى ما يصدر عنها ويجب ان
يراد في حدها فقال ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام تفيد الصور
والخلق وهي مبدأ لكذا وكذا ويجب ان يعلم ان ما يعني الرسم الماخوذ
عن الامام الاول لم يصل على كفاية هذا المتكلف لربما تكلفه متكلف
ان ما فعله رديء فاسد غير محتاج اليه ولا الى بدله فنقول ان
معنى قولنا مبدأ الحركة اي مبدأ فاعلي يصدر عنه التحريك في
غيره وهو الجسم المتحرك ومعنى قولنا اول اي قريب لا واسطة
بينه وبين التحريك ومعنى ان يكون النفس مبدأ لبعض حركات
الاجسام التي فيها ولكن بوساطة وقد ظن قوم ان النفس تفعل
حركة لا بتوسط الطبيعة ولا ارى الطبيعة يستحيل ان تحرك الاعضاء
خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة لكل
لما حدث الاعياء عند تكلف النفس اياها غير مقتضاها ولما
تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة فان عرض لك ان النفس

كلس

٤/ر

١٠/٢

ﻫ

الا انه اذا حركت الطبيعة صنما فهي محركة بالعرض لان محركها بالذات
ليس الا للصنم وليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبع كالحجر فلذلك
لا يكون الطبيب طبيبا اذا عالج الطبيب نفسه وحرك الطبيب
ما هو فيه لانه فيه لا من حيث هو مريض بل من حيث هو طبيب
فان الطبيب اذا عالج نفسه فبرأ لم يكن برؤه لانه طبيب لكن
لانه متعالج فانه من حيث هو معالج شيء ومن حيث هو متعالج شيء
فانه من حيث هو معالج صانع العلاج عالم به ومن حيث هو متعالج
قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي راى بعض اللاحقين انه لا بد
ان يزيدها فقد فعل باطلا فان القوة التي جعلها كالجنس في رسم
الطبيعة هي القوة الفاعلية واذا احدثت بها مبدأ
الحركة من اخر في اخر بانه اخر وليس معنى القوة الا مبدأ تحريك
يكون في الشيء وليس معنى السريان الا الكون في الشيء وليس معنى التخليق
والتشكيل الا داخلا في معنى التحريك وليس معنى حفظ الخلق
والاشكال الا داخلا في التسكين ولو كان هذا الرجل قال ان
الطبيعة هي مبدأ موجود في الاجسام لتحريكها الى كمالاتها وتسكينها
عليها هو مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات
لا بالعرض لم يكن الا مكررا لاشياء كثيرة من غير حاجة اليها
وكذلك اذا اورد طائفة من كلامه لفظا مفردا موافقا

وكذلك
ان يكون
تكرارا
فكذلك

لتلك

لتلك الطائفة فيكون قد كرر اشياء كثيرة وهو لا يشعر ومع ذلك
فان هذا المستدرك لحلل هذا الرسم بزعمه قد حسب انه اذا
قال قوة فقد دل على ذات غير مضافة الى شيء وما فعل فان
المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين لا غير والقوة
لا ترسم الا من جهة النسبة كالاضافة فلا يكون ما ظنه خلاصا انه
هرب من ذلك بايراده القوة فاما علة هذا الرجل باطل
فاسد ومعنى قول الحاد الاول انه مبدأ للحركة والسكون ليس
يعني المبدأ الذي للحركة المكانية دون المبدأ الذي للحركة في الكيف
بل كل مبدأ لاي حركة كانت بالذات فهو طبيعة كالمبدأ للحركة
التي في الكم والتي في الكيف والتي في المكان وفي غير ذلك ان
كان حركة وستصحح ذلك بعد اصناف الحركات فاما كونه
مبدأ للحركة في الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل وانبساط
في الحجم او تكاثف وانقباض في الحجم فان هذا تحريك عن كمية في
كمية وان يستحب ان يجعل النمو للطبيعة ويطلق اسم الطبيعة على
ذلك وتاخذ الطبيعة على احد المعاني المذكورة فافعل واما كونه
مبدأ للحركة في الكيف فمثل حال طبع الماء اذا عرض له
ان استفاد كيفية غريبة لم يكن مقتضى طبيعته ككون البرودة مقتضى
طبيعته فان العائق اذا زال ردته طبيعته الى كيفيته واحالته اليها

وحفظه عليها وكذلك الابدان اذا ساءت امزجتها وقويت
طبيعتها ردتها الى المزاج الموافق واما في المكان فظاهر ومثل حال
طبيعة الحجر اذا حركته الى اسفل وحال طبيعة النار اذا حركتها الى فوق
واما كونه مبداء للحركة في الجواهر فمثل حال الطبيعة التي تحرك الى
الصورة معده باصلاح الكم والكيف على ما نعلم واما حصول
الصورة فعسى ان لا يكون الطبيعة تعد بها بل تكون مهيئة لها واستفادة
من موضع اخر والاولى ان نعلم هذا من صناعة اخرى وهذا هو
حد الطبيعة التي هي كالجنس ويعطي كل واحدة من الطبائع التي تحتها
ولـه الطبيعة والمادة والصورة والحركة ان لكل
جسم طبيعة ومادة وصورة واعراضا فطبيعته هي القوة التي يصدر
عنها الحركة او تغيره الذي يكون عن ذاته وكذلك سكونه وثباته
هي مهيته التي بها هو ما هو ومادته هي المعنى لمهيته والاعراض هي الامور
التي اذا تصورت مادته بصورته وتمت نوعيته لزمته
او عرضت له من خارج وربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها
صورته وربما لم تكن اما في البسائط فان الطبيعة هي الصورة بعينها
فان طبيعة الماء هي بعينها المهية المائية التي بها الماء هو ما هو ولكنها
انما تكون طبيعة باعتبار فاذا التفت الى الحركات والافعال
الصادرة عنها سميت طبيعة واذا التفت الى تقويمها النوع

مثل ح
بدل مفيدة لها
ود مواضع اخرى
وصورته ح
الحامل ح
وصورة باعتبار ح

الماء

الماء وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من الآثار والحركات
سميت صورة فصورة الماء مثلا قوة اقامت هيولى الماء
نوعا هو الماء وتلك غير محسوسة وعنها يصدر الآثار المحسوسة
من البرودة المحسوسة والثقل الذي هو الميل بالفعل الذي
لا يكون للجسم وهو في حيزه الطبيعي فيكون فعلها مثلا في جوهر
الماء اما بالقياس الى المتأثر عنه فالبرودة واما بالقياس
الى الموضوع المتشكل به فالرطوبة واما بالقياس الى مكانه
الغريب فالتحريك وبالقياس الى مكانه المناسب فالتسكين
وهذه البرودة والرطوبة اعراض يلزم هذه الطبيعة اذا لم
يكن هناك عائق وليس كل الاعراض يتبع الصورة
التي في الجسم بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لان
تفعل عن سبب خارج عرض كالاعداد لقبول الاعراض
الصناعية وكثير من الاعراض الطبيعية واما في الاجسام المركبة
فالطبيعة شيء من الصورة ولا تكون كل الصورة فان الاجسام
المركبة لا تصير هي ما هي بالقوة المحركة لها بالذات الى
جهة وحدها وان كانت لا بد لها في ان تكون هي ما هي
من تلك القوى فتكون تلك القوى جزءا من صورتها
وتكون صورتها تجمع منه عدة معان فتتحد كالانسانية فانها

يتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطقية وإذا
اجتمعت هذه كلها أعني نوعا من الاجتماع أعطت الماهية الإنسانية
وأما كيفية نحو هذا الاجتماع فالأولى أن يبين في الفلسفة الأولى اللهم
إلا أن يعني بالطبيعة لا هذا الذي حددناه بل كل ما يصدر عنه أفاعيل
الشيء على أي نحو كان لا على الشرط المذكور وطابق الطبيعة أو لم
يكن فيعني لذلك يكون طبيعة كل شيء صورته ولكن غرضنا ههنا في إطلاق
اسم الطبيعة هو ما حددناه ومن هذه الأعراض ما يعرض من خارج
ومنها ما يعرض من جوهر الشيء وقد يتبع بعضها المادة كالسواد
في الزنجي وآثار القروح وانتصاب القامة وقد يتبع بعضها الصورة
كالذكاء والفرح وغير ذلك في الناس وقوة الضحك فإن هذه
وإن لم يكن بد في وجودها عن أن يكون في مادة موجودة فإن
منبعثها من الصورة ومبدأها ومنها ما يستعد أعراضا يلزم الصورة
وينبعث منها أو يعرض لها بوجه آخر لا تحتاج فيه إلى مشاركة المادة
وذلك إذا حقق لك علم النفس وقد يكون أعراض مشتركة تتولد
من الجنسين جميعا كالنوم واليقظة وإن كان قد يكون بعضها
أقرب إلى الصورة مثل اليقظة وبعضها أقرب إلى المادة
مثل النوم والأعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة
كالندب القروح وسواد الحبشي إذا مات فالطبيعة الحقيقية

الزنجي

هي التي أومأنا إليها والفرق بين الصورة وبينها ما أشرنا
إليه والفرق بين الحركة ومنها أظهر لكن لفظ الطبيعة
قد يستعمل على معان كثيرة أحق ما نذكر منها هو ثلثة منها فهو طبيعة المبدأ
الذي ذكرناه وهو طبيعة لما يتقوم به جوهر كل شيء وهو طبيعة لذات
كل شيء وإذا أريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر كل شيء حتى لم يختلف
فيها بحسب اختلاف المذاهب وكان رأي من رأى أن يجعل الجزء
الأخير من كل جوهر بأن يتقومه هو عنصره وهيولاه قال إن طبيعة
كل شيء عنصره ومن رأى أن يجعل الصورة أحرى بذلك جعلها
طبيعة للشيء وعسى أن يكون في أهل البحث قوم ظنوا أن الحركة هي
المبدأ الأول لإفادة الجوهر هو أما ها فجعلوها طبيعة كل شيء صورته
جعلها في البسائط فيها البسيط وفي المركبات المزاج
وستعلم بعد أنه ليس المزاج ما هو وقد رشدك الآن إليه يسيرا
فنقول إنه المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة
في أجسام متجاورة وقد كان الأقدمون منهم الأوائل شديدي
الشغف بتفضيل المادة والقول بها وتصيرها طبيعة ومنهم
أنطيفون الذي ذكره المعلم الأول ويحكى عنه أنه أصر
على أن المادة هي الطبيعة وأنها هي المقومة للجواهر ويقول
لو كانت الصورة هي الطبيعة في الشيء لكان السرير

عس

او اعفن وصار بحيث تفرع غصنا ونبت منه فرع سريرا وليس كك
بل يرجع الى الطبيعة الخشبية فينبت خشبا كان هذا الرجل رأى
ان الطبيعة هي المادة ولا كل مادة بل المحفوظة ذاتها في كل
تغير وكانه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعية بل لم
يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم
الشيء يجب ان لا يكون منه بد عند وجود الشيء ليس انه
الذي لا بد منه عند عدم الشيء او يكون ثابتا عند عدم الشيء
وما يعنينا ان يكون الشيء ثابتا في الاحوال ووجوده لا يكفي في
ان يحصل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الهيولى لا تفيد وجود
الشيء بالفعل بل انما تفيد قوة وجوده بل الصورة هي التي تجعله
بالفعل الا ترى ان الخشب واللبن اذا وجدا كان للبيت
كون بالقوة ولكن كونه بالفعل يستفاد من صورته حتى لو جاز
ان يقوم صورته لا في المادة لاستغنى عنها وهذا الرجل ذهب
عنه ايضا ان الخشبية صورة وانها عند كالنبات محفوظة
فان كان الذي يعنينا في مراعاة شرائط كون الشيء طبيعة
سواء ان يكون بعينه شخصية جوهرية فالصورة اولى بذلك
ولما كانت الاجسام البسيطة هي ما هي بالفعل لصورتها
ولم يكن هي ما هي بموادها والا لما اختلف من ان

انتهى

الطبيعة ليست هي المادة وانما هي الصورة في البسائط وانها
في نفسها صورة من الصور ليست مادة من المواد واما في
المركبات فغير خاف عليك ان الطبيعة المحدودة وحدها
لا تعطي ماهيتها بل هي مع زوائد الا ان يسمى صورتها الكاملة
طبيعة على سبيل الترادف فيكون الطبيعة تقع على معنى
وتقع لا اولي بالاشتراك واما الحركة فهي ابعد من ان تكون
طبيعة للاشياء فانها كما يصح طارئة في حال الفصل
وعرضية عن الجوهر

ههنا الفاظ تستعمل فوق الطبيعة والطبيعي وما له الطبيعة
وما بالطبع وما بالطبع وما يجري المجرى الطبيعي فالطبيعة
قد عرفتها واما الطبيعي فهو كل منسوب الى الطبيعة والمنسوب
الى الطبيعة فهو اما ما فيه الطبيعة واما ما عن الطبيعة والذي
فيه الطبيعة فالمتصور بالطبيعة او الذي الطبيعة كالجزء
من صورته واما ما عن الطبيعة فالاثار والحركات وما يجانس
ذلك من المكان والزمان وغيره واما ما له الطبيعة فهو
الذي له في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم المتحرك بطبعه
والساكن بطبعه واما ما بالطبع فهو كل ما وجوده بالفعل
عن الفعل او قوانه عن الطبيعة بالوجود كالاول كالاشخاص

بالفعل

الطبيعة او بالوجود التابع كالانواع الطبيعية واما بالطبع فهو كل ما يلزم
الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد كالاشخاص والانواع الجوهرية
او لازما لها كالاعراض اللازمة او اي وثيه واما المجرى الطبيعي
فمثل الحركات والسكونات التي توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها
لا خارجة عن مقتضاها والخارج عن مقتضاها ربما كان بسبب
عوض وربما كان عنها لنفسها بسبب قابل فعلها وهو المادة
فان الراس المسقط والاصبع الزائد ليس جاريا المجرى الطبيعي
ولكنه بالطبع وبالطبيعة او بسبب الطبيعة ولكن ليس لنفسها بل
لعارض وهو كون المادة بحال في كمها او كيفها تقبل ذلك
والطبيعة تقع على وجه جزئي وتقع على وجه كلي فالتي تقع على وجه جزئي
هي الطبيعة الخاصة بشخص شخص والطبيعة التي تقع بوجه كلي فربما كانت
كلية بحسب نوع وربما كانت كلية على الاطلاق وكلاهما لا وجود
لهما في الاعيان وذوات قائمة الا في التصور بل لا وجود الا للتي
اما احدهما فهو ما نعقله في مبدأ يقتضي التدبير الواجب في حفظ
نوع والثاني ما نعقله من مبدأ يقتضي التدبير الواجب في حفظ
الكل على نظامه وقد ظن بعضهم ان كل واحدة منهما قوة موجودة
اما الاولى فسارية في اشخاص النوع والاخرى سارية في الكل
وظن بعضهم ان كل واحدة منهما هي في ذاتها فيضانها عن المبدأ

والسكنات

الاول واحدة وينقسم بانقسام الكل ويختلف في القوابل وليس
من هذا شيء يجب ان يصغى اليه فانه لا وجود الا للقوى المختلفة التي
في القوابل ولم يكن البتة متحدة ثم انقسمت نعم لها نسبة الى
شيء واحد والنسبة الى الشيء الواحد هو المبدأ لا يرفع الاختلاف
الذاتي عن الاشياء ولا يقوم المنسوبات مجردة بانفسها بل
لا وجود للطبيعة بهذا المعنى لا في ذات المبدأ الاول فان
من المحال ان يكون في ذاته شيء غريب عن ذاته كما يعلم بعد
ولا في طريق السلوك الى الاشياء كانه فائض لكنه بعد
لم يصل ولا له وجود في الاشياء متحدة بلا اختلاف بل طبيعة
كل شيء اخرى بالنوع او بالعدد ولا ايضا ما يمثلونه من شروق
الشمس فان الشمس لا ينفصل عنها شيء يقوم واحدا الا
جسم ولا عرض بل انما يحدث شعاعها في القابل ويحدث
في كل قابل آخر بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود في غير
القابل ولا هو من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر منه الى
المواد فغشيها نعم لو لم يختلف القابل وكان واحدا لكان
الاثر واحدا ح وتبين لك تحقيق هذا كله في غير
هذه الصناعة لكن ان كانت طبيعة كلية من هذا الجنس
فلا يكون على انها طبيعة بل على انها امر معقول عنه

الكل

الذي ح

قوله بعد الطبيعة ... منقسم بانقسام الكل ويختلف باختلاف القوابل

شرح
واحد ذ

لاوايل والمبادي التي بها تفيض تدبير الكل او على انها طبيعة جرم اول
من الاجرام السماوية التي بتوسطها يستحفظ النظام ولا يكون البتة
طبيعة واحدة الماهية سارية في الاجسام الاخرى فكذلك يجب ان
يتصور الطبيعة الكلية والجزوية ثم تعلم ان كثيرا مما هو خارج عن مجرى
الطبيعة الجزوية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فان الموت
وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزوية التي في زيد فهو مقصود
في الطبيعة الكلية من وجوه احدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة
في السعداء وهي المقصودة ولها خلق البدن واذا خلقت
فليس بسبب من الطبايع لسوء الاختيار ولكون لقوم اخرين
حالهم في استحقاق الوجود حال هذا الشخص وجود فانه ان خلد
مولاه لم يسع للاخرين مكان ولا قوت وفي هذه المادة
فضل للاخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود فليسوا اولى بالعدم
الدايم من مولاه بالخلود فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة الكلية
وكذا الاصبع الزايدة هي مقصودة في الطبيعة الكلية التي تقتضي
ان تكسى كل مادة ما تستعد له من الصور ولا تعطل مادة فضلت
مادة تستحق الصورة التي طبيعة لم تحرم ولم تضيع
كلمة بحث العلم الطبيعي ومشاركته لغيرها وان كان اشاركه
واذ قد عرف الطبيعة وعرف الامور الطبيعية فقد اتضح

لك

الطبايع

الاصبعية

لك فصل اتضاح ان العلم الطبيعي عن اي الاشياء يبحث ولما
كان المقدار المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعي وعوارضه
الذاتية اعني الطول والعرض والعمق المشار اليها وكان الشكل
من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي
ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه عارض
من عوارض الجسم الطبيعي والعوارض التي يبحث عنها هي من
عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة نظر المهندس جزوه
يوجد ما عند العلم الطبيعي ولكن المهندس الصرف لا يشارك
الطبيعي في المسايل واما علم الحساب فهو ابعد من هذه
المشاركة واشد بساطة بل ههنا علوم اخرى يجمعها كعلم
الاثقال وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحركة وعلم المناظر وعلم
الهيئة وهذه العلوم اقرب مناسبة الى العلم الطبيعي وعلم
الاكر المتحركة ابسطها اذ موضوعها كرة متحركة والحركة شديدة
المناسبة للمقادير لا اتصال لها وان كان اتصالها لا لذاتها
بل بسبب مسافة او زمان كما مر فيعدم البراهين في علم
الاكر المتحركة لا يستعمل فيها المقدمات الطبيعية العامة واما علم
الموسيقى فموضوعه النغم والازمنة وله مبادي من علم الطبيعي
وبعضها من علم الحساب وكذا علم الاثقال وعلم

المناظر ايضا موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما من البصر وله مبادئ
الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم كلها لا تشارك العلم
الطبيعي في المسائل البتة وكلها تنظر في الاشياء التي لها من حيث هي
ذوات كم ومن حيث لها عوارض الكم التي لا توجب تصورها وضعا
لكم ان تجعلها كأنها في جسم طبيعي فيه مبدأ حركة وسكون ولا تحتاج
الى ذلك واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع علم الطبيعي
ومبادئه واجزاؤه طبيعية وهندسية اما الطبيعية فمثل ان حركة الاجرام
السماوية يجب ان تكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه ذلك
مما استعمل كثير منه في اول المجسطي واما الهندسية فلا تحصى وكذلك
سائر تلك العلوم في انه تشارك الطبيعي في المسائل ايضا فيكون
موضوع مسائله من موضوعات مسائل العلم الطبيعي والمحمول
فيها ايضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمول في مسائل العلم الطبيعي
مثل ان الارض كرة والسماء كرة وما اشبه ذلك فهذا العلم
كأنه ممزوج من طبيعي ومن تعليمي كان التعليمي المحض مجردا لا في مادة البتة
وكان هذا موقع لذلك المجرد في مادة معينة لكن المقدمات البراهين
على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة اما مقدمات
التعليمي فهندسية مناظرية او مساحية واما مقدمات الطبيعي فمرة
واذا سمعت الطبيعي يقول لو لم تكن الارض كرة لم يكن وضع الكسو

ايضا

الفرى مطالبا فاعلم انه قد خلط واذا سمعت التعليمي يقول وان
الاجرام لها اشرف الاشكال وهو المستدير وان اجزاء الارض
تتحرك الى الوسط لاستقامة وما اشبه ذلك فاعلم انه قد خلط وغلط
كيف يختلف الطبيعي والتعليمي في البرهان على ان جرم العالم بسيط
كري اما التعليمي فيستعمل في بيانه ذلك ما يجده على حال الكواكب في
شروقها وغروبها وارتفاعها عن الافق وانخفاضها فان ذلك
لا يمكن الا ان تكون الارض كرة والطبيعي يقول لان الارض جسم
بسيط فشكله الطبيعي الذي يجب عن طبيعة متشابهة مستحيل ان يكون
مختلفا فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه خط مستقيم او يكون
بعضه على ضرب من الانحناء والآخر على خلافه فيجد الاول قد بني
بدلائل ماخوذة من مناسبة المقابلات والاوضاع والمحاذاة
من غير ان يكون محتاجا الى ان يكون فيها بعض لقوة طبيعية موجبة
فيها للمعنى ويجد الثاني قد اتى بمقدمات ماخوذة من اقتضاء
طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فالاول يكون قد اعطى الانية ولم يعط
العلة والثاني اعطى العلة واللمية وكالعدد وتجاهل اعداد وقد توجد
في الموجودات الطبيعية اذ توجد فيها واحد وواحد اخر ويكون كل
واحد منهما واحدا الشيء لكنه وانه من ماء او نار او ارض او شجرة
او غير ذلك بل الوحدة امر لازم له خارج عن حيثية واعتبار

وذلك الواحد من حيث معناه نحو من انحاء الوجود معناه موجود
الاسمه في ذلك الوجود وكذلك في غير ذلك من الاعداد والمعدود
وقد يوجد في الموجودات الغير الطبيعية التي يصح انها لا مادة لها واما
فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي لانه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه
ولا هو عارض لموضوعه لانه يعرض تعلقا لا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات
ومعنى التعلق ان يكون وجوده خاصا بما هو مثل ان يتعلق ببعض المواد
بل هو مباين لكل واحد منهما بالعموم وبالحد ويتعلق ان كان ولا بد
بالموجود العام فيكون من الامور اللازمة له فيطلب العدد ويبحث
يصح ان يعقل مجردا عن المادة اصلا والنظر فيها من حيث هي طبيعة
العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ثم قد تعرض
لها احوال نظر فيها الى سبب وتلك الاحوال لا تعرض لها الا
وقد وجب تعلقها بالعوام بالمادة وان لم يجب تعلقها بها بالحد
ولم يمكن ما يخصصها بمادة معينة فيكون النظر في طبع العدد من حيث
ذلك نظرا رياضيا واما المقادير فانها تشارك المتعلقات
بالمادة وبما بينها اما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلان
المقادير معنى في المعاني القائمة في المادة لا محالة واما مباينتها
من جهات ومن ذلك ان من الصور الطبيعية ما يظهر مراعاة
في اول الامر انه لا يصح ان يكون عارضا لكل مادة اتفقت

مثل

وذلك هو العدد

٢٦

مثل الصورة التي للماء من حيث هي ماء وانما يستحيل ان توجد
في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها الا كالة وبالتي يصح ان
تحل المادة من جميعها واي مادة كانت والصورة الانسانية
وطبيعية فانها تستحيل ان توجد في المادة الخشبية وهذا امر لا يلزم
الذهن في تحققه كثير تكلف بل يعرف مثاله ومنها ما لا يستحيل
في بادي النظر ان يعرض لاي مادة اتفقت مثل البياض والسواد
واشباه من هذا الجنس فان الذهن لا يستوحش من احلالها
اي مادة اتفقت لكن العقل والنظر يوجبان من بعد ان طبيعة
البياض والسواد غير عارض الا لمزاج واستعداد مخصوص
وان المستعد للسواد بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس قابلا
للبياض الذي بذلك المعنى لا من في مزاجه وجوهريه لكنهما
وان كانا كذلك فلا يتصور ولا واحد منهما في الذهن الا مقارنا
لامر ليس هو هو وذلك لامر هو السطح او المقدار المباين
سون في المعقول ثم قد يشارك ايضا هذان القسمان
المذكوران قسما اخر وهو ان الذهن لا يعقل واحدا منهما
الا وقد لحقه خاصة في نسبته الى امر مفارق ذاته كالنوع
فان الذهن اذا اخذ صورة الانسانية لزمه ان يحضر
معها نسبة لها الى مادة مخصوصة لا تحل الا كذلك والبياض

الذي

الخشبية

الا

خاصية نسبة

ايضا اذا احضره التصور احضر معه انبساطا فوقه ضرورة والى
ان يتصور ساطحا الا انه يتصور قدرا ومعلوم ان الساطح غير القدر فيحصل
نسبة البياضية الى العددية شبيهة بنسبة شكل الامر موضوع لهم المقدار
يفارق تدبر الصغر فيما كان فيه او الذهن يعقل المقدار على انه
مجرد وكيف لا يقبل وهو محتاج الى استقصاء في البحث حتى يكشف
له ان المقدار لا يوجد الا في مادة ويفارق القسم الاول بشيء يخصه وهو
ان الذهن اذا تكلف نسبة المقدار الى المادة لم يضطر الى ان يجعل له
مادة مخصوصة ويفارق القسم الثاني بان الذهن وان لم يضطر
في تصور المقدار الى ان يجعل له مادة مخصوصة فالقياس والعقل لا
يضطره اليها ايضا او الذهن يستغني في بعض تصور المقدار عن تعريه
في المادة والقياس لا يوجب ايضا ان يكون للمقدار اختصاص بمادة
نوعية معينة لان المقدار لا يفارق شيئا من المواد ثم فليس مما يكون
خاصا بمادة ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والحد عن المادة
وقد يظن ان البياض والسواد هذا حكمهما ايضا وليس كذلك
فانه لا التصور التخيلي ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لهما يعري ذلك
اذا حقق واستقصي وانما يجوز ان يعرى عن نوع من المادة ليس
جزء قوامها كما هي جزء قوام المركب لكنه جزء حد ما وكثير
من الاشياء يكون جزء حد ماهية الشيء ولا يكون جزء من قوامه

عرضه

اذا كان

اذا كان حده يتضمن نسبة ما الى شيء خارج عن وجود الشيء
وقد شرح هذا المعنى في كتاب البرهان فصناعة الحساب
وصناعة الهندسة لا تحتاجان في اقامتهما البراهين ان
تعرضا للمادة بوجه لكن صناعة الكرة المتحركة واشد منها صناعة
الموسيقى واشد منها صناعة المناظر واشد من ذلك صناعة
الهيئة تاخذ المادة او شيئا من عوارض المادة وذلك لانها
تبحث عن احوالها فمن الضرورة انها تاخذها وذلك لان من الصناعات
اما ان تبحث عن عدد شيء او مقدار او شكل في شيء والعدد والمقدار
والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية وتعرض مع العدد والمقدار
اللواحق الذاتية ايضا بالعدد والمقدار فاذا اريد ان يبحث
عما يعرض من احوال العدد والمقدار في امر من الامور الطبيعية
لزم ضرورة ان يلتفت الى ذلك الامر الطبيعي وكان
الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية التي هي حساب
صرف او هندسة صرفة صناعة بسيطة ومولد منهما صناعة
موضوعاتها من صناعة ومحمولات المسائل فيها من صناعة
فاذا كان بعض العلوم المنسوبة الى الرياضية مما يحوج الذهن
الى الالتفات نحو المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات
فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه وما افسد ظن من ظن

صناعتان ع
الطبيعية او ما فيها معدات
سوى الالهي: ص

ان الواجب ان يستعمل في العلم الطبيعي الصورة ويخلي عن المادة
في تقرير انه العدالتها الطبيعية مجة فدريص
بعض الطبيعيين ومنهم الطبيون مراعاة امر الصورة رفضا كليا
واعتقد ان المادة هي التي بها ان تحصل وتعرف فاذا حصلت
هي تحصلا فما بعد ذلك اعراض ولواحق متشابهة لا بسيطة
ان تكون هذه المادة التي يعتمد عليها هولاء نظرهم هي المادة المحسة
المنطبعة دون الاولى لكنهم عن الاولى غافلون وربما احتج بعض
هولاء بعض الصنائع وقاس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة
المهنية فيقول ان بسيط الحديد وكذا يحصل الحديد وما عليه من صورته
والخواص وكذا يحصل الذهب وما عليه من صورتها والذي بطر ان
فساد هذا الرأي اعتقاده ايانا الوقوف على خصائص الامور
الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها ومنا بعد صاحب المذهب
لعريقه فانه ان امتنع الوقوف على الهيئة الغير المصورة
بعد فيح من العلم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل بل كان امر بالقوة
ثم من اي الطريق يسلك الى ادراكه او بعد اعرض عن الصورة
والاعراض صنفي والصورة ولا عراض هي التي يحاذيها بها
الى اسابه فان لم يمتنع الوقوف على الهيئة الغير المصورة ودام
للهيئة صورة مثل الصورة المائية او الهوائية او غير ذلك فما

خرج عن النظر في الصورة فظن ان بسيط الحديد غير محتاج الى
مراعاة امر الصورة ظن فاسد فان بسيط الحديد ليس
موضوع صناعة هو الحديد بل هو عار في صناعة وموضوع الاحتكام
المعدنية التي يكت عليها بالحفر والدوب وفعل ذلك
صورة صناعية ثم يحصل الحديد عارا صناعة وهو موضوع لصنائع
اخرى ارباها لا يعلم مصادفة الحديد عن التصرف فيه باعطا
صورة او عرضا وقد قام بآراء هولاء طائفة اخرى من الناظرين
في علم الطبيعة فاستخفوا بالمادة امر وقالوا انها انما قصدت في الوجود
لتظهر فيها الصورة بآثارها وان المقصد الاول هو الصورة وان من
احاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات الى المادة الا على
سبيل التشروع فيما لا يعنيه وهولاء انضا مسرفون في حذف اطراح
اطرح الصورة كما اولئك كانوا مسرفين في حذف اطراح الصورة
وبعد بعد ما يعولونه في العلوم الطبيعية ما او تانا اليه قبل
هذا الفصل فقد منعوا بان يجهلوا المناسبات التي بين الصور
وبين المواد اذ ليس كل صورة مساعدة لكل مادة ولا كل
مادة مستعدة لكل صورة بل يحتاج الصور النوعية الطبيعية
في ان تحصل موجودة في الطباع الى مواد نوعية مخصصة لصور
لا جلها ما تستعد لها لهذه الصور وكم من عرض انما

المادة
مساعده

تحصل عن الصورة بحسب مادتها واذا كان العلم التام الحقيقي هو
الاحاطة بالشيء كما هو وما يلزمه وكانت من الصورة النوعية
انها مفتقرة الى مادة معينة او لازم لوجودها وجود مادة معينة فكيف
يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يكن هذا امرا لها محققا عندنا
او كيف يكون هذا من حالها محققا عندنا ونحن لا نلتفت الى
المادة ولا مادة اعم اشتراكا فيها والبعد عن الصورة من المادة
كما ولي وفي علمنا بطبعها وانها بالقوة كل شيء تكتسب علما بان
الصورة التي في مثل هذه المادة اما واجب زوالها بخلافه
اخرى عنها او ممكن غير موثوق به واي معنى ارق من هذه
المعاني التي من حقها ان نعلم من معنى حال الشيء في وجوده في نفسه
وانه وسعه او متعلق بل الطبيعي مفتقر في براهينه ومحتاج في استتمام
صناعته الى ان يكون محصلا للاحاطة بالصورة والمادة جميعا
لكن الصورة تكسبه علما بما هو الشيء بالفعل اكثر من المادة والمادة
تكسبه العلم بقوة وجوده في اكثر الاحوال ومنهما جميعا يستتم العلم
بجوهر الشيء

في تعريف اصناف علل تتكلم من الاربع

قد استعلمنا فيما سلف اشارات دلت على ان للجسم
الطبيعي علة عنصرية وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية فحري
بنا الآن ان نعرف احوال هذه العلل فنستفيد منها كيفية

سلوك السبيل الى معرفة المعلولات الطبيعية اما ان لكل كائن
فاسد او لكل واقع في الحركة او لكل ما هو مؤلف من مادة
وصورة عللا موجودة وانها هذه الاربع لا غير فامر لا يتكلفه
نظر الطبيعيين بل هو الى الالهي واما تحقيق ماهيتها والدلالة
على احوالها وصفا فامر لا يستغني عنه الطبيعي فنقول ان العلل
الذاتية للامور الطبيعية اربع الفاعل والمادة والصورة
والغاية والفاعل في الامور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في
آخر غيره من جهة ما هو آخر ونعني بالحركة ههنا كل خروج من قوة
الى فعل في مادة وهذا المبدأ هو الذي يكون سببا لاحالة
غيره وتحريكه عن قوة الى فعل والطبيب ايضا اذا عالج نفسه
فانه مبدأ حركة في آخر بانه آخر لانه انما يحرك العليل والعليل
غير الطبيب من جهة ما هو عليل وهو انما يعالج من جهة ما هو هو
اعني من جهة ما هو طبيب واما تعالجه وقبوله العلاج وتحركه
بالعلاج فليس من جهة ما هو هو اعني من جهة ما هو طبيب بل
من جهة ما هو عليل ومبدأ الحركة اما مهيئ واما متمم والمهيئ
هو الذي يصلح المادة كمحرك النطفة في الاحالة المعدة
والمتمم هو الذي يعطي الصورة ويشبه ان يكون الذي
يعطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية خارجا عن الطبيعة

وليس على الطبيعي ان يحقق ذلك بعد ان يضع ان ههنا هيولى
وههنا معطي صورة ولا شك ان المحرك مبدا حركة والمتمم
هو مبدا الحركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة الى الفعل وقد يعد
المشير والمعين في مبادي الحركة اما المعين فيشبه ان يكون جزءا
من مبدا الحركة كان مبدا الحركة هو الاصل والمعين الا ان
الفرق بين الاصل والمعين ان الاصل محرك لغاية له والمعين
يحرك لغاية ليست له بل للاصل او لغاية ليست تلك غاية للاصل
الحاصل بالتحريك بل غاية اخرى كشكر او اجر او بر واما المشير
فهو مبدا الحركة بتوسط فانه سبب للصورة النفسانية
التي هي مبدا الحركة التي للاولى لامر ارادي فهو مبدا المبدا
فهذا هو المبدا الفاعلي بحسب الامور الطبيعية بل بحسب الوجود
نفسه كان مخترعا من بعد او كان كل ما هو سبب لوجود
مباين لذاته من حيث هو مباين ومن حيث ليس ذلك
الوجود لاجله علة فاعلية ولنقل الان في المبدا المادي فنقول
ان المبادي المادية تشترك في معنى وهو انها في طباعها
حاملة لامور غريبة عنها ولها نسبة الى المركب منها ومن تلك
الماهيات نفسها مثلا ان الجسم له نسبة الى المركب
اي الى الابيض ونسبة الى البسيط اي الى البياض ونسبته

در
مبدا

واما اذا اخذ المبدا الفاعلي لا بحسب الامور الطبيعية صح

من تلك الهيئات ولها نسبة الى صح

الى المركب نسبة علة ابدا لانه جزء من قوام المركب والجزء
في ذاته اقدم من الكل ومقوم لذاته واما نسبته الى تلك الامور
فلا تعلق لها على اقسام ثلثة اما ان يكون لا يتقدمها في الوجود ولا يتاخر
عنها اعني لا هي محتاجة الى الامر الآخر في التقوم ولا ذلك الامر محتاج
اليها في التقويم والقسم الثاني ان يكون المادة محتاجة الى مثل ذلك
الامر في التقوم بالفعل والامر يكون متقدما عليها في الوجود والذاتي كان
وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبدا اخرى ولكنه يلزمه اذا اوجدها ان
يقومها ويجعلها بالفعل كما ان كثيرا من الاشياء يكون تقومه لعلة
بشيء ويلزمه بعد تقومه ان يقوم شيئا اخر لكنه ربما كان ما يقوم
بمفارقة لذاته وربما كان تقويمه بمخالطة من ذاته ومثل هذا الامر
يسمى صورة ولا فقط في تقويم المادة بمقارنة ذاته فهو كالمقوم
القريب وبيان ذلك في الصناعة الاولى والقسم الثالث هو
ان يكون المادة متقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل واقدم من ذلك
الشيء وتقوم ذلك الشيء وهذا الشيء هو الذي يسمى عرضا بالتخصيص
وان كان ربما يسمى جميع هذه الهيئات اعراضا فيكون القسم الاول
يوجب اضافة المعية والقسمان الاخران اضافة تقدم وتاخر
لكن في الاول منهما التقدم للحال في المادة وفي الثاني منهما التقدم للمادة
والقسم الاول ليس بظاهر الوجود وكانه ان كان لا شك

فهو النفس والمادة كالاولى اذا اجتمعا في تقويم الانسان واما القسمان
الآخران فقد اخبر بانهما مرارا وللمادة مع المكون عنها الذي هو جزء
من وجوده نوع آخر من اعتبار المناسبة ويصلح ايضا ان ينقل
هذه المناسبة الى الصورة لان المادة قد تكفي وحدها في ان يكون
الجزء المادي لما هو ذو مادة وذلك في صنف من الاشياء وقد لا يكفي
ما لم ينضم اليها مادة اخرى فيجتمع منها ومن الاخرى كالمادة الواحدة
لتمامية صورة الشيء وذلك في صنف من الاشياء كالعقاقير للمعجون
والكيموسات للبدن واذا كانت المادة انما يحصل منها الشيء
بان يكون معها غيرها فاما ان يكون بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس
للعسكرية والمنازل للمدينة واما بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط
كاللبن والخشب للبيت واما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة
كالاسطقسات للكائنات فان الاسطقسات لا يكفي في نفس اجتماعها
ولا في نفس تركيبها بالتماس والتلاقي وقبول الشكل لان يكون منها
الكائنات بل بان يفعل بعضها في بعض وينفعل بعضها من بعض
وتستقر للجملة كيفية متشابهة تسمى مزاجا فتستعد للصورة النوعية ولهذا
ما كان الترياق وما اشبهه اذا اختلطت اخلاطه واجتمعت وركبت
لم يكن ترياقا بعد ولا له صورة الترياقية الى ان يأتي عليه مدة في مثلها يفعل
بعضها في بعض فيتحقق تستقر لها كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها

من

الشكل

فيصدر

فيصدر عنها فعل بالمشاركة وهذه فان صورها الذاتية تكون ثابتة
محفوظة والاعراض التي بها يتفاعل التفاعل لا تستحيل الى تبعيض وتستحيل
استحالة بان ينتقص كل افراط يكون في كل مفرد منها الى ان يستقر
فيها كيفية الغالبات انقص مما في الغالب وقد جرت العادات
بان توازن المقدمات ونسبتها الى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد
والصور والاشبه ان تكون صورة المقدمات يتشكلها السبب
الفاعل وتكون المقدمات بتشكلها كالسبب الفاعل فانها
كسبب فاعل للنتيجة والنتيجة من حيث هي نتيجة شيء خارج عنها لكنهم لما
وجدوا الحد الاكبر والاصغر اذا التأما حصلت النتيجة وقد كان قبل ذلك
في القياس وقع الظن بانه في القياس موضوع النتيجة فتخطى من ذلك
الى ان ظن ان القياس بعينه موضوع النتيجة لكن الحد الاصغر والحد
الاكبر طبيعيا هما موضوعتان لصورة النتيجة وليس الحد الاصغر
والحد الاكبر موضوعتان لان تكونا حد الاصغر وحد الاكبر وليسا
موضوعين للنتيجة لان كل واحد منهما اذا كان على نمط من النسبة
الى الآخر كان حد الاكبر وحد الاصغر وذلك النمط هو ان يصيرا بالفعل
نسبة معينة الى الاوسط وان يكون لهما الى النتيجة نسبة الى الشيء
بالقوة واذا كانا على نمط آخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل وذلك
النمط هو ان يصير كل واحد منهما الى الآخر نسبة الحمل والوضع

الحد الاصغر و...

موضع
نفس

معام
معينه

او التلو والتقدم بعد نسبة كانت لها ومع ذلك فليس الحد عين
ما هو في القياس حد اكبر او اصغر هو بالقوة موضوع النتيجة بل آخر
من نوعه فليس يمكن ان يقول الى شيئا واحدا بعينه له ان يكون
موضوعا لكونه حدا اكبر وحدا اصغر وموضوعا لكونه جزء النتيجة فلست
افهم كيف ينبغي ان يجعل المقدمات موضوعة للنتيجة فاما المادة
لا ما عنها تحدث فقد تكون المادة مادة لقبول الكون وقد تكون
لقبول الاستحالة وقد تكون لقبول التركيب والاستحالة معا فهذا
ما نقوله في العلل المادية واما الصورة فقد يقال لماهية الشيء اذا حصلت
في المادة قومتها نوعا ويقال صورة للنظام المتحفظ كالشريعة ويقال صورة
لكل هيئة كيف كانت ويقال صورة لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا
ويفارق النوع فان هذا قد يقال للجنس الاعم وربما قيل صورة للمعقولات
المفارقة للمادة والصورة المأخوذة احد المبادي هي بالقياس الى
المركب منها ومن المادة انها جزء له يوجبه بالفعل في مثله والمادة
جزء لا توجبه بالفعل فان وجود المادة لا يكفي في كون الشيء
بالفعل بل في كون الشيء بالقوة فليس الشيء هو ما هو بمادته بل بوجود
الصورة يصير الشيء بالفعل واما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر
والعلل الصورية قد تكون بالقياس الى جنس او نوع وهي الصورة
التي تقوم المادة وقد تكون بالقياس الى الصنف وهي الصورة

الاجتماع والتركيب وقد تكون لتبدل صح

نفس النوع ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة
ويقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر
وصورة المقدمات المنتجة ويقال صورة
صح

التي

التي قد قامت المادة دونها نوعا وهو طارئ عليها كصورة الشكل
للسرير والبياض بالقياس الى الجسم الابيض واما الغاية فهي المعنى
الذي لاجله تحصل الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي او الخير المظنون
فان كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض بل بالذات فانه
يروم به ما هو خير بالقياس اليه فربما كان بالحقيقة وربما كان بالظن
فانه اما ان يكون كذلك او يظن به ذلك ظنا
في مناسبات العلل الاربع من جهة سبب للغاية وكيف لا يكون
كذلك والفاعل هو الذي يحصل الغاية موجودة والغاية من جهة
هي سبب للفاعل وكيف لا يكون كذلك وانما الفاعل الفاعل
لاجلها والا لما كان يفعل فالغاية تحرك الفاعل الى ان يكون فاعلا
ولهذا اذا قيل لم ترتاض فيقول ليصح فيكون هذا جوابا كما اذا
قيل لم صح فيقول لاني ارتضت فيكون جوابا والرياضة
سبب فاعلي للصحة والصحة سبب غائي للرياضة ثم ان قيل لم تطلب
الصحة فقيل لاني ارتاض لم يكن جوابا صحيحا عن ... لكن
اذا قيل لم تطلب الرياضة فقيل لكي اصح كان جوابا صحيحا والفاعل
ليس علة لصيرورة الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن
علة لوجود ماهية الغاية في الاعيان وفرق بين الماهية والوجود
كما علمته والغاية علة لكون الفاعل فاعلا فهي علة له في كونه علة

بار
فقيل

وليس الفاعل علة للعلة في كونها علة وهذا استصح في الفلسفة الاولى
ثم الفاعل والغاية كأنهما مبدأان عن وسببان من المركب المعلول
فان الفاعل اما ان يكون مهيئا للمادة فيكون سببا لايجاد المادة
القريبة من المعلول لا سببا قريبا من المعلول او يكون معطيا للصورة
فيكون سببا لايجاد الصورة القريبة والغاية سبب للفاعل في انه
فاعل وسبب للصورة والمادة بتحريكها للفاعل للمركب
فالمبادي القريبة من الشيء هي المادة والصورة ولا واسطة
بينهما وبين الشيء بل هما علتاه بمعنى انهما جزءان لقوامه بلا واسطة
وان اختلف تقويم كل واحد منهما فكان هذا علة عن العلة التي
ذلك لكنه ربما عرض لهذه كانت المادة علة بواسطة ويعرض
معا من وجهين اما المادة فاذا كان المركب ليس نوعا الا [illegible]
الصورة لا التي تخص باسم الصورة بل هيئة عرضية فتكون المادة متقومة
لذاتها وبتلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو
صنف فتكون علة للعلة لكنه وان كان كذلك فمن حيث المادة جزء
من المركب وعلة مادية فلا واسطة منهما واما الصورة فاذا كا[نت]
الصورة صورة حقيقية من مقولة الجوهر فكانت تقوم المادة
بالفعل والمادة علة للمركب فتكون هذه الصورة علة العلة للمركب
لكنه وان كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب وعلة

نز بتوسط

والصورة علة بتوسط ويعرض واسطة معا من وجهين صح

صورته

صورته فلا واسطة منهما فالمادة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث
هي علة مادية للمركب والصورة اذا كانت علة علة المركب فليس
من حيث هي علة صورية للمركب وقد يتفق ان يكون ماهية الفاعل والصورة
والغاية ماهية واحدة فيكون هي التي يعرض لها ان يكون فاعلا وصورة
وغاية فان الاب مبدأ لتكون الصورة الانسانية من النطفة
وليس ذلك كل شيء من الاب بل صورته الانسانية وليس الحاصل
في النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي تتحرك اليها
النطفة الا الصورة الانسانية ولكنها من حيث تقوم مع المادة
نوع الانسان فهي صورته ومن حيث ينتهي اليها حركة النطفة فهي غاية
ومن حيث يبتدئ بها تحريكها منه فهي فاعلة فاذا اعتبرت في المادة
والمركب كانت صورة فاذا اعتبرت في الحركة كانت غاية
مرة وفاعلة مرة اما غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة التي
في الابن واما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي
في الاب [illegible] في احوال العلل ان كل واحد
من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون قريبا
وقد يكون بعيدا وقد يكون خاصا وقد يكون عاما وقد يكون
جزئيا وقد يكون كليا وقد يكون بسيطا وقد يكون مركبا وقد يكون
وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وقد يكون تركيب بعض منه

منها

مع علة ولتصور هذه الاحوال اولا في العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية
علة بالذات هو مثل الطبيب اذا عالج والنار اذا سخنت وهو ان يكون
العلة مبداء لذات ذلك الفعل ومنها الصد مانع ضده فهو في الضد
كالاخر بسبب الى فعل الضد كالاخر مثل السقمونيا اذا بردت باسهال الصفراء
او يكون الفاعل مزيلا للمانع مثنا عن فعل الطبيعة وان لم يكن يوجب
مع المنع ضدا مثل مزيل الدعامة عن سقف فانه يكون اذا هو هادم
السقف ومنها ان يكون الشي الواحد معتبرا باعتبارات لانه
ذو صفات ويكون من حيث له واحدة منها مبداء بالذات
لفعل فلا من [illegible] اليها بل لا بعض المقارنة لها كما يقال ان الطبيب
مبنى اي الموضوع الذي للطبيب هو بناء حتى لانه بناء ولا لانه طبيب
او يوجد الموضوع غير مقترن بتلك الصفة حتى ان كان انسانا مبنى
ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع او بالارادة متوجها الى غاية
ما فيفعلها او لا يفعلها لكنه يعرض معها غاية اخرى مثل الحجر شج واما
عرض له ذلك لانه بذاته يهبط فاتفق ان وجد هامة فيجرحه
فالحكم عليها بفعل شجها وهو بالحقيقة انه فاعل بالعرض وان كان
ذلك الشي لم يفعل امرا الا انه يفعل شيئا يكون من اجل الامر مع حصوله
امر محمود او محذور يعرف بذلك فيسمى [illegible] ان كان
مع امر محمود [illegible] او يسمى [illegible] ان كان مع امر محذور

بعض ل

واحد [illegible] مبداء [illegible] الفاعل بالعرض [illegible] ذلك ومنه [illegible] ذلك ان يكون الفاعل يفعل [illegible] ذلك الفعل [illegible]

ل فائدة

وسط منه وبطل اثر حضوره سبب لذلك المراد لذلك
السر واما الفاعل القريب فهو الذي [illegible] عنه وبين المفعول
لا واسطة مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعيد هو الذي بينه وبين
المفعول واسطة مثل النفس لتحريك الاعضاء واما الفاعل الخاص
فهو الذي انما يفعل عن الواحد منه وحده شيئا بعينه مثل الدواء
الذي يتناوله زيد في بدنه والفاعل العام هو الذي يشترك
في كل الفعل عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المغير لاشياء كثيرة و
بلا واسطة واما الجزئي فهو اما العلة الشخصية لمعلول شخصي كهذا الطبيب
لهذا العلاج او العلة النوعية لمعلول نوعي مساو له في من العموم
والخصوص مثل الطبيب للعلاج واما الكلي فان يكون تلك الطبيعة غير
موازنة لما بازائها من المعلول بل اعم مثل الطبيب لهذا العلاج او الصانع
للعلاج واما البسيط فان يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة
مثل الدفع والجذب في القوى البدنية واما المركب فان
يكون صدور الفعل عن عدة قوى اما متفقة النوع كعدة تحركون
سفينة او مختلفة النوع كالجوع الكائن عن القوة الجاذبة والحس واما
الذي بالفعل فمثل النار بالقبس لما اشتعل فيه واما الذي
بالقوة فمثل النار بالقبس لما لم يشتعل فيه ويصح اشتعالها
فيه والقوة قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة والبعيدة كالقوة

لا واسطة ح

ان كان

٣٥

الشبيه مثل الكتابة والقرينة كقوة الكاتب المقتدر لملكة الكتابة على الكتابة
وقد يمكنك ان تركب بعض هذه مع بعض وتوقعه كلها الى وجهك والصورة
هذه الاعتبارات الخمس في المبدأ المادي فاما المادة الذات فهي
التي لاجل نفسها يحصل الشيء مثل الدهن للاشتعال واما التي بالعرض
فمثل ان يتفق من ذلك ان توجد المادة مع صورة مضادة للصورة
[illegible] بحلولها يوجد مع الصورة المستعدة كما يتفق ان الماء موضوع
للهواء او النطفة موضوعة من حيث هي للانسان والنطفة ليست موضوعة
بما هي نطفة لان النطفة يبطل حتى يكون الانسان او توجد الموضوع
مع صورة ليست واحدة في كونه الموضوع موضوعا وان لم يكن
ضد للصورة الاخرى المقصودة فيجعل موضوعا مثل قولنا ان الطبيب يعالج
كان ليس انما يعالج من حيث هو طبيب فالموضوع للعلاج هو العليل
لا الطبيب واما الموضوع القريب فمثل الاعضاء للبدن والبعيد مثل
الاخلاط ثم الاركان والموضوع الخاص مثل جسم الانسان لهذه
الصورة والعام مثل الخشب للسرير والكرسي ولهذه ونحوها من الفرس
ولها من نقعد كمثل النسبي المادي وبما وحجاما مثل الخشب للسرير والموضوع
الجزئي مثل هذا الخشب لهذا الكرسي او هذا الجوهر لهذا الكرسي
والكلي مثل الجوهر او الخشب لهذا الكرسي والموضوع البسيط فمثل
الهيولى للاشياء كلها والخشب للخشبيات والمركب مثل الاخلاط

للبدن

الزاوية للصورة

طبيعة ولكن من حيث هو فانه

للبدن ومثل العقاقير للترياق والموضوع بالفعل مثل بدن الانسان
للصورة والقوة مثل النطفة لها او الخشب الغير المعمور بالصناعة لهذا الكرسي
وهيأ الله تحكيم القوة [illegible] وقد تكون بعيدة واما هذه الاعتبارات
من جهة الصورة فالصورة التي بالذات مثل شكل الكرسي للكرسي والتي بالعرض
مثل الملاسة او السواد له وربما كان المعاني التي بالذات مثل صلابة
الخشب لقوله شكل الكرسي وربما كانت الصورة بالعرض وليست
المجاورة كحركة الساكن في السفينة فانه لو لم يكن في السفينة لما
تحرك بالعرض والصورة القريبة فمثل التربيع لهذا المربع والبعيدة
مثل ذي الزاوية له والصورة الخاصة لا تخالف الجنس وهو مثل حد الشيء او فصل
الشيء او خاصه والعامة لا تفارق الكلية وهي مثل الحس للحيوان
والصورة البسيطة فمثل صورة النار والماء الذي هو صورة لم يتقوم
من عدة صور مجتمعة والمركبة مثل صورة الانسان التي تحصل من عدة
قوى وصور تجتمع فالصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة هي حيث ما
هي القوة مع العدم واما اعتبار هذه المعاني من جهة الغاية فالغاية
بالذات هي التي نحوها الحركة الطبيعية او الارادية لاجل نفسها لا لغيرها
مثل الصحة للدواء والغاية بالعرض مما اتفق من ذلك بالعقد
ولكن لا لاجلها مثل رؤية الدواء لاجل شرب الدواء لاجل العقوبة
هو النافع او المطلوب معا والاول هو المراد المطلوب [illegible]

للكرسي

الخاصة

وشرب الدواء

ذلك بما يلزم الغاية او يعرض لها اما ما يلزم الغاية فمثل ما لكل غاية من
الفعوط وذلك لازم للغاية لا غاية بل الغاية هو كف الجوع واما ما يعرض
للغاية فمثل الكمال للرياضة فان الصحة قد يعرض لها الجمال وليس الجمال هو
المقصود بالرياضة ومن ذلك ما يكون الحركة متوجهة لا الى ما يعارضها
مثل الشجة بالحجر الهابط ومثل من يرمي طائرا فيصيب انسانا وربما
كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم توجد واما الغاية القريبة
فكالصحة للدواء والبعيدة فكالسعادة للدواء واما الغاية الخاصة
فمثل لقاء زيد قصد فلانا واما العامة فكاسهال الصفراء لشرب
السكنجبين فانه غاية له ولشرب السقمونيا ايضا واما الغاية الجزئية فكلقاء زيد
على فلان الغريم المقصود كان في سفره واما الكلية فكانتصاف من الظالم
مطلقا واما البسيطة فمثل الاكل للشبع والمركبة مثل لبس الحرير
للتجمل ولحفظ [illegible] واما الغاية بالفعل
والغاية بالقوة فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة واعلم ان
العلة بالقوة بازاء المعلول بالقوة فما دام العلة بالقوة كذلك المعلول
بالقوة ويجوز ان يكون كل واحد منهما بالفعل وذاتاهما شيء مثل ان
يكون العلة انسانا والمعلول خشبا فيكون كل انسان نجارا بالقوة والخشب
منجورا بالقوة فلا يجوز ان يكون ذات المعلول موجودا والعلة معدومة
النسبة والذي يشكل من هذا من امر البناء وبقائه بعد البناء يجب

الجمال

معلول حو

ان يعلم

ان يعلم ان البناء ليس يبقى بعد البناء على ان البناء معلول البناء
فان معلول البناء هو تحريك اجزاء البناء الى الاجتماع وهو لا محالة عنه
واما اسباب الاجتماع وحصول الشكل فهي من علل موجودة اذا
فسدت فسد البناء وتحقيق هذا المعنى وما يجري مجراه مما سلف موكول
الى الفلسفة الاولى فلنرجع الى ما هناك
في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقتهما وانهما من الاسباب
وكان البخت والاتفاق مما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها انها من الاسباب
فحري بنا ان لا نغفل امر النظر في هذه المعاني وانها هل هي في الاسباب
او ليست في الاسباب وان كانت فكيف هي في الاسباب
واما القدماء [illegible] فقد كانوا اختلفوا في امر البخت والاتفاق
فمنهم من انكر ان يكون البخت والاتفاق قد حصل في العلل بل انكر
ان يكون لهما معنى من الوجود البتة وقال انه من المحال ان يحصل للاشياء
اسبابا موجبة ومشاهدة فنعدل عنها ونقول انها عن ان يكون علة
ونثبت لهما علة مجهولة هي البخت والاتفاق فان هي فسر الذي اشتهر
عند كثير من اهل الغباوة القول بان البخت هو السعد قد لحقه وان
رجلا فيها فانما رجلا حفر البئر فقال بان البخت الشقي قد لحقه ولم يلحقه
هنالك [illegible] السبيل كل من يحفر الى الدهر ماله ومن يسل على رجل
في شغل من غيره ويقولون ان فلانا لما خرج الى السوق

در

فيه

٣٧

في ذكاء لمح عن ماله فقط فجعل ذلك من فعل الحظ وليس كذلك بل ذلك
لانه قد توجه الى المكان به عن عمد ولم يحسن نظر وراءه قالوا وليس وان
كان غاية في خروجه عن هذه الغاية يجب ان لا تكون الخروج الى السوق
سببا حقيقيا للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات
شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يعرض ان يجعل المستعمل لذلك
الفعل احدى تلك الغايات غاية فتعطل الاخرى بوضعه الاول نفس
الامر وهو في نفس الامر غاية يصلح لان يصحبها غاية وربما سواها ليس
لو كان هذا الانسان شاعرا بمقام الغريم فذاك يخرج رويه فظفره
لم يقل ان ذلك واقع منه بالبخت بل جل لما عداه انه بالبخت وما لا الاتفاق
فيرى ان جعله احد الامور التي يودي اليها خروجه غاية ليصرف الخروج عن
ان يكون في نفسه سببا لما هو سببه وكيف يظن انه ذلك
هو يجعل جاهل مجهولا طائفة وقد قام طائفة اخرى عظموا امر البخت
حتى ان منهم من يرفع عن ان يدركه العقول حتى ان بعض
من يرى راي هذا العامل احل البخت محل الشيء الذي يعرف السبب
او الى انه يتعالى عبادة وامر فبني له هيكل في الهند باسمه صنم يعبد
على نحو ما يعبد عليه الاصنام وهو فيه قدرت الحوادث وجه على
كل اسباب الطبيعة محصلة كمنه العالم بالبخت وهذا هو ومقر اللبس
وسببه فانهم يرون انه مبادي الكل هي امور صغار لا تحوي

هذا وتشعبوا فرقا في مقالاتهم بازائهم
ان البخت هبة الله صح

لعلى تنبها

لعلى تنبها ولعدم الملاء وانها غير متناهية بالعدد ومسوقة في خلاء غير
متناه القدر وان جواهرها في طباعها جواهر متشاكلة وباشكالها مختلفة
وانها دائمة الحركة في الخلاء فيتفق ان يتصادم منها جملة فيجتمع على هيئة فتكون
منها عالم وان في الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مرتبة
في خلاء غير متناه ومع ذلك فنرى ان الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنبات كائنة لا بحسب الاتفاق وفرقة اخرى لم يقدم على
ان يجعل العالم بكليته كائنا بالاتفاق ولكنها جعلت الكائنات مكونة
عن المبادي الاسطقسية بالاتفاق ثم الاتفاق ان كان منه اجتماعه على نمط
يصلح للبقاء والنسل بقي ونسل وما اتفق لم يكن كذلك لم ينسل
وانه قد كان في ابتداء النشوء ربما يتولد حيوانات مختلفة الاعضاء
انواع مختلفة وكان يكون حيوان نصفه ايل ونصفه عنز وان اعضاء
الحيوان لم تكن على ما هي عليه من المقادير والخلق والكيفيات لاغراض
بل اتفقت كذلك مثلا ان الثنايا حادة تصلح للقطع والاضراس
عريضة تصلح للطحن لكن المادة يجتمع على هذه الصورة واتفقت
ان كانت هذه الصورة احدى مصالح البقاء فاستفاد الشخص بذلك
بقاء وربما اتفق له من آلات النسل لا لنسل لا لحفظ النوع بل اتفاقا
فيقول لكن الامور منها ما هي دائمة ومنها ما هي في اكثر الامر مثل النار
في اكثر الامر يحرق الحطب او الاقحوانه وان الخارج من هذا الى الستانة

العنز الذي هو المعز وكذلك من الظبا والادعال صح

بعض الامور ومنها ما ليس دائما ولا في اكثر الامر والامور التي تكون في اكثر الامر فتكونها
اذا كانت لا تكون كذلك في اطراد طبع السبب اليها وحده لا تكون كذلك

في الأكثر الأمر يصل إليه ومنها ما ليس دائما ولا في الأكثر والأمور التي تكون في
الأكثر هي الأمور التي لا يكون فرق بين الأمر وكونها إذا كانت لا تعوق إلا أن تكون غير
اطراد في طبيعة السبب إليها وحده أو لا يكون كذلك فإنه لم يكن كذلك فإما
أن يحتاج السبب إلى قرين من سبب أو شريك أو زوال مانع أو لا يحتاج
فإن لم يكن كذلك ولم يحتج السبب إلى قرين غيره كونها عن السبب أولى من لا
كونها وليس في نفس الأمر لا فيه وحده ولا في مقارن له ما يرجح الكون
على اللاكون فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس أولى من لا كونه
فليس الأمر على الأكثر فإذن إن لم يحتج إلى الشريك المذكور فيجب أن
يكون مطردا بنفسه إليه إلا أن يعوق عائق ويعارض معارض وللمعارضة
ما يكلف في الأقل ويجب من ذلك إذا لم يعق عائق ولم يعارض
معارض وسلمت طبيعته أن يسلك نحوه فيكون الفرق بين الدائم
والأكثري أن الدائم لا يعارضه معارض البتة وأن الأكثري يعارضه
معارض ومع ذلك فإن الأكثري بشرط رفع المانع وإماطة المعارض دائم
وذلك في الأمور الطبيعية وفي الأمور الإرادية أيضا فإن الإرادة
إذا صحت وتمت ووافتها الأعضاء للحركة والطاعة ولم يعق
مانع أو سبب ناقض للعزيمة وكان المقصود مما يمكن أن يوصل إليه ليس
مما يستحيل أن لا يوصل إليه وإذا كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال
إنه كان بالبخت فالأكثري أيضا لا يقال إنه كان بالبخت فإنه من حيث

[هامش: فيه و ج — ظ دائم — الموافاة من الطاعة والموافقة نسخة]

[هامش: مصرف]

وفي مثل حكم البحث إذا اعترض وصرف وما قيل أنه انصراف عن وجهه
كان بالبخت ولا تعاق وأنت تعلم أن الناس لا يقولون لما يكون
عن سبب واحد بعينه أو دائما أنه كان اتفاقا أو بالبخت وقد يلتبس
ما يكون بالتساوي وما يكون على الأقل ولا ترتيبه في الكائن بالتساوي
أنه يقال إنه اتفاق أو كان بالبخت أو لا يقال وقد اشترطنا فيما أخذوا
المسمى الذي يكون بالاتفاق والبخت فإنما يكون في الأمور الأقلية الكون
عن أسبابها والذي رسم لهم هذا المنهج لم يشترط ذلك بل اشترط أن
لا يكون دائما ولا أكثريا وأما جماعة المتأخرين الذين جعلوا الاتفاق متعلقا
بالأمور الأقلية دون المتساوية بصورة المحال في الأمور الإرادية فإن
هؤلاء المتأخرين يقولون إن الأكل واللا أكل والمشي واللامشي وما
أشبه ذلك هي من الأمور المتساوية الصدور عن مبادئها إذا
مشى ماش أو أكل آكل بإرادته لم يقل إنه اتفق ذلك وإنما يحسن فلا
يستصوب رأيه إذا اشترط عليه ما اشترطه معلمهم ويبين بطلان رأيهم
بأن يسبر ويبين أن الشيء الواحد قد يكون بالقياس إلى اعتبار أكثريا بل
واجبا وبالقياس إلى اعتبار آخر ممكنا وما بل أقليا إذا اشترطت
فيه شرائط واعتبرت أحوال الصادر واحا مثل أن نشترط
أن المادة في كون كف الإنسان تخلفت عن المعروف منها بالأصابع
الخمس والقوة كالهيئة الفائضة في الأجسام صادفت استعدادا تاما

في مادة طبيعية لصورة مستحقة وجرى اتفاق ان صادفت ولكن لم يعطها حقها بحسب
هناك ان يخلق اصبع زائدة فكون هذا الباب وان كان من الاقلي
الامكان ونادرا بالقياس الى الطبيعة الكلية فليس اتفاقا ونادرا بالقياس
الى الاسباب التي ذكرناها بل هو واجب ولعل لا يستقصى في
البحث حتى نقول ان الشيء لم يجب ان يوجد من اسبابه ولم يخرج عن
طبيعة الامكان لم يوجد عنها ولكن جاز هذا واشباهه من جهة الى الطبيعة
الاولى فاذا كان الامر على هذا فعسى ان يكون طبيعة واحدة بالقياس
الى شيء اكثرية وبالقياس الى شيء اخر متساوية وكان البعد بين الاكثري
والمساوي اقرب من البعد بين الواجب والاكثري لان الاكثر
اذا صار الى الارادة وجب والارادة حاصلة خارجة عن حد الامكان
المتساوي الى الاكثري واذا خرجت من ذلك لم يصح ان يقال انها
اتفاقية ولا بالبخت واما اذا لم تصر حاله الارادة وسط الجهتين
في وقت تساوي كون الاكل ولا كونه فيصح ان تقع وحسب الاتفاق
ان كان بالاكل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الارادة وكذلك
قول القائل صادفته والعلة لئن كان يمشي لنفسه والعلة ان
كان قاعدا فان هذا كله متعارف معقول ومع ذلك صحيح وبالجملة
اذا كان الامر الكائن في نفسه غير مستطيع ولا مسوغ اذ ليس دائما
ولا اكثريا فيصلح ان تقع بسبب المؤدي اليه انه اتفاقي وبحسب

وذلك

د ر
ا يعطله

ر
الوجود

ر
فان

وذلك اذا كان من شأنه ان يؤدي اليه وليس هو دائما اليه
لا دائما ولا اكثريا واما اذا لم يكن هو دائما اليه ولا موجبا له مثل
قعود فلان عند كسوف القمر فليس ان قعود فلان العلة ان كان
سببا للكسوف بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف وليس
الكون مع الكسوف هو الكسوف وبالجملة اذا كان الشيء ليس من
شأنه ان يؤدي الى الشيء الذي جعل سببا اتفاقيا له فاما يكون سببا
اتفاقيا اذا كان من شأنه ان يؤدي اليه فلعل دائما ولا اكثر
كلام حسن لو قطع الفاعل ما يجري عليه حركات الكل وضع الى
ويختار يصح له محاذاته كالوقط الخارج في السوق لغير الغريم والظ
يصح ان يحاذيه وكان خارجا عن حد التساوي ولكان لان
الخروج من العارف لحصول الغريم في طريقه يؤدي في
الاكثر الى مصادفته واما خروج الغير العارف من حيث
هو غير عارف فما يؤدي وربما لم يؤد واما يكون اتفاقا بالقياس
الى الخروج لا بشرط زائد ويكون غير اتفاقي بالاضافة الى خروج بشرط
زائد ويتبين من هذا ان الاسباب الاتفاقية يكون من حيث
يكون من اجل شيء الا انها اسباب فاعلية بالعرض والغايات
غايات بالعرض فالاتفاق سبب من الامور الطبيعية والارادية
بالعرض وليس داخلا في جملة الاسباب التي بالعرض ليس دائما ولا اكثريا

بل سبب الى ما يقع ان كان من معكوس
القعود لا سببا للكسوف ح

ر
حسن

فهو داخل في جملة الاسباب
بالعرض فافهمه ح

ولا اكرى كالكاتب وهو فما يكون من اجل شئ ليس له سبب اوجبه
بالذات وقد يعرض امور لا لقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط
القلم على الارض عند الخروج الى احد العزم فلنفرض ذلك وان لم تقصد
ضرورى فى القصد لكن القائل الذى يقول اما ان يكون ان كذا كان بالاتفاق
وان كان لا اكرا بالقول القائل انه فلانا قصد لحاجة كرى فالتقى
ان وجده فى البيت ولا يمنعه عن هذا القول كون زيد يكرى الكرام
فى البيت والجواب ان هذا القائل انما يقول ذلك لا بحسب
الامر فى نفسه بل بحسب اعتقاده فيه فانه اذا كان اغلب ظنه ان زيدا
ممتنع ان يكون فى البيت فلا يقول ليس ذلك الا على النحو لم يجد فيقول
ان ذلك اتفق ولكنه انما يقول هذا اذا كان متساوى عنده وجوده فى ذلك
الوقت وفى غيره لا انه كان فى البيت او غيره كان يكون وجوده فى ذلك
الوقت بحكم التساوى دون الاكثرى والواجب وان كان بالقياس
الى الوقت المطلق اكثريا وقد يظن فى كثير من الامور الطبيعية النادرة الوجود
مثل لون الذهب الثابت على دون من الادوار او الالوان المجاورة
للمقدار المعهود انه موجود بالاتفاق لانه اقلى وليس كذلك فان كون
الشئ اقليا لا يدخل الشئ فى الاتفاق لا اذا قيس الى الوجود المطلق بل
اذا قيس الى السبب الفاعل له فكان وجوده عنه اقليا والسبب الفاعل
لهذا الذهب والالوان انما صدر عنه ذلك لقوته او لوجدان

المادة

المادة الوافرة واذا كان كذلك فيصدر مثل هذا الفعل عن ذاته
دائما او فى الاكثر صدورا طبيعيا ونقول ان السبب الاتفاقى قد يجوز ان
يتادى الى غايته الذاتية وقد يجوز ان لا يتادى مثل ان الرجل اذا
خرج متوجها الى مشجرة فلقى غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته
الذاتية وربما لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليها والحجر الهابط اذا
شج راسا فربما وقف وربما هبط الى مهبطه وان وصل الى غايته
الطبيعية فيكون بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية
سببا اتفاقيا واما ان لم يصل اليها فانه يكون بالقياس الى الغاية
العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية باطلا كقولهم
شرب الدواء ليسهل فلم يسهل فكان شربه باطلا والغاية العرضية
بالقياس اليها تكون اتفاقية وقد يظن انه قد تكون ويحدث
امور لا لغاية بل على سبيل العبث فلا تكون اتفاقية كالولوع
باللحية وما اشبه ذلك وليس كذلك وسنبين فى الفلسفة الاولى حقيقة
الامر فيهما والاتفاق اعم من البخت فى لغتهم فان كل بخت اتفاق
وليس كل اتفاق بختا لانهم لا يقولون بخت الا لما يؤدى الى شئ يعتد
به ويسندونه الى ارادة عن ذوى اختيار من الناطقين البالغين فلذلك قالوا
لعل ذلك كان للعود الذى نشق بعضه للمسجد وبعضه للكنيف ان
بعضه سعيد وبعضه منحوس فهو مختار واما ما سداه طبيعى

بدل
مبداوه

فلا يقال انه كان بالبخت بل عنى ان يخص باسم الكائن من تلقاء نفسه
الا او اعلى لا مبدأ او اختياري فان الامور الاتفاقية تجري على سبيل
مصادمات تحصل من سبب او اسباب وكل مصادمة فاما ان يمكن
فيها الاتصال وبين متحركين الى ان يتصادما او يكون احدهما ساكنا والآخر
متحركا اليه فانه اذا سكن كلاهما على حال التصادم الذي كانا عليه لم
يخرجا منها لتصادم فاذا كان كذلك فجاز ان يقع حركتان من سببين
احدهما طبيعي والآخر ارادي يتصادمان عند غاية واحدة تكون بالقياس
الى الارادي خيرا بعيدا او سببا للعقدة فيكون مع كمال ولا يكون بالقياس
الى الحركة الطبيعية وفرق بين رداءة البخت وسوء التدبير فان سوء
التدبير هو اختيار سبب في الاكثر للامور يؤدي الى غاية مذمومة ورداءة
البخت هو ان يعرض السبب في الاكثر لامر محمود لا لغاية مذمومة ولكن
يكون عنده مؤديا الى السبب البخت يؤدي الى … والشيء الميمون هو الذي
قد يكرر حصول اسباب سعيدة بالبخت عند حصوله والشيء المشؤوم
هو الذي يكرر حصول اسباب شقية بالبخت عند حصوله فيتشاءم من
حضوره لاول مرة … عقيبه بكرة … ومن حضور الثاني عودا ما عقيبه
تكرر في الشر وقد يكون من السبب الواحد الاتفاقي غايات اتفاقية
غير محدودة ولذلك لا يحترز عن الاتفاق ويحترز عن الاسباب الذاتية
ولنستعذ بالله تعالى من الشقاوة

كلا ل
نسخ

ل
لذلك

ويقتضي جميع ما اقتضاه باب البخت والاتفاق ونقض هذا بعضهم وادعوا انما
ما ينسب الى الاتفاق ووجوده يجري مجرى ان تشير الى بعض حجج المذاهب
الفاسدة في باب الاتفاق وان كان لا يجري ان يوجد الا ليتبين
الى بعد الطبع والى الغيبة لا ولي من العقدات التي ما حدها في هذا
الشأن الاكثر منها صادرات كما ساعد بها في هذا الواحد وفي بعض الاشياء
الا وجرى العادة فيقول ان المذهب المبطل للاتفاق اصلا صحيح فان
كل شيء فوجد له سبب معلوم ولا يفطن لاختلاف سببه هو الاتفاق
فان احتجاجه ليس صحيح المطلق لانه ليس لواحد لكل شيء سبب لم يكن للاتفاق
وجود لكان السبب الموجود للشيء الذي لا يوجه على الدوام او الاكثر
هو السبب الاتفاقي بعينه من حيث هو كذلك واما قوله انه قد يكون للشيء
الواحد غايات كثيرة معا فان المغالطة فيه لاشتراك الاسم في الغاية فان
الغاية من لما ينتهي اليه الشيء كيف كان ومن لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة
الطبيعية محدودة والمقصود بالارادة ايضا محدودة ولكن تعرض بالغايات منهما
الذاتية هذا وقوله ليس يجب ان يصير الغاية غير غاية بالجعل
اذا جعل الظفر بالغريم غاية صار لامر عرضي وان جعل الحصول في الدكان
غاية صار لامر طبيعي فان جعل عنه ان قوله ان الجعل لا يغير الحال في نفسها
الغائب هو غير مسلم الا ترى ان الجعل يجعل كل واحد منهما اكثريا
وفي لاحق اتفاقيا ان الساعي مع العلم بالخارج الى السوق لطروه في

الجواب ل

حيث هو كذلك فانه في اكثري الاحوال بطوءه وعن السعي عن ما يرجع الى الدكان
من حيث كذلك فانه ليس في الاكثر لامر بطوء بوجه فان كان يحصل المختلف
بحسب الحكم الامر في الاكثرية وعن الاكثرية فكذلك يختلف الحكم الامر في الاتفاق
او عن العائق والمادي بمعاطلتين الذي يحصل بكون العالم بالاتفاق وترى
ان الكائنات بكون الطبع ثم ينكشف فساد رأيه بمواليد ينبت لها سبب
كالنفس واما عارضة لامر طبيعي او ارادي بل او قسري والقسر منتهي الى
طبع او ارادة فانه يسقط انه لا يستمر على نسق على غير النهاية فيكون الطبع
او الارادة قبل واتهما اقدم من الاتفاق فيكون السبب الاول للعالم طبعا
او ارادة على ان الاجرام التي يقول بها ذو رأيها صلبة وذو رأيها سقف الجواهر
مختلفة بالاشكال وذو رأيها متحركة بذاتها في الخلاء او الاجسام ولا مادة
عنده ولا صورة الا الشكل فقط فان اجتمعتها بعض اشكالها لا يلتصق
بعضها ببعض بل يجوز لها الانفصال واستمرار حركتها التي لها بذاتها
فحينئذ لها انها ان تحرك فتنفصل ولا يتفق لها اتصال فلو كان كذلك
لما وجدت مستمرة الوجود على هيئة واحدة في ارض او سماء من ازمان
زمان طويل ولو كان يجوز ان في هذه الاجرام التي هي مختلفة وجواهرها
يتفق لها ان يتصادم ويضغط ما بينها ويقف الضعيف منها بين العظيم
ويكافئه ويستقل العظيم بحسب العدد فهو كذلك لكن ان يدام
انه يقول مسائل لكن يسر ان هذا لا يكون ولا يتفق ويستمر السر

نحو
لما زاد
الاتفاق

السماء م

بعد البحر

بعد والتمس انه يحصل الامر الدائم الذي لا يقع فيه خروج عن نظام
واحد ولا امر حادث كان عبثا او اتفاقا في السنة الا لعلة تحصل
الامور المحدودة لغاية وفيها ما يجري بالاتفاق واما اشياء ليس من حيث
مجراه فانهم جعلوا الحركات تكون بالاتفاق بل جعلوا الا الاتفاق بالضر
جعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها بصورتها بالضرورة
لا لغاية مثلا قالوا ان الثنايا لم تتحدد للقطع بل الفعل لم يحصل هناك
مادة لا تقبل الا هذه الصورة فاستحدت الصورة وقد اخلدوا في
هذا الباب الى حجج واهية وقالوا كيف يكون الطبع يفعل لاجل
شيء وليس له روية ولو كان الطبع يفعل لاجل شيء لما كانت
التشويهات والزوائد والموت في الطبيعة البتة فان هذه احوال
ليست بقصد ولكن يعرض لضرورة المادة بحالة مع معنا هذه الاحوال
فكذلك الحكم في سائر الامور الطبيعية التي اتفق ان يحدث على وجه
يتضمن المصلحة فحسب الا بالاتفاق والى ضرورة المادة بل ظن انها
انما تصدر عن فاعل يفعل لاجل شيء فلو كان كذلك لما كان الا ابدا او دائما
للمكلف وهذا كالمطر الذي يعلم انه كان ليصل المادة لان
الشمس اذا جذبت فعلق البخار الى الجو فبرد فصار ماء ينصل
فنزل بضرورة فاتفق ان يقع في مصالح فظن ان المطر مقصود في
الطبع لتلك المصالح وقالوا ولم لا افسادها البيادر فالوا

ر
البخار

ذر
للبيادر

البيدر الموضع الذي يداس فيه الطعام ص
وفرز

يعتريه

٤ا وجه الضرورة التي في المواد
وليس ذلك مما يكسب المعرفة
فانه وان سلم ان تقسيم الكل
منطقا فانه لا اجود السلوك

وقد تعرض لهذا الباب بما اخذ من النظام الموجود في تكون الامور
الطبيعية وسلوكها الى الغايات وسطها ليس لجميع ذلك ومن نظام الذبول
من اوله الى آخره بعكس من نظام النشوء فكان يجب ايضا ان يظن ان
الذبول لاجل شيء من الموت ثم ان كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء فالسؤال
ثابت في ذلك الشيء نفسه وانه لم فعل في الطبيعة على ما هو عليه وتستمر المطالبة
الى غير النهاية قالوا وكيف تكون الطبيعة فاعلة لاجل شيء والطبيعة الواحدة
تختلف افعالها لاختلاف المواد كالحرارة تحل شيئا كالشمع وتعقد شيئا
كالنفط والملح ومن العجب ان تكون الحرارة تفعل الاحراق لاجل
شيء بل انما يلزمها ذلك بالضرورة لان المادة بحال يجب لها فيها عند
مماسة الحار الاحتراق وكذلك حكم سائر القوى الطبيعية والذي يجب
علينا ان نقوله في هذا الباب ونعتقده هو انه لا كثير مما قيل كان
فليس بالاتفاق من حفظ في تكون الامور الطبيعية وذلك بالقياس الى افرادها
فانه ليس ضروريا هذه المدرة عند هذا الجزء من الارض ولا ضروريا هذه
الحبة من البر في هذه المعونة من الارض ولا ضروريا هذه النطفة في هذا
الرحم امرا دائما ولا امرا اكثريا بل لتسامح انه دائما يجري مجراه اتفاقي
ولهذا النطفة مثل تكون السنبلة عن البرة باستعداد المادة من الارض
والجنين عن النطفة باستعداد المادة من الرحم بعد ذلك بالاتفاق
فحدوثه ليس بالاتفاق بل امر اوجبه الطبيعة ويستدعيه قوة وكذلك

لمسا

لمساعدة ايضا على ولهم ان المادة التي للشيء بالاتقبل الا هذه
الصورة لكنا نعلم انها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لانها لا تقبل
الا الصورة بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لانها لا تقبل
الا هذه الصورة فانه ليس السبب انها ليست تحت الحجر وطلب
لان الحجر الثقل والحديد اصلح بل هناك صورة نوعية لم تصلح الا ان تكون
لها مواد يعطيها هذه النسبة تجتمع على هذه النسبة وان الضد لكانت
سطح صدق فيها ومن ان السنبلة الواحدة اذا سقط فيها حبة بره ا
سنبلة تامة اوجبت شعيرا سنبلة شعير وسميل الى ان الاجزاء
الارضية والمائية تحرك من ذاتها وتنفذ في جوهر البرة وترتيبه فانه يسقط
ان يحركها عن مواضعها ليس من ذاتها والحركات التي لذاتها معلوم
ان تكون يحركها انما هو قوة متمكنة في الحبة حادثة باذن
الله تعالى ثم لا يخلو اما ان يكون من تلك القوى اجزاء تصلح لتكون البرة
واجزاء صالحة لتكون الشعير او تكون الصالح لتكون البرة صالحة لتكون
الشعير فان كان الصالح لها اجزاء واحدة فقط فقد سقطت
الضرورة المنسوبة الى المادة ورجع الامر الى ان الضرورة طارئة
على المادة من مصورها بحصها تلك الصورة وتحركها الى تلك
الصورة وانه دائما او اكثر الامر يفعل ذلك فقد بان ان
كان ذلك فهو فعل يصدر عن ذات الامر متوجها اليه دائما

ظ ليس
في فيها
بذواتها
الشعير
الصورة

فلا يعاق واما الكرى فتعاق وهذا مراد ما بالغاية في الامور الطبيعية
فان كانت الاجزاء مختلفة متناسبة ما بين القوة التي في البزرة وبين
تلك المادة ما يحرك تلك المادة بعينها ويحركها الى حد مخصوص في
الدوام او الاكثر فهناك يلبسها صورة ما فيكون ايضا القوة التي
في البزرة تحرك هذا بهذه المادة الى تلك الصورة من الجوهر وبين الكيف
والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لابد
من ان يكون المادة مع تلك الصفة لتصل الى تلك الصورة فليس
ان طباع المادة صالحة لهذه الصورة او غير قابلة لغيرها شيئا فهل
بد ان يكون استعمالها الى حيث تكتسب هذه الصورة بعد ما لم يمكن
لها ليس لضرورة فيها بل عن سبب اخر يحركها اليه فيحصل لها ما كانت
صالحة للقبول ولا يصلح لقبول غيره فليس هذا كله الا لحركة
الطبيعة للمواد على سبيل قصد طبيعي منها الى حد محدود وان
ذلك يستمر على الدوام او على الاكثر وذلك ما نعنيه بلفظ
الغاية ثم الطال الغايات الصادرة عن الكائن وذلك الى المادي ليس
عنها دائما ولا اكثريا بل في حال يعطل البعض منها فيها ما عارض
فموقع ذا الصاب هذا الفصل حين ذوي رماه واصاب هذه
المرآة حين استعطف واذا كان كذلك فالطبيعة تحرك بحركة
وليس هذا في شيء الحيوان والنبات فقط بل في حركات

من مه

فبان

ع الطبيعة في حال كون الطبيعة غير
معارضة ولا معوقة كلها حركات
وكالات وانه اذا ادت الى
غاية ضارة صح

للاجرام البسيطة وافعالها التي تصدر عنها بالطبع فانها تتحرك حركات
متوجهة اليها دائما ما لم يعق توجها على نظام محدود ولا تخرج عنه الا بسبب
معارض وكذلك الالهامات التي للانفس الحيوانية الباعثة والتحريك
والمدخرة فانها نسبة للامور الطبيعية الى الغايات وان كانت
الامور تجري العاقل فلم لا ينبت البرة شعيرة ولم لا تولد نخلة من
بزر تين ولم لا تولد حنطة من بزر الباقلي ولم لا تكرر هذه الامور
بل سعي للانواع محفوظة على الاكثر وما يعدل عن هذه الامور الطبيعية الغاية
اما لاجل امر معارض او قصور من الطبيعة بالضعف كالعقل الطبيب
معقد الا انه اذا ازال العارض المعارض او اسند القوة بحيث
الطبيعة الى الصحة والجبر وليس ان اعدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك
ان يحكم بان الفعل الصادر عنها غير متوجه الى غاية فان الروية ليست
لتجعل الفعل ذا غاية بل لتعين الفعل الذي يختار من بين سائر افعال جائز
اختيارها لكل واحد غاية بحسبه فالروية لاجل تخصيص الفعل ذا غاية ولو
كانت النفس مسلمة عن النوازع والمعارضات كان الصانع المنفرد
لكان يصدر عنه فعل متشابه على نهج واحد من غير روية وان
البسيطة في هذا الباب مثل حال الصانع لا يشك انها لو
والصانع اذا اصارت ملكة لم يحتج في استعمالها الى الروية وصار
بحيث اذا اخرت الروية تعذرت وتبلد الماهر فيها عند التفكر

د المقوم

احسنا اعنا الطبيعة م

الفعل لام

المحلوم

عنها ل

فان الصانع صح

فإن أراد أن يمكن بكتب أو يضرب بالعود فإنه إذا أخذ يروّي في إيجاد
حرف حرف أو نغمة نغمة وأراد أن يقف على عدده تبلّد وتعطّل
وإنما يستمر على نهج واحد فيما يفعل بلا روية في كل واحد واحد على ضرب
وإن كان ابتداء ذلك الفعل وقصده إنما وقع بالروية وأما المشي على
ذلك للأول لا ابتداء فلا روية فيه وكذلك حال اعتصام الزالق بما يعتصم
ومبادرته إلى حك العضو المستحكة من غير فكرة ولا روية ولا استحضار لصورة
ما يفعل بالتخيل أو صح من نزوة القوة التعسة إذا حكت عضواً طاهراً
تحاول تحركه بالذات وبلا واسطة بل إنما تحرك العضل والوتر
فيتبعه تحرك ذلك العضو والنفس لا تشعر بحركتها العضل مع أن ذلك
الفعل اختياري والأول وأما حدث التشنجات وما جرى مجراها فإن
بعضها من بعض ومع وصور عن المجرى الطبيعي وبعضه زيادة وما كان
نقصاناً فيحصره عدم فعل لنقصان المادة ويجب أن لا يحصر أن الطبيعة يمكنها
أن تحرك كل مادة إلى الغاية ولا نقصان لا لعدم انفعالها غايات
بل إنما نقصان انفعالها في المواد الطبيعية المطيعة التي لها غايات
وهذا لا زام وذلك والموت والذبول من لعصور الطبيعة
الذي هو عن إلزام المادة صورتها وحفظها إياها عليها بإدخال
بدل ما يتحلل وبنظام الذبول ليس أيضاً عن مباد لا غاية التي
لنظام الذبول ليس أيضاً عن مباد لا غاية لها بسبب عن الطبيعة الموكلة

البدء ح

والشريف يكون ... ح

بالموت

بالبدن وذلك السبب من الحرارة وسبب من الطبيعة ولكن بالعرض
ولكل واحد منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وإحالتها جوهري
المادة التي عسى النظام وذلك غاية والطبيعة التي في البدن غايتها
حفظ البدن ما أمكن بإمداد بعد إمداد ولكن كل مدد ثان يأتي فإن
لا يستمد أو منه أحر التعبير أقل من كالا يستمد ومنه بدا العلل ذكرناها
في العلوم الجزئية فيكون ذلك لإمداد بالعرض سيما لنظام الذبول
فإن من الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه إلى غاية فهو فعل الطبيعة
وإنه لم يكن فعل طبيعة البدن ويجب لم يضمن أن كل حال للأمور الطبيعية
يجب أن يكون غاية للطبيعة التي فيها بل عنى أن كل طبيعة يفعل فعلها فإنما
يفعل لغاية لها وأما فعل غيرها فعنه لا يكون لغاية لها والموت والتحلل
والذبول وكل ذلك وإن لم يكن غاية فيجري بالعكس في بدن
فهو غاية واحدة في نظام الكل وقد أوما إلى ذلك فيما سلف
وعلك كال النفس ... غاية من الموت وأخرى غايات
في باب الضعف واحد وأما الزيادات فهي أيضاً كأنها لغايات
فإن المادة إذا انصبت حركت الطبيعة فصلها إلى الصورة التي تستحقها
بالاستعداد الذي فيها ولا تهمل تعطيلها فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية
ولكن كان المستعد غير ذلك الغاية الغاية في سبب عن طبيعة وأما
أمر المطر وما يشبه فإنه بل يفعل لغرض الشمس وبعد ما ... محكم

فليس ... قد مر ح

تصور الكون ... بما ... والروح.

بعد سبب دو سطام لامور كثيرة من الغايات المرسل في الطبيعة وذو
الشمس متوجه في حركاتها المايلة بسبب تصدر عن ذاته السحر المصعد
الى حيث يرد فيضبط للضرورة وليس يكفي في ذلك ضرورة المادة
بل هذا الفعل الالهي المستعمل للمادة على انه منتهى الى ضرورتها وفيها
الغاية فان كل غاية او جل الغايات يلزم ضرورة في مادة ولكن الفعل
المحرك يريد المادة ويحملها تحت سبيل الضرورة الصورة التي فيها
ان كانت لما هو الغاية المقصودة ما بل ذلك في الصناعات كلها
ونقول لهم ايضا وليس اذا كان للمحرك غاية وللفعل غاية وجب
ان يكون لكل غاية غاية وان لا يقف المسئلة عن لم فان الغاية في
المقصود يكون مقصودة لذاتها وسائر الاشياء تقصد لها وما يقصد
لاجل شيء اخر فحرى ان يسئل عنه بلم المقتضي للجواب بالغاية واما ما يقصد
لذاته غاية لا يلحق به السؤال عنه انه لم يقصد ولهذا الامر لم طلبت
الصحة لم يجز ان يقال لم هربت عن المرض ولم نفرت عن الشر ولو كان
المحرك في حالة بعض الغاية لانها موجودة او لانها غاية لكان وجب
ان يكون لكل غاية غاية لكنها بعض وذلك من حيث هناك دوالي
وكذا وصادر عن سبب طبيعي او ارادي ومثل ذلك ليس يجب ان
الحرارة تفعل احراق شيء بل حصلان الحرارة تفعل المحرق وتعين المحترق
وتحللها الى مشاكلها او مشاكلة الجوهر الذي فيه دائما تكون الالفة

تبتل

طلبه م

وليس يجب ان يصحب من الحرارة فعل احراق شيء بل حصلان الحرارة تفعل
المحرق وتعين المحرق وتحللها الى مشاكلها او مشاكلة الجوهر الذي فيه دائما
يكون بالاتفاق والغاية العرضية في مثل المحرق ثوب فقير وتلك ليس
غاية ذاته فانها ليس تحرق لاجل ان ثوب فقير ولا في النار جزء
القوة المحركة لاجل هذا الشان بل لكي تحيل ما تمسه الى جوهرها ولكي تحيل
ما يكون تحيل وحد الفقير الان ان ما تمسه هذا الثوب فعل النار في
الطبيعة غاية ولكنه لم يكن مقصود فيها فهذا المشتمل الا بالعرض ووجود
الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات بل الغاية بالذات متقدمة
على الغاية بالعرض فليس من هذا كله ان المادة من اجل الصورة وانها
سوى لتحصل فيها الصورة وليست الصورة لاجل المادة وان
كان لا بد من المادة حتى يوجد فيها الصورة ومن تامل منافع اعضاء الحيوان
واجزاء النبات لم يبق له شك في ان للامور الطبيعية غاية وسيتسع
من ذلك شأنا في اخر كلامنا في الطبيعيات ومع هذا فلا يمكن
يكون في الامور الطبيعية امور ضرورية بعضها يحتاج اليها الغاية وبعضها
يلزم الغاية
في دخول العلة المادية حشو طلة اللزم والوجوب
واود بان لساعدة الاسباب واحوالها فنقول انه يجب ان
يكون الطبيعي معنيا بالاحاطة بكليهما وخصوصا بالصورة حتى
تتم احاطته بالمعلول واما في الامور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ

نسخة صح

ثابته

ويعقد ما يكون بحال م

حركة او لا حركة لها وكذلك ما لا يدخل فيها عادة حركة ولا مادة السؤال تدخل
فيها العلل الصورية فقط واعلم ان السؤال عن الامور المادية بلم ربما
يتضمن علة من العلل فان تضمن الفاعل كقولك لم قتل فلان فلانا فيجوز ان يكون جوابه
الغاية كقولك لكي يتسلم منه ويجوز ان يكون جوابه المشير او الفاعل المتقدم
للفاعل وهو الداعي الى الفعل مثل لانه لان فلانا اشار عليه او لانه اغضبه
حقد وهذا هو الفاعل الصورة كالحجار الذي صنعه الفعل كالحرد اما
انه هل يجب بالصورة او هل يجب بالمادة فعنه نظر اما الصورة فانها
صورة الفعل وهو الفعال وليس السؤال الا عن علة وجودها عن الفاعل
فلا يصح ان يجاب بها فانها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل الا ان
يكون تلك هي غاية الغايات كالخير مثلا فيكون لذاتها لا بسبب باعث
محرك للفاعل الى ان يكون فاعلا على النحو الذي اراده واما انه نسبة في
ما له نسبة ما بين الفاعل والغاية مع ذلك فلا يكون علة قريبة لوجود تلك
تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا يمكن من حيث هي
موجودة في المادة علة للفاعل بل من حيث هي معنى وماهية فاذا كان
السؤال عن كونها موجودة لم يصح الجواب بها من حيث هي موجودة
بل من حيث هي معنى وماهية وربما كانت الصورة المسؤول عنها
ذات معنى داخل فيها او عارض لها فاذا اجيب بهما فيكون يصلح
ان يكون ذلك المعنى جوابا كالقول لم عدل فلان فيقال لان العدل حسن فيكون

يصلح
الصورة هي الآ
ذاهب

الحسن

الحسن معنى في العدل وجاريا مجرى الصورة ولا يكون الصورة المسؤول
عنها جوابا بل صورة غيرها فان الحسن هو جزء حد او عارض لها وان
الحسن معنى اعم من العدل اما عارض لازم واما جزء حد له معلوم ولو اذا
طلبت الصورة ان يجاب بها بعينها فقد دخلت من حيث هي
تلك في جملة الداعي المحرك للاختيار وحكم المادة هذا الحكم بعينه
فانه اذا قيل لم صار هذا الخشب سريرا فقيل لانه كان عنده
خشب لم يكن يقعد الا انه اراد حتى كان عنده خشب صالح
لان ينجر منه سرير وكان لا يحتاج اليه في امر آخر لكن الامور
الارادية يصعب ان يؤدي العلل تماما فيها فان الارادة تنبعث بعده
بواقي امور لا يحصل احصاؤها وربما لم يشعر بكثير منها فيجر عنها واما
الامور الطبيعية فيكفي فيها ذكر المادة كالاستعداد والملاقاة للقوة
الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحده اذا
ذكر في السؤال حضور الفاعل واما اذا تضمن السؤال الغاية كان
لم صح فلان فيصح ان يجاب بالمبدأ الفاعلي وهو لانه شرب
الدواء ويصح ان يجاب بالمادة مضافا الى الفاعل وهو لان
مزاج بدنه قوي الطبيعة ولا يكفي ذكر المادة وحدها او الصورة
فعلها يصح ويبطل السؤال ذكرها وحدها بان يقال لان مزاجه
اعتدل بل يحوج الى سؤال آخر يؤدي الى المادة او الفاعل واما اذا كان

فان
عنه
حصول
بالمبدأ المادي
الاعتدال

السوال عن المادة واستعدادها بانه تعم مثلا لم صار الانسان قابل العلوم
وقد يجوز ان يجاب بالعلة الغائية حتى يحصل كل لتخلص النفس عند الكمال
عن البدن وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية فيه لانه مركب من الاضداد
ولا يجوز ان يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي ليس كالصورة
لان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد كانه ان لم يعط لم
يستعده اللهم الا ان يعني بالاستعداد التهيؤ التام وقد يعطيه الفاعل
كالنور للمرآة اذا استشكل انها لم تقبل الشبح فيقال لان الصاقل صقلها واما
الاستعداد الاصلي فلازم للمادة ويجوز ان يجاب بالصورة اذا
كانت هي المتممة للاستعداد فيقال في المراة مثلا لانها ملساء صقيلة
وبالجملة السوال لا يتوجه على المادة الا وقد اخذت مع صورة فيسئل عن
علة وجود الصورة في المادة واما اذا تخصص السوال بالصورة فالمادة
وحدها لا يمكن ان يجاب بها لكن ان يضاف اليها استعداد وان
يجب على الحصول والغاية يجاب بها والفاعل يجاب به فاذا
ان [illegible] على سبيل المجاز وقد ذكر كلام المحقق فان الجواب الحقيقي
ان يذكر جميع العلل التي يتضمنها المسئلة فاذا ذكرت وختمت
بالغاية انقطع وقف السوال

لعد [illegible] الكلام في المبادي العامة للامور
الطبيعية حرى شان ان يشتغل بالكلام في العوارض العامة لها ولا تعم

المتممة ل

لما من الحركة والسكون كالسبب [illegible] لعدم الحركة التي
ثم ان نقدم الكلام على الحركة فنقول ان الموجودات بعضها بالفعل
من كل وجه وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة ويستحيل ان
يكون شي من الاشياء بالقوة من كل جهة لا ذات له بالفعل
[illegible] هذا ولنوضح وضعا [illegible] الوقوف عليه
ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل الفاعل لها بالمبتع
الخروج اليه بالفعل بلا قوة عليه والخروج الى الفعل عن القوة قد يكون
دفعة وقد يكون لا دفعة وسواء [illegible] من الامر [illegible] وهو عام واعم
امر يعرض لجميع المقولات فانه لا مقولة الا وفيها خروج عن
قوة لها الى فعل لها اما في الجوهر فكخروج الانسان الى الفعل بعد كونه
بالقوة وفي الكم فكخروج النامي الى الفعل عن القوة وفي الكيف
فكخروج السواد الى الفعل عن القوة وفي الاين فكالحصول فوق
بالفعل بعد القوة وفي متى فكخروج الغد الى الفعل عن القوة وفي
الوضع فكخروج المنتصب الى الفعل عن القوة وكذا في
الحد كخروجه الى ان يكون منفعلا او [illegible] وكذا في الفعل وكان
لكن المتعارف المصطلح عليه عند القدماء في استعمال لفظ الحركة ليس
ما يشترك فيه جميع اصناف هذه الخروجات عن القوة الى
الفعل بل ما كان خروجا لا دفعة بل متدرجا وهذا اليس [illegible]

وما ج

ل

وهو ما هو اعم اي يعرض

الا فی مقولات معدودة ستعدّ کالکیف فان فی الکیف بالقوة
یجوز ان یتوجه الی الفعل یسیرا یسیرا الی ان ینتهی الیه وکذلک ذو الکم بالقوة
وکل شیء من هذه ای المقولات یجوز ان یقع فیه هذا الخروج
من القوة الی الفعل وایها لا یجوز ان یقع فیه ذلک ولولا ان الزمان
مما یحفظ فی تحدیده الی ان توجد الحرکة فی حده وان لا اتصال والتدریج
قد یوجد الزمان فی حدها والدفعة ایضا فانه قد یوجد الآن فی حدها فیبقی
هو ما یکون فی آن وکان یوجد الزمان فی حده لانه طرفه والحرکة یوجد
الزمان فی حدها فالسهل حینئذ ان یقول ان الحرکة خروج عن القوة الی
الفعل فی الزمان او علی اتصال او لا دفعة لکن جمیع هذه الرسوم
یقصر بها دور خفی فاضطر مفیدنا الصناعة الی ان سلک
فی ذلک نهجا آخر فقال الحال المتحرک عندما یکون متحرکا فی
نفسه وسطها النحو من الوجود الذی تختص الحرکة فی نفسها فوجد الحرکة
فی نفسها کمالا وفعلا ای کونا بالفعل اذ کان بازائها وجود الشیء
قد یکون متحرکا بالقوة وقد یکون متحرکا بالفعل وبالکمال وفهو کمال
فهو الحرکة فالحرکة سائر کسائر الکمالات من هذه الجهة ویفارق
سائر الکمالات اذا حصلت صار الشیء بها بالفعل ولم یکن بعد
فیه ما یتعلق بذلک الفعل شیء بالقوة فان کالسواد اذا صار
بالفعل اسود ولم یبق بالقوة اسود من جملة کالسواد الذی له المربع

فانها

من جهة ان سائر الکمالات ح

اذا صار

اذا صار بالفعل مربعا لم یبق بالقوة مربعا من جملة المربع الذی له واما الحرکة
اذا صار بالفعل متحرکا فقط انه یکون بعد بالقوة متحرکا من جملة الحرکة
المتصل ان هو بها متحرک وتوجد ایضا بالقوة شیء آخر غیر انه متحرک کان
ذات المتحرک ما لم یکن بالقوة شیئا ما یتحرک الیه وانه ما تحرک فیصل
الیه فانه لا یکون حاله وقیاسه عند الحرکة الی ذلک الشیء الذی هو له بالقوة
کما کان قبل الحرکة فانه فی حال السکون قبل الحرکة یکون هو ذلک الشیء
بالقوة المطلق لم ینتهی ذا هو من احد وجهیه کالامر والاخری علی النحو
الذی یکون له فی ذلک الوقت کما لان دله علیهما فیها ان لم یحصل له کما
احدی القوتین ویکون قد بقی بعد بالقوة فی ذلک الشیء الذی هو المقصود
بالقوتین بل فی کلیهما وان کان احدهما حصل بالفعل الذی هو احد الکمالین
واولهما فهو بعده لم یبرأ عما هو بالقوة فی کلا من جنسیها احدهما التوجه
الیه بالحرکة وکالاخر فی الحرکة فاذن الحرکة فی ظاهر الامر لا یحصل له حسب
لا یتغیر ووصولها الیه بسکون الحرکة هی الکمال الاول لما بالقوة لا من
کل جهة فانه یمکن ان یکون له بالقوة لا من کل جهة فانه یمکن ان یکون
له بالقوة کمال آخر کالاین مثلا او وسیه ولا یتعلق بتلک بکونه بالقوة
بما هو بالقوة وکیف یتعلق وهو لا محالة فی القوة ما دامت موجودة
ولا الکمال اذا حصل فالحرکة کمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة
وقد حدت بحدود مختلفة مشتبهة وذلک لاشتباه الامر فی طبیعتها

الرح

قوله ما ذکر الیه ما نافیه ولکلا خرفان
وهو له وذاته شیء کما یصل الیه عطف ما حاصل
فانه موجه کما العصواب وهو له فانه
یکون حاله ودیا ام الواو دبر الحاد
[illegible]
[illegible]
[illegible]
وکله ما ذکر الیه فیه شیئا ملک
[illegible] الصادق

اذا كانت طبيعة لا توجد احوالها بالفعل ووجودها فما ترى لمن
يكون قسميا لشيء قد بطل وليس مما يقف الوجه فيتصفح حدها العرية اذا
كانت توجد بعد الكمال وافادة بعدها كان ولم يبق انه يجب ان يكون
ما يوجب افادة العرية فهو نفسه بعد فانه ليس كل ما لعله سببا يكون
هو وان كانت العرية حركة لكنها كلها غير متحركا وكذلك ليست كذلك وقال
وهم انها طبيعة غير محدودة وليس حري ان يكون ذا ان كان حدوثها
صفة عرضية غير الحركة بما هي كذلك كالنهاية والزمان وقيل انها
خروج عن المساواة كان الشيء على صفة واحدة مساواة للامر
بالقياس الى كل وقت بعد ذلك الحركة لا تبقى ذي نسبة احوالها
واحوالها التي في اجزائه مختلفة فان المتحرك في كل آن له اين
اخر والمستحيل في كل آن كيف اخر وهذه رسوم انما دعا اليها الاضطرار
وضيق المجال ولا حاجة بنا الى التطويل في ابطالها ومناقضتها ان
الذهن السليم يكفيه في رفضها ما علمناه واما ما قيل في حد الحركة انها
زوال من حال الى حال وسلوك من قوة الى فعل فقد غلط لان
نسبة الزوال والسلوك الى الحركة ليس نسبة الجنس بل نسبة
الالفاظ المرادفة لها اذ هما معا لفظان ولفظ الحركة وضع
اولا للاستبدال المكاني ثم نقلت الى الاحوال وهكذا يجب ان
يعلم في هذا الموضع ان الحركة اذا حصل من امرها ما يجب

ان نفهم

ان نفهم كان مفهومها اسما لمعنيين احدهما لا يجوز ان يحصل بالفعل قائما
في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني
بها الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدا الى المنتهى فذلك لا يحصل
البتة للمتحرك وهو بين المبدا والمنتهى بل انما يظن انه قد حصل نحو من
الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى وهنالك يكون هذا المتصل
المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون له حصول
حقيقي في الوجود بل هذا الامر في الحقيقة مما لا ذات له قائمة في الاعيان
وانما يرتسم في الخيال لان صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك
الى مكانين مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم في الخيال لان صورة
المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد من الاجسام
يكون قد ارتسم فيه ثم يلحقه الحس صورة اخرى بحصول
له اخر في مكان اخر وقرب وبعد اخرين فيشعر بالصورتين
معا على انها صورة واحدة لحركة ولا يكون لها في الوجود حصول
قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود
معا ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم واما المعنى الموجود بالفعل
الذي هو الحري ان يكون الاسم واقعا عليه وان الحركة التي توجد في المتحرك
فهي حالة المتوسط حتى يكون ليس في الطرف الاول من المسافة
ولم يحصل عنده في الغاية بل هو في حد متوسط بحيث لا يوجد ولا

[illegible]

[illegible]

فى ان من الآنات التى يقع فيه تمة خروجه الى الفعل حاصلا فى ذلك
الحد فيكون حصوله فى اى وقت فرض فيه قاطعا لمسافة ما وهو
معنى القطع وهذا هو صورة الحركة الموجودة فى المتحرك وهو
توسط بين المبداء المفروض والنهاية بحيث اى حد يفرض
فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا كما فى الطرفين فهذا التوسط
هو صورة الحركة وهو صورة صفة واحدة تلزم المتحرك ولا تتغير
البتة ما دام متحركا نعم حد يتغير حدوده والتوسط بالفرض وليس المتحرك
متوسطا لانه فى حد دون حد بل هو متوسط لانه بالصفة المذكورة
وهو انه بحيث اى حد يفرض لا يكون فيه قبله ولا بعده فيه وكونه بهذه
الصفة امر واحد يلزمه دائما فى اى حد كان ليس هو صفة له لكونه
فى حد دون حد فهذا بالحقيقة هو الكمال الاول واما ذلك القطع فقد
الحصول هو الكمال الثانى وهذه الصورة توجد فى المتحرك
وهو فى آن لانه يصح ان يقال له فى كل آن يفرض انه فى حد اوسط
لم يكن قبله فيه ولا بعده يكون فيه والذى يبقى من الكل حركة
فى زمان فانما يعنى بالحركة الحالة التى للشىء بين مبداء ومنتهى حل
البتة بعضه عنده او لا يقف عنده فتلك الحالة الممتدة
هى فى زمان وهذه الحالة توجد له على سبيل وجود الامور
فى الماضى وما بينها توجد آخر لان الامور الموجودة فى الماضى قد

فرضه ل

كان

كان لها وجود فى آن من الماضى كان حاضرا او لانه لك هذا الكون
هذه الحركة يعنى بها القطع واما ان يعنى بالحركة الكمال الاول
الذى ذكرناه فيكون كونه فى زمان لا على معنى انه يطابق
الزمان بل على انه لا يخلو من حصول قطع وذلك القطع
مطابق للزمان فلا يخلو من حدوث زمان لانه كان ثابتا فى كل
آن من ذلك الزمان مستمرا فيه فان قال قائل ان الكون فى
المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وذلك كالاضافة اليه وكالامر الذى
تحصله انما هو امر عقلى معقول وليس موجودا بالفعل بل انما الموجود
بالفعل الكون فى هذا المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وذلك كالاضافة
الى هذا الكون وكالامر العقلى انما ثبت بالشخص حدا ولا يكون شيئا واحدا
موجودا بعينه كالنفس على ما سيأتى الصفة فنقول اما الكون فى المكان
من حيث هو على تحصلات كثيرة فلا شك ان الحال فيه
على ما هو وصف واما من حيث هو على معنى واحد وكون لا معنى
فالامر فيه مشكل فانه لا يبعد ان يكون معنى حسيا هو على موضوع واحد
فى وقتين ويكون لم يبق واحدا بعينه مثل الجسم كالاسود اذا ابيض
فان الجسم اذا كان اسود فعند كان فيه سواد وكان السواد لونا
وكان اللون كالجزء من السواد وهو مثلا تخصيص ما عارضه كان سواد فلما
ابيض فلا يمكننا ان نقول ان ذات الشىء كان عرضا له مقارنة

كان سوادا لـ
الدرم

التخصيص بادره وغاره لتخصيص آخر مثل الخشبة موجود فيه ثم عرض له تخصيص
انها جزء حائط ثم صارت هي بعينها التي هي جزء سقف وفيها اضافة
اخرى وتخصيص اخر انه جزء سقف فان ذلك ليس لكل مثله
مثل الخشبة العدوم اي بطء والخشبة التي فيه ثم يحدث من البيت
حائط وسقف اخرى مثل تلك الخشبة وذلك لان السواد
لا ينفصل قصره وسقر حصه من طبيعة الخشبة التي كانت مقارنة له بعينها
والا فليس ينفصل منوع بل هو عارض لا منوع قد علم هذا في مواضع
اخرى فاذا كان كذلك على هذا النمط من حكم الكون في المكان الموجود
في المكان تارة مقارنا لتخصيص انه في هذا المكان وتارة مقارنا
لتخصيص انه في هذا المكان الآخر حكم حكم اللون او ليس لكل حكم
حكم حرارة تارة بالفعل في هذا وتارة في هذا او رطوبة تارة بالفعل في
هذا وتارة غير ذلك وهي واحدة بعينها او عرض آخر من الاعراض
سوى واحد العدد ونحو تخصيص بعد تخصيص حصول اولا ان هذا التخصيص
بهذا او بذلك في امر المكان ليس امرا موجودا بالفعل بنفسه كما يظهر
لك لعداد المتصل لا اجزاء له بالفعل بل عرض ان يتجزء لاسباب
تقسم المسافة فجعلها بالفعل مسافات على احد انواع القسمة
وما هي حده وتلك القسمة ايضا مسافات لا يشتمل عليها آن وحكم
على الخواد [illegible] انها تكون في آن بل الحركة التي على

تحرك بان تحرك وما الحركة التي فيه بالفعل تحرك وغير
تحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون قد انما يخرج
[illegible] من القوة الى الفعل ليس فيه بالفعل هو الحركة وصح ان يكون ذلك
الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة صح ان يكتسب مثلا الشيء كان حارا
فكيف ليس يكتسب بنفسه حرارة اي لئن كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا
بالقوة حتى يكتسب من ذي فصل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة
معا وبالجملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهر له طول وعرض وعمق وهذا القدر غير
فيه لا يوجب حركة والا لاشتركت فيه بعينها فان زيد على
هذا القدر معنى آخر حتى يلزم الجسم حركة وحتى يكون جوهرا ذا طول وعرض
وعمق وخاصا اخرى مع المذكور تحرك [illegible] وذلك فيكون فيه
مبدأ حركة زائد على الشرط الذي اذا وجد كان جسما وان كان
من خارج فذلك في الطبع وقد قيل في اثبات ان الكل متحرك
محرك اولى حد لي واحسن العبارة عنه ان نقول ان كل متحرك له شيء
من بعد منقسم وله اجزاء لا محالة [illegible] الطبيعة الجسمية التي لها
ان يسع مع الحركة عليها وكل ما هو شيء له منه طبيعة فهو منه
المتوهم المتحرك من حيث تلك الطبيعة فهو جزء المتحرك ساكن منه
حيث يتوهم [illegible] لا يستحيل الا بشرط وذلك الجزء ليس هو ذلك
الكل وكل ما هو متحرك لذاته فعرض ان ليس هو بل هو غيره ساكن

بعينها

وخصوصا اذا كان غير متغير في نفسه لا وجه في الوهم سكونه وكل جسم
فانه فرض سكون اجزائه يوجب سكون الكل ايجاب العلة للمعلول
لان السكون الذي للكل هو كالشيء لكن مجموع سكونات الاجزاء اذا
حصلت اجزاؤه بفرض او غير ذلك فانه ليس ولا شيء من الكل جسم
متحركا لذاته فان قال قائل انه قد تكلم ان المتحرك لذاته لا يسكن
اذا فرض غيره ساكنا انما يصح اذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا
غير مستحيل فدل ذلك على ان سكونه لا يلزم اذ ليس هو جائز غير مستحيل
واما اذا كان سكونه مستحيلا فيجوز ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون
المتحرك لذاته مع انه متحرك لانه كان من المحالات لزم فيه ما لا
يجوز انه سكون المتحرك لذاته مع ذلك اذا فرض مع اخر جاز ان
يلزمه سكون المتحرك فانه انما يستحيل سكونه في الوجود واما لزوم الفعل سكونه
عند فرض محال لا يمكن بل عند فرض ما سقط عنه كونه متحركا لذاته فهو
غير مناقض لذلك وهو الحق لان ذلك محال وهو ان شرط هذا كما
لو فرض الماء حرة للعشرة النصف العشرة حتى يكون نصفه ونصف ونصف
ما لا يكون وليس يلزم لذلك ان يكون قولنا ان العشرة ليست
اكثر من نصفه باطلا وكذلك نقول ان المتحرك لذاته وان امتنع
ان يكون سكون جزء من حيث هو جسم فليس يمكن ذلك من حيث هو
جزء المتحرك لذاته وعلى طبعه وان كان يمكن ذلك لم

نحو القطع ويكون الزمان مطابقا لهما ولا يكون المتغير الذي بينهما واما هو منكسر
فيها بالفعل لان ذلك لا ينكسر بالفعل الا بكسر المسافة بالفعل واذا
لم يكن منكسرا بالفعل وكانت الحركة على الموضوع الواحد اعني
المسافة حينئذ موجودة لم يمكن كسره بالعدد وكانت بالضرورة
واحدة بالعدد ولم يكن على النمط الذي يمكن عليه ان تكون الحركة
وجودها في الموضوع في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة
التي تخصص كل ... الموضوع بالفعل لان الحركة لا توجب بالفعل انفصالا
بل تستمر لا تنفصل باستمرار الا بحسب ما هو موجود بحال بالقوة
في الموضوع حتى لو لم ... او ثابت في التحرك فانه انما يختلف النسبة
بالفعل لكن يختلف في الفعل واما غير الواحد بالفعل فيكون منفصل النسبة
اذا كانت النسبة منكسرة بالفعل فاذا كانت المسافة واحدة لا انفصال
لا اختلاف فيها لم يختلف المماسة فلم يختلف بحسب ذلك
عدد شيء واحد ثم بعد ذلك اذا عرض للمسافة قسمة ما او اختلاف
ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة يتعلق به ولا احد مما يوجب
كالاخر ولا توجبه كانت النسبة التي تعرض به غير منكسرة بالذات
بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد التي تكسر ويعدل النسبة جاز حينئذ
بغير واحد من ذات النسبة وبالجملة لا يكون منه الكمال حال اللون الذي
مرة يحققه لا بالقوة بل ارتفاع يختلف ... يحصل السواد

بكونه صح

والباقي ولا كون المتحرك في المكان مطلقا بغير ان هذا المكان ذو
المكان لا يسمى في مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان معين حتى يمكن
حتى يجوز ان يكون الكون في المكان مطلقا جنسيا او نوعيا متنوعا او
متحصل بسبب [illegible] الكثرة بالفعل واعلم ان الحركة قد تتعلق
بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان
اما تعلقها بالمتحرك فامر لا شبهة فيه واما تعلقها بالمحرك فلان
الحركة اما ان يكون المتحرك عن ذاته من حيث انه جسم طبيعي او يكون صادرة
عن سبب ولو كان الحركة لذاته لا [illegible] لم كانت الحركة لازمة
له ما دام ذات الجسم الطبيعي وهو غير متحرك فان وجد جسم
طبيعي وجد جسم طبيعي متحرك واما هو فلصفة له زائدة على جسميته
الطبيعية اما ان كانت الحركة ليست من خارج واما خارج
عنه ان كانت غير خارج وبالجملة لا يجوز ان يكون ذات
الشيء سببا لحركته فانه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا الا
ان يكون محركا بصورته ومتحركا بموضوعه او محركا وهو ما جزء مع
شيء آخر وما فيه تلك ان الشيء لا يتحرك بذاته ان المتحرك
اذا تحرك لم يخل اما ان يكون يتحرك لأن يتحرك واما ان يكون
يحرك بان يتحرك فان كان المحرك يتحرك لا بان يتحرك
فيجب ان يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره فان كان

المتحرك بما هو هو [illegible] الحركة
[illegible]
موجودة ولو كان ذات
المتحرك سببا للحركة حتى يكون
محركا ومتحركا كان الحركة
[illegible] لذاته لكن لا [illegible]
ما وجد ذات الجسم الطبيعي صح

ومتحركا وهو ما جزء مع صح

تحرك

من حيث طبيعة الجسمية فليس يمكنه ذلك لا من حيث طبيعة [illegible] لم يستحيل
ومثاله كما ان الانسان من حيث هو حيوان لا يمتنع ان يكون طائرا ويمتنع
من حيث هو انسان فاذا كان ذلك ممتنعا فقد لزم [illegible] المجموع
اما ان سلم ان شيئا هو متحرك لذاته فلا يمكن سكون جزء اذا حصل
سكون غيره في الوجود او توهم [illegible] المتوهم [illegible] واما على
وجه آخر فانا نقول انه قد يلزم ان يكون المتحرك بذاته اذا فرض
سكون محال [illegible] غيره [illegible] ذلك ان جزء الجسم من حيث هو
جسم لا يمتنع عليه السكون فان امتنع السكون يكون بمعنى عارض على
غير الجسمية فاذا كان كذلك فيكون علة الحركة في كل جسم امرا زائدا
على الجسمية وهذه الحجة لكن [illegible] انه يقول لنا [illegible]
ان [illegible] ان كان [illegible] الاحتجاج [illegible] الى اول
كلام [illegible] الكل انه اذا توهم ساكنا من حيث هو جسم لم يستحيل فقد
عرض له معنى ما زائد على الجسمية به صار متحرك الذات واجب
الحركة يستحيل عليه السكون وان كان ذلك الاحتجاج [illegible] فهذا
الكشف ان كان الفرض [illegible] لا يحتاج غير هذا الفرض وكان لم يجب
اليه الفاعل كان [illegible] ولا اراده بوجه وانما [illegible] الكلام وهو
نفسه لم يذهب على امكان هذا الفرض الفرض [illegible] من حيث
هو جسم ولا اعتبار لامكان [illegible] ان كل [illegible] غيره ساكنا وجب

عروض المحال صح

لم يستحيل

[illegible]

كونه ساكنا فليس له حركة متحركا لذاته فليس هذا استدلالا على علته اذ او
في التقرير الاول للسكون فانه يجوز ان يكون الشيء متحركا لذاته ثم يتوهم
محال فيعوض من توهمه انه يصير غير متحرك لذاته ولا يلزم من ذلك
المح انه متحرك محالا ولا يلزم ذلك المحال يجوز ان لا يكون المتحرك
لذاته بحيث اذا توهم خروجه عن سكونه لكن يجب عدمه فان
قيل لنزاع فيه فقيل نعم ولكن لا زم محالا وفرض فسلمه لهذا القول ليس
يجري الجواب اشنع به ولا سعد ان يكون عند غيره الجواب
واظن انه هاهنا لا يصح لا يمكن لما هذا كلما ولكن ان كانت
هذه المقدمة مسلمة كان السكون محالا او غير محال لم الاحتجاج اعني المقدمة قولنا
كل ما يمتنع حركته لنفرض سكون في غيره محال او غير محال لنسخ ذلك كل
ما يمتنع ان يتحرك لنفرض محال في غيره لم يكن متحركا فسلم ذلك يصح
ان القول والقياس ولكن الشأن في صحة هذه المقدمة فصحيحه غير
في تصحيح هذه المقدمة من التعسف بهذا الاحتجاج وما صرب له هذه
المغيرة عجيب وعلى هذا لا يصح سكنا في زمان المتصل وان
كان يمكن ان يفرض له اجزاء فلا يمكن ان يتوهم فيه كل اجزاء له
او متحركة الا بالفرض لانها غير ذات اذ ما دامت اجزاء المتصل
الا بالفرض ولا ذات وضع هذا السبب بعد ما ذكر ان توهم
السكون في الجزء محال لا يحقق توهمها الا وهو متصل بالفعل لم يمكن لهذا الاحتجاج

ما حدسه هاهنا وبعد من توهم فصل ثم اسكان ولوان يكون تو هنت في الجزء
المفروض سكونا وهو متصل بعد توهمت فيعرض شارد كالسكون
في كل اسم واما السكون بكره فلا يمكن ان تتوهم في ذلك الجزء كالا
يمكن ان يتوهم كالامور المحالة في العقل والخيال جميعا لكن هذا الاخذ
ما يشتمل عليه ما يحقق عليه كيف ان يوجب عنا فيه واما تعلق
الحركة بما سه وما اليه فيسقط من حدها لانها اول كمال يحصل
لشيء له كمال ثان يتبعه بالغة وله حالة القوة التي قبل الكمالين
وهي المحالة التي الكمال الاول لا تركب والتوجه الى الكمال الثاني ورب
كان ما منه وما اليه ضدين وربما كان ما بين الضدين لكن الواحد الغريب
من ضده كالاخر من ضد اخر وربما لم يكونا ضدين ولا من ضدين وكما
كان ما بين جملة امور لها نسبة كالاضداد وامور متقابلة بوجه ما لا تجتمع
معا كالاحوال التي للفلك فانه لا مبدا ومبدا حركة منسوبها
لكنها لا تجتمع معا ورب ما كان ما منه وما اليه جانب الحصر لان فيها
ربما حين يعين حدسه الفرض سكون لم يتم الحصول فيه اذا فرض كانه
حد بالفعل الآني كما للفلك فان فرض له ترك مبدا او وجب له
غاية لكن لا وقوف له عند احد منها لعلل لا يعول الى الحدود
في المتصل على ما سلم ليست موجودة بالفعل بل بالقوة واما تصير بالفعل
اما بالقطع واما بوافاة بحدوده كما سه او مواراه او بالعرض كما سنذكره

لتلف

ورجا م

مالحدسه فيما

فليس متحركا لذاته وهو ا
عزو ان كل ما يمتنع حركته
لنفرض سكونه في غيره

فتكون اذن ما لم تنفصل احد منه كاسباب بالفعل لا تكون له مبدأ
ولا منتهى وما لم يكن مبدأ ولا نهاية متعين عنه مبدأ الحركة
او اليه لا تكون حركة فالفلك ما لم يكن له سبب محدد لحركته
لا يكون متحركا وهذا مع الذي نقوله في جوابه ان النهاية والمبدأ
تكون للحركة بضرب فعل وضرب قوة والقوة تكون على جهتين
وجه قريب من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال ذلك ان المتحرك
في حال ما يتحرك له بالقوة البعيدة حد وذلك ان يفرض وحد حصل
اليه فان ان يفرضه فيكون ذلك له في نفسه بالحقيقة بالقوة
وانما يصير بالفعل حدا بحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ومع
ذلك لا يتوقف بل يستمر وحد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد
حركة ان يحصل بالفعل حد حركة بالفعل بفرض او بسبب محدد بالفعل
تحتاج الى سوى المسافة اليه حتى يصير بهذه الصفة فان تكون
هناك ما يمكنك ان تفرضه مبدأ او يمكنك ان تفرضه منتهى
وبالجملة حدا لا تفرضه من الحركة فلكل حركة من حركات الفلك
يتراءى لها في وقت معين يحصلها فانه يعرض لها ذلك فيكون لها
المبدأ والمنتهى متساويين اي بعطف مخصص هاهنا وذلك المعروض
من الحركة في ذلك الوقت الذي يعينه وتارة تكون نقطة واحدة
هي بعينها مبدأ فلان الحركة اليها وتكون تلك نقطة هي في الحركة

و مبدأ اما المبدأ فلان الحركة
عنها واما المنتهى صح

المكا

المكان او الوضع يتعلقه بالمبدأ والمنتهى هو ان تكون اولا
حركة ومسافة يعرض مع ذلك مبدأ ومنتهى فاما عقد التحرك
المكاني تعلقه بالمبدأ والمنتهى هو ان يكون ذلك له بالفعل او بالقوة
القريبة من الفعل فذلك على اي وجه كان منهما جاز ما لم يشترط
الوجه المعين منهما وبالجملة فانه يتعلق بالمبدأ والمنتهى على هذه
الصورة والشرط المذكور لا من حيث هما بالفعل ثم من المشهور
ان الحركة والتحريك والتحرك ذات واحدة فاذا احدث
باعتبار نفسها فهي كانت حركة وان احدث بالقياس الى
ما فيه سميت تحركا وان احدث بالقياس الى ما عنه سميت تحريكا
ويجب ان يحقق هذا الموضع وسائط ما هذا ادى من المشهور
يتقول ان هنا موضع خلاف في هذه الصورة وذلك لان التحرك
حال للمتحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك بانها فيه حال الحركة
للمتحرك فان نسبة الحركة الى المادة في المعنى غير نسبة المادة
الى الحركة وان عد زمانا في الوجود وذلك التحرك حال للمتحرك
لا للحركة ونسبة الحركة الى المتحرك حال للحركة لا للمتحرك فاذا كان
ذلك كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة منسوبة الى
المادة ولم يبق التحرك هو الحركة في الموضع ولا سيما فيمن قرأ ان
تحصل كون الحركة منسوبة الى المادة معنى معقولا وذلك الى المتحرك

بالموضوع ولكون المتحرك
هو الحركة صح

شيء من الغير لا دال عليها بهذين الا بحثين واما تعلق الحركة بما فيه
الحركة من المقولات فليس بمعنى ان الموضوع لها بل الامر الذي هو
هو المقصود حصوله في الحركة فان المتحرك عنه ما يتحرك موصوف
بالتوسط بين امرين امر متروك وامر مقصود اما اين او
كيف او غير ذلك اذا كانت الحركة بعد الشيء لا دفعة فان
يكون متوسطا بين حدين ولها مقولة اما اين او كيف او غير
ذلك فمعنى ان الحركة في تلك المقولة وقد مر ان هذا اسما بعد
ان تعرف نسبة الحركات في المقولات

مقوله

في نسبة الحركة الى المقولات انه قد اختلف في نسبة الحركة الى المقولات
فعن بعضهم ان الحركة من مقولة ان يفعل وعن بعضهم ان
لفظ الحركة يقع على اصناف التي تحتها بالاشتراك اللفظي
وعن بعضهم ان لفظ الحركة لفظ مشكك مثل لفظ الوجود يتناول
اشياء كثيرة لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك بحت بل بالتشكيك
لكن اصناف الداخلة تحت لفظ الوجود هو العرض دخولها
اولي من المقولات واما اصناف الداخلة تحت لفظ
الحركة فهي انواع او اصناف من المقولات فالاين منه قار
ومنه سيال ثم هو الحركة في المكان والكيف منه قار ومنه
سيال ثم هو الحركة في الكيف اي الاستحالة والكم منه قار

ومنه

ومنه سيال وهو الحركة في الكم اي النمو والذبول وربما
تمادى بعضهم في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال
وهو الحركة في الجوهر اي الكون والفساد وقالوا ان الكم السيال
نوع من انواع الكم المتصل لا يمكن وجود الحد المشترك فيه
الا انه تفارقه بانه لا وضع له وللمتصل وضع واستقرار قال
والتسود والسواد من جنس واحد الا ان السواد قار والتسود غير
قار وبالجملة فان السيال في كل جنس هو الحركة وقال بعض هولاء
لكنها اذا نسبت الى العلة التي هي فيها كانت مقولة ان ينفعل
او الى العلة التي عنها صدرت مقولة ان يفعل وقوم خصوا هذا
الاعتبار بالكيف السيال واخرجوا منها مقولتي يفعل وينفعل
واختلف اصحاب هذا المذهب اعني القول بالسيال فمنهم
من جعل كالافتراق الذي بين السواد والتسود افتراقا بفصل
منوعا ومنهم من جعله افتراقا غير فصلي اذ كان يتوهم ان هو بعينه
على خط قصير خطا اكبر ولا يخرج به من نوعه وقال الاولون
بل التسود ما به يتسود وهو سيال وليس هذا الامر خارجا
عن موضعه ما به يتسود فهو اذن غير السواد القار بفصل
ويمكن ان يجعل اي التجنيس جميعا اما الاول فبعض بالعدد و
اما الثاني فبالبياض ولونه امرا غير خارج عن هوية الابيض

سواده

بما هو ابيض من غير ان يكون فعلا وهذا مذهب مال وهو
مذهب من يقول ان لفظ الحركة وان كانت مشككة كما قيل
فان الاصناف الواقعة تحتها ليست انواعا من المقولات على
السبيل المذكور فلا التسود نوع من الكيف ولا النقل نوع
من الاين فان وقوع الحركة في الكيف ليس على ان الكيف
جنس لها ولا انه موضوع لها فان جميع الحركات انما اجسام
من حيث هي في موضوع لا غير ولا تمايز بينها في هذا المعنى ولكن
اذا استحالت جوهرية تسمى تلك الاستحالة ما دام في السلوك
حركة في الجوهر وان كان في الاين تسمى حركة في الاين وبالجملة
ان كان ما عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف وان كان كما
فالحركة في الكم وتنوع الحركة على هذه الا بالنسبة الى الطرفين الكمال المأخوذ
في رسمها احد الجنس هو من كالالفاظ المتناسبة للوجود والوحدة
وانت تعلم ان الكم والكيف ليست داخلات تحت
جنس واحد واذا لم يكن هذه المقولات داخلة تحت واحد
ولا الكمال كما دل اليها امرا حاضرا بازاء حصر الجنس
لم يكن لنا سبيل الى ان نجعل الحركة معنى جنسيا بل هذا الرسم
متناول لمعنى انما دل على مثله لفظ مشكك لا غير والمذاهب
المنسوبة اليها في هذا المطلوب هي هذه الثلثة وليس

بر ٤ م

والاين م

حس م

ايضا م

نحو المذهب كما وسط او لا على المسكرة ما تحقق من ان التسود
كيفه او اشتد التمويه وما يجري ان لا يكون التسود سوادا
لا الاشتداد او سوادا في الاشتداد او الموضوع في سواده وكذا
لانه لا يخ اذا فرضنا سوادا اشتد اما ان يكون ذلك
السواد بعينه موجودا او قد عرضت له عند كل اشتداد زيادة
او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فحاصل ان ثم
قد عدم وبطل هو واشتد فان الموصوف بصفة موجودة
يجب ان يكون امرا موجودا ثابت الذات وان كان
السواد ثابت الذات فلكل يستحيل كما زعموا من انها
كيفية سيالة بل هو ثابت على الدوام يعرض عليه زيادة
لا عرف سبيلها الى كون في كل آن صبغ آخر فيكون هذه
الزيادة المتصفة هي الحركة لا السواد فاشتداد السواد وسيلانه
او اشتداد الموضوع في السواد وسيلانه فيه هو الحركة لا
لا السواد المتصف ويظهر من هذا ان اشتداد السواد
تخرج عن نوع كما قيل او يستحيل ان يشير الى موجود منه
وزيادة عليه مضافة اليه بل كل ما يبلغه من الحدود فكيفية
بسيط لكن الناس يسمون جميع الحدود المتشابهة
لحد واحد سوادا او جميع المتشابهة للبياض المقارنة

فائدة

وجه المقولة م

بالتشكيك الصريح وذلك لان التشكيك هو ان يكون اللفظ
واحد المفهوم لكن كالنور الشمس ولهذا وذلك المفهوم يختلف
بالتقدم والتأخر فيه كالوجود للجوهر اولا وللاعراض ثانيا
واما مفهوم الحركة وهو الكمال الاول لما بالقوة فليس ما يصدق
بعض ما يسمى باسم الحركة من بعض فليس كون الصدق بهذه الصفة علة لكون
الاسم له بهذه الصفة بل يجوز ان يكون وجود الصدق سببا
لوجود لا استحالة لكون التقدم والتاخر في المفهوم من لفظ
الوجود لا في المفهوم من لفظ الحركة كالاثنين الاثنينية قبل الثلاثية
في مفهوم الوجود وليس قبلها في مفهوم العددية وان العددية
لهما معا ليست العددية للثلاثة من جهة العددية ثلاثة الا
ان الوجود فثلاثة يتعلق بالوجود في الثانية ومفهوم الوجود
غير المفهوم من العددية واسب قد عرفت هذا المعنى في مواضع
اخرى فلا يبعد ان يكون الكمال وان كان متشككا بالقياس
الى اشياء اخرى هو متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا
يبعد ان يكون مشتركا بالقياس الى اشياء متواطئا بالقياس
الى تلك بعضها ويرجع الى ما كنا فيه ونقول اللفظ يعرض حيث
ان كم في مقولة ان يفعل اي بعض الحركة الى نسبة الحركة
الى الموضوع كالتسود فان كان بعض الحركة المطلقة

لان السواد المطلق هو واحد وهو طرف حقيقي والباقي تلك
ذلك كالممتزج والممتزج ليس هو احد الطرفين ولا ما شاركه في
حقيقة المعنى بل فيه كالمتردد انما تكون الانواع المختلفة في الوسط
لكنه يعرض ما يقرب من احد الطرفين او قرب اليه ربما
لم يميزوا بينهما فظنوهما نوعا واحدا وليس كذلك ويحقق هذا في العلم
الكلي واما المذهب لا خرجوا حصة من هذا المذهب
ولا يجوزه الا مشترك يلزم المذهبين وساهم على ان الواضعين
لعدد المقولات في العدد ويلزمهم احد امرين اما ان يجوزوا
ان يكون الحركة جنسا من الاجناس واما ان يزيدوا في عدد المقولات
زيادة ضرورية اذا كانت اصناف الحركة لا يدخل في جنس
منها ولا في مقولة ان يفعل وهي معان كثيرة مقولة على كثيرين
ولا الاجناس فان لم يزيدوا في عدد المقولات هو واجب
ان لم يجوزوا ويجعلوا مقولة ان ينفعل هي الحركة وان لا يبطلوا
في مقولة ان ينفعل من صريح التواطؤ ما اراهم محصول فيه ولا
يحفظونه فانهم قد فعلوا في مقولة الجدة مسامحا بكلهم
مع الكرة ذلك في الحركة على انه لا يبعد ان يكون لفظ
الكمال والفعل وان كان وقوعها على الجوهر والتشكيك ليس
وقوعها بالتشكيك فان وقوعها على اصناف الحركة لا يمكن

فالحركة احد الاجناس وان كانت بعض الحركة ما مثلا بعض النقلة
او بعض الاستحالة فصح ان يراد في عدد الاجناس فانه ان
كانت النقلة جنسا فالاستحالة ايضا جنس والحركة في الكم
جنس فان كل واحد من هذه يستحق التسمية بالاجناس وان كانت
النقلة ليست جنسا بل اسما مشككا فوجب ان يحكم بانها جنس ان كان
اخص من عمومه وان لم يكن مقولة ان ينفعل هي الحركة المطلقة
بل كانت نسبة الحركة الى المادة فلا يخلو اما ان تكون الحركة المطلقة
او الحركة ما فان كانت الحركة المطلقة فلا يخلو اما ان تكون الحركة
المطلقة مقولة على اصنافها بالتواطؤ او بالتشكيك فان
كانت مقولة بالتواطؤ فالحركة باعتبار ذاتها جنس فصارت
الاجناس اكثر من العشرة ... ولا تكون بذاتها جنسا اولى
من ان تكون بنسبتها الى موضوعها جنسا وان لم يكن اولى فليس
دونه في الاستحقاق وان كانت مقولة بالتشكيك و...
مقولة ان ينفعل التي هي نسبة هذا المشكك اسمه الى موضوعه
مقولة بالتشكيك فليس بجنس وان كانت المقولة هي النسبة
لصنف من الحركة مستحق لسائر الاصناف وجب
ذلك ان تكون بعضها جنسا والباقي الى الموضوع جنسا اخر
فصارت الاجناس زائدة كثيرا وكذلك يلزم ان يطالبوا بانسب

وان تكون

الذي

الذي جعلوا النفس الكيف جنسا ولم يجعلوا نسبتها الى الموضوع
جنسا وهناك اخذوا نسبة الحركة المطلقة او حركة ما مجعولة جنسا
ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا وان كان ماخوذا من طبايع الامور
وذواتها مجردة الماهيات لا مع عوارض لها من نسب
وغير ذلك فيجب ان يجعلوا مقولة ان ينفعل هي نفس حالة
الانفعال لا ما ينسب لها الى شيء فهذا الكلام انما يحتمل كله بعد
ان نعرف ما علمناه حد ما من حال الفعل والانفعال والتحريك
والتحرك فالاولى بهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل والحركة
من ماهية واحدة واما نحن فلا نتشدد كل التشدد في حفظ
القانون المشهور من ان الاجناس عشرة وان كل واحد
منها جنس حقيقي ولا شيء خارج منها ويمكنك ان تستخرج من هذا
البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما مشتركا لا يقع بالاطلاق فاذا
التمسنا المذاهب التي اشرنا اليها ولم نعلم بها نقرر حكما واحدا
وهو المذهب الاول واحد منها وهو نسبة الحركة الى المعقول
وادوما صح معنى قولنا ان الحركة في مقولة ما هو حكمنا الان ان
الحركة في مقولة تقع
في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها
انما تقع اصلا وان كان ربما اشتمل على تكرار لبعض ما قيل
في فصل اخر وقولنا ان مقولة كذا فيها حركة قد يمكن ان نفهم

سنه اربعة معان احدها ان المقولة موضوع خفيف لها قائم بذاته
والثاني ان المقولة وان لم تكن الموضوع الجوهري لها فبتوسطها
تحصل للجوهر اذ هي موجودة فيها اولا كما ان الملاسة اثار
للجوهر بتوسط السطح والثالث ان المقولة جنس لها او
نوع لها والرابع ان الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة الى
نوع اخر ومن صنف الى صنف والمعنى الذي ذهب اليه
هو هذا الاخير فنقول اما الجوهر فان قولنا ان فيه حركة هو
قول مجازي فان هذه المقولة لا يعرض فيها الحركة وذلك
لان الطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة فلا يوجد
بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف متوسط وذلك لان
الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص وذلك
لانها اذا قبلت الاشتداد والتنقص لم تخل اما ان تكون
الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه او لا
يبقى فان كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة
بل انما تغير عارض للصورة فقط فيكون الذي كان ناقصا فاشتد
قد عدم والجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا
وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد
قد جلب جوهرا اخر وكذلك في كل آن نفرض للاشتداد

يحدث جوهر اخر ويكون كالاول قد بطل ويكون بين جوهر وجوهر
امكان انواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات وقد
علمت ان ذلك محال فاذا الصورة الجوهرية اذا بطلت وبطلت
دفعة وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة
ونقول ايضا ان موضوع الصور الجوهرية لا تقوم بالفعل
الا بقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا توحد الا اشياء
بالقوة والذات الغير المحصلة بالفعل يستحيل ان تتحرك من
شيء الى شيء فان كانت الحركة الجوهرية موجودة فيها فتحرك
موجود وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل و
جوهر قائم بها بالفعل فان كان هو الجوهر الذي كان قبل فهو حاصل
موجود في وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد ولم يتغير في جوهره
بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذي عنه والذي اليه
فيكون قد فسد الجوهر اولا الى الجوهر الوسط وبعد ذلك جوهر الى
بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي وصف بالحركة
منه فاما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر
المتغير اليه اولا فيكون التغير الى دفعة واما ان يكون
في بعض تلك المدة حافظا لنوعه الاول وفي بعضها الاخر
واقعا في النوع الاخر فلا وسط فيلزم فيه ما قيل في الاستقال

كالام

دار

من نوع الى نوع وغيره فيكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات
نوعيه الجوهر اذا كانت لا استحالات في جوهريته لان بين ذلك
ولا يمكن لمن يحقق ان هذا القول يلزم ايضا على حركة لا يستحيل وجود
لان الجسم فيما يتحرك فيه محتاج في قوامه الى وجود صورة بالفعل
والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل فوجب ان
يكون الجوهر الذي هو الجسم اما محصلا بالفعل ليس بالقوة ولا كذلك
في الاعراض التي يتقوم بها كيف شئنا فانها يستغنى عنها في قوام الموضوع
بالفعل وقد يثبتون ان الجوهر لا حركة فيه لان طبيعته لا ضد لها واذا لم
يكن لطبيعته ضد استحال ان ينتقل من طبيعته الى طبيعة اخرى على سبيل
التنقص والاشتداد حتى يكون الحالة التي هو فيها عند الحركة حالة متوسطة
بين طرفين لا يجتمعان ويتعاقبان على الموضوع وهما الضدان ويجب ان يتأمل
هذه القضية فيقول انه لا بد من احد المادة او الموضوع في حد الضد
فان عنى بالموضوع الموضوع المتقوم بالفعل نوعا القابل للاعراض
التي تلك النوع فلا يكون الصور الجوهرية متضادة لانها في [illegible]
لا في موضوع وان عنى به ذلك الموضوع اي محل كان فيجب ان يكون
الصورة النارية مضادة للصورة المائية لا كيفيتهما فقط
لا شك فيه ان الصور التي عنها تصدر الكيفيات التي لها دون تلك
لان الصورتين يشتركان في محل ويتعاقبان عليه وبينهما غاية الخلاف

ولهذا

ولهذا امر الثاني بالسهل من بين ان الفلك لا يكون له ضد
لصورته كانه وضع ان كل متكون فلصورته ضد والتي استحالة فيجعل
النارية والصورة الهوائية والمائية وكل من متضادة الصور فلم لم ان
يكون للصورة الجوهرية التي هي الجسم ان يكون الضد الذي يكره منها
الذي هو ذي شيء آخر على غاية الخلاف وانما يكون هو ذي ذلك في
خلاف او كان لشيء ثالث هو خلاف دونه وهو الاوسط
بحيث يحمل استمرار انه كالاستمرار في بعد من شيء [illegible]
من الصور الضدية الجوهرية التي فيها الاشياء لا يوجد الوسط بينه
الضد كالجسم الذي هو الهواء والوسط يمكن ان يكون ربما
ان الوسط الاخرى حد الضد [illegible]
الخلاف وهذا ليس اذا تصحيح ان يكون ذا وسط فيصح ان
يرفع هذا الضد وبعضه الاخر من غير ان يحصل بينهما غاية الخلاف ان
ويصح ايضا ان يكون حيث المتوسطان كان هناك متوسط فكل
لا يصل شيء الى الطرفين كما يصل ثم لا [illegible] المحمل
يصل الصورة النارية عن المائية من غير ان يصل اولا صورة
الهوائية المتوسطة لا على استمرار يصل الى [illegible] لكن
لا محالة على الصورة الهوائية فلا تكون الصورة المائية متضادة
للنارية ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية ولا

يستمر لا ينتقل من احد هذين الى الآخر الا من النار به الى الهوا
ليس منها غاية الخلاف فان كان العقد هذا العقد كان الفعل يرده
الى ان يبطل الى [illegible] وان لم يكن [illegible] الطبع الجوهرية لا تصلح يسيرا
يسيرا ولا تقبل الشدة والضعف فهو لا يكون لاستعداد وضعف
طرفان يحصل في هذا النظر باسم العقد ويسمى تلك ايضا في الفلسفة اولى
ان الصورة الجوهرية لا تقبل الاستعداد والضعف مثل السرح لكنه لما
راى ان اللين يكون حصوله يسيرا يسيرا او الشد لا يكون الا يسيرا يسيرا لزم
من ذلك ان هناك حركة والذي يجب ان يعلم هو ان اللين لا يكون
حصوله بالوصل لكن بسبب اخرى يحصل باسبابها استحالات في الكيف
والكم فيكون اللين لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا او يولد حتى الى ان يحصل صورة
المنوية وبعد [illegible] وكذلك حاله الى ان يستحيل [illegible] وبعدها [illegible] العصب
وغيره [illegible] الامور الاخر لا يدركها وكذلك الى ان يحصل صورة [illegible]
يستحيل [illegible] يحصل [illegible] يرى الوهم ان هذا سلوك
واحد من صورة جوهرية الى صورة جوهرية اخرى وظن لذلك ان
في الجوهر حركة فليس كذلك بل هناك حركات اخرى وسلوكا
كثيرة واما كون الحركة في الكيف [illegible] في [illegible]
من لم ير الحركة في انواع الكيف كلها الا في الصنف المنسوب
الى الحواس فهو اما نوع الحال والملكة فهو متعلق بالنفس وليس موضوعه الجسم

الطبيعي

ای م

و کان

الطبيعي واما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما اشبه ذلك
فانه يجمع اعراضها انها عرض لموضوع ويعطي الموضوع مع بعض تلك
الاعراض موضوعية لها فلا يكون [illegible] الموضوع للقوة [illegible] بعينه الموضوع
لعدم القوة وكذلك الحال في الصلابة واللين واما الاستكمال وما
اشبههما فانها انما توجد في المادة التي تقبلها لا دفعة ولا تقبل الشدة
والضعف ولا ادري ما [illegible] القولين في [illegible] ويستقيم
وغير ذلك وعندي ان [illegible] القولين وان موضع
الحال والملكة كان نفسا او بدنا او [illegible] كمال [illegible] فانه يوجد
فيه كمال ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة لجوهرها والذي قالوا ان
الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين والقوة والضعف
فبعض علم من النمو والذبول وكان يجب [illegible] قولهم انه لا تكون
حركة بل انما يتغير الموضوع [illegible] ولا [illegible] طبيعة النوع التي له
للاعراض [illegible] ذات تلك الطبيعة [illegible] النوع ولم [illegible]
الصورة الجوهرية فان الموضوع باق من غير ان [illegible] انه
لما رضي يعرض له او زيادة يصاب [illegible] بعض موضوعه [illegible] التي
التي فيها الحركة او لانه [illegible] لا يستكمل الشبه ان لا يكون [illegible] حكم
سائر الكيفيات في [illegible] ولا يستحيل فيها لانها تكون دفعة واما
الكم ففيه ايضا حركة وذلك على وجهين احدهما زيادة تصاحبه

لشبه

تبقى لها الموضوع او انفصال تقع بالتحلل فيعرض له الموضوع وصورته
في كل من باقية وهذا ليس ... ومواد فيه فيكون لا زيادة تراد
عليه والانفصال يعرض منه لا انه يقبل الموضوع بنفسه مقدارا اكبر
او اصغر بتحلل او تكاثف من غير انفصال في اجزائه وهذا ولئن
كان يلزمه استحالة دوام ... مثل التكاثف فتلك غير زيادة في
الكم والانفصال فيه ولان هذه الحركة سلوك من قوة الى فعل
... كمال ما بالقوة فهو حركة لكنه قد يسلك فيما بين
الصغر والكبر ليسا بمتضادين والحركات كلها بين المتضادات
... اما اولا فلانكم ... كل الشدة والضعف في الحركات
كون الحركات كلها بين المتضادات لا ... ذاكات [illegible]
... لا يجتمع معا ... [illegible]
... كان لا ... على ان الصغر
والكبر ... فيما بينها النامي والذابل ... الصغر
والكبر ... في المطلق بل كان الطبيعة جعل للانواع الحيوانية والنباتية
حدودا في الصغر وحدودا في الكبر لا يتعداها ويتحرك فيما
بينهما فيكون العظيم هناك عظيما على الاطلاق ولا الصغير صغيرا
بالقياس الى عظيم اخر في ذلك النوع وكذلك الصغير يكون صغيرا
بالاطلاق واذا كان لكل ... ساكن المتضادات

فيتمو

الكبر

الصغر

ان يكون متضادة فان قال قائل لئن النمو حركة في الكم
لان الكم ... فيه فالجواب انه ليس اذا قلنا ان النمو
حركة في الكم فان ذلك يمنع منه ان يكون معه حركة في المكان
فانه لا يمنع ان يكون في موضوع النمو تبدلان تبدل الكم وتبدل
اين فيكون فيه حركتان معا واما مقولة المضاف فيشبه
ان يكون حال كل ... فيها انما هو من حال الى حال معه الى ا خلف
في بعض المواضع فيكون ... واولا ... مقولة اخرى
عرضت لها كالاضافة ... فانها ان ... مقولات اخرى
ولا يحق هذا انها فاذا كانت المقولة ما يقبل الاشد والاضعف
عرض لاضافته مثل ذلك فانه لما كان السخونة يقبل الاشد والاضعف
كان ... الاشد والاضعف فيكون الموضوع للاضافة ...
ويلزم ذلك ... فتكون الحركة في ... الى العرض ...
بالذات ... بالعرض ... واما مقولة متى
فان وجود الحركة فيها بين واضح واما مقولة ... فيشبه ان يكون
لا انتقال ... او ... لا انتقال ... [illegible]
او ... ان يكون حال ... [illegible]
... لا ... تكون ... [illegible]
في كيف او كم ويكون الزمان لازما لتلك الحركة ...

فيه التبدل وأما ما لا يعرف فيستعمل أنه ليس في الزمان فكيف يكون
له حركة فيه وأما مقولة الوضع فقد قيل إنها لا حركة فيها البتة أو لا تضاد
في الوضع فإنه إذا انتقل الشيء من قيام إلى قعود فإنه لا يزال في حكم
القيام إلى أن يصير قاعدا دفعة وكذلك إذا انتقل من قعود إلى قيام
فإنه لا يزال في حكم القعود حتى يصير قائما دفعة وهي أن يصح لنا
بعد في الوضع حركة فإنه لا كثير حاجة إلى التضاد بحصر في طرفي الحركة
بين كما بان في حركة الفلك على أن الوضع لا يمتنع أن يكون فيه تضاد
حتى يكون المستلقي مضادا للمنبطح والذي قيل من أن الانتقال من
قيام إلى قعود إنه يكون دفعة فإن عنى به أن القعود الذي هو الكمال
يحصل دفعة فهو صادق وكذلك السواد الذي هو الطرف وكذلك البياض الذي
هو الطرف يحصل دفعة وإن عنى به أنه ليس كل وضع يتصل منه إلى القعود
يكون ذلك الانتقال دفعة فهو كذب لأن الانتقال عن القيام
إلى القعود يكون قليلا قليلا حتى يوافي النهاية التي هي القعود الكامل
فيكون الانتقال من الشكل إلى الشكل بعضه وأما كيفية وجود الحركة في الوضع
فهو أن كل متبدل وضع من غير أن يفارق كلية المكان بل أن
يتبدل نسبة أجزاء مكانه في جهاته فهو متحرك في الوضع لا محالة
لأن مكانه لم يتبدل بل تبدل وضعه في مكانه والمكان هو الأول
بعينه وإذا كان التبدل في الوضع وكان مع ذلك يتدرج أشار

كان ذلك التبدل حركة في الوضع أو كانت كل حركة هي
تبدل حال بهذه الصفة وبالعكس فيكون منسوبا إلى الحالة التي
تبدلت لا إلى شيء آخر لم يتبدل ولست أعني بهذا أن كل متحرك
في وضع فهو ثابت في مكانه بل كل من يقول إن كل ثابت في
مكانه يتبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك في الوضع لكن
لا يمتنع أن يكون الشيء يتبدل وضعه الأول وقد تغير مكانه كما لا يمتنع
أن يكون الشيء لا يتغير إلا وقد تغير مكانه بل الغرض أن ثبت وجود
المتحرك في الوضع ثابتا متحرك في الوضع وأما أنه هل يمكن
أن يكون الشيء يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل مكانه فليعلم المكان من حركة
الفلك فإنه إما أن يكون الفلك الأعلى الذي ليس في مكان بمعنى
نهاية الحاوي الشامل المساوي الذي إياه يعني بالمكان وإما أن يكون
في مكان لكنه لا يفارق كلية مكانه بل إنما يتغير نسبة أجزائه
إلى أجزاء مكانه التي تلقاها وإذا لم يكن هناك إلا هذا التغير وهو
ثابت وهذا التغير تغير في النسبة وهذه النسبة هي الوضع
فهذا التغير هو التغير في الوضع وليس هناك غير هذا التغير فليس هناك
غير هذه الحركة التي في الوضع وأما كون حركة الفلك كلا على مركزه
فواضح عندهم ثم ليس الحركة في كيفيه ولا كمه ولا في جوهره ولا
في مقولة غير الوضع فإنك إذا اعتبرت مقولة مقولة لم تجد هذه الحركة

٤ر منسوبة

أي كل متحرك في المكان فيه

لام

٤ر القايم

٤ر القاعد

اجزائه لا هو

ما خلا

فالكل منه متحرك في المكان م

لا نهما في الوضع او كالاين ولا اين فيه الوضع فانه قال اي الفلك
كل جزء منه متحرك في المكان وليس كل جزء منه متحرك في المكان
فالجواب عنه ان كلامه خلاف ذلك اما الفلك فالاجزاء له بالفعل
حتى يتحرك في لو فرضت الاجزاء فليست تفارق امكنتها بل تفارق كل جزء
منها اجزاء من مكان الكل ان كان كله في مكان وليس مكان الجزء جزء مكان
الكل بل على ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك لان
جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما يعلم محيط بل على ان المتصل
ليست اجزاؤه في مكانه الا بالقوة بل فصح لهم هذا في كتبهم
ولعدها اقتبس اذا كان كل جزء تفارق مكانه بعينه فالكل تفارق
مكانه بعينه لانه فرق بين قولنا كل جزء ومن قولنا كل الاجزاء وذلك
لان كل جزء قد يكون بصفة والكل لا يكون بتلك الصفة لان للكلية
حقيقة خاصة مباينة لحقيقة كل واحد من الاجزاء الا ترى اولا ترى ان
كل جزء هو جزء الكل والكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة
ليست بواحدة بل رجع الى [illegible] فقول انه يجوز ان يكون
مكان شيء على شيء ذي اجزاء بالفعل كالرمل وعند ذلك كل
جزء منه تفارق مكانه والكل لا تفارق مكانه بل هو كل مسئلة
لا شك انا ان [illegible] فيه ان كل جزء منه تفارق مكانه اي ص
فالكل لا تفارق مكانه اي من علم يقع الشك في ان الكل غير متحرك

سعيد

معنى فانه كان يكون متحركا ومعنا م

ل
وان

في المكان وان كان كل جزء متحركا فيه عند من ان كان الكل [illegible] قلنا
ثم يصف سعيد بعد ان الوضع فيه حركة ولعل [illegible] يقول
ان معنى الحركة في المكان ليس هو ان يكون المتحرك تفارق المكان
بل ان يكون متحركا وهو في مكان وان لم يفارقه حتى لا يجب
ان يكون لكونه متحركا ومعنى [illegible] فلا
حركة في الحقيقة ولا تغير بل الحركة والتغير المذكوران مما يشترك
كلاهما وان كان بعض [illegible] المكان فهناك حالة [illegible]
ونفيها الحركة [illegible] في المكان [illegible]
مكان فقد [illegible] ان
كانت في مكان ولا [illegible] فان الحركة في كذا [illegible] والتحرك
في كذا على ما علمت واما مقولة الجدة فاني [illegible] العامة لم [illegible] تحقيقها
والذي [illegible] هذه المقولة [illegible] بالشملة وبالنعل
فربما [illegible] على الوجه [illegible]
السطح [illegible] المكان فلا يكون فيها على ما اظن [illegible] حركة
واما مقولة ان يفعل وان ينفعل فربما ظن ان فيهما حركة من وجوه من ذلك
ان الشيء [illegible] لا ينفعل ولا يفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير
ينفعل او يفعل فيكون [illegible] ينفعل وان [illegible] التدرج
مثل السواد فانه غاية للتسود [illegible] حركة وايضا فانه قد

سعر

تكون
سعر الشيء من ان لا تكون يفعل الحر او يفعل في ان يتعلق الحر او ينفعل و
ذلك قليلا قليلا فيطل انه ذلك حركة وايضا فان كلا انفعال قد
تكون بطيئا فيتدرج سيرا يسيرا الى ان يسرع ويشتد وبالعكس فيطل ان
ذلك حركة في السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا تكون الحركة فيه في الفعل وكلا
في الكتاب البتة والصورة التي بها يصح ان يصدر الفعل
واما الوجه الثاني فيحله بمشيئته بعد ذلك انه لا سبيل الى ان يحصل التسلسل
من برد في التسخن او برد في التسخين الا بالانقطاع وتخلل دفعه واما الوجه
الثالث فلا اضعف منه يحمل كله شيء ليس السرعة بالقوة في سرعة
بالفعل سيرا سيرا حركة وهو الكمال لما بالقوة منه من حيث هو بالقوة لكن
ذلك من السرعة والبطء وليس بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين
ولكنهما يسمى لهما الفعل او لا انفعال وبالجملة لا يجوز ان يكون في طبيعة
ان يفعل وان ينفعل حركة فسبيل اتى الحركة في المقولة فانه احتاج
ان يكون انتقال من التبرد في التسخن السابق فح اما ان يكون ذلك
والتبرد تبردا وجد ما نهى البرد فان كان عند ما البرد بعد برد ومعلوم
انه لا انتقال في التسخن اخذ من طبيعة التسخن في طبيعة التسخن اخذ من طبيعة السوية
فتكون عنده بالقصد الحر تقصد البرد معا وبقائه وان عنده يشتهر البرد
فهو بعد الوقوف على البرد وبعد لا شيء لا كما يسخن ومع ذلك فح
لا فح اما انه تكون ذلك لا انتقال يعني التسخن او انتقالا الى التسخن

الاول م

السبيل

لكانه م

فان كان

فان كان نفس التسخن ليس من البرد والتسخن الا بالسكون او آن لا حركة
فيه ولا سكون كما علمت وان كان المصير الى التسخن فيلزم اما ان يكون
في المصير الى التسخن احدا من طبيعة التسخن او لا يكون فان لم يكن ليس في ذلك
استحالة البتة وان كان هناك احد لا محالة من طبيعة التسخن ولا اخذ
من طبيعة التسخن او تسخن فيكون عند لا انتقال الى التسخن والتوجه اليه تسخن
موجود اللهم الا انه نوض التسخن ما هو في الغاية تسخن ويكون لا انتقال
ما هو اضعف منه ثم التسخن بعينه وكل حركة فانه يعقل بالزمان في
اسرع في تسخن التسخن في ان فلا يكون تسخن فان كان تسخنا
فهو ينقسم الى اجزاء ويكون كل جزء من التسخن يفرض تسخنا ويكون
الجزء المتقدم منه اضعف فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخنا بهذا
المعنى وفرض تسخنا بهذا واما ان يكون التسخن غير منقسم البتة فلا
يكون حركة في التسخن واما ان يكون منقسما فلا يكون من التسخن ما هو غاية
فليس اول من شرط التسخن انه يكون في الغاية بل انه يكون اخذا
في التسخن ولا تسخن في الغاية واذا عرفت الكلام في التسخن عرفت
في التسخين وعرفت انه يكون بهذا القدر كافيا ورفض جميع ما ورد
به هذا الموضع فقد ظهر لك من هذه الجملة انه الحركة في المقولات
واذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحري بنا ان نعرف السكون
في تحقيق تقابل الحركة والسكون ان

نقد

ظاهر
بترتيب
اما التقابل في المقولات كما في البرهان الكلي
والكشف الان والرفض بعد وقف
على نسبة الحركة م

ان السكون مقابلة للحركة م

اما السكون ففيه اشكال ايضا وذلك لان المشهور من مذهب الطبيعيين
ان السكون مقابل للحركة تقابل العدم والملكة لا مقابلة الضد مع انه لا يصلح ان يكون
بينهما مقابلة الا ما من المقابلتين اعني العدمية والضدية وقد عرفت ان الحركة
دالة على معنى صوري ليس عدميا اذ عرفت انها كمال اول فان كانت
المقابلة العدم والملكة لم يمكن ان يكون الحركة بينهما بحسب العدم لان يقول ان
الجسم اذا كان عادما للحركة وكان من شأنه ان يتحرك فيقال له ساكن
وبعض من ليس من شأنه ان يتحرك ان يكون مما يتعلق به الحركة موجودا
وهو ان يكون شيئا في مكان وزمان وايضا اذا كان له حصول في
مكان واحد زمانا فنقول انه ليس كل فيهما معنيان موجودان في الساكن
احدهما عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك والآخر انه موجود زمانا فان
كان السكون فيهما هو الاول فهذا لازم له كان السكون معنى عدميا وان
كان السكون هو الثاني منهما وهو الاول اللازم له لم يكن السكون امرا عدميا
فليضع ان السكون المقابل للحركة بمعنى المعنى الصوري منهما وان حده هو
الدال على كونه صوريا منهما فاذا اردنا ان نقايس بين هذا الحد وحد الحركة
وجب ان يكون ليس ان نقتضب اما حد الحركة من هذا الحد او نقتضب
هذا الحد من حد الحركة على ما وجه القانون كما مثلنا في اقتضاب حد
الضد من حد ضده لست اقول ان سبيل التحديد للضد ان يقتضب
من حد ضده فهذا امر شنعناه في تعليم البرهان وذكرنا فيه وجه

العدم
العدم م
در
مسائل

تقضيه اي قطعه واقتضبته قطعته
واقتضاب الكلام ارتجاله [illegible]
[illegible] مقتضب ومقتضب صح

ما في تعليم الجدل بل نقول انه ذلك وان لم يكن طريقا لاقتباس الحد
فهو محتمل اعني ان يكون حد الضد موازيا به حد ضده ويكون للامتحان بل
فان كانت الحدان متضادين متقابلين خارجا ان يكون السكون فيه ولكن
كان الحدان لا متقابلان لم يمكن ذلك هذا المعنى هو السكون لان السكون يقابل
الحركة بل يكون بمعنى يلزم معنى السكون والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي
فنقول اما اولا فان هذا الرسم لا يقابل الرسم المقول للحركة الذي هو
باصطلاحنا مفهوم لفظ الحركة فانه جعلنا كمال اول لما بالقوة من حيث هو
بالقوة او اذا اردنا ان نخصصه بالحركة المكانية صار هكذا وهو انه كمال
اول في ان لما بالقوة في اين من حيث هو بالقوة وهذا الحد ليس
مقابل بحد السكون الذي حددناه بل عسى ان يلزم مقابل ذلك وهذا
مما لا نمنعه فانا نسلم ان معنى كل واحد من الرسمين المفروضين للسكون يلزم
لا محاله وليس هو موقوفا ان شئنا ان نقتضب منه حد الحركة حد السكون على
ان السكون معنى صوري لم نجد الا ان نقول انه كمال اول لما هو بالفعل
اين من حيث هو بالفعل اين او نقول كمال ما في اين لما هو بالقوة اين من
حيث هو بالقوة فيكون كمالا اول من بعد ليس حدا لازما للسكون فان
السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون كمالا اولا
حتى يكون ليس كمال ما فانه يجوز ان يحصل السكون سكونا وان لم
لا كمال ليس غيره وانما الحد الثاني فانه يحصل من شرط ما فيه

واجب ولم يكن م
كمال
تخصصه در
در
المقابل

والحد وان تغير بتغير الاعوام
لكن مفهوم صادق اصلا
وان اريد انه تابع لها م

كون السكون سكونا ان يكون قد تقدمه الحركة وهذا ليس بوجه فان
حدها الفقط الاول في العالم لكن قد حفظ شرط القابل للكل
كان القوة فالتحق السكون في العدم ما فقد بان انه ليس يمكن ان تعتبر
من حد الحركة حدا ايضا تم حد السكون يكون السكون مع ذلك فيه فان
جعل الاصل حد السكون الذي ذكرناه وحل فيه اول من الزمان او ما
يتعلق بالزمان والزمان يحدد بالحركة ولو قيده لم يتعين بعض اجزاء رسم
البعض ويكون الزمان مدخل الحد في الحركة لانه داخل فيما مدخل
في حده والحركة قبل الزمان من التصور ولا يجوز ان يكون الحركة في
عدمها ان كان يتحقق السكون قبله لان العدم لا يدخل في مفهوم
الفقد بل كان بالعكس فان الحركة داخلة في حد الزمان الداخل في حد
السكون المذكور بالمعنى الصوري فقد ان انه لا يجوز ان يقول
في هذا الاقتصار ان الحركة هي ان لا يكون الجسم في ان واحد زمانا
فقط بل يمكن انه يكون هذا الاقتصار على وجه اخر فيقول
احسن ما يمكن انه يوضح هو ان السكون كون في ان واحد
والشيء قبله وبعده فيه والحركة كون في ان واحد وهو والشيء قبله
وبعده فيه الحركة كون في ان واحد مما عسى ان يكون قبله او بعده
فيه فيكون قد استعمل في تعريفهما الفصل الزماني والبعد الزماني وما
يتحدان بالزمان والزمان يحدد بالحركة فيكون قد صارت الحركة

ماخوذة في مفهوم تعريفها وظاهر ان الحركة لا تفهم من نوع الجنس
مقدار ما وضعف من هذا ان يوجد منه سعافه فيه ان السكون كون
في ان واحد زمانا والحركة كون في ان لا زمانا فاتى فيما لم يوجد بان فيه
هناك وليس كذلك حال المتحرك في ابتداء الحركة وانتهائها فانه
كون في مكان ولا احد ولا زمانا وليس بحركة ولا سكون بعد من زيادة
انه لا وجه ليصح نقل حد الحركة لحد السكون والسكون حده المعنى الصوري
فيعرف ان يكون السكون حده المعنى العدمي واعلم ان في كل صنف
من اصناف الحركة سكونا يقابله فللموضع سكون يقابله وللكمي له
كذلك وكذا ان السكون المقابل للكمي ليس هو الكيف الموجود
زمانا بل سكون في الكيف فكذلك السكون المقابل للمقولي ليس هو
كالابن الواحد الموجود زمانا بل هو سكون في ذلك الابن فالسكون
عدم الحركة فقد تكلمنا في الحركة والسكون بحسب ما ان تعرف المعنى الاسمي
زمانا وما ادعاه من الامور الشديدة المناسبة بالحركة
في ابتداء القول في المكان واراد تحقيقه مطلقه
اول ما يجب ان يحقق عن امر المكان وجوده وانه هل هو ما
مكان ام لا ثم ان الذي يتعين انما يحل ما يفهم بعد من اسم المكان
لا ادراه ان ليس له للجسم ما يسكن فيه وينتقل عنه واليه بالحركة فان
الفحص عن وجود الشيء قد يكون لمجرد يتحقق ماهيته وقد يكون لبيان تحقق

واحد م

مكانا بالمعنى المسمى م

متوقفا على ما زعم لسلاو م

ماهيته اذ كان قد وقف على ان ههنا شيئا له النسبة المذكورة ولم
يعلم ما ذلك الشيء ويحتاج اذا فهمت تلك الماهية
ان يتبين وجوده ثم ان لم يمكن وجود تلك النسبة فيما لها صح لك ان
انها هي الماهية التي تخصها تلك النسبة وهذا شيء قد بان لك في
موضع اخر فنقول ان من الناس من نفى ان يكون للمكان وجود
اصلا ومنهم من اوجب وجوده فاما النفاة منهم فلهم ان يحتجوا بحجج
منها ما لو ثبت منها عبارته وهو ان المكان اذا كان
موجودا فلا يخلو اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان
يكون محسوسا او جوهرا معقولا فان كان جوهرا محسوسا فكل جوهر
محسوس فله مكان فيكون للمكان مكان الى غير نهاية وان كان جوهرا معقولا لم
يكن ان ينسب الجوهر المحسوس بمقارنة ولا مقارنة لان المعقولات لا
اشارة اليها ولا وضع لها وكل مقارنة للجوهر المحسوس او مقارنة
فهو ذو وضع واليه اشارة وان كان عرضا فالذي يحله هذا العرض
هو كالذي يحله السواد والذي يحله السواد فيشتق له منه الاسم
من معنى واسم في الجوهر الذي يحله المكان ليس له منه
الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيه فيلزم ان
يلزمه في النقلة ويصير معه حيث صار فاذا كان كذلك لم يمكن
منتقلا عنه لكن ينتقل معه والمكان كما زعموا ليس هو المنتقل

جوهر ام

مكان م

معه بل المنتقل فيه وايضا فان المكان لا يخلو اما ان يكون جسما
واما ان يكون غير جسم فان كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن
داخل فيه ومداخل له والاجسام لا يداخل بعضها بعضا ثم كيف يكون جسما
ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم فكيف
نقول ان سطح الجسم يساويه ويساوي الجسم جسم وايضا فان
لا يعقل ليس الا الاستدلال بالقرب والبعد ولكان الى مثالا استدلال
قد يقع للجسم فكذلك للسطح والنقطة والخط فان كان لا يعقل الا هو
يعقل مكانا فيجب ان يكون للسطح مكان وللخط مكان بل
وللنقطة مكان ومعلوم ان النقطة يجب ان يكون مساويا لها
او جعلتم المكان مساويا للمتمكن حتى لا يسع غيره وما يساوي
النقطة نقطة فلم صارت احدى النقطتين مكانا والاخرى متمكنة
بل يجب ان يكون كل واحد منهما مكانا ومتمكنا فيكون بالعكس
الواحد منهما للاخر متمكنه وبالعكس كل واحد من الاخرى اليها
مكانا وهذا ما حظوه حين ابيتم ان يكون المكان متمكنا في
المتمكن فيه وزادوا فقالوا ان كان للنقطة مكان فما الذي
ان يحملوا اليها نقلا وجهة مثل ذلك خصوصا القوم الذين
جعلوا الحركة فعلوا الا معنى يوجب للجسم مكانا وحركة الا وقد مثله
يوجب للنقطة مكانا وحركة فان جوزتم ان للنقطة حركة فقد اعطيتموها

قد يقع م

مكان م

فكان للنقطة نقط

ميلاً وجعلتم لها جهة وثقلاً وهذا مشهور البطلان على ان السطح ليس
الا فناء الخط فلا نهاية نهايته والنهاية هي ان يفنى الشيء فلا يبقى منه
شيء واذا لم يكن للسطح مكان لم يكن للجسم مكان اذ كان ما يوجب
للجسم مكاناً يوجب للسطح مكاناً وايضاً فان المكان عندكم امر لابد
منه اذ يجعلون الحركة محتاجة اليه فهذا احدى علل الحركة لكنه
ليس بفاعل للحركة وكيف ولكل حركة تحصل بنفس المكان مبدأ فاعلي
غير المكان ولا هو ايضاً مبدأ عنصري لها اذ الحركة انما وجودها في
المتحرك لا في المكان ولا ايضاً مبدأ صوري لها لان المكان
ليس بصورة الحركة ولا ايضاً هو مبدأ غائي لها وذلك لانه محتاج
عندكم اليه قبل الوصول الى الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند الوصول
فان كان المكان غاية فليس لانه مكان بل لانه مكان كمال للحركة
محال وكلامنا في المكان من حيث هو مكان مطلقاً ولو كان
كمالاً لانه تشتاق اليه المتحرك اما طبعاً واما ارادة لكان من
كمالات كل شيء ايضاً ان يحصل في المكان ليشتاق اليها على انه
التمام منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشيء
والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما المشترك
فانه يكون له ولغيره والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم
في مكان لكانت الاجسام النامية في مكان لكان مكانها يتحرك

وفناء الخط هو عدمه وكيف يكون العدم مكاناً او ذكر ما ان السطح فناء الخط م

للحركة م

المكان م

ولو كانت في مكان م

معها ولكان لكل نهاية مكان واذا [illegible] هذا كله واما مثبتوا
المكان فقد احتجوا بوجود النقلة وذكروا ان النقلة لا محالة مفارقة
من شيء الى شيء وتلك مفارقة جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته
ولا غير ذلك من المعاني اذ جميع هذه معه مع النقل بل انما كان
ذلك مفارقة من كان الجسم فيه ثم استبدل به وهذا هو الذي يسميه
مكاناً واحتجوا ايضاً بوجود التعاقب فانا نشاهد الجسم يكون حاضراً
ثم نراه غاب ونرى جسماً آخر حضر حيث هو مثلاً وقد كان ثمة جرة
فيها ماء ثم حصل بعده فيها هواء او دهن والبد بهذا يوجب ان هذا الذي
عاقب الشيء وخلفه في امر كان لذلك الشيء اولاً وكان كالمدلول مخصصاً
والان فقد فاته وذلك لا كيف ولا كم في ذات احدهما
ولا جوهر بل الامر الذي كان للاول فقد صار للآخر ولان
الناس يقولون كلهم ان ههنا فوق وان ههنا اسفل وان الشيء قد صار
الشيء فوق واسفل بحركة له لا بكيف او كم فيه او غير ذلك بل بامر
الذي يسمى مكانه وحيزاً ان الاشكال التعليمية لا تتوهم الا ان يخصص
بوضع وحيز ولولا ان المكان موجود ومع وجوده له الشيء طبع
وحصول وخواص لما كان بعض الاجسام يتحرك طبعاً الى فوق
وبعضها الى اسفل والهواء مما يمنع من قوة امر المكان ان النحل العا
مع وجود الشيء لا في مكان ووجدان المكان امر قائم بنفسه

مكانها يتحرك معها ولكان ... م

امر المكان

يحتاج أن يكون بعد آخر يوجد فيه كالأجسام ولما أرادوا أسروه وليس
الشاعران يقول سوى الحد فيه عن وجه الخلاء لم يرَ العدم
على وجود المكان كما هي أنه أول ما حل به أشياء المكان لم لا يكون
الوسع فأما حل الشكوك التي أوردها نفاة المكان فليتأخر إلى
وجه أن نحقق ماهية المكان فلنعرف أولا ماهية المكان

في ذكر مذاهب الناس في المكان

وأشهر حججهم أن لفظ المكان قد يستعملها العامة على وجهين فربما
عنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقرا عليه ثم لا يتميز عندهم أنه هو الجسم الأسفل أو السطح
لا عند من يحكم الأسفل إلا أن نزع عن السابق العامية يحمل بعضهم أنه هو
السطح لا على مذهب الحكم الأسفل دون سائره وربما عنوا بالمكان الشيء الحاوي
للشيء كالدن للشراب والبيت للناس وبالجملة ما يكون فيه الشيء وإن لم
يستقر عليه ولا يتوهم فلك عندهم وإن لم يستقروا أو لم يعقلوه يحملون
السماء بعد في مكان والسماء ولا الأرض عندهم في صورة العالم مستقرة
في مكان وإن لم يمنعهم شيء من أن يحكموا وحده والشيء الذي يقع عليه
اسم المكان بالمعنى الأول والثاني مثل أن يكون فيه الشيء ويفارقه
بالحركة ولا يستقر عليه بعينه ويعقل العقلاء ثم لم يدرجوا إلا أن
يوهموا أنه حاو وإن المكان موضوعا ما فيه فلما أرادوا أن يعرفوا
ماهية هذا الشيء حيرة وتكامهم فسموا في الفحص عنه إلا أن كل ما يكون

حاصلا فيه ولا يكون لغيره فلا يخلو إما أن يكون داخلا في ذاته أو يكون
خارجا عن ذاته فإن كان داخلا في ذاته فإما أن يكون هيولاه وإما
أن يكون صورته وإن كان خارجا عن ذاته ويكون مع ذلك مساويا
ويخصه فهو إما نهاية سطح ملاقيه ويشتمل بنهايته ولا يماسه غيره أو محيطا وإما
محيط يستقر عليه أنها اتفق وإما أن يكون بعدا مساويا لأقطاره فهو يشغله
ما لا ينبسط فمنهم من زعم أن المكان هو الهيولى وكيف لا والهيولى
قابل للتعاقب ومنهم من زعم أن المكان هو الصورة وكيف لا وهو
أول حاو ومحدد ومنهم من قال إن المكان هو الأبعاد وقالوا إن من عادتنا
أن الإناء الحاوي للماء العاد المعطوره ماسه وإنها تتعاقب عليها
الأجسام المحصورة في الإناء ويطمع بهم الأمر إلى أنه قالوا هذا مشهور
مفطور عليه البديهة فإن الناس كلهم يحكمون أن الماء فيما بين أطراف
الإناء وأن الماء يزول ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه
واحتجوا أيضا بضروب من الحجج فقالوا وهم يبطلون خاصة أصحاب
السطوح إنه كان المكان سطحا لكان سطح الشيء يتحرك بالحركة مفارقه
سطح متوجها إلى سطح فالطائر الواقف في الهواء والسمك الواقف في الماء
وهو مفارق سطحا إلى سطح يحتاج أن يكون متحركا وذلك لأن ما
يحطه مكانه يبدل عليه فإن كان ساكنا فتكوينه في أن مكان
أو من شرط الساكن أن يلزم مكانه زمانا والساكن قد صدق عليه

لشغله

وبسبب الانحطاط الخفية والكثافة
حيثية تتدنس بالتراب الدنسة ساسا
أي تتدنس من حق

ان م

اي م

والهواء والحجر الواقعة م

بتخيل
ترتيب الصبر إلى كون ما حق

كان م

هذا القول فاوليس يلزمه السطح الذي يلزمه سوى البعد الذي يسعل ...
لا يرجع و البعد بل يكون واحدا واحد البعيد و قالوا ايضا ان لا مور
البسيط اما يوجد الينا التخلخل ويوهم رفع جزء من الاجسام المجتمعة معا
فالذي يبقى بعد رفع غيره فيه انه هو البسيط الموجود بعينه وان
كان لا يبقى دليلة لوهم وهذا السبب عرض الهيئة والصورة والبسائط
التي هي احادي الاجسام مجتمعة او الوهم الماء وغيره من الاجسام
مرفوعا غير موجود من الماء لزم من ذلك ان يكون البعد الذي هي
اطرافه موجودا وكذلك ايضا موجود بعينه ما يكون هذه موجودة معه وقالوا
ايضا ان يكون الجسم متمكنا ليس بسطح الحاوي وكمية يجب ان يكون ما فيه
بكميته مساويا له فيكون بعدا او لان المكان مساو للمتمكن والمتمكن جسم ذو ثلاثة
اقطار فالمكان ايضا ذو ثلاثة اقطار وقالوا ايضا ان المكان يجب ان
يكون ساكنا لا يتحرك بوجه ولا يزول وسطح المحيط قد يتحرك بوجه
ويزول قالوا ايضا ان الناس قد يقولون ان المكان قد يكون ...
فارغا وقد يكون ممتليا ولا يقولون ان البسيط يكون فارغا و يكون
ممتليا قالوا والقول بالابعاد يجعل كل جسم في مكان وقد يلزم اصحاب
البسيط الحاوي ان يكون من الاجسام ما لا مكان له وقالوا ايضا
ان النار من حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل يطلبان
مكانا لكليهما مع ان يطلبا نهاية الجسم الذي فوق او تحته الى النهاية

مع ان ملاقيها كلها الجسم فاول يطلب المرء في البعد ونده مع ...
البعد مطلقا لكن اصحاب البعد على مذهبين منهم من يحيل ان يكون هذا البعد
يبقى فارغا لا مالي له بل يوجب انه لا يخلو عن مالئ الا عند طرق مالى
ومنهم من لا يحيل ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعد خاليا تارة وهم اصحاب
الخلاء وبعض العاملين بالخلاء يبطل اسم الخلاء ليس هو بعدا بل هو لا شيء كالذي
الشيء هو الجسم واول من قبل اعتقاد الخلاء هو الهواء وذلك لان الظن
العامي كان اول من ان ما ليس بجسم والذي جسم فليس بموجود ثم ظنهم كان اول في
الاجسام الموجودة من ان يكون محسوسا بالبصر وما لا يحس بالبصر بطن
انه ليس بشيء فلذلك يجعل من امر الهواء انه ليس خلاء بل الاشياء
مكانا او والذي فيه هواء لا يحل عنده من امره او ل
كلام ان فيه شيئا يحل انه هناك ابعاد خالية واول من تنبههم بان
ارادهم ان كان زقاق المنفوخ لقاء و اللمس واظهر لهم بالمس ان الهواء
جسم كسائر الاجسام في انه جسم فمن الذين اراهم ذلك من رجع ...
ههنا خلاء موجودا وصار الشيء الذي كان يظنه خلاء هو الملاء
ومنهم من سلم ان الهواء ليس بخلاء وقال بل ملاء كما لا خلاء
ولم يحل على الملاء او وجد وجدهم وقياسات انما ان الخلاء
موجود فمن الحجج على ذلك انا نرى ان الاجسام تتخلخل وتتكاثف
من غير دخول شيء او خروجه فالتخلخل اذا صاعد كالحر ... ساعدا يركد

ما يملأها حال والكاثف رجوع من الأجزاء إلى ملاء الخلاء المتخلخل
قالوا ونحن نرى إناء مملوءا من رماد يسع ملاءه ماء فلولا أن هناك
خلاء لاستحال أن يسع ملاءه رمادا وماء وكذا القصر والدن ملاء شرابا
ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق ثم يجعلان في ذلك الدن فيسع
الدن الزق والشراب معا فلولا أن في الشراب خلاء قد انحصر
في مقدار مساحة الزق لاستحال أن يسع الزق والشراب معا ما كان
ملاءه الشراب وحده وقالوا إن الناس أيضا إذا ما مصوا شيئا
فيه منافذ أن ذلك الشيء يصعد لا في الملاء ولكن في الخلاء وبعضهم
جعل هذا الاحتجاج كما نقل أن المتحرك لا يخلو إما أن يتحرك في خلاء أو
يتحرك في ملاء لكنه إن تحرك في ملاء دخل ملاء في ملاء فتعين أن يتحرك
في الخلاء ومن ذلك احتجاجهم بالقارورة التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها
الماء ولو كانت مملوءة لما وسعت ما هو مدخل فيها وقالوا أيضا إن المتحرك
إذا تحرك فلا يخلو إما أن يدفع الملاء فيحركه وإما أن يداخله لكن المداخلة محال
فتعين أنه يدفعه فيحركه وكذلك حال المدفوع فيما يحركه فيلزم
إذا تحرك متحرك أن يتحرك العالم وأن يكون إذا تحرك متحرك
بعض أن يموج العالم تموجا بعنف ويضغط بعضه بعضا وأما القائلون
بأن المكان ما يكون الشيء عليه فاحتجوا بذلك من العادة وسموا ما حمل
الكمة لهم ونحن لا نبالي أن نسمي هذا مكانا لكنا لا نشتغل بهذا المكان

الذي

الذي يكون المتمكن عليه فيقول إنه حاو مساو ولا بد منه لكل متنقل حيث كان
وإن لم يكن مستويا على مستقره وأما القائلون بأن المكان هو السطح
كيف كان فهم يقولون إنه لما كان سطح الجرة مكانا للماء كذلك سطح الماء
مكان للجرة لأنه سطح مماس لجملة بسيط متصل به ويقولون إن
الفلك الأعلى متحرك وكل متحرك فله مكان فالفلك الأعلى
له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من محيط فليس كل مكان هو النهاية الحاوية
من المحيط بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذي تحته فأما القائلون
بأن المكان هو السطح الحاوي فمستند كثير منهم وتحقيقه يحتاج أن نبتدئ
أولا بإبطال هذه المذاهب ثم نتبعها بكشف المغالطات في
قياساتهم لي نقض مذهب من ظن أن
المكان هيولى أو صورة أو أي سطح لاقى كان أو بعد ما ثابت فيه
فنقول من يرى أن الهيولى أو الصورة لا تكون هو مكان فإنا نقول إن
المكان يفارق عند الحركة والهيولى والصورة لا تفارقان
والمكان يكون الحركة فيه والهيولى والصورة لا تكون الحركة فيهما بل
معهما والمكان يكون إليه الحركة والهيولى والصورة لا تكون إليهما حركة
الشيء والمتكون إذا تكون أو إذا تكون استبدل مكانه الطبيعي كالماء
إذا صار هواء ولا يستبدل هيولاه الطبيعية وفي ابتداء التكون يكون
في المكان الأول ولا يكون في صورته ويتوهم أن الحجب كان سريا

كان صح

ويبقى عند الماء كان بخار وعن النطفة انسان ولا يقال للمكان كان جسم كذا ولا
عن المكان كان جسم كذا والقايلون بان المكان كل سطح ملاق لسطح
تام كان محيطا او كان محاطا فيلزمهم ان يجعلوا للجسم الواحد مكانين وانه
يلزم على مذهبهم ان يكون للحجرة مكانان مكان هو سطح الماء الذي
فيها ومكان هو سطح الهواء المحيط بها وقد عين ان الجسم الواحد لا يكون
في مكانين وان للمتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اضطروا الى هذا القول
بسبب جهلهم بحركة الفلك وظنهم انها مكانية ووجودهم الجرم الاقصى
لا في مكان حاو من خارج وهو متحرك حركة مكانية واذا علم ان ما
في الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكلفة وتخلص عن هذه الضرورة واما
القائلون بان المكان هو البعد الذي بين اطراف الحاوي فيحصل الذي
يحكون بمذهبهم على ان هذا البعد غير المتمكن لان هذا البعد لا يخ اما ان يكون موجودا
مع البعد الذي للجسم المحوي او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا مع
مع وجود المتمكن في المكان فكان لان المتمكن هو هذا الجسم المحوي والمكان
هو هذا البعد الذي لا يوجد مع بعد الجسم وان كان موجودا معه فلا يخ اما
ان يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوي بالعدد وهو مع مجاورة محل
خواص واعراض مثل العدد واعراض لهما منه دون اليس البعد الجسم المحوي
واما ان لا يكون غيره بل بحد بعض هو هو وان كان غيره فهناك
بعدين اطراف الحاوي هو مكان وبعد آخر في المتمكن ايضا بين اطرافه

له

فان ظ

وهو ة

الحاوي

الحاوي غير ذلك بالعدد ولكن معنى قولنا البعد المتصل الذي بين ذينك
الشيئين او سواء انه هذا كلام المتصل بينهما الذي يقبل القسمة الواحدة المساوية لها
فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا البعد الذي بين
الطرفين المحدودين فهو لا محالة واحد مخصص لا غيره فيكون كل ما بين
هذا الطرف وهذا الطرف بعدا مخصصا واحدا ليس بعدا
وبعدا او اذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف بعدا مخصصا
واحدا ليس بعدا وبعدا واذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف
وهذا الطرف بعد الجسم وبعد آخر لكن البعد الذي للجسم بين الطرفين
موجود فالبعد الآخر ليس بموجود هذا واما ان كان هو هو فليس
هناك بعد الا البعد الذي للجسم فاذا لا يوجد الا بين اطراف الحاوي
بعد هو غير بعد المحوي ولا يجوز عندهم خلوه عن المتمكن فاذن لا يوجد
البعد المفرد الذي يوهم محالا بسبب انه يتوهم ان غير ذلك
الجسم الحاوي غير منطبق المساحات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم
فيه وهذا لكن يعقل اذا توهمنا الجسم مستغرقه بمساوي فيكون ... اذا
على الفرد واحد فليس يجب اذا لزم هذا عن توهم محال هناك ان
يكون له حقيقة في الوجود وكيف يمكن ان يكون بعدان معا ليس
ان كل بعد ليس اكثر من بعد واحد لانهما اثنان ومجموع لا محالة
شئ آخر وكل مجموع بعد اكثر من بعد هو اعظم منه لان الاعظم هو الذي

آخر ة

بعد الا هذا او ذلك اذ البعد جسم
آخر لم يكن هناك ... صح

يزيد على البعد بعد خارج عن الشيء لعظم في المقدار كما ان الكثرة في العدد
وكما ان الكثير في المقدار يزيد اذا هو اعظم فاذا كان بعد يدخل في بعد
فاما ان يعدم المدخول فيه فيكون قد دخل بعد موجود في بعد معدوم
واما ان يبقى هو والداخل فيه فمجموعهما اعظم من واحد منهما فيكون
البعدان اعظم من الواحد وليس الامر كذلك لان مجموعهما هو الذي
من النهايات وذلك بعينه حد كل واحد منهما فليس المجموع
اعظم من الواحد ولسائل ان يسأل ههنا حال الخطوط اذا انطبق
لزم بعضه بعضا فيكون خطان ومجموعهما في الطول لا يزيد على طول
واحد منهما لكنهما متمايزان لانه لا يخلو اما ان ينطبق كل بعض على بعض على الآخر في
الوضع فيكون مجموع الخطين يفضل بعدا على بعد واحد منهما واكثر منه
وان كان ليس على التساوي ولم يمكن الا انعطاف ولا يكون
البعد الواحد مساويا للمجموع فاما بعد وبعد واما ان يتحد اخطاء احد
ان امكن ذلك فح لا يكون خطان بل خط واحد والاجسام التي
تمنع عن التداخل ليس الذي يمنع ذلك منه هذا الجسم ان يدخل
في ذلك الجسم وهو ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير
ذلك فان الصورة والكيفيات ايضا وصف لو لم يكن وفرض
الجسم موجودا كان التداخل ممتنعا ايضا وليس الهيولى التي تمنع عن
مداخلة ما سواها من البعد وذلك اما اذا الف ان الهيولى تمنع

عطف على على الاستحالة
واداخل الخبر ليس ان
ويعرض بسبع هو ولا الزاد
فيكون الداخل عند وعلى انه على البعد
فاما البعد والتداخل على البعد
دون الانعطاف
ع ا ر

عن مداخلة هيولى اخرى اما ان يكون على سبيل السلب كقولنا
ان الصورة لا ترى بل كما يقول ان المعنى لا يدخل الحركة
الحس من شأن كل واحد منهما ان يكون منه كالاخر حتى تتوهم عليه
المداخلة واما انه لا يكون بهذا المعنى بل على المعنى الذي يقابل
الداخلة مقابلة خاصة فانه كان معنى المداخلة هو ان يكون اي
شيء احد من احد الامرين يحد بعينه في الوضع شيئا من الآخر
اولا يفرد واحد منهما عن الآخر بوضع فالذي يقابله هو ان يكون
ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات ذلك فهو حاصل لها
مساينة لا جل اجزاء ذلك فان قيل ان الهيولى يمتنع عليها التداخل
بمعنى السلب الذي هو المعنى الاول فليس كلامنا في ذلك وذلك
مسلم اذا الهيولى في نفسها بهذه الصفة ولكن كلامنا في المعنى الثاني
وذلك المعنى الثاني لا يتصور في الهيولى الا ان يحصل ذات وضع
ولا يمكن ذلك الا بالعرض بسبب البعد الذي يعرض لها فح
يعرض لها التجزي والانقسام فيكون ذلك انما يعرض للهيولى لا يحل عليها
بهذه المقابلة وهي التداخل وعدم التداخل المقابل له انما يلحقها
من البعد والبعد هو السبب في انه يلحقها هذه المقابلة وتصورها
وهو السبب في ان يصير الهيولى لاجل البعد وان كان البعد
حاصلا لذلك وليس في طبع الهيولى وحدها منع لتداخل الداخلة

لا تتداخل الهيولى في ح

المداخلة فلا يمنع عن البعد المداخلة وكيف يمكن ان يمانع مدة البعد ذات البعد لشغله [illegible] لامتناع البعد الجسمانى ان يمكن ذاته البعد الجسمانى الاخر وليت البعد ما لا يقبل طبيعة البعد ولا فيه ولا البعد ما لا يقبل بعدا وزيادة وتكشف حولها التحلل وذلك حين يحصل وسعه فان كان البعد لا يمنع عن مداخلة بعد آخر فلعله والبعد مستعدة لان يلقاه البعد وليس في طباعها ما يمنع ان يعود بحر فيقابل المداخلة فوجب ان لا يكون التداخل في الجسم جائزا لان كل مولف من شيئين وليس كل نفس موافقها في غير ان حدث ما سكت استحالة وقع الا بين صورة ما له عن صيما فان الحكم اذا كان جائزا على كل واحد منهما كان جائزا على الجملة واذا لم يمنع الجملة فليس جملة الجسم ما يمنع مداخلة جسم آخر فهو بسبب انه في افراده ما يمنع ذلك والجسم كل جزء منه عن مانع لذلك وليس البعد سا مانع ذلك ولا بسبب فعل خاص يمنع ان يكون طبيعة البعد لا يحمل التداخل فان كان مع ذلك يكون للبعد المقصورة ما يعد ان لا يدخل البعد لم يجز ان يدخل الجسم في البعد المبهم لانه اذا كان المتمكن في بيانه ما لا من ان يلقى ما دونه وهو لا ذلك البعد المفطور لا سيما فهذان الفرد عنها وجارفها فلا يكون الجسم ذو البعد عدد بلا بكانه ولا دخل عليه اذ يكون ذلك البعد المفطور قائما على حاله ليس بلا قيام المادة

الجسم

البعد

واحد واحد منهما لم يمنع

انفعال خاص

الجسم الداخل فيه والجسم الداخل فيه لا يكون وانه حالة عن مادة وان يسرى ذلك البعد في ذات المادة مع البعد الذى في المادة فيكون المادة قد سرى فيها بعدان متساويان متطابقة وقد علم ان الامور المستفادة في الطباع التى لا ممنوع لحصول وجوده لا يتكثر في هويتها انما يتكثر لتكثر المادة التى تحملها واذا كانت المادة لها واحدة لم يتكثر البعد فلا يكون بعدان ولو اما وجدنا البعد يتكثر في المادة اذ صار فيها بعدان فائية خاصة لبعدية يكون للمادة بسبب سريان احد البعدين فيها وانها خاصة اخرى يكون لها لسريان البعد الاخر فيها فانا لا نجد في المادة الا كما من لا بمثال واحد او نحو من الانقسام واحدا وعلى ما لو كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة وهذا ما نقول به في ابطال وجود هذا البعد المفطور وقد قيل في ابطال ذلك بنى على استحالة وجود الخلاء وفى الخلاء لا نهاية له وبحث لم يحصل الى هذه الغاية مهم ذلك على حقيقته يوجب الركون اليها ويسدد بها بعد او ندرك ما عرفنا

في مناقضة

القائلين بالخلاء واما القائلون بالخلاء فاول ما يجب علينا هو ان نعرفهم ان الخلاء ليس لا شيئا مطلقا كما يظن منهم قوم كثير وان كان الخلاء لا شيء البتة فليس بينا منازعة وبينهم فليس الخلاء شيئا موجودا

يشار اليه

واية

وانه جوهر

شيئا

مساحة

حاصلا ولنسلم هذا لهم لكن الصفات التي يصفون بها الخلاء
توجب ان يكون الخلاء شيئا موجودا وان يكون جوهرا وان يكون
ذا كمية فعالة فان اللاشي لا يجوز ان يكون بين شيئين اقل واكثر
والخلاء قد يكون بين جسمين اقل او اكثر فان الخلاء المقدر ما بين السماء
والارض اكثر من المتحصل بين طرفي الارض بل له اليه نسبة ما بل هو متسع
مقدر فيكون خلاء الف ذراع وخلاء اخر عشرة اذرع وخلاء متناهي
الى ملاء وخلاء ذاهب الى غير النهاية وهذه كلها احوال لا تحمل البتة على
اللاشي الصرف ولانه يقبل هذه الخواص وهذه الخواص بذاتها
للكم او بتوسط الكم ما يكون لغيره فلا يخلو اما ان يقبلها الخلاء قبولا اوليا
بالذات او قبولا بالعرض فان كان قبلها بالذات فهو كم
وان كان قبلها بالعرض فهو ذو كم اما عرض ذو كم واما جوهر ذو كم
والعرض لا يكون ذا كم الا لوجوده في جوهر ذي كم فيلزم ان يكون
الخلاء اما مقارنا لجوهر وكم وليس ذلك الكم الا الكم المتصل
القابل للقسمة في كل الاقطار الثلثة فان كان كل واحد من الجوهر والكم
داخلا في ماهيته وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم فالخلاء جسم وان
كان مقارنا له من خارج عن تقويم له فاول احواله ان
يكون عرضا في جسم والعرض في الجسم لا يخلو جسم فالخلاء لا
يخلو جسم وان كان يقبل ذلك بالذات ومن طباع الكم

كان او يكون ح

فهو لا محالة كم بالذات ح

بالذات الذي له ذهاب في كل الاقطار الثلثة ان طبع المادة
وان يكون جزءا ومثله ينحسم المحسوس فان لم يطبعه المادة فلا يكون
لانه كم بل لانه عارض وذلك العارض لا يخلو اما ان يكون من شانه
ان يقوم لا في موضوع او يكون ليس من شانه ان يقوم لا في
موضوع فان كان من شانه ان يقوم لا في موضوع وقد قارن البعد
فهذا البعد لا يخلو اما ان يقوم مقارنا للقائم لا في موضوع غيره
مما يقارنه البعد ويتقوم به وهو قائم بنفسه فهو موضوع يقوم
به الخلاء فان الموضوع للبعد ليس الا شيئا هو بنفسه لا في موضوع
ويقارنه البعد ويكممه وان كان ليس من شانه ذلك فالمعنى الذي يتقوم
لا في موضوع فيكون لا وجود له معنا هو بعد لا في موضوع فكيف
يصير البعد قائما لا في موضوع وهو يحتاج الى موضوع فان قيل
ان موضوعه هو البعد وانه اذا حصل في موضوعه جعل موضوعا لا في موضوع
كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام له بنفسه يعرض لما لا قوام له
بنفسه الا في موضوع فيحتاج ايضا الى موضوع ويكون لبعض
هذه الاشياء من طبيعته عرض ولبعضها ان يكون جوهرا فتكون
الجوهرية مما يعرض لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصا
في الفلسفة الاولى وبالجملة فان التداخل واليه القابل للامرين
هو طبيعة واحدة بالعدد فلا ترتب بين بعضها الا في جنس واحد

اي لا انطباع المادية والعارض الا عن انطباع المادية ٤٠ زر

فتكون تلك الطبيعة اما تحتاج في وجوده الى موضوع او تحتاج
وجوده لا في موضوع وايضا ان كانت تارة عرضا لا جوهرا
فاذا صارت لا جوهرا فقد فسدت منها واتها فسادا مطلقا
حتى زال عنها اجناسها وهو الجوهرية فلا تكون باقية لا محالة فانها
لو كان البعد نوعها دون جنسها الاعلى لكان جوهرا لا عرضا فكيف
اذا فسد جنسها الاعلى فربما تبعه نوعها الذي هو جوهر واما
ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد طاريا عرضا لا طابع اما ان يلزم
الخلاء لا حل انه بعد اي ما كان طاريا يلزم كل بعد فتكون كل بعد
مفارقا للمادة او يلزمه المعنى المحض بعد كونه بعدا اما ساريا كان طاريا
ويكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه ويذهب الى
غير النهاية وليس هذا اللحوق كلحوق المعنى الفصلي للجنس او طبيعة البعد
اذا كان يحمل جسم في الابعاد الثلثة فهي طبيعة نوعية للمقدار وكذلك
طبيعة الخط وكذلك طبيعة السطح لان المراد من الطبيعة النوعية في ما تحتها
من العوارض والجنسية في ما يحتها من الفصول لان الطبيعة الجنسية تحصل
بفصول يلحق الطبيعة بانها وان لم يحق كون الفصل معنا يلحقها حتى
يستكمل في العقل بصورتها ويحصل عنده تحصيل وجودها وبالجملة قد يكون
فصلا له لازما كما انه اذا قيل بعد مطلقا انه قبل الانقسام
المتصل بلا يحصل كان الفصل الذي يلحق هذا البعد وحقيقة

او جمع لجهات فصلا كمعنى المعنى المعقول من البعد وتصوره مقدرا
في الوجود في العقل وتعقل اليه العقل فيحصل موجودا او معقولا
مقرونا بمعينه واما كون البعد بعضه ملاقيا للبياض او السواد وكونه
بعضه طاريا للمادة وبعضه قائما بلا مادة فليس يمكن بعده ولا
يحتاج اليها في تحصيل انه بعد والعلة بل هي امور تلحقه من حيث هو
في مادة او من حيث وجوده ويمكن وجوده امر من خارج
والفصول هي التي يتقف بها ماهية الشيء سواء فرض موجودا
في الاعيان او لم يتفق له ذلك وهذا العلم الحسيم من صنعة
اخرى بل طبيعة البعد يسمى بعدا في ماهيتها ان يكون له تحريم الجزء
في نفسه ويكون شيئا او يحصل ويكون ما سواه لواحق تلحقه لا يحتاج
اليه في تقرير كونه بعدا تاما يصح ان نفرض موجودا ولا بعض العقل
لحوق شيء اخر به يجعله محصلا البعدية كما العقل اما جعل اللون موجودا
او الحيوان موجودا ان يكون صار كالا ووصف نوعا صار وحد
ولذلك لا يجوز العقل ان يكون الفصل الحقيقي سلطل عن النوع وشيء
حصته له وهذا ايضح من مواضع اخرى واذا كان كذلك فلا يكون
بالانفصال من بعد في مادة وبعد لا في مادة الفصلا لا يعقل
نوع في الفصلا باعراض لازمة خارجة عن تعقل طبيعة البعد نوعا
والاسماء المنقطة الطبيعة لا يحتمل انه يوهم لكل واحد منها العارض

الذي لا جوهر له ربما استعمل ذلك لمعانى ولزمان ولسبب من خارج
وكنا لا نمنع الان في غير النظر الذي عرضنا ان نتكلم فيه من ان نخلط
لا نشبه بالكلام الطبيعي فنقول انه ان كان لو صح ذلك فلا يخلو اما ان
يكون متناهيا واما ان يكون غير متناه لكن طبقة الخلاء عند جميع
من يوجب وجوده ما يحيط لا ينتهي الا الى بعد ملاء فانه ان
كان الملاء متناهيا ينتهي الطرف الى الخلاء فيلزم ان يكون عنده بعد غير متناه
اما خلاء وحده او ملاء وحده يحده الخلاء او تاليف خلاء وملاء
ويصح ان يكون بعد غير متناه على هذه الصفة كما نوضحه بعد ويصح ان
يكون خلاء على ما يقولون والفضاء ان كان خلاء فلا يخلو اما ان يدخله
الملاء او لا يدخله وان دخله الملاء فلا يخلو اما ان يبقى بعد الخلاء مع
المداخلة موجودا او يعدم فان كان فلا يجوز ان يسموه مكانا بل
يكون المكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء المقارن له وذلك لانه في
ذلك لا في غير ادعوه عدم ما بني ذلك من بعد الخلاء ولا يكون ايضا
جميع ذلك بل نهاية السطح المتمكن لان جميع ذلك لو توهم موجودا
الا الطرف فذلك المكان المتمكن في شيء ان تحرك فارقه بعينه
لعاقب يخلفه والفضاء ما وراء ذلك قد يسكنه اجسام كثيرة في مكاني
النسق لا يسعه معه جسم آخر ومع ذلك فان كان هذا البعد
تارة يعدم وتارة يوجد يكون تارة بالقوة وتارة بالفعل

ط حدودها

هذا م

وكل ما كان كذلك فان كونه بالقوة يعني موجودا قبل وجوده في
طبعه فالمهم لوجوده ليسلم الطبيعيون هذا السبيل بل لاصل
الموضوع فيكون الخلاء مؤلفا من بعد ومادة تتصور بذلك
البعد فتصير ذا وضع ويكون اليه اشارة وهذا هو الجسم فيكون
الخلاء جسما وان كان يبقى مع المداخلة فيكون بعد داخل في
بعد وهذا قد ابطلنا امكانه ونقول انه لا يجوز ان يكون في
الخلاء حركة ولا سكون وكل مكان فيه حركة وسكون فالخلاء
ليس بمكان واما انه لا حركة فيه فلان كل حركة اما قسرية واما
طبيعية ونقول ان الخلاء لا يكون فيه حركة طبيعية وذلك لانها اما
ان تكون مستديرة واما ان تكون مستقيمة ولا يجوز ان يكون في
الخلاء حركة مستديرة وذلك لان الخلاء من شأنه انه لا يقف
ولا ينتهي الا ان يكون وراءه جسم غير متناه وذلك الجسم يمنع ان
يمتد الى غير نهاية فلنفرض جسما يتحرك على الاستدارة على دائرة
ا ب ج د ولنجعل الدائرة بعينها تتحرك وليكن مركزها ط ولنفرض
خارجا عنها امتداد ه ز مستقيم بلا نهاية موازيا بالا ... في
خلاء او ملاء او فيهما جميعا ولكن خط ط ح يتصل من المركز الى
نقطة ح من المستقيم كيف كانت الاستدارة فلان خط ط ح
عمود ... او كالعمود على اي حي غير حقه ه ز فاذا اخرج

وهذا

حركة م

يعني ان امتناع الحركة المستديرة في الخلاء
بعينه الحجة انما هو لاستلزام الخلاء عدم تناهي
البعد لا لخصوص كونه خلاء فانه لو كان
ملاء غير متناه لامتنع فيه الحركة المستديرة
ايضا بعين الحجة وبعينه الحجة الموقوفة
برهان المسامتة ٤ ر و

ثم الى غير النهاية لم يلاق [illegible] ولا شك ان للخط جهة لا الى بعد غير دونها
فيها لا يتصل اليه والا فبعد [illegible] لطيف [illegible] اب [illegible] من
كل جهة ولم نفرض ذلك فليكن خط ج بعد او خطا لا يلاقي ه ر ما دام
تلك الجهة الا انه يطلق على خط ا ط ثم يجاوزه فهنا تلك
لا محالة نقطة ر ه فانه اذا صار في حيز ه ر وكان عمودا على ا او
غير عمود فاذا اخرج الى غير النهاية حد قاطع خط الا محالة ولا في نقطة
منه وليست نقطة واحدة بعينها فانك يمكنك ان نفرض
في خط ه ر نقطا كثيرة ونصلها بر ر خطوطا كثيرة كلها يلتقي
خط ط ح على خط منها صار في سمت مقاطعة النقطة التي
منها وذلك الخط ولما كانت المسامتة بعد لا مسامتة فيجب ان
يكون اول آن زمان المسامتة التي به فصل بين الزمانين في سمت
نقطة ولكن نقطة ح ولسامت نقطة ك قبل نقطة ح وليس
ان نصل [illegible] على ط ك فيكون خط ط ح اذا بلغ
في الدور حتى يلقى نقطة ك كان مسامتا لنقطة ك من خط ه
ر قبل نقطة ح فليس انه اول نقطة سامت من خط ه ر
منقطة بل يلزم ان يكون دائما مسامتا او ما مسامتا وهذا
مح فاذن لا حركة مستديرة في الخلاء الذي وصفوه ولنقول ولا
حركة طبيعية وذلك لان الحركة الطبيعية [illegible] جهة ونحو جهة

ل
بعد ه ز
ه ز د
ط ه ز
د ر
خط ط ح
ح ه

دکر

ويجب ان يكون ما تتركه بالطبع مخالفا لما تقصده بالطبع
فانه ان كان ما تتركه في جميع احواله في حال ما تقصده فلا يعتبر
لان يكون بالطبيعة متركة طبعا لما هو مطلوب طبعا فان المتروك بالطبيعي
[illegible] طبيعي ومن المحال ان يكون مهروبا عنه بالطبع مقصودا بالطبع
بل نقول [illegible] اما ان تكون الحركة الطبيعية نحو بالطبع
جهة او لا نحو جهة ومن المحال ان تكون الحركة لا نحو جهة خاصة فان
كانت نحو جهة فلا يخلو اما ان تكون الجهة شيئا موجودا او شيئا غير
موجود ومن المحال ان يكون متروكا او منحوا مستوجبا اليه وان كان شيئا موجودا
فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع له لانه [illegible] اليه او يكون
له وضع [illegible] ومن المحال ان يكون عقليا لان ذلك لا حركة اليه [illegible]
ان يكون له وضع [illegible] فلا يخلو اما ان يكون شيئا لا يتجزى [illegible]
اليه بالقطع [illegible] او يتجزى فان كان يتجزى فاما البعض [illegible]
من المتحرك [illegible] وصل اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل في الجهة
فالبعض من الجهة المقصودة والباقي خارج عنه واما ان لا يكون حصل
في الجهة بل يحتاج ان يتعداه فان كان يحتاج ان يتعداه فهو يسل
الى الجهة لا بعض الجهة المقصودة وحكمه حكم [illegible] وان كان
غير متجزي [illegible] فلا يخلو اما ان يكون بعدا غير التجزي
[illegible] لانه لا يحتمل [illegible] القسمة بل لانه ليس في طاقة كالكسار

فان كان شيئا غير موجود ه
لا وضع له ه
يكون ه

كما يتوهم في الهواء في الفلك او يكون لا يتحرى اصلا فانه كان لا يتحرى
بالفلك ويتحرى بالعرض فهو جسم غير خلاء فلم يمكن في الخلاء جسم موجود
لا يكون له جهة فيكون لا جهة في الخلاء المطلق وحده وذلك الجسم ايضا
لا يخلو اما ان يكون بالطبع ما هو من الخلاء الذي يوافقه او لا يكون مخصصا به
بعض الخلاء مخالف لبعض في الطبيعة حتى يختص به بعض الاجسام طبعا دون
بعض وان كان غير مختص جاز ان يفارقه له واذا فارق ذلك الجزء
من الخلاء لم يخل اما ان يتحرك الجسم المفروض متحركا اليه بحركة الطبيعة الى
الجزء الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك نحو الجزء
الآخر الذي صار اليه ولا يجوز ان يتحرك الى الجزء الاول او الآخر كحركة
الى ذلك الجزء من الحركة الطبيعية والتي بالذات واما الى ذلك
الجسم الذي كان فيه فقد كان بالعرض ولا يجوز ان يتحرك
بالطبع الى الجزء الآخر لان الجسم المتحرك اشتمل ليس بوجه من الوجوه
بانتقال ذلك الجسم عن حيزه الاصلي كيف صار الى ان يتحرك جهة كانت
مقصوده بحركته لان ذلك الجسم فيها ولقصده جهة اخرى من
تلقاء طبيعتها الا ان يكون ذلك الجسم سبب اليها اثرا او قوة
وذلك لا اثر ولا تلك القوة تكون لا بسبب حركة الجسم المتحرك
بالطبع اليه كحركة ما بين المغناطيس والحديد مع يكون الحركة قسرية لا
طبيعية وان شعر فقد حصل تشوقا ادراكيا وحصلت الحركة

بالفلك

مخصوصة

الجزء

مبدا

كالحركة

ارادية لا طبيعية وهذا كله باطل على ان الكلام في استقلال ذلك الجسم
بالطبع او بعد الطبع يرجع الى ما بحثنا ولقوله وان كان المتوهم
اليه لا يتحرك امر من حيث يصار اليه بوجه من الوجوه وله وضع فهو
اما نقطة واما خط واما سطح فلا يخلو بعد ذلك اما ان يكون الجهات
كلها ثابتة فيه اي انها نقطة او خطوط او سطوح او يكون جهة نقطة وجهة
خطا وجهة سطحا فان كانت الجهات كلها نقطا او خطوطا او
سطوحا والنقط والخطوط والسطوح لا تختلف الا بعوارض تعرض لها
اما ما يختص بها من حيث هي كذلك واما غريبة عنها وجميع ذلك
يلزمها من جهة الاشياء المختلفة الاشكال والطبائع التي هي نهايات
لها و[illegible] كذلك فاذن لا يجوز ان يكون فيه اختلاف جهات
على هذه الصفة بالنوع وان كان ليس كذلك بل جهة نقطة وجهة اخرى
سطح او خط او على وجه آخر مما يختلف الفرض فيه فيمكن ان يكون
في الخلاء في موضع نقطة بالفعل وفي موضع خط بالفعل فقط او
سطح بالفعل فقط او وجه آخر والخلاء واحد متصل لا انقطاع فيه
لانه لا مادة له فيقبل لاجل ذلك الاحوال ووضع ان ذلك
ليس في جسم لما بان من البيان فالخلاء ليس فيها اختلاف
جهات واذا لم يكن فيها اختلاف جهات اولا لم يمكن الاستحال
ان يكون مكان متروكا بالطبع ومكان مقصودا بالطبع فليس الخلاء

والخلاء ليس

بحملة

نقطة

لانقطاع

الخلاء ليس يكون طبيعياً أو الخلاء موضع هو أولى بالسكون فيه بالطبع من
موضع والصفات التي هي سبب تحرك بالطبع لا يجب أن
تختلف بعد ذلك في السرعة والبطء إلا من المتحرك منها أو إلا من
المسافة فإذا الأمر الذي في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله
فإن الأزيد في الثقل النازل أو في الخفة الصاعدة لقوته أو لزيادة عظمه
يسرع والأنقص يبطئ وقد يكون لاختلاف شكله والشكل مثلاً
إذا كان عريضاً وقطع المسافة بسطحه لم يكن كما إذا يقطع المسافة
برأسه أو كذلك المربع إذا قطع المسافة بزاويته إذ ذلك يحتاج
أن يحرك شيئاً أكبر وهو الذي يلاقيه أولاً وهذا لا يحتاج إلا وذلك
فيكون سبب السرعة في كل حال كالاقتدار على شدة دفع ما يمانع
النفوذ ويقاومه مقاومة ما وعلى شدة الخرق فإنه كلما دفع وكلما خرق
أسرع وكلما عجز عنه أبطأ وهذا لا يتقرر في الخلاء بل التحرك هذا الوجه
فإنه لا أثر يقع له فيما يحاول بينه وأما الذي يكون من قبل المسافة فهو
أنها كلما كانت أرق كان قطعها أسرع وكلما كانت أغلظ كان
قطعها أبطأ وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد وبالجملة السبب
فيه كالاقتدار على مقاومة الدافع الخارق النافذ فيه فإن الرقيق شديد
الانفعال عن الدافع الخارق والغليظ الكثيف شديد المقاومة
له وذلك ليس بعد التحرك من الهواء كنفوذه في الأرض والحق [illegible]

ليس فرقه

[illegible] السرعة والبطء أن يكون [illegible]

لو لكن

ولنفوذه

ونفوذه في الماء سريع لما بين الرقيق والغليظ يختلف في الزيادة
والنقصان ونحن نفرض أن السبب في ذلك المقاومة فكلما نقصت
المقاومة زادت السرعة وكلما زادت المقاومة زاد البطء فيكون
المتحرك يختلف سرعة وبطؤه بحسب اختلاف المقاومة وكلما
فرضنا مقاومة وجب أن تكون الحركة أبطأ فإذا تحرك جسم
في الخلاء لم يخل إما أن يقطع المسافة الخالية بالحركة في زمان أو لا في
زمان ومحال أن يكون ذلك لا في زمان لأنه يقطع البعض من المسافة
قبل قطع الكل فيجب أن يكون ذلك في زمان ويكون لذلك الزمان
نسبة لا محالة إلى زمان الحركة في ملاء مقاوم ويكون مثل زمان مقاوم
لو كانت نسبتها إلى مقاومة الملاء نسبة الزمانين وأبطأ من
زمان مقاومة هي أصغر في النسبة إلى المقاومة المفروضة من الزمان
إلى الزمان ومع ذلك يكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة
زمان حركة في مقاومة ما فيجب لو صح لها وجود [illegible] أن تكون أبطأ من
من زمان مقاومة أخرى لو وجدت أقل من المقاومة [illegible] لكان [illegible]
لما [illegible] مقاومة [illegible] موجودة بين الزمان نسبة لا زمان لا مقاومة أصلا
فيجب أولا أن يكون الحركة لا في زمان [illegible] في زمان وهذا [illegible] ولا يحتاج في
هذا [illegible] إلى أن [illegible] المقاومة التي [illegible] النسبة المذكورة [illegible] استحقاق وجود وعدم
لأنا نقول [illegible] زمان هذه الحركة في الخلاء [illegible] عدم مقاومة [illegible] المقدمة [illegible]

أسرع وكلما وجدنا أكثر [illegible]
وجب أن يكون الحركة [illegible]

نسبة م

يكون [illegible] زمان حركة في مقاومة ما
لو كانت موجودة [illegible] المقدمة
صادقة أو [illegible] وكل حركة
في الخلاء صح

وكل حركة في عدم مقاومة فليست ونية السه الحركة في مقاومة ما
نسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في
الخلاء في مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت ويلزم
منها ومن كلام الى انه لا شيء من الحركات في الخلاء ويمكن
ان يقول القايل على هذا ان كل قوة محركة تكون في جسم فانها تقتضي
بمقدار الجسم من عظم ومقدارها في شدتها وضعفها زمانا ولو لم تكن
مقاومة اصلا لم بعد ذلك فقد تزداد كثيرا منه بحسب زيادة
مقاومات ما يوثر في ذلك الجسم فانه ليس يلزم اذا كانت
مقاومة ما توثر ان يكون نصفها يوثر ونصف نصفها يوثر فانه
ليس يلزم اذا كان عدة يحركون ثقلا ويحملونه ان يكون نصف
العدة يحرك شيئا او كانت قطرات كثيرة تثقب المقطور عليه
ثقبا ان يكون قطرة واحدة تؤثر اثرا فيجوز ان يكون المقاومة التي
زمانها على نسبة زمان في مقاومة الخلاء لا تؤثر شيئا وانما يؤثر
مقاومة اخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا اما اولا
المقاومة على انها لو كانت موجودة مقاومة موثرة لكان
زمانها زمان حركة في لا مقاومة وانا لم نحتج ان نقول مقاومة
موثرة لان المقاومة اذا قيل انها غير موثرة كان كانت
مقاومة غير مقاومة بمعنى المقاومة هو التاثير لا غير وهذا التاثير

والخلاء حركة

وليس يلزم ان يكون كل مقاوم ما

على جنس احد مما الكثرة منه الجهة ومن قوة الميل والثاني ما يبطل من احداث
المقاومة سكونا فلا يزال يحدث سكونات عن مقاومات متساوية
لا تحس بافرادها وتحس بالجملة كالطوات يسمع بعداده يلمس بامر
على احد الوجهين الاول في طبيعة المتحرك انه يفعل الميل منه لو كان يوثره
صح من ذلك ان يكون بعض تلك المقاومات التي يحملها طبيعة
الجسم مساويا في زمانه لغير المقاومة وهذا صح فقد ظهر انه لا يكون في
الخلاء حركة طبيعية البتة ولا قول ولا حركة قسرية وذلك لان الحركة القسرية
اما ان يكون بمقارنة المحرك او بمفارقة فان كان بمقارنة المحرك
فالمحرك متحرك فهو القسر اما متحرك عن قاسر او عن نفس او عن
طبع وان كان عن قاسر لزم الكلام الى انه ينتهي الى نفس او طبيعة
وان كان عن نفس فالنفس تحرك باحداث ميل يختلف القسر في
الشدة والضعف بحسب ذلك ليحس مع التمكين المقاوم
للحركة كما يحس في المتحرك طبعا او اقوم بمنع الحركة وذلك
الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي وان
كان طبيعيا لزم ما قيل فاذا كان الشيء الطبيعي لا يصح ان يكون
في الخلاء يتحرك فاما ان يلزم المحرك المتحرك وان كان المحرك
يفارق عند ابتداء الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك
فيه ويلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينها وايضا فانه

في حركته

لا يصح ان يكون في الخلاء حركة

موجودة وعلى ذلك [illegible] الى [illegible]
ان تكون ما [illegible] على الاتصال [illegible]

رتكزت الى [illegible] فارتكز
ان خلطه فاختلط صح

الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد تكون موجودة او بسببه غير موجود
فيجب ان تكون هناك سبب يستبقي الحركة وان تكون ذلك
السبب موجودا في المتحرك بوجه فذلك اما قوة عرضية
ارتكزت في المتحرك من المحرك كالحرارة في الماء عن النار واما
تاثير ما يلاقي المتحرك مما يصدمه وهذا التاثير معقول على احد وجهين
اما ان تكون الجزء الاول من الشي الذي فيه الحركة لما دفعه المحرك
المحرك وهو ملاصقه دفع ذلك ما يليه واستمر الى اخر الاجزاء
وكان هذا المرمي المقذوف موضوعا في ذلك المتوسط فلزمه
ان يتحرك في زمان تلك الاجزاء المتدافعة المتحركة اسرع من
حركة المرمي الذي دفعه المحرك لان ذلك اسهل اندفاعا من
هذا المرمي واما ان تكون حرى الدافع لذلك المتوسط المندفع
بحركته السريعة الى ان ينعطف من وراءه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع
دفع الجسم الى قدام وهذا كله لا يتصور في الخلاء وانما كانت الاقسام
هذه اذ كان هذه الحركة اما ان تكون عن قوة او عن جسم محرك
بالملاقات والجسم المحرك بالملاقات اما ان يحرك بان يحمل
واما بان يدفع بالملاقات واما الذي يحرك بالملاقات بحكم
حكم الحامل فالثالث كانت الحركة القسرية في المرمي عن قوة في الجسم
فيجب ان يبقى ملازما الى انه لا ينقطع البتة وذلك لان القوة

الجسم

اذا وجدت

اذا وجدت في الجسم فلا تخلو اما ان تبقى واما ان تعدم فان بقيت
فالحركة تبقى دائما وان عدمت او ضعفت فلا تخلو اما ان تكون تعدم
وتضعف عن سبب او تعدم وتضعف لذاتها والكلام في العدم
يعرف منه الماخذ في الكلام في الضعف فنقول ويستحيل ان تعدم
لذاتها فانه يستحق العدم لذاته يمتنع وجوده زمانا وان عدمت
بسبب فاما ان يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك او يكون في
غيره فان كان في الجسم المتحرك وقد كان عن سبب لذلك بالفعل
عند اول الحركة ثم كان مقهورا ثم صار سببا غالبا فلكونه كذلك
سبب اخر والكلام في ذلك يتسلسل الى غير النهاية فان كان السبب
خارجا عن الجسم او كان المعين للسبب الذي في الجسم خارجا فيجب ان يكون
الفاعل والمعين مما يفعل بملاقاة او يكون يفعل بغير ملاقاة فان كان
يفعل بملاقاة فهو جسم ملاقي المتحرك فلا يكون في الخلاء المحض هذا
السبب فالحركة القسرية لا تفتر في الخلاء المحض ولا تنقص وان
كانت لا تفعل بملاقاة بل يكون سببا من الاشياء [illegible] على المناسبة
فما باله لم يؤثر في اول الامر ويكون الكلام عليه كالكلام في السبب
لو كان في الجسم بل الاولى ان يكون تواتر المصادمات على
الاتصال هو الذي يسقط هذه القوة ويفسدها وهذا لا يمكن
الا ان يكون الحركة في الخلاء الصرف فاذا كان سبب

الحركة قوة فان كان السبب جسما ملاقيا لحركة على سبيل جمل او دفع رجع
الكلام الى السبب للمفارق وقد قيل فيه ما سبيل على انه لا حركة في معاوقه
للمحرك او مقارنة اياه من خلاء صرف فقد وضح مما سلف ان الخلاء لا حركة
فيه طبيعية ولا قسرية ولا سكون فيه وذلك لانه كان الذي
يسكن هو عادم الحركة ومن شانه ان يتحرك لكن الذي يسكن فيه هو الذي
يعدم فيه الحركة ومن شانه ان يتحرك فيه والخلاء ليس من شانه
ان يتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في امره انه جعلوا له قوة
جاذبة او محركة ولو وجدوا حتى قالوا ان السبب في احتباس الماء في
الآنية التي تسمى سراقات الماء والجذابة في كلالات الرسي
زراقات الماء انما هو جذب الخلاء فانه يجذب اولا الشيء
الاكثف ثم الالطف وقال آخرون بل الخلاء يحرك الاجسام الى
فوق وانه اذا تخلل الجسم لكثرة خلاء بداخله صار اخف واسرع
حركة الى فوق فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز ان يختلف
في اجزاء الخلاء بالاشد ولا اضعف او سبيل كل جزء جذابا
في الخلاء فما كان يجب ان يكون للانجذاب الى شيء منه اولى من
الانجذاب الى شيء آخر ولا الاحتباس في شيء منه اولى من الاحتباس
في شيء منه آخر وسراقات الماء ان كان حصل الماء فيها هو الخلاء
الذي امتلا فلم اذا اقلع عن الالة نزل بل كان يجب ان

يحبس

سبيل الآخر

يحبس الماء في نفسه ويحفظ ولا يتركه يفارقه ولا مع الاناء الذي فيه
ان يزل انفصالا لان ذلك الماء احتبس هناك فيحبس الاناء ايضا معه لو لم
في اناء يجد اخف من الماء وكذلك ايضا قولهم في رفع الخلاء كلا الاجسام
فانه لا يخلو اما ان يكون الخلاء المتخلل لاجزاء الجسم المتخلل هو الذي يوجب
حركة الى فوق ومن جنس الشيء ملازم له فيكون ذلك الخلاء ملازم المتخلل في حركته
فيكون منتقلا معه ويحتاج الى مكان ايضا او ان كان منتقلا في الجسم تنتقل طبيعته
في الوضع او لا يكون ملازما له بل لا يزال يستبدل بالحركة خلاء بعد خلاء فان
كان كذلك فاي الخلاء بعوضه يكون طاقته في آن وفي كان لا يحرك سيئا
ساوبعد الآن لا يكون طاقته بل عسى ان يعطيه قوة من شانها ان تبقى العوة
ان سبق فيه ويحرك مثلا ان يسخن او يؤثر فيه اثرا آخر يستقر فيه ويكون المحرك
ذلك الاثر ويكون كل خلاء جديد يؤثر فيه من ذلك الاثر فلا يزال
ذلك الاثر يشتد والحركة تسرع الا ان الكاسب من الخلاء لذلك الاثر
ايضا دون حده والخلاء تشابه الكاسب يستحق من العجائب ان يعطر لكاسب
الخلاء من اجزاء الملاء موجبا لكان في الخلاء من كل اجزائه دون ان يوجب
في واحد واحد من كل اجزائه فانه يجب ان يكون اجزاؤه منفصلا يتحرك
واحد واحد منها عن سبب محرك ولكن الجملة يتحرك عنه بل من
الواجب ان يكون الجملة المركبة عن اجزاء متباينة ومتماسة انما
يحصل لوجود الاستعمال يحدث في واحد واحد من كل اجزائه فيكون المتخلل

ظ

المتخلل

الملتبس كالاجزاء بالخلاء انما يتحرك عن الخلاء فيطلع اولا الى فوق ثم
جزء منه وكل جزء من تلك الاجزاء لا خلاء فيه اذا اخذنا
البسيط الاجزاء المتباينة فيكون [illegible] لبس صورة لا [illegible] الخلاء بل لاجل
احاطة الخلاء به فيجئ شبه ان يكون اذا اجتمع فكم لم يتصل عن الخلاء
فاذا القوى وصوبت اجزاءه الفعلية اجزاؤه الصغار من الخلاء
ويعرض منه ان يتحرك الكل الى فوق ويكون مع ذلك ليس
كل كالاجسام يتصل بهذا الانفعال بل الاجسام بالخلاء مخصوصة
وحيث بعينها وجب ان يتحلل بهذا التحلل الكائن بالخلاء فيكون حقيقة هذا
ان كثيرا من الاجسام يعرض طبعه ان يتباعد اجزاؤه بعضها من
بعض بعدا اما يتصل حجم ذلك المتحلل وجسم آخر بعضها اشد
من ذلك بعدا ومن العجائب تصور هرب هذه الاجزاء المتجانسة
بعضها عن بعض حتى يتم منها ابعاد محدودة ويكون ذلك الهرب في
جهات غير محدودة كيف كان فهي تهرب بالطبع الى فوق وجزء
الى اسفل وجزء يمنة وجزء يسرة حتى يكون المتحلل حتى ان كل واحد
من هذه الاجزاء يعرض له الهرب او يكون واحد قارا
مهروبا عنه والبواقي هاربة غير قارة ومن العجائب
ان يكون جزء منها لا يهرب والبواقي يهرب

يهرب واحد منها فقط بذاته والخلاء الذي يحصل فيه متشابه ومن
العجائب ايضا ان يكون جزء واحد يتحرك يمنة وجزء آخر يسرة والحكم
الجزئين في الطبيعة واحد وما فيه الحركة غير مختلف فيه فمن هذه الاشياء
يتبين ان الخلاء لا معنى له وان هذه الآلات السراقة والزراقات انما
يكون فيها امور خارجة عن المجرى الطبيعي لاجل امتناع وجود الخلاء
ووجوب تلازم صفائح الاجسام الا بعد افتراق قسري يكون
مع بدل يلاقي عوضا عن المفارق [illegible] سطح عن سطح
ملاقيه فاذا كان صفحة الماء الذي في السراقة تلزم بالطبع صفحة جسم
ملاقيه لسطح كالاصبع فيلزم ان يكون محبوسا عن النزول عندما حصل
ذلك السطح العود منعوه عن النزول معه فلزم ان يتقف ضرورة
ولو جاز ان يكون خلاء وافتراق سطوح لا عن بدل لنزل الكل
ما مع انجذاب الماء في الزراقة بالزوم ما يدخل من طرفه للطف
الثاني وامتناع الانقطاع في السيل الموجب لوجود الخلاء ووقع
المصمت للمص ولذلك ما امكنه رفع ثقل كبير بمص صفحة مسهم
عليه [illegible] امر من الحيل العجيبة السرية لامتناع وجود الخلاء
فصل في تحقيق القول في المكان وبعض حجج مبطليه
والمحتجين فيه فاذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا
ان يكون فيه معه جسم غيره اذا كان [illegible] ولذلك يستجد والقائل

والواحد منه سعاف عليه عدة ممكنات وكانت هذه الصفات
كلها او بعضها لا توجد الا فيه او صورة او بعد او سطح فان كيف كان
وجميع لا توجد في الهيولى ولا في الصورة والبعد لا وجود له خاليا ولا
غير خال والسطح الغير الحاوي ليس بمكان ولا حاوي منه الا الذي هو نهاية
الجسم الحاوي فالمكان هو السطح الذي يلي الجسم الحاوي لا غيره فهو حاو
ومساو ومفارق للمنتقلات ويملأه المنتقل فيشغله ويفارقه المنتقل بالانتقال
عنه ويواصله بالانتقال اليه ويستحيل ان يوجد فيه جسمان فقد حقق
طبيعة وجود المكان وماهيته وقد يتفق ان يكون المكان سطحا واحدا
وقد يتفق ان يكون عدة سطوح يلتئم منها مكان واحد كالماء في النهر
وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح متحركا بالعرض وبعضها ساكنا
ويتفق ان يكون كلها متحركة بالذات وجميع المتحرك والمحوي ساكن
وربما كان المحيط والمحاط متحركين لغير المفارقة كما في كثير من السماويات
ويجب ان ننظر هل اذا كان ماء مثلا في جرة وفي وسط الماء شيء
آخر يحيط به الماء وقد علمنا ان مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة
فهل هو وحده مكانه او هو والسطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود
في الماء مجموعين مكان الماء كما لو كان الماء على شكل يحيط به سطح
مقعر وسطح محدب والسطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود في وسطه
مقعر وسطح ان اجري على هذه الصورة لم يكن السطح

جميعها

المقعر

المقعر من المحيط به وحده مكانه بل جملة السطوح التي تلاقي جميع جثته
فيشبه ان يكون جملة السطوح التي تلاقي الماء من جميع جثته معا من
الجرة ومما يماس الجسم الذي في داخل الماء هو المكان لكن ليس هاهنا
شيء واحد ليس هناك وسواء كان المقعر من الشكل الذي صورناه
ليس يحيط به وحده بل انما يحيط به السطوح وفي الجملة السطح واحد وكما
ليس للمحدب كذلك بل المقعر كغيره من المحاطات كان السطح المحدب
او لم يكن وهناك اتصال سطحين متباينين ليس يلتف منهما شيء
واحد يكون مكانا واحدا في هذا الشكل يلتف من جملة السطوح الملاقية
سطح واحد ملاقي سطحا واحدا فيشبه ان يكون حيث يحصل من
الجملة واحد فان الجملة تكون مكانا واحدا او تكون لا جزاء المكان
ولا يكون شيء منها مكانا للكل وحيث لا يحصل لا يكون واما حجج
نفاة المكان فالحجة الاولى بين عليها ان المكان عرض ويجوز ان
يشتق منه الاسم لما هو عرض فيه لكنه لم يشتق لانه لم يتوقف
عليه بالتعارف وسبيل هذا كسبيل الاسم الذي يجب ان يكون
وذلك كالاسم هو لفظ التمكن فان المتمكن مشتق من التمكن وليس
التمكن هو كون الشيء ذا عرض هو مكان له ليس ويجوز ان يكون الاسم
في الشيء عرض ويشتق منه الاسم لغيره كالولادة فهي في الوالد
والعلم فهو في العالم ويشتق منه للمعلوم اسم وليس العلم فيه فيجوز

سطحا م اجزاء م

ان ليس من المكان اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو في المكان
ولكنه لو ان الجسم محيطا بجسم آخر حتى يكون سطح الباطن مكانا له هو معنى
معقول يجوز ان يشتق منه اسم لذلك المحيط لو كان اشتق منه
له مصدر والمكان ليس بمصدر ولم يستعمل منه مشتق على هذه الجهة
مصدر فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان عرضا واما الشكل الثاني
فالجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا بسيطا بل هو سطح محيط به
بمعنى انه منطبق على نهايته اسطحا كان او لم يكن وقولنا ان المكان مساو
للمتمكن قول مجازي اريد به كون المكان مختصا بالمتمكن فحصل انه
مساو له بالخصوص وليس كذلك بل مساو لنهايته بالخصوص وهو مخصوص
بالجسم اذ لا يجوز ان يكون مماسا لنهايته الحاوية جسم غير الجسم الذي
يساوي نهايته الظاهرة تلك النهاية واذا لم يكن ما قيل من مطابقة
المكان ومساواته للمتمكن واجبا تسليمه ولا اوليا تمامه لا يحتاج
ان يحمل عليه لم يكن الشكل لازما واما الشكل الثالث فانما كان
يلزم لو قلنا ان كل انفعال كيف كان بالذات او بالعرض
يوجب ان يثبت المكان ونحن لا نقول ذلك بل نقول
ان انفعال الشيء بالذات هو ان يفارق كل ما يحصره ويحيط
به مفارقة عن ذاته لا بسبب يلزمه هو مفارق بذاته هو الذي
يجب ان يكون مثبتا للمكان واما السطح والمكان والخط والنقطة

الشكل ث

فانها

فانها تلزم ما هي موجودة في جسم ولا يفارقه البتة لكن الجسم قد يفارق كل ما معه
وعنده وكل ما يحيط به فيلزم ان يكون الخط قد فارق خطا والسطح
سطحا فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز ان يفارق ذواتها ويتحرك
بنفسها لكان الحكم ما بين واما قولهم ان النقطة عدم نقطة وهو موضعه الخاص
غير هذا الموضع ولا تعلق له بحل الشك فقد تحلل دونه واما الشكل الرابع
فانما كان يلزم لو كان صحيحا ان كل ما لا بد منه فهو علة وليس كذلك فانه لا بد
للعلة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس علة كما لا بد للمعلول
من العلة ومن لوازم العلة التي ليست بعلل وليس شيء منها العلة للعلة
بل العلة هي التي لا بد منها وهو لذاته لا لغيرها اقدم فالمكان من الامور
التي لا بد منه للحركة وليس اقدم من الحركة بالعلية بل عساه ان يكون اقدم
منه بالطبع حتى انه ان كانت نقلة كان مكان وليس اذا كان مكان كان
نقلة لكن هذا التقدم غير التقدم العلية بل يجب ان يكون الشيء مع وجوده
مفيد الوجود والمعلول حتى يكون علة وهذا انما يتحقق لك في صناعة اخرى
فيجوز ان يكون المكان امرا اعم من الحركة لازما للحركة وليس بعلة وايضا فان
كان الحركة موجودة في المتحرك فالا امتنع ان يكون المكان ايضا علة
لما يكثر من الامور يتعلق بموضوع [illegible] اكثر من الملابس والحركة مفارقة
فلا يبعد ان يتعلق المفارق والمفارق على انهما كلاهما موضوعان
فتكون الحركة موجودة في المتحرك وفي المكان فان سطح الطل

الشكل

كونه

بمكان آخر لا بعينه يصح وجود الحركة في المتحرك وبالجملة المكان امر لازم
لموضوع الحركة فان موضوع الحركة بالفعل اي من حيث هو بالفعل
جائز عليه التحرك لا من حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو
في مكان لا محالة وان كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم
لعلة الحركة العنصرية واما التشكيك بانه ليس فيما يصح لو كان المائي
الذي في المكان بحيث انه يلزم مكانا ما واحدا واما اذا كان دائما
يستبدل مكانا بعد مكان كالمستبدل كما يعلم على اصل من اوجب
على بطلان الخلاء ان صح المحيط في ماهيته فاما قياس من قال ان المكان على
على والمنسوب اليه فقد علم انه غير منتج اللهم الا ان يقال
وكل ما ينسب اليه مكان فلم يسلم ثم لان المكان هو بعض ما ينسب
عليه وهو الذي يتعارف فيه كالاجسام المحمول فيه وكذلك ما قيل
ان المكان اول حاو ومحدد فهو الصورة وذلك انه ليس المكان
اول كل حاو بل الذي يحوي شيئا مفارقا وايضا الصورة لا تحوي
شيئا لان المحوي منفصل عن الحاوي والهيولى لا تنفصل عن الصورة وايضا
فان المحدد ان عنى به الطرف الذي به يتحدد الشيء فليس هو
المكان بهذه الصفة واما انه غير حق فقد بان واما المحدد الذي
يراد به الحاوي فهو اسم مرادف للحاوي ومعناه معناه وايضا
المكان حاو للمتمكن ومحدده والمتمكن جسم والصورة تحوي المادة

فلا

المحوي

لاجسم

لاجسامها واما الحجة التي لاصحاب البعد المثبتة على وجود البسيط
مستبدلا والمتمكن غير مستبدل لمكانه وليس هناك شيء غيرهما الا
البعد فمعقول اما لا نسلم ان المتمكن غير مستبدل لمكانه بل هو مستبدل
مكانه الا انه ليس بمتحرك ولا ساكن اما انه ليس بساكن فلانه ليس عندها
في مكان واحد زمانا اللهم الا ان يعني بالساكن لا هذا بل الذي لا يستبدل
نسبته الى امور تكون ساكنة بهذا المعنى او الذي لو خلي وحاله وترك
على مكانه وحفظ ذلك المكان ولم يستبدل به من نفسه كان حافظا
لمكان واحد ونحن لا نريد الان بالساكن لا الاول ولا هذا فان
اردنا احد المعنيين كان ساكنا واما انه ليس بمتحرك فلانه ليس مبدأه
لاستبدال منه والمتحرك بالحقيقة هو الذي مبدأه الاستبدال منه وهو
الذي الكمال الاول له بالقوة فيه من نفسه حتى انه لو كان بين
الاشياء عنده كما لها لكان حاله بعد اعني لو كانت الامور المحيطة
به والمفارقة اياه ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض كان الذي عرض
له بدل نسبته فيها واما هذا فليس كذلك فليس بواجب ان يكون
الجسم لا محالة ساكنا او متحركا فان الجسم انما لا يكون فيها ساكنا ولا
متحركا في مكان من ذلك ان لا يكون له مكان ومن ذلك ان يكون
له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه في زمان ولا هو المبدأ في
مفارقته ومن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه زمانا ولكن

ثابتة صح

أخذناه لا في زمان بل من حيث هو فإن فيكون الجسم فيه لا ساكنا ولا
متحركا وأما ما ذكر من حديث التحليل فإن التحليل ليس على الوجه الذي ذكروا
بل التحليل هو إفراد واحد من أجزاء الشيء الموجود فيه فإن التحليل حل
على الهيولى مثلا برهن أن هناك صورة وأنها لا تقوم بذاتها بل
لها مادة فبرهن أن في هذا الشيء الأفضل صورة ومادة وأما البعد الذي
يدعونه فهو ليس هو على هذا الفصل وذلك أن البعد إنما يثبت
في الوهم عند رفع المتمكن وإعدامه فعسى إذا رفع المتمكن وعدم وجب
أن يثبت في الوهم بعده وأما المادة فإنما توجبها إثبات الصورة
لا توهم رفعها اللهم إلا أن يعني بالرفع معنى آخر فيكون المغالطة
واقعة باشتراك الاسم وذلك لأن الرفع يعني به توهم الشيء معدوما
وهذا التوهم في الصورة يوجب بحسبه إبطال المادة لا إثباتها
وفي المتمكن لا يوجب لا إبطال البعد ولا إثباته إلا أنه لا يوجب
إبطال البعد فقد استبعاه عنه الخصم لا القول به وأما أنه فلأن
نفس إبطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضف إليه
حفظ كل جسم المطيفة موجودة على أحوالها وأما إن كان
جسم واحد فقط وتوهم معدوما فليس يجب من توهم عدمه القول
ببعد لولا توهم عدمه ميل به بل التوهم مع التحليل إثبات قصاع هو
مساو دائما كان جسم فرفعه أو لم يرفعه وأما وجوب بعد ما يعني

فيه ح

واحد م

وأما إثباته فلكله لا يوجب إثباته ط

البعد

البعد ربما يكون في الوهم مع العدم جسم بشرط حفظ كل الأجسام المطيفة
به التي كانت تقدر البعد المحدود ولولا التقدير لما احتيج إلى إعدام
جسم يحل البعد ومع هذا كله فلنسلم أن هذا البعد معرض عند الوهم إذا
أعدم جسم أو أجسام فأدرنا أن هذا الوهم ليس فاسدا أصلا لا يكون
ما يعده محالا أو هل صح أن هذا الفرض ممكن حتى يكون ما منعه غير محال
فعسى أن بعض هذا العاقل أن الوهم يحكم وأن كل ما يوجبه الوهم واجب
وليس كما ذلك فكثير من الأحوال الموجودة يخالف الموهوم
وبالجملة يجب أن يرجع إلى ابتداء الكلام فنقول إن التحليل يعم أشياء
صح وجودها في الجمع ولكنها مخلوطة عند العقل يعقل بعضها من بعض
يقومه ويحده أو يكون بعضها يدل على وجود الآخر فأما أن
حال بعضها أسهل منه لدى الآخر ويكون الرفع حينئذ بمعنى الترك
له والإعراض عنه إلى الآخر لا بمعنى الإعدام وأما الحجة التي بعد هذا فجوابها
أن قول هذا القائل إن الجسم يعرض المكان لا بسطحه بل بحجمه إلى
غيره أن الجسم بسطحه وحده لا يكون في المكان بحجمه أو عرضه لأنه
جسم يصلح أن يكون في مكان فالقول حق وليس يلزم منه
أن يكون مكانه جسما فإنه ليس يجب إذا كان أمر يعرض حكما ما أو
إضافة بسبب ما بسبب وصف له أن يكون العرض بذلك الوصف
ملابس إذا كان الجسم يحتاج إلى مبادئ لكونه جسما لا لكونه موجودا

عليه ح

المجمع ل

بحجمه نسخه

في مكان بل إنما يكون ح

ان يكون مبادئه ايضاً جسماً او كان العرض يحتاج الى موضوع لكونه
عرضاً ان يكون موضوعه عرضاً واما ان عدم ان كل بعد جسمانية يقتضي
بعد الكون فقد تصادر على المطلوب كلا او لان الحركة الجنس اذا كان
بجسمانية تقتضي المكان يجب ان يكون لها بعد جسمانية المكان كما انه
لو كان بجسمانية يقتضي الحاوي فليس يلزم ان يكون بجميع جسمانية
الحاوي وبالجملة فانه غير مسلم ان الجسم يقتضي بجسمانيته مكاناً الا على انه علم
انه بجسمانيته يقتضي حاوياً ومعنى القولين جميعاً ان حصول الجسم الماخوذ
كسى واحد لو صف بانه في حاوٍ وليس كون السر بكلية في سي هو كونه
ملاقاته بكليته فانا نقول ان جميع هذه المار وحصلت في هذه الجرة
ولا يعتبر ان حصلت ملاقية للجرة واما الحجة التي بعد هذه المسئلة فواه
المكان والمتمكن يعتد فرع عن جوابها واما التي بعد ذلك فهي مسئلة
ان المكان لا يتحرك والمسلم ان المكان لا يتحرك بذاته واما انه لا
يتحرك لا بالذات ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا هو مشهور فان
الجمهور لا يابون ان يتحرك مكان الشيء فانهم يرون الجرة مكاناً وكون
الجرة حركة واما الحجة التي بعدها ففي اولاً شئ مسئلة عادات الجمهور
وذلك ليس بحجة في الامور العقلية وثانياً انه كما لا يمنع العامة ان
تقول ان البعد المفطور في الجرة مملوء وفارغ كذلك ان تقول ان
البسط المقعر الذي في الجرة فارغ ومملوء عند التفهيم العامة

فهو م

مكان او نحو م

في
وكتبها

لا لمنع م

المعنى حتى فانهم لا يعنون شيئاً في لفظ لم تجر لهم العادة بفهم معناه محصلاً
وليس ان يكونوا اليه يطلقوا ذلك في البسط المقعر الا على مسلم لا على ذلك
وذلك لان المملوء في عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت في صحة حس لا فرق
كل جهة الا ترى انهم يقولون فانهم يرون الجرة مملوءة والزق مملوء ولا يقولون
حال البعد الذي هو غاية في داخل الجرة بل يصعون الحاوي بهذه الصفة
اشبه بالبسيط منه بالبعد فان البعد لا يخطر ببالهم بل ربما احاط به
ما يملؤه ان كان موجوداً فكذلك العامة لا يرى بحاشون ان يقولوا
ان الجرة مملوءة وربما لو عقلوا ان يقولوا ان البعد الباطن مملوء بالجرة
اسم لجوهر الجرف المعمول على شكل البسط الباطن المحيط ولو كان
البسيط المقوم بنفسه لكان يمكن هذه الجرة ولكانوا القول الى البسيط
ما يقولونه في الجرة فيعتقد بان انهم اذا قالوا ان الجرة فارغة ومملوءة جعلوا
ذلك كقولهم مكان ما فارغ او مملوء هو الماء المحيط نعم انما يسوغ
ان يقولوا في البسط المطلق انه فارغ ومملوء لان البسيط المطلق
ليس هو المكان بل المكان بسيط بشرط الاحاطة واذا جعل بدل
البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة لم يستح شيئاً عن ذلك واما الحجة
التي بعد هذه فمبناها على ان تصير المكان يعم الكل جسم مكاناً وهو الصواب
وجب وهذا التصور شبهة من الشبهات فانه لم يمكن

والحاوي م

عن م

او م

بجمل م

واجبا ان يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه كان سعيا باطلا وعسير
ان يكون الا وجب لبعض الاجسام ان لا يكون في مكان وان كان
واجبا لم يحتج الى تدبير تا ولو كانت هذه المقدمة واضحة وهو ان
كل جسم في مكان ولم يمكن ان يوجد لكل جسم حاو او من سلك الاشياء المتوهمة
مكانا ما غير البعد المفطور وكان البعد المفطور موجودا كانت الحاجة
ممسا الا ان يقول ان البعد مكان واما وليس شيء من ذلك واجب
فاشتد يحرى لغاس ان يحمل حله الكون لنا ان يحمل كل جسم في مكان ولنسلم
ايضا كل جسم في مكان فليس يجب ان يكون ذلك المكان هو البعد
فانه يجوز ان يكون هذا المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم
عموم المكان فان عنى بهذا القول انه يكون اشبه برأي الجمهور ان
كل جسم في مكان فليس في ذلك حجة فان نسبة هذا الرأي الى الجمهور والذين
هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا بل يحملون الدليل يعلمون ويتولون
على ما في المشهور او الوهم نسبة رأي آخر اليهم وهو ان كل موجود في
مكان واريث رأيه وهذان الرأيان متساويان في ان العامة يتحرج
عنهما بتبصير وتعريف ترد عليهم بعد الغفلة العقلية والوهمية ودع عنك
احوال هذه المقدمات حيث تكلمنا في المنطق وبينا اسبابها وجهاتها
من عقبات و لا يجب ان يلتفت اليها على ان حكمهم ان كل جسم

ل يعملون

بهمان

في مكان ليس هو ما له حكمهم في ان كل موجود اليه اشارة ولا جزء له
هم يعقلون من الكل غير ما نفهم من الوضع ثم انه لو كان هذا ايضا حقا
لما وجب على ما بينا ان يكون ما قالوه حقا وكان يجوز ان يكون المكان
امرا غير البعد وكل واحد منهما ما يوجد لكل جسم فلا يكون وجود البعد
ملاقيا لكل جسم دليلا على انه مكان له اذ كان يجوز ان يكون شيئان
موجودين لكل جسم واحد احدهما دون الآخر مكان واما الحجة التي بعد
هذه فليعلم ان طلب النهاية على وجهين طلب حكمي وطلب [illegible] فاما
الطلب الحكمي فهو ان يكون ذو الحجم يطلب انه هل لحجمه سطح او نهاية
جسم والطلب الحكمي ان يطلب ان ملاقيه ملاقاة مماسة للمحيط
وهذا المعنى يحصل مع وضع النهاية مكانا ما ام ليس في ذا المطلب
النهاية وجب ان يطلب [illegible] في الابعاد [illegible] بل ربما طلب
ترتيبها في الوضع فقط من غير حاجة ان يكون كل وضع في [illegible] على
ان يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم آخر مطيف به من جهة ولا
ابعاد الا ابعاد الاجسام المتناهية واما حجج اصحاب الخلاء فالجواب
عن المنس منها على التخلخل والتكاثف على وجه ليس التكاثف باجتماع الاجزاء
المنتشرة في سواها يتخللها بان يخرج الهواء عن الخلل [illegible] فيتقوم الاجزاء
مقامه من غير ان يكون هناك خلاء يسعه ويعادله التخلخل والتكاثف
يكون لا بان الاجزاء المتفرقة اجتمعت بل بان المادة بعينها تقبل

ان التكاثف ح

حجما اصغر مادة وحجما اكبر اخرى او كان يكلها امرين عارضين ليس
احدهما اولى به من الآخر فاذا لم يسلل حجما اصغر حصل انه متكاثف ولعله
متخلخل وهذا امر متى ما استحقه حجما اخرى فان لم يبين في هذا الموضع لم يضر
او يكون عاما وذلك ان هذا القسم يبطل من غير ذلك العلم الذي احب عنه
واما حديث اناء الرماد فهو كذب صرف ولو كان ذلك صحيحا لكان
الاناء مملوا فيه لا ازيا فيه صارا واما حديث الزق والشراب
فيجوز ان يكون المقدار الذي للزق لا يسطر بقاؤه في الحجم ويجوز
ان يكون الشراب ينعصر ويخرج منه ريحا او بخارا ينعصر ويتكاثف
طبعي يطبعه او قسرى على العلة واما حديث النامي فان الغذا يستعد بقوة
من مماسة من اجزاء او الاعضاء ويحركها بالسعة ويمكن منها فيعظم الحجم ولو
كان الغذاء انما يعد في الخلاء لكان الحجم في حال دخوله وقبله حجما
واحدا لا ازديادا واما حديث القارورة فان الجواب عن ذلك
على المذكور في التخلخل والتكاثف وبيانه اما ان يكون الجسم الواسعة
حجما اصغر وحجما اكبر ان يكون من ذلك ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري لكنا
انه يجوز ان يسخن ويبرد ويكون منه ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري كذلك
الحال في العظم والصغر واذا كان هذا جائزا لم يمكن ان يصح
من جسم يوجب انه يمتص الهواء على حجمه كان اذا اخذ خرج منه

وكون ان الصور م

نكون م

هواء ما في القارورة يجب انه يمتص الباقي على حجمه فيكون ما وراه خلاء واذا
لم يجب هذا لم يجب تلك الحجة فاذا كان خلاء وجب ان لا يجوز ان يكون
الهواء الطبع بعض حجمه ان يصطر في حال انه يصير اعظم مما انقطع منه حجمه
بالقسر غير ان يجعل في الاستعمال في جسم من انقطع منه وفي حجمه بسبيل فاذا
كان انقطاع ذلك الجزء منه لا يمكن او ينبسط انبساطا يصير الثاني في حجمه
كالاول لامتناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء وكان هذا الانبساط ممكنا وكان
للقارورة يخرج في خروج هذا الممكن في الفعل يجده اياه في حجمه وذلك
بسطه منه ويعظم اياه بالعسر الطبع القاسر فانبسط انبساطا عظيما وصار
بعضه ما انبسط وانقبح خارج القارورة وهو المصوص ويقل الباقي
مثل القارورة ضرورة وجد ما انبسط في القارورة يحدث الباقي تقدير
القارورة عاد الى ذلك المص وجاز ان يرجع الى قوامه كالاول او ان
يحدث ماء او هواء الى مثل المكان الذي تحرك عنه متقلصا عاد
الى قوامه كالاول ونحن اذا امتص هذا القارورة ثم كبسنا على الماء وحرك
فيها ريح كثيرة تتنفس المصوص عاد الماء ودخل فيها فعمل المادة وحين
فيها بالقسر الاجم ولما زال القسر رجع ووقف لا مع ان ان يكون
دخول ما دخلناه بالقسر هو مسعوده من الخلاء او يكون على سبيل التكا
ثف الوجود كان ذلك حين حصل فيه حصل بالقسر مكان ويكون ذلك
التكاثف الذي نقوله حين نزيل انه للعسر منه ان يعود

لي م

له م

واو سطحه لما يليه في حجمه صح

ل اطاع

ل ملأ

ل متقلصا

على سبيل التكاثف صح

في الطبع عند زوال القاسر فان كان على سبيل العود والخلاء حصل
في ذلك المكان منه وليس ذلك المكان له بغريب ولا بعض الجسم
اسعد عنه ويدعه والامر طبع الهواء ان يزل مستقلا بالكل عن خلاء
يحصل فيه بزوال سعدها في الماء فينبغي ان لا يحتاج الهواء الى ان
يغار وبحلط منه وان كان الخلاء هو الذي يأباه فلم لا يأبى الهواء
الا هو وان كان الماء يأباه فلو اذا احكم المصير بزك حين يخرج
منه الهواء ما يبس به ان يخرج ويكب بزل عن الماء وحلته فان
كان الخلاء يأبى ان يستعمله الهواء ويدعه فان يأبى حدوث الماء او
فعل الخلاء يخص الهواء بطبعه ويحدث الماء فلم يكن الماء المسكوب
في الهواء السائل لحلل الهواء الحاله ينزل فان كان بعله يحدث
الخلاء فلم يعل الماء المكثوب عليه القارورة لا يحدث الخلاء بل
يحدث وامساك العقل الثقيل عليه اصعب امساكه الثقل
الساكن فاذا استبان استحالة هذا القسم بقي ان السبب
الهواء في حجم اصغر لما يضغط فاذا زال انبسط في حجمه ولاجل
ان هناك اوفق بعض حجمًا اكبر من السخونة اللطيف بعد تحريك
السعي ان كان ممنوعًا عن مقتضاه بالضغط الذي تمكن اشد من
يلطف بها وقد زال العائق فاقتضى السخونة العارضة ان يصير
الهواء اعظم حجمًا من الحجم الذي كان قبل السعي ومن اجل ان تلك
السخونة عرضته بهذا او تزول وتعيد الهواء في الحجم الذي اقتضاه
طبيعته لو لم يكن تلك السخونة يعود الماء فيدخل لا لشيء لوقوع
الخلاء فلهذا ما شاهده ان التجويف العرة او لا سقوط منه سواء
يخرج ثم يأخذ في جذب الماء بعينه كالوتد فم القارورة
باصبع ويحب سار حارة لا تمر بأمر كب على الماء عرض اولا
تفقش ثم امتصاص منها للماء واما الجواب عن الحجة التي بعد هذه
الحجة فبين لهذا الجواب وذلك لان المتحرك يدفع بالتي به
من قدام من الهواء ويمتد ذلك الى حيث لا يطيع فيه الهواء المتعدم
المدفوع فيلطه الموج المندفع ويضغط في قبول حجم اصغر وما خلفه
يكون بالعكس فيكون بعضه يحدث معه وبعضه يعصر فلا يحدث
متخلل بما بينها في حجم اكبر بحذب من ذلك ووقف معتدل عند
قوام معتدل فلنكتف بهذا القدر من الكلام في المكان فلنتكلم الان في

في ابتداء القول في الزمان

واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطين فيان النظر في الزمان مناسب
للنظر في امر المكان لانه من كالامور التي يلزم كل حركة والجدل
فيه اختلاف الناس في وجوده وماهيته كالجدل في المكان فمن
الناس من نفى ان يكون للزمان وجود البتة ومنهم من جعل له
وجودًا لا على انه في الاعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه بل على

انه امر متوهم ومنهم من جعل له وجودا على انه امر واحد في نفسه بل على
نسبة ما مع جميع الامور المتجددة كانت لكل الموجودات كانت على ان
الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث يفرض وجود عرض
اخر مع وجوده فهو وقت للاخر اي عرض حادث كان ومنهم من جعل
للزمان وجودا وحقيقة قائمة فمنهم من جعله جوهرا قائما بذاته فاما من نفى
وجود الزمان فقد تعلق بشكوك منها ذلك ان الزمان ان كان
موجودا فاما ان يكون موجودا بجميع اقسامه او ببعضها وجب ان يكون
الماضي والمستقبل منه موجودين معا وان كان بعض اقسامه موجودا وبعضها
معدوما فلا يخلو اما ان يكون العظيمة التي اما ما لعمر واقعة على سبيل الحاضر
والمستقبل والماضي او واقعة على سبيل الساعات وما يشبه
ذلك فاما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما بالاتفاق من مثبتي الزمان
معدوم واما الحاضر فان كان منقسما وجب المسألة بعينها وان كان غير
منقسم كان الان الذي نسميه انا وليس بزمان ومع ذلك فانه
لا يجوز ان يوجد بالفعل ولو وجد بالفعل لم يخل اما ان يبقى واما ان يعدم
فان بقي كان منه شيء متقدم وشيء متاخر ولم يكن كله انا وكان الماضي
والمستقبل معا في آن واحد وهذا محال وان عدم لم يخل اما ان يعدم
في آن يليه لا زمان بينهما واما ان يعدم في آن بعده وبينه زمان
ان يفرض زمانا وقد ابطلنا ذلك وان عدم في آن يليه كان كالآن يلي آن

فان كان موجودا
بجميع اقسامه صح

يليه زمان فان
عدم في آن يليه
وبينه صح

على الاتصال

على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما وهذا ما يمنعه مثبتو الزمان ثم بالجملة
كيف يكون للزمان وجود وكل زمان لو وجد تعدد بعدد وعدد عارضه من
آن ماض وآن هو بالقياس الى الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح ان
يوجدا معا بل يكون احدهما ابدا او كان معدوما فكيف يصح وجودها
يحتاج الى طرف هو معدوم فكيف يكون الشيء طرف هو معدوم وبالجملة
كيف يكون شيء اصلا من معدوم وموجود فهذه من الشبه القوية
التي يتعلق بها من نفى الزمان ويقولون ايضا انه ان كان لا بد للحركة في
ان تكون حركة من ان يكون لها زمان وليس يحتاج هذه الحركة في ان
تكون حركة الى ان يكون جسم آخر يتحرك ايضا غير جسمها بل انما يحتاج
الى ذلك في بعض الامور لا لان تكون حركة لكن لان موجدها يحتاج
في ان يحرك الى ان يتحرك وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة
ولا من لوازمها واذا كان كذلك فاية حركة وضعتها موجودة لم يجب
من حيث هي حركة ان يكون لها زمان ولا لزمها من حيث هي حركة ان
يكون هناك حركة اخرى واذا كان كذلك كان كل حركة مستتبعة زمانا على
حدة غير موقوف على حركة اخرى كما تستتبع مكانا على حدة ولا يكون
لها زمان واحد الا على نحو ما يكون لها مكان واحد اي الواحد بالعموم وليس
كلامنا في ذلك فاذا كانت الحركات معا كانت ازمنتها
لا محالة معا ولا يخلو اما ان يكون بعضها مع المكان او في الموضع او في

معدوما صح

بل صح

الرف او من الطلوع او في شيء آخر عن العقد في الزمان لكن جميع وجوده معا
لا يمنع ان يكون بعضها قبل وبعضها بعد ان بعضها يكون موجودا وبعضها
معدوما فقد انه يكون معيتها المولية التي بالزمان من انه يكون اشياء — والمعية الزمانية ح
كثيرة في زمان واحد بموافقة زمان واحد فيجب من ذلك ان — او في آن واحد ح
يكون للاربعة الكثيرة زمان واحد ويكون الكلام في جميع ذلك
الزمان معها من هذا المعنى كالكلام في التي هي مجموعة فيلزم ان
يكون اربعة لا نهاية معا او عند كم الشيء الاربعة مع الحركات فيلزم
ان يكون حركات لا نهاية لها معا فيلزم ان يكون متحركات لا نهاية
لها معا فيلزم ان يكون اجسام لا نهاية لها معا وهذا هو المستحيل
الذي يدعونه ويمنعون وجوده فلم يجب هذه الشكوك وجوب
ان يكون للزمان وجود فاضطر كثير من الناس الى ان جعل للزمان نحوا من
الوجود اخر هو الوجود الذي يكون في التوهم وللامور التي تثبت نهايات
توجد في التوهم من الامور التي يجيء المعاني اذا اعدت وترتب
منها فحدثت هناك صور نسب بها وجودها في الوهم فقط فعلى
الزمان هنا نقطع فان الذهن من نسبة المتحرك الى طرفي مسافة اللذين
هو بعرض احدهما بالفعل وليس بعرض الاخر بالفعل او حصوله في ما
لا يصح مع حصوله هناك في الاعيان ولكن يصح في النفس فانه توجد — ان يوجد ح
في النفس تصورهما وتصور الواسطة بينهما معا ولا يكون في الاعيان

امر موجود

امر موجود يحصل منها ويكون في التوهم امر يطابق في الذهن اي بين
وجوده هنا وبين وجوده هناك مسافة مثله يقطع هذه المسافة
بهذه السرعة او البطء الذي للتغير لهذه الحركات او لهذه العدد من الحركات
والسكونات المركبة فيكون هذا القدر الملك الحركة لا وجود له لكن
الذهن يتوهم في نفسه لطرفي اطراف الحركة فيها بالفعل معا مثل
ما ان الحمل والوضع والمقدمة وما جرى هذا المجرى اشياء يتصورها
الذهن على الامور المعقولة ومناسبات فيما ولا تكون في الامور
الموجودة شيء منها وقالت طائفة اخرى وكذا ما بدا ان الزمان
ليس الا المجموع اوقات فانكم اذا رتبتم اوقاتا متتالية
وجمعتموها لم يشك ان مجموعها الزمان واذا كان كذلك فالوقت
الاوقات عرض الزمان وليس الوقت الا ما تعضه الوقت — يوجبه ظ
وهو ان يفرض ابتداء عارض لعرض معلوم مثلا يكون كذا — يفرضه ظ
بعد يوم من هذا فانه يكون مع طلوع الشمس بعد طلوعها يكون الوقت
طلوع الشمس ولو جعل حدوث [illegible] بالحس صح في ذلك صحيح
طلوع الشمس [illegible] انما صار طلوع الشمس وقتا [illegible] العاقل
اياه ولو شاء لجعل غيره وقتا الا ان طلوع الشمس كان اعم
واعرف واشهر ولذلك اختير ذلك وما يجري مجراه للتوقيت
فالزمان [illegible] امور هي اوقات موقتة [illegible] الحمل اوقاتا

صح

موهومة قالوا ان الزمان على غير هذا الوجه لا وجود له ويعرف
ذلك من الشكوك المذكورة وقالت طائفة ان الزمان جوهر
ازلي وكيف لا يكون جوهرا وهو واجب الوجود فان وجوب
وجوده بحيث لا يحتاج في ذلك اثباته بدليل بل كلما حاولت
ان ترفع الزمان وجب ان تثبت الزمان لانك ترفعه قبل
شي او بعد شي ومهما فعلت ذلك فقد اوجدت مع رفعه
قبلية او بعدية فتكون قد اثبت الزمان مع رفعه والقبلية
والبعدية التي تكون على هذه الصورة لا تكون الا لزمان
او زمان فالزمان واجب الوجود فلا يجوز ان يرفع وجوده
لاجل
وما يجوز ان يرفع وجوده فليس بعرض وما كان موجودا فليس
بعرض فهو جوهر قالوا واذا كان جوهرا واجب الوجود فهو جوهر
ازلي قالوا واذا كان واجب الوجود استحال ان يتعلق
وجوده بالحركة فيجب ان يوجد الزمان وان لم يوجد الحركة مادام
عندهم انه يوجد مع الحركة فقدر بالحركة وتارة مجردا فيسمى
حينئذ دهرا فهذه من الشكوك المذكورة في امر الزمان ولا دليل
سان هل اولا على وجود الزمان وعلى ماهيته بل يجعل الطعن
في وجوده وفي ماهيته ثم يكر على هذه الشبهة فيحلها وهو سبيل الذي
الموجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا ايضا فمنهم من جعل الحركة زمانا

وما كان واجب الوجود صح

ومنهم

ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات ومنهم
من جعل عودة الفلك زمانا اي دورة واحدة ومنهم من جعل نفس
الفلك زمانا فاما الذين جعلوا الحركة نفسها زمانا فقالوا ان الحركة
من بين سائر الموجودات هي التي تشتمل على ماض وعلى
مستقبل وفي طبعها ان تكون لها داما فاذا كان لهذه الصفة وكان
لهذه الصفة هو الزمان قالوا ومما يحقق انه كان زمانا اذا
احسسنا بالحركة حتى ان المريض والمغتم يستطيلان زمانا يسيرا
المتمادي من البطء لسرعة الحركات بالملذات من ذكر بدن
والذي ينتهي عنه ذكر المتلذذ عنها البطء والغيظ ومن لا يشعر بالزمان
كاصحاب الكهف فانهم لما لم يشعروا بالحركات التي بين القائم
انفسهم للاستغراق بالنوم وان انتباههم لم يعلموا انهم زادوا على
يوم واحد فقد حكى المعلم الاول ايضا ان قوما من المتألهين
عرض لهم شبيه بذلك ويدل التاريخ على انهم كانوا قبل اصحاب
الكهف فهذه سر كلامه والسابق قبل يفتح الكلمة في امر الزمان
وكلها غير صحيح اما انه الحركة ليست زمانا فلانه قد يكون حركتان
وحركة ابطاء بل اقصر واطول وقد يكون حركتان معا ولا يختلف
زمانان معا وانت تعلم انه قد يحصل حركتان مختلفتان معا في زمان
واحد وزمانهما لا يختلف والحركة تتصل لهما غير فصول الزمان

بالحركة لا يشعر صح

ولا يكون زمان اسرع من زمان وابطا صح

وكما نقول للشيء انه كان زمان مثل سوف او بغتة والآن والآنفا ليس من
ذات الحركة في شيء والزمان يصح ان يوخذ في حد الحركة السريعة جزء الى
الفصل والحركة لا يصح ان يوخذ كذلك بل يوخذ على انه جزء متقدم فانه
يصح ان نقول ان السريع هو الذي يقطع مسافة اطول في زمان اقصر ولا يصح
ان نقول في حركة هي حركة اقصر وحكم الحركة كالاولى الفلكية بهذا الحكم بعينه فانما
يصح لنا ان نقول فيها انها اسرع الحركات لانها تقطع مع قطع الحركة
الاخرى اعظم مما هو مثلا ما يقطعه بعينه وهذه المعية هي امر غير الحركة
بل هو معنى مقترن بها كلما نالته وما يساويه ويختلف في
المسافة وذلك المعنى ليس ذات احديهما لان الثاني لا يثبت زمن الاخر
في ذاته ونثبت ذلك في كلام الذي هاهنا معا ويمكن ان هذا الموضع ليس بظاهر
في دوك من جمهور الناس اعراضا رجعيا لاعراض وذلك لانهم
لا يجعلون الحس ذلك العرض الى درك من حيث هو حركة او كون او سواد
او بياض او غير ذلك وهما ولكنهم يضطرون الى ان يقولوا ان المضي وقع
بالوقت ويضطرون الى ان يكون الوقت بعد احدهما الحركتين
اخر مع وجوده وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منها ضرورة معنى غير
معنى كل واحد من العرضين وكل معنيين يقترنان في شيء وكل معنيين فهما
في امر ما معا فان ذلك ان وجودهما او وجود واحد منهما موقفا بانه مع
مع وجود الاخر فالمفهوم من المعية هو امر ما لا محالة ليس هو مفهوم احدهما

ل
توين

معا ح

وهذه المعية مقابلة للقران لو تعدم احدهما او تاخر وهذا القران الذي
فيه المعية هو الوقت الذي يجمع كلا من شيئين فكل واحد منهما يمكن ان يجعل
دالا على كل ما كان نظير ذلك الامر مما يقع في ذلك الوقت ولو كان
ذلك الامر في نفسه وقتا لكان اذا القي مدة وهو واحد بعينه
وجب ان يكون مدة البقاء وابتداؤها وقتا واحدا بعينه ونحن
نعلم ان الوقت الموقت هو حدوثه متقدم ومتاخر وان المتقدم
والمتاخر بما هو متقدم ومتاخر لا يختلف وما هو حركة او سكون او غير
ذلك يختلف فليس كونه عرضا كونه حركة او سكونا هو كونه متقدما او
متاخرا او مقابل حقيقة التقدم والتاخر والمعية امرا اخر هو حال الزمان
واما الحجة التي اعتمدها جاعلوا الزمان حركة بمقدمة على معدومة غير مسلمة
وذلك قولهم ان كل الحاضر ان يكون في طبيعته شيء ماض وشيء مستقبل
هو زمان فان هذا غير مسلم فان كثيرا مما ليس بزمان هو ماض ومستقبل
كالطوفان والقيامة بل يجب ان يكون مع هذا الشرط اخر وهو
ان يكون لذاته ماضيا بحيث هو الشيء الذي هو بعينه الماضي او المستقبل
حتى يكون طبيعة كالامر الذي اذا انقضى امر اخر كان لذاته حق
ماضيا ومستقبلا والحركة اذا انقضت لم يكن بعينه وجوده حركة
بل انها ماضية بل يكون عدمها ليس الماضي ولذلك يصح ان نقول
حركة في زمان ماض ولا يجوز ان نقول حركة في حركة ماضية اللهم الا

ان يعرض في جملة الحركات الماضية وليس يصدها مما امل ان يكون الشي
مطابقا لوجود ذلك الذي هو فيه واما القائلون بان الزمان هو دوره
واحدة من الفلك حتى انه ليس كل جزء زمان وجزء الدوره ليس هو دوره
وابعد من هذا كله طن من ظن ان الزمان هو الفلك لعكس من حس
في الشكل الثاني على ان احدث المقدس فيه كاذبه وهي قوله وكل جسم
في فلك وليس كذلك بل الحق ان كل جسم ليس بفلك هو في فلك واما
الذي في الزمان فلعله هو كل جسم مطلقا فان الفلك نفسه ايضا في زمان
على النحو الذي يكون للاجسام في الزمان علته وادها اسرها الى المذاهب
الباطلة في ماهية الزمان فحقيق ان نشرع في ماهية الزمان ثم نصحح
من هناك وجوده ونصحح حال الشبه المذكورة في وجوده

في تحقيق ماهية الزمان واثبات ماهيته

ان من البين الواضح انه يجوز ان يبتدي متحركان بالحركة وينتهيان
معا واحدهما يقطع مسافة اقل والاخر مسافة اكثر اما لاختلاف
البطؤ والسرعة واما لتفاوت عدد السكونات المتخللة كما يراه
قوم ويجوز ان يبتدي اثنان ويقطعان مسافتين متساويتين لكن احدهما
ينتهي الى اخر المسافة والاخر لم يقطع بعد وذلك للاختلاف المذكور
ويكون في كل حال من الاحوال من مبداء كل حركة الى منتهيها امكان
قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة السرعة والبطؤ او المعينة

التركيب مع السكون وامكان قطع اعظم من تلك المسافة بما لا يخرج
مستاويا لما قبل بحسب السكونات وامكان قطع اقل منها بالابطاء
من تلك او الاكثر بحسب السكونات وان ذلك لا يجوز ان يختلف
الا بحسب من المبداء والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركة
والى السرعة او الى البطؤ بعينه تلك المسافة ووصل السرعة بعينها والبطؤ
بعينه كان امكان اخر من ابتداء تلك المسافة ومنتهى نصفها امكان
قطع النصف بتلك السرعة والبطؤ وكذلك من هذا المنتهى
المنصف المفروض الى الاخر من المنتهى كان امكان الى النصف
ومن النصف متساويان وكل واحد منهما نصف الامكان المفروض
او لا فيكون الامكان المفروض اولا منقسما ولا عليك الان ان تجعل
هذا المتحرك متحركا بالحقيقة في المكان او حركة بالعرض لمتحرك بالوضع
المتحرك في المكان فانه لعارضه مماسه الى مماسه لمماسات
متصلة او موازاة الى موازاة لموازات متصلة وان نسبة الى قطع مسافة
كيف كان فلسنا نختلف في ذلك الحكم فيما نحن بسبيله فيحصل الان هذا
الامكان قد صح انه منقسم وكل منقسم فمقدار او ذو مقدار فهذا
الامكان لا يعرى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون مقداره مقدار المسافة
كانت المتساويات في المسافة متساوية في هذا الامكان لكن ليس
كذلك ... او مقدار اخر فاما ان يكون مقدار المتحرك او لا يكون

او مقدار آ آ د ولو كان مقدار المسافة

كذا ليس مقدار المتحرك والا لكان المتحرك الاعظم اعظم في هذا المقدار
وليس كذلك هو او مقدار عنه المسافة وغير مقدار المتحرك ومن المعلوم
ان الحركة ليست نفسها ذات هذا المقدار نفسه ولا السرعة والبطء
كذلك او الحركات في انها حركات تتفق في الحركية وتتفق في السرعة
والبطء وتختلف في هذا المقدار وربما اختلف الحركة في السرعة والبطء
وتتفق في هذا المقدار وربما اختلف الحركة في السرعة واتفقت في
في هذا المقدار فقد ثبت وجود مقدار لامكان وقوع الحركات
بين المقدم والمتاخر ووقوعا لبعض مسافات محدودة ليس مقدار
المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة وهذا المقدار ليس يجوز ان
يكون قائما بنفسه وهو منقض مع مقدره وكل منقض فاسد فهو
في موضوع او ذو موضوع وهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز ان
يكون موضوعه اولا مادة المتحرك لما بيناه فانه ان كان مقدارا لمادة
بلا واسطة لكانت المادة بقدره اعظم واصغر فاذن هو في
الموضوع بوساطة هيئة اخرى ولا يجوز ان يكون بوساطة هيئة قارة
كالبياض والسواد والا لكان مقدارا لتلك الهيئة من المادة تحصل
في المادة مقدارا ثابتا قارا فبقي ان يكون مقدار هيئة غير قارة
وهي الحركة من مكان الى مكان او من وضع الى وضع لها مسافة
تحرك عليها الحركة الوضعية وهذا هو الذي نسميه الزمان فاتضح ان

مقدار م

والبطوء م

ولكونه قائما بنفسه م

الحركة

الحركة بحقيقتها ان تنقسم الى متقدم ومتاخر وانما يوجد فيها ما يكون منها
في المتقدم من المسافة والمتاخر منها ما يكون في المتاخر من المسافة لكنه
مع ذلك انما المتقدم للحركة لا يوجد مع المتاخر منها كما يوجد المتقدم
والمتاخر في المسافة معا ولا يجوز ان يفرض ما هو منها مطابق للمتقدم من
الحركة في المسافة متاخرا ولا الذي هو مطابق للمتاخر منها فيها متقدما
كما يجوز في المسافة فيكون للمتقدم والمتاخر في الحركة خاصية تلحقهما من
جهة ما هما للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة ويكونان معدودين بالحركة
فان الحركة باجزائها تعد المتقدم والمتاخر فتكون الحركة لها من حيث
لها في المسافة تقدم وتاخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار
المسافة والزمان هو هذا العدد او المقدار فالزمان عدد الحركة
اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل في المسافة والا
لكان البيان تحديدا بالدور والذي ظن بعض المنطقيين انه وقع
في هذا البيان دور لم يفهم هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان هو ايضا
الذي هو لذاته مقدار لما هو في ذاته ذو تقدم وتاخر لا يوجد المتقدم
منه مع المتاخر كما قد يوجد في سائر انحاء المتقدم والمتاخر وهذا
هو لذاته يكون منه قبل ومنه بعد وكل ما سواه
لاجله بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لانه للاشياء لا لاجله
بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لان الاشياء التي يكون فيها قبل

المتقدم م

عدد م

اذ م

قبل وبعد بمعنى ان القبل منهما فائت او البعد غير موجود مع القبل
انما يكون كذلك لا للذوات بل لوجودها مع قسم من اقسام هذا المقدار
فما طابق منها جزءا هو قبل قيل له انه قبل وما طابق جزءا هو بعد قيل له
انه بعد ومعلوم ان هذه كلها اشياء ليس ذوات القبليات بالامر
فيه فلا فائت فيه ولا لاحق وهذا الشيء ليس كذلك قبل وبعد لا لاجل شيء
آخر فيكون ذلك الشيء او شيء آخر بهذه الصفة التدريج آخر الا وهو
لذاته قبل وبعد اي لذاته يحصل كالاضافة التي بها يكون
قبل وبعد ومعلوم انه ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان التغير
على النحو المذكور وقوعا اوليا ويقع في غيره لاجله فيكون ذلك
الشيء هو المقدار المقدر للامكان المذكور بتقدير ابداته ويكون
ما نحن فيه لا غيره فنحن انما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي
هو لذاته مقدار للامكان المذكور ويقع فيه الامكان المذكور وقوعا
اوليا فقد صح اذا ان هذا المقدار المذكور هو بعينه الشيء الذي هو
لذاته يحصل اضافة قبل وبعد بل هو بعينه منقسم الى قبل وبعد
اعني بهذا ان الزمان قبل لا بالاضافة بل اعني انه الزمان لذاته
يلزمه هذه الاضافة ويلزم سائر الاشياء بسبب الزمان حال انه
اذا قيل له قبل وكان ذلك الشيء مع الزمان فكان مثل الحركة
والانسان وغير ذلك كان معناه انه موجود مع شيء هو بحال كذا

لانه لو كان فانه لذلك لكان التقدم منه
انما صار قبلا لوجوده في ذلك ... صح

من الامكان التغير اه صح

يكون صح

المحال

المحال يلزمها اذا اقتضت في حال الاقتران كان الشيء بها قبل لذاته
اي يكون هذا اللزوم له لذاته فالمعدوم المتقدم انه لم يوجد مع عدم
شيء آخر لم يكن موجودا او هو موجود وهو معدوم على الاقل عدمه
وهو معه اذا اعتبر وجوده فقط وفي حال ما هو له معدوم هو حال ما هو
مع بعد يبطل منه لا محالة ان كان له من العدم عند ما هو مع فالمتقدم
والعدم بمعنى لهذه الذات ليس لذاته ولا بما هو مع بات ذاته
وذلك للآخر مستحيل فيه ان يصير مع اي له الآخر استحالة
لذاته ويستحيل فيه ان يصير مع ومعلوم ان هذا الوجود لا يعطي له
فانه عند وجود الآخر قبله واما الشيء الذي لهذا المعنى والامر فلا
يستحيل ذلك فيه فانه تارة يوجد وهو قبل وتارة يوجد وهو
مع وتارة يوجد وهو بعد وهو بعينه واما نفس الشيء الذي هو
قبل وبعد لذاته وان كان بالعكس فلا يجوز ان يصير هو بعينه فيكون
بعد بعد ما كان قبل فانه ما جاء المعنى الذي به الشيء بعد الا بطل ما هو به
قبل والشيء في هذا الامر هو باق مع بطلان الامر القبل وهذا
الامر لا يجوز ان يكون نسبة الى عدم فقط او الى وجود فقط فان
نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون متأخرا كما يكون متقدما ولكن
في جانب الوجود وكذلك ... تقارن المنسوب اليه
اليه وبالعكس وله ذلك الحكم وهذا الامر هو زمان او نسبة الى زمان

معه بل ليس مع شيء ما عليه وجوده
فاعله في حال لم يوجد ... حال ما هو
صح

البتة م

عند وجود الآخر صح

واحد م

بل هو نسبة الى عدم مقارن امرا آخر
او لا مقارنة كأنه بعده وان قارن
عدمه كان متأخرا والعدم في حال لم
عدم وكذلك الوجود صح

فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان نسبة الى الزمان فيكون قبليتها
لاجل الزمان ويرجع الامر الى ان هذه القبلية والبعدية اول موضوعها
الزمان فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذى يعرض له قبل وبعد
لذاته هو الذى نسميه الزمان اذ قد عرفت انه لذاته هو مقدار الامكان
المشار اليه ولما صح ان الزمان ليس مما يقوم بذاته وكيف يكون
ما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وعائد
وكل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة فيكون الزمان ماديا
موجودا فى المادة بتوسط الحركة فان لم يكن حركة ولا تغير
لم يكن زمان فانه كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد وكيف
يكون انه قبل وبعد اذا لم يحدث امر فانه لا يكون بعد وقبل
معا بل يبطل الشى الذى هو قبل من حيث هو قبل لانه يحدث
الشى الذى هو بعد من حيث هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير
ببطلان شى او يحدث شى لا يكون امر هو بعد او لم يكن قبل او امر
هو قبل اذ ليس بعد ما دون الزمان لا يوجد الا مع وجود تجدد
حال وتجدد ان يستمر ذلك التجدد والا لم يكن زمان ايضا
لانه اذا كان امر دفعة ثم لم يكن شى البتة حتى كان امر آخر
دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور او لا يكون
فان كان بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد

امر دفعة لا

والقبل والبعد انما يتحقق بتجدد امور وفرضنا انه ليس هناك تجدد امور
هف وان لم يكن بينهما هذا الامكان فهما متماسان فلا يخلو اما ان
يكون ذلك الاتصال مستمرا او لا يكون فان كان مستمرا فقد حصل
ما فرضناه على انه مع استحالته بعد وان كان منقطعا عاد الكلام
من راس فيجب ضرورة ان كان زمان ان يكون تجدد احوال
اما على التلاحق واما على الاتصال فان لم يكن حركة لم يكن زمان
ولان الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل بما والاتصال الحركات والمسافات
فلا محالة فصل متوهم وهو الذى يسمى الآن
فى بيان امر الآن نقول ان الآن نعلم من جهة العلم بالزمان
فان الزمان لما كان متصلا لا محالة فصل متوهم وهو الذى يسمى
الآن وهذا الآن ليس موجودا الا بالفعل العاكس فى نفس الزمان
والا لقطع اتصال الزمان انما وجوده على ان توهمه الوهم واصلا
فى مستقيم الامتداد والواصل لا يكون موجودا بالفعل فى المستقيم
الامتداد من حيث هو واصل والا لكانت كاسين بعد اتصال
لا نهاية بل انما يكون بالفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع ومحال
ان يقطع اتصال الزمان وذلك لانه ان حصل فى الزمان قطع لم يخل
اما ان يكون ذلك القطع فى ابتداء الزمان او فى غير ابتداء الزمان
وجب من ذلك ان يكون ذلك الزمان لا جل له واذا كان

لها

مثلا صفحتان

فله

بل ص

انتهاية فانكان فى ص

لا محل له فيجب ان لا يكون معدوما ثم وجد فانه لو كان معدوما ثم وجد
لكون وجوده بعد عدمه فيكون عدمه قبل وجوده فيكون له قبل [illegible]
ويكون ذلك القبل متميزا عن العدم الموصوف به على النحو الذي قلنا
في غير هذا الموضع فيكون الشيء الذي يبقى هذا النوع من القبلية حاصلا
ولا هذا الزمان فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به وذلك
قبل وهذا بعد وهذا الفصل يجمعهما وقد فرض فاصلا وهذا خلف وكذلك
ان فرض فاصلا على انه نهاية لم يخل اما ان يكون بعده امكان
وجود شيء او لا يكون فان كان لا يمكن بعده ان يوجد شيء ولا
واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد شيء مع عدم ما هو الى
من النهاية فقد ارتفع ان يكون وجود واجب وارتفع كان الامكان
المطلق والوجود الواجب والامكان المطلق لا يرتفع وان
كان بعده ذلك فله بعد فهو فصل للآن واصل لا فاصل فان الزمان
لا يكون له آن بالفعل موجود ما ليس في نفسه بل على القوة اعني
القوة القريبة من الفعل وهو ان الزمان فيها احد الآنات [illegible]
الآن دائما انما يعرض العارض او نحوه او الحركة حدا مشتركا
غير منقسم كمبدا طلوع او غروب او غير ذلك وذلك
ما لحقيقة ليس احداث فصل في ذات الزمان بل يعرض على
اضافة الى الحركة كما يحدث من الفصول الاضافية في المقادير

الآخر كما يفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة او مماسة او
فرض عارض من غير ان يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه
بل حصل فيه فصل بقياسه الى غيره وهذا الآن اذا حصل بهذه النسبة فليس يكون ل
عدمه الا في جميع الزمان وقول القائل انه انما يعدم في آن يليه
او لا يليه هو بعد ان يسلم ان له فساد او ابتداء في آن بل ابتداء
فساده هو طرف الزمان الذي هو فيه موجود بعدم فانه لا يفهم
من الفساد غير ان يكون الشيء معدوما بعد وجوده ووجوده في هذا
الموضع هو انه طرف الزمان الذي هو فيه معدوم كانك قلت
انه في طرف الزمان الذي هو معدوم فيه موجود وليس لفساده
مبدا او فساده هو اول آن فقد فيه بل آخر زمان وجوده وعدمه فصل
هو وجوده وعدمه فصل هو وجوده لا غير وانت تعلم انه ليس للمتحرك
وان الكائن والمتكون والفاسد اول آن هو فيه متحرك او ساكن
او متكون او فاسد او الزمان ينقسم بالقوة الى غير النهاية والذي
يقال من انه يمكن الشيء يبقى على هذا الآن اما ان يعدم قليلا قليلا
[illegible] الى العدم [illegible] او يعدم دفعة فيكون عدمه في آن هو [illegible]
ان يبين فساده [illegible] ان المعدوم او الموجود دفعة
يعني الذي يحصل في آن واحد ليس لاجل المقابل الذي يعدم
قليلا قليلا او الذي يوجد قليلا قليلا بل هو اخص من ذلك المقابل

بعده م

في م

فيمتد اخذه الى العدم او

وذلك المقابل هو الذي ليس ينسب الى الوجود او الى العدم
او الاستحالة او غير ذلك قليلا قليلا وبهذا الصدق على ما يقع
كله دفعة ويصدق على الامر الذي يكون في جميع زمان ما بعد وما
هو طرفه الذي ليس بزمان موجودا او الامر الذي يكون في جميع
زمان ما وفي طرفه الذي ليس بزمان معدوما فان هذين ليسا
يوجدان او يعدمان قليلا قليلا والاول ايضا كذلك وهو
الذي يكون وجوده او عدمه في آن لكن هذا الوجه باين
وذلك الوجه الاول لان الوجه الاول قد وضع فيه الحكم في آن
الزمان هو بعينه بالذات كالحكم في جميع الزمان وفي هذا الوجه
قد وضع الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان فيه ان يوضع آنا بعد
الآن المخالف والاولى مساعدة آن آن وكان ذلك
الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا في ان هذا الوجه الثاني
يصح وجوده او لا يصح فانا لا نحكم فيه من حيث هو محمول عليه
وذلك السلب هو انه ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا والى
ذلك يشترك فيه تلك الشركة اخص من هذا السلب والاولى
لا يلزم الاعم وليس يجب ان يكون الشيء من حيث يصدق عليه
او محمولا يجب يصدق بوجوده او لا يصدق في علم هذا في صناعة
المنطق فاذا كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا اعم

موجودا في
الذي هو
الآنات
يصدق بوجوده بل يتكلم فيه من حيث هو

من قولنا

من قولنا يوجد دفعة او يعدم دفعة لم يعتبر انه يكون حالة وذلك في آن
مبداء وليس قول القائل انه اما ان يكون قليلا قليلا او يكون دفعة بهذا
الوجه هو ما يصدق المنفصل المحيط بطرفي النقيض او المحيط بنقيض وما
يلزم نقيضه والا فان مقابل انا يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة اي لا
يوجد في آن مبداه وليس يلزمه لا محالة انه يوجد او يعدم قليلا قليلا بل
قد يصدق معه الذي بحسب الوجه المذكور اللهم الا ان يعني بالموجود جميع
الذي لا يوجد في آن الا وفيه حاصل الوجود ولا يوجد في آن هو فيه بعد
السلوك وكذلك في المعدوم فهو بحسبه فان كان يعني هذا كان هذا لازم
المقابل صحت القضية ولكنه لم يجب ان يكون وجوده في المبدا او هو اوله
وبهذا يتشوش وان كان لا يليق بهذا الموضع فينبغي ان نذكره ليكون سبيله
يتحصل بالتقصاء وهو انه يا تحرى انه سوف ليعرف مثل الان الذي
من الزمان في احد ما كان كل وفي الاخر كل الاخرى فيه يكون الامر فيه
غير الكل في جميعها او يكون فيه على احدى الحالتين دون الاخرى فان كان
الاعراض ودونه المماس لا يلمس وغير المماس والوجود والعدم
وغير ذلك في ان كل الشيء في آن المفروض عنهما جميعا محال انه يكون لا محالة
على احد شطريه على انه ما يكون فيه فصل ان كان من الموجود لا محالة
موجودا فيما بعده علي اما ان يكون ذلك الشيء الوارد مما يصح وجوده
في آن وهو الشيء الذي يشابه حالة في اي آن حصر من زمان وجوده

ولا يحتاج في ان يكون له آن يطابق مدة ومكان يجد فيه الشيء والفصل
المشترك موصوف به كالمماسة وكالتربيع وغير ذلك من الصفات
القارة فالشيء يوصف بوجودها في كل آن من زمان وجودها واما ان
تكون الشيء بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده في زمان ولا يقع في آن
فيكون وجوده في الزمان الثاني وحده والآن الفاصل بينهما لا يخلو لا
محالة فيكون فيه مقابله مثل المفارقة وترك المماسة والحركة
ومن ذلك ما يجوز ان يتشابه حاله في آنات من زمانه دون آنات
الوقوع ابتداء ومنه ما لا يجوز ان يتشابه حاله البتة اما الذي يجوز
مثل اللا مماسة التي هي المماسة فانها لا تقع الا بحركة واختلاف حال
ولكنها تختلف لا مماسة بل مماسة ربما تشابه فيه وان اختلف احوالها
من جهة اخرى فليس من جهة انها مماسة ولا مماسة واما الذي لا يجوز
ذلك فيه فكالحركة فانها لا يتشابه حالها في آن منه كما ... يكون
في كل آن بحد وقرب وبعد جديد ما من احوال الحركة فالشيء العديم الحركة
او المتحرك والماس او المماس فالآن الفاصل من زمانه اولا
ابتداء مفارقة فيه ولا حركة فيه مماسة وعدم حركة وهو اولى
كان خارجا عن غرضنا فانا ... فيه وفي مسائل اخرى فهذا الذي
يكفينا فيه من الآن المحدود بالماضي والمستقبل كان حدث زمان
فحد بحصوله هذا الآن وقد نتوهم آن آخر على صفة اخرى فكما

ل
بعد

وكذا ح

ان طرف المتحرك ولكن نقطة ما تفرض بحركته وسيلانه مسافة ما خطا ما
كأنه اعني ذلك الطرف هو المتصل ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة
لا الى غير النقط المتوهمة واصلة كذلك يشبه ان يكون في الزمان
وفي الحركة بمعنى القطع شيء كذلك وليس كالنقطة الداخلة في الخط التي
لم تفعله وذلك ان ما يتوهم متصلا واحدا في المسافة وزمان فالمتصل
نعم يصير على مسافة مسيلا بسيطا ثم زمان متصل فكان المتصل في حالة
التي هي هو في الحركة هو طرف غير منقسم فعال سيلانه اتصالا وبطله
في المسافة نقطة ومنه الزمان آن فانه لا يكون معه لا خط المسافة
بعد حصوله ولا الحركة بمعنى القطع بعد الفصل ولا الزمان بعد سلف
انما يكون منه كل واحد طرف له غير منقسم العاصمة فيكون موجودا
من الزمان الآن ومن القطع الشيء الذي حياله بالفعل هو الحركة ما دام
الشيء متحرك ومن المسافة الحد اما نقطة واما غير ذلك ولكل واحد من
هذه نهاية والمتصل ايضا نهاية بنفسه من حيث اتصل كالشيء ممتد من
المبدأ في المسافة له حيث وطرفان من حيث هو متصل من المبدأ
الى المنتهى وذاته الموجودة المتصلة كأن حدوثه له اثر من حيث اتصل
في هذه الجهة بحيث ان ينظر مثلا كأن المتصل ذاته واحد وسيلانه له اثر
حده ونهايته وفعل المسافة ايضا كذلك في الزمان الشيء هو كالمتصل
فيكون هو ذاتا غير منقسمة من حيث هو وهو بعده آن من حيث ذلك

ل
المسيل

بل المتوهمة بعد حدوث الخط ح

آن ل

وليس ينقسم من حيث هو كون لانه انما يكون آنا واحدا محدودا للزمان كالآن
وذلك يكون متصلا اذا كان محدودا لما يحدده ويكون هو بنفسه نقطة او شيئا
آخر وكان المتصل يعرض له من حيث هو متصل انه لا يمكن ان يوجد مرتين بل
هو يتفاوت اسماؤه لكن الآن من حيث هو آن لا يوجد مرتين لكن الشيء الذي
لا من ماهيات آنا غير ان يوجد مرارا فان كان شيء مثل هذا موجودا فيكون
حقه ان الآن يفصل بسيلانه الزمان ولا يكون هذا هو الآن الذي يعرض
من سيلانه يفصل منه كما ان النقط المتوهمة فاعلة بحركتها فهي غير نقط
المسافة المتوهمة فيه فان كان لهذا الشيء وجود فهو وجود الشيء معدوما المعنى
الذي يحصل فيه سيلان الحركة من غير احد متقدم ولا متأخر ولا يطابق
وكان كونه وراس اذا استمر سائلا في المسافة احدث الحركة لكن كونه
ذا ذلك المعنى الذي يتبعه الآن اذا استمر في مقدم الحركة وبين جزءها
احدث الزمان فحسبه في الشيء المتقدم والمتأخر بل كونه آنا وهو
في نفسه شيء يفعل الزمان ويقع الزمان بما يحدث آنا اذا واحدا آنا
من حدود فيه فيحدث بعدما ت متأخرات معدودة كالنقط بعد
الخط بان يكون كل نقطة مشتركة بين خطين ما من قبل والذي يحصل من الذي
يراد ان يعطى الشيء وحده ويعطيه الكثرة والعدد بالتكرير فالآن الذي
هو بهذه الصفة يعد الزمان فانه ان لم يكن يعد الزمان والمتقدم والمتأخر
بعد الزمان على الوجه الثاني بانه هو يحصل حركته يوجد الآن ولانه

يتفوت صح
كان المتصل من حيث هو اجزاء خر له
الاسماء غير ان يوجد مرارا صح

ل
جزؤه ويحصل جزئه

منه ل

المتقدم والمتأخر اجزاء الزمان وكل جزء فيه من سائر الانقسام كاجزاء
الخط فالآن اولى بالوحدة والوحدة اولى بالعدد فالآن يعد على
الجهة التي تعد النقطة ولا يعني والحركة تعد الزمان بان توجد المتقدم والمتأخر
سبب ذلك فيه مقدار الحركة تكون عدد المتقدم والمتأخر فالحركة تعد
الزمان على انها توجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتأخر والزمان يعد
الحركة فانه عدد لها نفسه مثال هذا ان الناس لوجودهم اسباب وجود
عددهم الذي هو مثلا عشرة فلوجودهم وجدت عشرتهم والعشرة جعلت
الناس لا موجودين واشياء بل معدودين اي ذوي عدد والبعض
اذا عدت الناس كان العدد وليس هو طبيعة بل العشرية التي حصلها
اذا او طبيعة كانت ما مستقلا فالبعض مثلا انما يعد العشرية وكذلك
الحركة تعد الزمان على المعنى المذكور ولولا الحركة بالفعل في المسافة
من حدود المتقدم والمتأخر لما وجد للزمان عدد ولكن الزمان يقدر
الحركة على وجهين احدهما انه يجعلها ذا قدر والثاني انه يدل على
كمية قدرها والحركة تعد الزمان على انها تدل على قدره بما يوجد
فيه من المتقدم والمتأخر وبين كل من فرق اما انه لا يدل على القدر
فتارة يكون مثل ما يدل المكيال على المكيل وتارة يكون مثل المكيل
على المكيال وكذلك تارة يدل المسافة على قدر الحركة وتارة
الحركة على قدر المسافة فتقول تارة مسيرة فرسخ وتارة مسافة رمية

الانسان صح

والحركة يعد الزمان والزمان
يعد الحركة صح

ما يدل صح

لكن الذي يعطي المقدار للاخر هو احدهما وهو الذي هو بذاته قدر فلان
الزمان متصل في جوهره صح ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى
المتقدم والمتأخر على ما ادعيته صح ان يقال قليل وكثير وكذلك الحركة فانها
تعرض لها اتصال وانفصال فتحمل عليها خواص المتصل وخواص المنفصل لكن
تعرض ذلك لها من غيرها والذي يخصها السريع والبطيء
فقد دللنا على نحو وجود الآن ما الفصل اشر كان له وجود بالفعل
وعلى نحو وجوده بالقوة

في حل
الشكوك المقولة في الزمان واتمام القول في مباحث زمانية
مثل الكون في الزمان والكون لا في زمان وفي الدهر والسرمد
ولفظة وهو اذ وقبل وبعد والقديم اما الزمان فان جميع
ما قيل في اعدامه وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له
في الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا ولا وجود له
في آن حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل على هذا النحو لا يكون
للزمان الا في النفس والتوهم واما الوجود المطلق المقابل للعدم
المطلق فذلك صحيح له فانه ان لم يكن ذلك صحيحا له صدق سلبه
فصدق ان يقال انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان
الحركة على حد من السرعة بعينها وان كان هذا السلب كاذبا فان
الحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن

قطع غيرها ابطأ واسرع على ما قدمناه فهذا الاثبات الذي مقابله
صادق وهو ان هناك مقدار هذا الامكان وهذا الاثبات دلالة
على وجود ما لا مطلقا ولكنه لم يكن دلالة على نحو وجوده محصلا في آن
او على جهته وليس هذا الوجه له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم
كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا ومع هذا يجب
ان يعلم ان الموجودات منها ما هي محققة الوجود ومحصلته ومنها
ما هي اضعف في الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف
وجودا من الحركة ومجانس لوجود امور بالقياس الى امور وان لم
يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا فانه يلزمه كالاضافة
ولما كانت المسافة موجودة وحدود المسافة موجودة صار
للامر الذي من شأنه ان يكون عليها ويطابقها او يقطعها او
مقدار قطع لها بحسب هذا الوجود حسابا فيسقط انه ليس البتة وجود
كذب فالمقدار الذي يحصل للزمان وجود لا على هذه السبيل بل على
سبيل التحصيل لم يكن الا في التوهم فان اللفظة المستعملة في ان
الزمان لا وجود له انما يعنى به لا وجود له في آن واحد مسلم ولكن
لا يمنع ان يكون له وجود وليس في آن على وجوده على سبيل الكون
بان يكون في آن ماض وصحيحا كان منها الشك الذي هو ان الزمان لم يكن في
آن واحد البتة وما جعله عليهم ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود

بين ان يقال صح

المستعملة

في آن او في زمان او طلبتم من هو موجود وليس يجب ان يسئل من فان
الزمان موجود لا في آن ولا في زمان ولانه متى قيل هو موجود مطلقا
وهو نفس الزمان فكيف يكون له وجود في زمان فليس اذا لو قيل ان
الزمان اما ان لا يكون موجودا او يكون وجوده في آن او يكون
وجوده باقيا في زمان ولا صحيحا بل ليس يصل قولنا انه ليس يصح وجود
سواه موجود في آن او موجود باقيا في زمان بل الزمان موجود
ولا واحد من الوجودين فانه لا في آن ولا باقيا في زمان وهذا
الا كمن يقول اما ان يكون المكان غير موجود او يكون موجودا في
مكان او في حد مكان وذلك لانه ليس يجب اما ان يكون غير
موجود او يكون موجودا في مكان او في حد مكان وذلك لانه ليس يجب ان يكون
اما ان يكون موجودا في مكان او حد لمكان واما غير موجود بل من
الاشياء ما ليس موجودا البتة في مكان ومن الاشياء ما ليس هو موجودا
في الزمان والمكان من جملة العلم الاول والزمان من جملة العلم الثاني وسنعلم
نحو هذا او الذي قيل انه ان كان للزمان وجود وجب ان يصح
كل حركة زمان فيكون لكل حركة تستتبع زمانا فالجواب عن ذلك
انه فرق بين ان يقال ان الزمان مقدار لكل حركة وبين ان يقال
انه متعلق بكل حركة واتفق فرق بين ان يقال ان ذات الزمان
متعلقة بالحركة على سبيل العروض لها وبين ان يتعلق الى ذات

الحركة

الحركة يتعلق بها الزمان على سبيل ان الزمان يعرض لها لان الاول
معناه ان ليس له عوض شرط والثاني ان شيئا يستتبع … اما الاول
فانه ليس منه شرط ما بعد السبق … يكون عارضا وقاما به بل ربما ادى
المماس بالموازاة والموازاة لما هو مماس له واما الثاني فلانه ليس الا تعلق
ذات الشي بطبيعة حتى انه لا يكون طبيعة الشي عنه ويحل كما يعرض للناس امر
الزمان انه يتعلق بالحركة ومن لها ومن امر الحركة ان كل حركة فبعد زمان
فليس يلزم من هذا ان يكون كل حركة يتعلق بها زمان يخصها ولا ان
كل مقدار … عارض له حتى يكون لكل حركة زمان عارض لذاتها بعينه بل
الحركات التي لها ابتداء واستواء لا يتعلق بها الزمان وكيف يتعلق بها الزمان
ولو كان لها زمان لكان يعقل لا بأس … وذلك … اذا
وجد الزمان بالحركة على صفة يصح ان يتعلق بها وجود الزمان بعد يسار
الحركات وهذه الحركة يصح عليها الاستمرار ولا يحد لها بالفعل
اطراف فالحال في … ان لم يوجد مثل هذه الحركة لكان يعدم
الزمان حتى يكون حركات اخرى غيرها فلا يعدم ولا … وسل
ما ذكرناه من الشكوك ان الحكم وان يوجد متحرك غير محتاج الى حركة
جسم اخر يجوز ان يتحرك ولا يجوز ان يكون له زمان فالجواب
عن ذلك انه ليس يجب انه ان لم يكن حركة مستديرة لم تستدر
لم توجد المستقيمة حيث لم يكن حركات مستقيمة طبيعية لم يكن …

فيجوز ان تكون حركة جسم منهم تجب بوحده ولا اجسام اخرى معطلة ولو ان
لم يكن شي من الاستحالات فليس كل ما يعرض يكون شي عرض لا يستحيل لم
التي لا تنطرو ولا شي استحالة الا عيان وبرهان واما ان
اعتمدنا التوهم فاذا وجد المسدودة بالتوهم واثبتنا المستقيم المتناهي
في الوهم الكثير وثبت في التوهم زمان محدود ولا يشكره التوهم
وليس يطابق بذاك فما لصح في الوجود كان زمان او لا وجوده متعلق
بحركة واحدة يعددها ويعد ايضا ساير الحركات التي يستحيل ان يوجد
دون حركة الجسم الفاعل للحركة للزمان الا في التوهم وذلك كالمقدار
الموجود في الجسم يقدره ويقدر ما كان معه ويوازيه وليس يوجب بقدره
وهو واحد بعينه يجب ان يكون متعلقا بالطبيعي بل يجوز يتعلق بواحد منها ويقدره
ويقدر ايضا الاخر الذي ليس يتعلق به والحركة اتصالها ليس الا لان المسافة
متصلة ولان اتصال المسافة يقع على الوجه الذي تقدم ومنها فرع الحركة تكون
الحركة بها على الوجه وعدد لها سواء الزمان فسكون الحركة متصلة من جهتين من
جهة المسافة ومن جهة الزمان واما هي في ذاتها فمن ظليت الا كما انها
بالقوة او اتصال من شانه شي ومن خروج منه وله فعل ان هناك
بعدا ما بين المبدا والمنتهى متصل حال للتقسيم الذي يقتضيها المتصل بل هذا
بعد ما يتجه من النظر نعلم به ان هذا المعنى يكون على المقدار المتصل لا غير
طولا او مساحة اجزاء الا يخفى وكان المتحرك حين يتحرك في لا ان بسط

وليس يدخل في ماهيته هذا المعنى اتصال
او تعددها لا يقوم كان ما بالقوة صح

منها

فيها لكان فيه عدد حركة من كان اول الثالث كانها العود ولم يكن
على فصل معين كونه جهة كان ما بالقوة لا يوجب ان يكون متعينة
ولذلك ما لم يعرف اشياء اخرى لا يعرف وجوب ذلك
وانها لا تكون الا على فصل حال يتعين كما فرض ان كان تصاله ص فرعا
يلزم الحركة من جهة المسافة او من جهة الزمان لا يدخل في ماهيتها ولا طلب
فاما ثم ما يعرف لا يعرف منه ما لزمان لم تكن للحركة اتصالا ولذلك متى
اصطلح على تقدير الحركة احتمل ان وجدت في مسافة او في زمان واما اتصال
الزمان بمعنى القربية لا اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وجهه
فان اتصال المسافة وحدها ما لم تكن حركة موجودة لا توجب اتصال
الزمان كما يكون مسافة يتحرك فيه المتحرك ويقف ثم يمضي فكون
هناك ويتحرك حين يقفها فيكون هناك اتصال المسافة موجودا
ولا يكون الزمان متصلا بل يجب ان يكون علة الزمان اتصال
المسافة بتوسط الحركة ولان اتصال الزمان باتصال المسافة
شرط ان لا يكون فيها سكون علة اتصال الزمان اجزاء اتصال
الحركة من جهة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الا اتصال المسافة
مضافة الى الحركة وهذا لا يكون وهناك سكون وليس هذا
الا اتصال المسافة مضافة الى الحركة وهذا لا يكون وهناك سكون الى
وليس هذا الاتصال علة لعدد الزمان متصل بل الا تحديدا الزمان

لتقسيمه

فإنه ليس للزمان سبب يعرض له الاتصال فحينئذ من اين يعرض ذلك
الاتصال فلو كان شيء يجعل للزمان اتصالا لا على [illegible]
الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان وكذا
اما القول ان لونا كان بسبب لون او حرارة كانت بسبب حرارة
تعرض فذلك انهما كانت بسبب وجود اللون والحرارة لا لكون الكيفية
حرارة لكن يقول اثر الاتصال [illegible] بسبب وجود الاتصال لا بسبب
الصيرورة وكذلك اثر الاتصال [illegible] الاتصال بذاته كما ان ذلك حرارة
لذاتها وليس لقائل ان يقول انا لا نعقل الحركة متصلة الا بسبب
المسافة او الزمان فانهم اختاروا ان يكون الاتصال المسافي سببا
للزمان ولا يجوز ان يقولوا ان الاتصال الزماني هو بسبب الزماني
ثم يقولون ان اتصال الحركة بسبب الزمان وليس كذلك اتصال
[illegible] ونقول انا نجعل المسافي سببا للزمان ولكن لا مطلقا
بل من حيث صار للحركة فصارت الحركة بها متصلة واعتبار اتصال
المسافة بنفسه [illegible] واعتباره مقارنا للحركة شيء [illegible] الآن ان اتصال
المسافة من حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو
بذاته متصل انما اتصل لا انه علة لكون ذات الزمان متصلا [illegible]
امر لا علة له فهذا الحق ان الزمان امر عارض للحركة وليس كنفس
ولا اتصل بها ولا بسبب من اسبابها بل امر لازم لها بعد [illegible]

والاتصال م

١٦٨

ومن المباحث في امر الزمان انه يعرف كون الشيء في الزمان معقول
انما كون الشيء في الزمان على معقول [illegible] بان يكون له معنى المتقدم
والمتأخر وكل ما له في ذاته معنى المتقدم والمتأخر فهو اما حركة واما ذو حركة
اما الحركة فذلك لها من طبيعتها جوهرها واما المتحرك فذلك له
من جهة الحركة ولانه قد بين لانواع الشيء [illegible] ونهاياته [illegible]
في الشيء [illegible] المتقدم والمتأخر والآن ايضا والساعات والسنون
من ابعاد الزمان فالآن في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتأخر
كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام [illegible] والثلثة
والاربعة والعشرة في العدد والحركة في الزمان كالعشرة [illegible] في
العشرة والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للاعراض للعشرة في العشرة ولان
السكون اما ان يتوهم مستمرا اما ابدا واما ان يتوهم بحيث يعرض له
تقدم وتأخر بالعرض وذلك [illegible] يراد السكون
عدم الحركة فيما من شأنه ان يتحرك لا عدم الحركة مطلقا بعد ان
يكون [illegible] مثل هذا السكون له وجه التقدم والتأخر فهو داخل
تحت السكون في الزمان دخولا بالعرض والحركات [illegible] والحركات
المكانية في انها تنتهي [illegible] طرف الى طرف [illegible]
الى طرف [illegible] داخلة في الزمان لا يحتمل ان لها بعد ما وتأخرا فاذا
كان [illegible] والسعي فان لم

كالآن

السكون

من لا يعقل الا الاتصال الزماني فقط فان لا يعقل ما وقع خارجا عن الزمان فقط
ولذلك ليس لنا عن الزمان الذي هو اتصال الحركة في مسافة او سببه
مسافة وهو مع ذلك ذو متقدم ومتاخر وهو متعلق الزمان بوجوده بعد
وجود على الزمان وهو الحركة التي فيها اتصال فهذه المتغيرات تشارك
الحركات المتساوية في انها تعد بالزمان ولا تنبارك بهما فيه قران الزماني
متعلق الوجود بها معقول لها فان هذه المتغيرات وجميعها وقد عرضت
عرضا في وقت الحركات المتساوية فاما الامور التي لا تقدم ولا تاخر *فهام*
بوجه فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان كالعالم فانه
مع الحركة وليست في الحركة وان كان التي من جهة التقدم وتاخر حصلا
من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا ينفك تقدما وتاخرا ليس في
زمان وهو من الجهة الاخرى في الزمان والشيء الموجود مع الزمان وليس
في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل استمرار وجود به
واحد فهو في الدهر واعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت على
الاتصال فكان الدهر هو قياس ثبات الى غير ثبات ونسبة هذا الحقيقة
الى الدهر كنسبة تلك الحقيقة الى الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى
بعض والمعنى الذي لها من هذه الجهة هو غير حوق الدهر ويشبه ان يكون احق
به السرمد وكل استمرار وجود ليس بالحقيقة مطلقا غير مقيس الى وقت
ووقت فهو السرمد والتي هو زوال حتى يقول انه الدهر مدة

هو كونه من جهة الاخرى لا يعقل التقدم والتاخر فيلاحظ من جهة ما هو ح

الزمان ح

[illegible]

السكون

السكون او زمان غير متعدد وحركة ولا ينفك منه ولا زمان ليس هو ذا قبل
ولا بعد فاذا كان له قبل وبعد وجب تجدد حال على اتفاق فيلحق من
حركة والسكون لو وجد بعد التقدم والتاخر على نحو ما قلنا ساقطا عن الزمان
ليس يعوق ليس من المشابه لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد
او يعدم فلم يزل على ظاهره بحسب النفس ذلك في الزمان اذا لم يحدوا
هناك مقدارا غير الزمان او لم يسعروا به وان كان كلام محمود احدها
الزمان وان كان مذمومها وموه لكن لامور الموجودة فيه اذ كثر امورا ظاهرة
العلل والعدم والفساد وجهل العلة فان سبب البناء معقول وسبب الامتعاض
والانفراد ليس مجهول في الاكثر وكذلك ان تشتت استقريت جزئيات
كثيرة فيعرض لذلك ان يكون اكثرها سببا في الزمان هو من الامور
الموجبة للفساد كالنسيان والهرم ومن الامعاض وفناء المادة وغير ذلك
فلذلك صار الناس يلومون ويذمون الزمان ويجوه والزمان له عوارض
وامور يدل عليها الفاظ تجري مجرى اللغة في ذلك ولنعددها فمن ذلك الان وقد
يفهم منه الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الذي ليس له كثرة *والمستقبل ح*
لا في جزء ولا في حد يفهم منه كل فصل مشترك ولو فرض قسمة الماضي وقد يفهم
منه طرف الزمان وان لم يكن هناك اشتراك بل كان صالحا
لان يجعل طرفا فاصلا بين الوهم غيره واصلح من الاول ان كان يعلم ما خارج
المفهوم انه لا بد من ان يكون مشتركا ولا يمكن ان يكون فصلا وهكذا

شيوع من النظر فيه تفهم من لفظ وقد يقولون ان الزمان مرت
حد الانين الآن اي الحاضر قصير ويحصل حينئذ هذا القول وهو ان كل زمان
بحوث عنه فوجدان لا موضع آنا ان يعوضون بجز الذي من له وان لم
تسعونه وبدان كا ان يكونان من الذي حاضرين معا لا جهم لكنه قد
يشعر الذهن في بعض كلا وقات يتقدم آن من الوجود تا خر آن
وذلك لبعد المسافة بينهما كما يشعر بالان المتقدم من آن الساعة
واليوم ومن بعضها يكونان كان في القرب بحيث لا يشعر الذهن
بالبينهما فيراوي ونحو عالم المسد في الستيفاد فيكون الذهن يشعر بهما كا
وقعا معا وكانهما آن واحد وان كان التعاقب لا كالاستقصاد ويمتنع الزمن
عن ذلك فاني ما [illegible] ولكن لا ان مراجع الذهن بنفسه يكون كلاهما كانه
وقعا معا ومن كالالفاظ الزمانية قولهم بغتة وهو كلام الواقع في
زمان غير مشعور بمقداره تقصر الا زمانه بعد ان لا يكون بلا مر سطا امتوقع
ومن هذه كالالفاظ قولهم دفعة وهو يدل على حصول شي في آن
وقد يدل على مقابل قولك قليلا قليلا وقد شرحنا ذلك ومن هذه الالفاظ
قولهم نحو ذا وهو يدل على آن قريب من المستقبل من كالآن الي نحو
لا يشعر بمقدار البعد بينهما فيما يشعر ما يعتد به ومنه ذلك قولهم قبيل
وهو يدل على نسبة الى شي في الماضي قريب من الآن اي في الآن
المدة بينهما مشعور بها وبعيد في المستقبل نظير قبل في الماضي المتقدم

فيدل على ما هو ابعد من كل آن الحاضر والمتاخر على مقابلة وما في
المستقبل فيدل على ما هو اقرب من الحاضر والمتاخر على مقابلة وقولنا
اخذ مطلقا فالمتقدم من الماضي والمتاخر من المستقبل والقديم زمان
[illegible] وبين كان بالعكس في الجديد والمقابل للزمان والقدم
القديم في الزمان مطلق والحقيقة هو الذي ليس لزمانه ابتداء

ان الطبقات من الاجسام احوال للاجسام ولكنها بمخالطتها لبعض
فالكون الى الاجسام من الاقطار واما الاحوال للاجسام مثل الزمان
ومثل الاشياء والحركة بالذات او بالعرض واحوال للاجسام
[illegible] الكلام من حركة الاجسام التي ليتها وسعها واما من حد الزمان
كا في الحركة واما من حد العكس في عدد ما يعده وعنها او مقداره وهذا
الحد [illegible] كالحركة قوة متناهية وقوة غير متناهية
بعد الاجسام [illegible] احوال الحيوان يكون بالفراد جسم جسم مثل حال
التناسل والاسهاء في الانقسام والصغر والاحوال يكون بعكس بعضها
في بعض مثل المعالي والمعاني والصانع والاتصال وما يجري مجراها واما
احوال يكون بعكس كالاجسام فالحركة والزمان منها بعض من احوال
كنيتها [illegible] لها ابتداء او [illegible] ومثل منقطعا من الحس لكن بل لا
نهاية لها واما الفوق منها فصغر من احوال [illegible] فيها انها [illegible]

امورا ذوات نهاية او غير ذوات نهاية وكيف يمكن ذلك فيها ايضا

فصل في التالي والمماس والتتابع

والتداخل والتلاحق وفي المتصل والوسط والطرف ومعا وفرادى
وقبيل ان نتكلم في امور تناسب بحث الحركة واحوالها فنقول لا غنا لنا عن ان
نتكلم في ما بينها من التقدم وفي التقدم وفي ذلك فنعرف ان الموضع
التالي والمماس والتداخل والتتابع والتلاحق والمتصل وان نعرف
الوسط والطرف وان نعرف معنى المكان ومعا وفرادى فنقول ان
المماس هو الذي ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل البيوت
المتتالية فان التالي منهما للاول هو الذي ليس بينه وبين الاول شيء من جنسهما
وقد يكون من نوع مسلسل حتى ومن يكون من حيث النوع مثل صف الناس
ودرس وجبل وشجرة فلا يوجد متتاليا من حيث هي من حيث النوع بل
من حيث هي متعاقبات او عام والا كالجسد او جوهر كالبياض او النظام صفا
او السطوح حجما فاذا لم يكن بينهما من القول على كلام التعريف ما ليس
لها حد ومنها ما هو ان هذا يوجد من شيء اذا اخذت هذه كلية
من حيث ما يتخصص بشيء كان الفرس تاليا للانسان والجبل والشجرة
وان اخذت من حيث هي حيوانات كان الفرس تاليا للانسان ولم يكن
الجبل والشجرة تاليا وان اخذت من حيث هي اجسام لم يكن بينها شيء
من جنسها كان ان الانسان تاليا واما المماس فهو التالي الذي ليس بين طرفه

وبين طرف ما فصل انه مماس ليس برودة وضع فالمماس هو التالي طرفها
معا الا في المكان على ان الوضع الواقع على الاشارة فان الاطراف
ليست في مكان البتة ولها وضع او النقط ايضا لها وضع ما والوضع
ان يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه انه في جهة مخصوصة والمماس
يقع ذلك على الاشارة على طرفيهما معا او اذا كان شيئان يتعدى طرف القاء
كل منهما طرف الاخر حتى بمقدرات الاخر باسره ولم يتميز ذلك
بل كان متداخلا فان التداخل الا ان يدخل كلية ذات في الاخر وليس
ذلك الدخول الا ان يتم اقترانه بما كل ما فصل انه متداخل فيه فان سواء
كان للاخر حيز الا وهو ملاق للاخر وان فصل انه لم يكن الاجله
كل طرف واخرى ما سواه منه فجميع المتداخلان يكون للاخر من ذات
هذا الاول وللمقدرات الاخر فلا يرى شيئا للملتقى كالاخر واما كون المتداخلين
في مكان واحد فهو امر لازم المتداخل وليس هو مفهوم ما حل مفهومهما
الملاقاة بالاسر واذا كان شيء يقع للاخر بالاسر ولاخر لا يحصل عليه
فالملتقى للاخر ملتق للاول والا فيوجد فيه بالملاقاة شيء حاله غير الاول
وقيل ان الاول للاخر كله وانما يحصل من الشيء على نصف فالملتقى
بالاسر اي شيء لا ان لاخر ولا يحب واحد منهما عن ما سواه للاخر ولا
يزداد الحجم باجتماع الف منها وهذا هو سبيل النقط الف نقطة لو اجتمعت
فاذا كان شيء ملاق شيئا ولاقى الملاقي شيء لا يلاقي الاول فهناك

ظ
طرفاهما

في
مما ان الوضع

لا في احدهما

نفسه في ذاته عما لاقى بالاول وذلك البعض يلاقي الملاقي الثالث فارغا عن الملاقاة
بالاول وهذه الاشياء كلها ثابتة في العقل وكذلك اذا كان الشيء مشغولا بالملاقاة
ممنوعا عن ملاقاة شيء آخر فاما ان يكون مشغولا كله او بعضه فان كان
كله لم يماسه ثالث وان كان بعضه فلا يكون الا المشغول ولا الباقي
مشغولا بالاسر او مماسة بالاسر وهذه مقدمات منه بعضها وايراد
من البعض لها هو بعض مقدمات اعم منها وهو ما تقرر ان الشيء
قد يكون كله مشغولا بالمماسة لشيء وعنه شيء مجهولا بالمماسة لشيء آخر
وعنه آخر من غير انقسام ويكون الشيء مشغولا وليس مشغولا من غير
انقسام وكذلك يكون مشغولا باسره بالمماسة لشيء فارغا بالمماسة
لشيء آخر من غير انقسام فاول ما يغلطون فيه ان هذا نقض قول
قائل انه لا يجوز ان يكون الشيء باسره ذا امرين متقابلين بالقياس
الى شيئين وهذا اصل واما المنكر ما نسبته الى هذه المقدمات [illegible]
مثلا وهو انه اذا اشتغل باسره عن ان يماس لم يماس في جهة دون
جهة مماسته [illegible] وان فرغ من جهة [illegible] المشغول من جهة فهو ذاته فضلا عن
[illegible] وهذه المقدمة [illegible] ولم يبطل بل ان [illegible]
ليس بواجب ولها اشباه ليست بواجبة وهذه المقدمة لم يجب
ولم يثبت في العقل بالاول من حيث المعنى [illegible] من حيث [illegible] محصورة
بالملاقاة فان الملاقاة بهذا موجبها فلو كان بدل الملاقاة

حتى يكون الملاقاة تم

يغلطون ل

المقدمة ل

يلزم

مر

شيء آخر لكان يجوز ان يكون كل الشيء بالمماسة لشيء بكماله وبالمماسة
الى حد آخر بكماله لذلك الكمال اذا كانت تلك الى [illegible]
شغلا ومنعا اصلا وكانت لا توجب شغلا ومنعا [illegible]
شغلا [illegible] بكمال الكل وبكمال البعض او كان الشغل للكل [illegible]
ليس امرا [illegible] فان المشغول الممنوع عن مماسة شيء آخر لا يكون
مشغولا عن شيء دون شيء فانه من حيث هو مشغول لا يماس شيئا البتة
ومن حيث [illegible] كل شيء [illegible] المجهول [illegible] يكون مجهولا ليس
امرا يستغرقه البتة بل هو مضاف الى شيء ولذلك لا يمتنع ان يجعله
عالم كان باتي عدد كان من العالم كالجزء الذي [illegible] فانهم قصروا
المكان مماسته على اشياء معدودة وبالجملة لا يوجب ذلك في
العلم [illegible] ولو اوجب [illegible] الامر غير [illegible] من الوجوه لما علم
شيء وعلى انه لا حاجة بنا الى ابانة هذا الفرق فان الذي يشغله
امر الملاقات بالاسر هو انه اذا اشتغل شغل الجميع وان لم يشغل
[illegible] ومن خلافه في امر العلم وما اورده من الامثلة
للمناقضة [illegible] غير المطلوب [illegible] في امر [illegible] المطلوب
[illegible] غير المطلوب وبالحري ان يكون الملاقاة بالاسر
لا يشغل البتة عن المماسة فان الوارد المماس اذا شغل المتقدم
السابق الى المماسة امتنع عن مماسة المشغول ولم يمتنع عن مماسة

لم يشغل ح

الداخل فاصابت ذات الداخل بالمماسة دون ذات المدخول وكان
ذات المدخول غير لاقي بجميع ذات الداخل والمماسة حصر ذات المدخول وكان
ذاتهما فكانت منها ملاقاة بالاسر اما اذا كانت الملاقاة ملاقاة
بالاسر كانت مداخلة بالمعهود والمتداخلان لا يمتاز احدهما عن الآخر عن
حس ماس والملاقات بالاسر كذلك حكمه واذا كانت المماسة غير
المداخلة وكان كل واحد من المتماسين منفردا بوضع مخصوص هناك
ذاته دون ذات الآخر فيكون المماسة ملاقات باطراف الذاتين
وهو ان لا يكون بين طرفيهما بعد اصلا وتكون المداخلة ملاقات بالاسر يلزم
ذلك اتحادهما وضعا ومكانهما واحدا واتحادهما ذاتا اذا [illegible] اعني
تامل علمت لم قلنا اذا كانت مماسا فلو توهمناه صار مداخلا احتيج
ان يتحرك الى ملاقاة امر غير ذات الداخل بعد فلم يكن ملاقاة حتى
اذا استوفت الملاقاة صار مداخلا وليس كل هذا الا في الداخل
على انهما موجودة او معدوم بل على تصوير معنى لفظها والى المقصود
منها كيف تخالف المتصور من المماسة وانها لو كانت موجودة كيف
كانت تفارق المماسة واما التتالي فهو ان [illegible] تالٍ
تال وظن بعضهم ان من شرط ذلك ان [illegible] في النوع واظن
ان مفهوم اللفظ لا يقتضي ذلك اللهم الا ان يصطلح على ذلك
من راسه وبعد ذلك فيحتاج ان يكون لهذه اللفظة موضع منه

تماس

لفظ

لفظ يخصه واما المتصل فهو المماس اللازم من غير لا يفارقه حتى يصعب
التفصيل منهما اما لانطباق السطحين حتى لا يمكن ان يفارق احدهما الآخر
الا مع وقوع الخلاء المستحيل استحالة وجوده وذلك يكون اذا كان ليس
طرف احد سطحي الجسمين اولى بالسبق الى الانقلاع او يكون انما يعرض زوال
صورة السطح عن كيفية باستحالات تقطع او تغيرا وغير ذلك وهو
غير يجب الا بعنف واما لا تمايز اجزاء من حيث ابي اجزاء وكذلك
وقد يعرض اتصال جسمين بتوسط جسم من [illegible] ان [illegible] جدا
على كل واحد من السطحين ملاقاة فان [illegible] ايضا عن كل واحد منهما كذلك
ثم [illegible] ان يحصل و [illegible] يستلزم كل واحد من الجسمين ويعرض
لذلك التزام الجسمين [illegible] وهذا كالغراء [illegible] واما المتصل
فانه لفظ مشترك يقع على معان بعد ذكرها في مواضع اساس
منها في التي [illegible] بالعكس لا غيره فاما احد الاسمين فانه
في المقدار انه متصل لغيره اذا كان طرفه وطرف غيره واحدا يجب
ان يكون بين كل واحد من المتصل والمتصل به متصلا بالفعل اما مطلقا
واما بالفرض فان كان مطلقا وفي الوجود نفسه كاحد خطي الزاوية
فانه متصل بالآخر لانه خط موجود بالفعل غير الآخر وله طرف
بالفعل لكنه بعينه طرف الخط الآخر واما الذي بالفرض فمنه ما يكون بالفرض
كما يعرض اذا توهمنا او فرضنا الخط الواحد بالفعل ذا جزئين وجزئيا

تعقيب

و واحد يقال للذي له بالعكس الا غيره م

كان له طرف مطلقا وفي الوجود [illegible] م

احدهما عن الآخر بالفرض مجرد لكن له طرف هو بعينه طرف العظم الآخر حتى
لكل واحد منهما موجود بالفعل ما دام الفرض الفرض لم يكن ذلك و لا
هذا اذا كان الواحد الكل و لا فرق بينه بالفعل و لو كان ما يقع الفرض
الموجود في نفس الامر و لو لم الفرض لم يمتنع وجود اجزاء بالفعل
لا نهاية لها في الجسم على ما سبق من شرائع و بالجملة انما يكون من اجزاء
المتصل من جهة ما يتحاد لا نشاره بعد الفرض اليه على نحو و كل ذلك
انما يكون لا بحاما شارة على نحو آخر من الفرض اليه و هذا ايضا او ذلك
ذلك من جهة الاشارة ان تحقق اليه فان بطلت ثم ان تتم ان هذا
هو ذلك باقيا من حيث هو هذا او ذلك الآن يعرض ما الفرض
فيبطل بزوال الفرض والمتصل لا جزء له بالفعل كما يظهر بعد فكونه
حدوث جزء له هو هذا او جزء هو ذلك بعينه ان كان قبل موجودا
بالفعل هو امر مع الاشارة و اذا زالت الاشارة لم يبق معقول
الاشارة ثم ان بقي بعد ذلك شيء وان بطلت الاشارة فلا بد من تمييز
ذلك من هذا فان كون هذا و ذلك فيهما انما هو بالاشارة فيكون كأنه
قبل ان تبطل الاشارة فلا بد من ان يكون اشارة و ليس في اجزاء
المتصل كما في اجزاء الاشياء الآخر المنفصل بعضها عن بعض موجودا
بالفعل فان الاشارة هناك تدل ولا تفعل و هنا قد اوجد من
الذي يكون بالفرض اختصاص العرض ببعض دون بعض حتى

او زال ذلك التخصيص بان تحرك جسم بعض لا كله او سخن لا كله فعرض له
بالبعض جزء او زال البعض زال امر ما واما الوجه الثاني فهو متصل
للذي اذا انتقل تغير المتصل بل انه متصل في حركته بعده عن الآخر
بحيث الآخر فيكون هذا الآخر من المتصل الذي قلنا قبل هذا و من الملتصق
ويجوز ان يكون النهايتان اثنين بالفعل و ان لم يكن هناك ... حدة
بالفعل بعد ان يكون ملازم في الحركة و يجوز ان يكون نهاية المتصل هو او
ولكن لا يكون اطلاق اسم المتصل هنا بهذا المعنى من حيث هناك نهاية
الآخر واحدة بل من حيث يتبعه في الحركة على النحو المذكور و في متصل
بذاته في نفسه اذ كان يمكن ان تفرض له اجزاء بينها اتصال
الذي بالمعنى الاول اي بينها مشترك هو طرف لهذا و ذلك
و هذا هو حد المتصل واما الذي يقال انه المنقسم الى اشياء بفعل القسمة
دائما فهو رسمه و ذلك لانه هذا غير مقوم لماهية المتصل فهم
بالمعنى الاول فانه حقيقي و لا يدري ان هذا المعنى يحصه و لا يحصه الا
بل ان عرض من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في اثباته وجود المتصل
الى حد اوسط و اما قولنا في ذي فانما يقال للاشياء بكل واحد منهما مكان
خاص ليس جزءا هو من مكان عام له و للآخر و يقع معا في الزمان
ليس كما في الزمان بان يكون كل واحد منهما هو بعينه مكان الآخر
كان زمانه زمان الآخر فان هذا مستحيل في المكان وغير مستحيل

في الزمان مثل ما نلقى معاني المكان لاشياء مجموعة في شيء واحد يكون لجميعها
مكان ويكون لكل واحد منها مكان خاص هو جزء من ذلك المكان الذي هو
جزء من المكان العام والوسط والبين هو الذي يقع السوادين مثل العوالي
فهو في الزمان اي نحو كان فهذه الاشياء هي معروفة عرضناها ومع ذلك
فانها من الاحوال التي تلزم الطبيعيات من حيث هي ذوات كم
في حال الاجسام من اقسامها ما ذكرنا اختلف فيه وما يليه
به المنطقيون من الحجج فمعروف وقد اختلف الناس في امر هذه الاجسام
المحسوسة فمنهم من جعل لها نهاية الصغر اجزاء لا تتجزى البتة وجعل كل جسم
منقسما لعدة منها متناهية ومنهم من جعل الجسم ذا اجزاء لا نهاية لها
ومنهم من جعل كل جسم اما مشتركا الاجزاء الموجودة فيه بالفعل واما غير
ذي اجزاء اصلا بالفعل واذا كان ذا اجزاء بالفعل كان كل واحد من
اجزائه المفرد جسما ايضا لا جزء له بالفعل فالجسم عنده اما ان يكون جسما
لا جزء له بالفعل واما ان يكون مؤلفا من اجسام لا اجزاء لها وتعني
بقوله لا جزء له اي ليس فيه الان له جزء متعرض متميز بل هو واحد بالاتصال
وليس بعد ذلك ليس فيه شيء منه قابل للانقسام بل عنده انه يقبل
القسمة دائما وعلى القسم في الخارج بالقسمة حتى تم في نفسه ان ينقسم
لكنه ربما لم يمكن ان ينقسم بسبب عدم ما يقسم به او بسبب صغره لعدم الاجسام
او لصلابته واستحالة الكسارة ومع ذلك يمكن ان يفرض فيه وسط

بلغ

وكل جسم فانه قبل القسمة لا جزء له البتة بل الفاعل للجزء وجود القسمة والقسمة
اما بتفريق الاتصال واما بعرض يحصل له في جزء من جزء الموضوع غير
مضاف كالملموس والموازاة واما بالتوهم والفرض واما الذين
يقولون ان الاجسام تنتهي الى اجزاء لا تتجزى فمنهم من يجعل تلك الاجزاء
اجساما في انفسها ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة ومنهم من يجعلها غير
اجسام ولا خطوط ولا اقسام لها في انفسها اقطار وابعاد ولعله
اصحاب المذهب الاول من هذين المذهبين وهم شيعة ديمقراطيس
واميروقرس وما يفصل المذهب الحق بان هؤلاء يقولون ان
المركب من هذه الاجسام محسوس فقط وانها لا تحدث منها
فتصل البتة فانه الاجسام المحسوسة ليست تحصل الا بهذا الاتصال فلا تلك
الاجسام الاولى موجودة بالفعل في الاجسام المحسوسة متميزا بعضها من
بعض وانها لا تقبل القسمة المعروفة ولا القسمة المتوهمة ومع ذلك بعضها
اصغر وبعضها اكبر واما اصحاب الحق فانهم يجوزون ان يكون
جسم كبير من المحسوسات لا جزء له بالفعل ويجوزون ان يكون ثلاثة اجزاء
اذا حصلت بالفعل متصلة مرة اخرى فحصل منها شيء واحد متصل
خاصة كل واحد منها فلا تكون ثابتة بعينه وتعود الكل في متصل
لكن اصحاب ديمقراطيس يفارقون الاخرين من اصحاب الجزء
بان الاخرين يجعلون جزءهم غير جسم ولكل واحد من هؤلاء حجج يحتجه

كالمماس او عرض مضاف م

اما القائلون بجزء لا يتجزى ولا هو جسم فمن حججهم ان كل جسم فانه قابل للتجزي
والافتراق فاجزاؤه قابل للتاليف كما كانت فاذا كان كذلك كان
فكل جسم يقبل التفريق والتاليف ولولا ان فيه تاليفا لكان لا يختلف
الاجسام في صعوبة التفكك وسهولته قالوا وليس كذلك لان
صلبها مخالف ويعرف بالحس الطبيعة المرتخية قالوا ولولا حصول
التاليف ولا القسمة ولا الاقسام مما ذكرناها فاذا ثبت التاليف واذا
كان فيه تاليف فمن تمامه ثابتا لم يكن محالا اذا زال التاليف بقي ما لا
المقسم ومثلا تالف فيه كل جسم لان كل جسم يقسم ما لا يتالف
لا ينقسم وهذا الاحتجاج مبناه لدى مواطن الا انه ضرب [illegible]
ذلك وادلة وردنا حجة قالوا ايضا انه لو لم تكن اجزاء الجسم متناهية لكان
غير متناهية وكان الجسم الحسن لم يتصف بالاقسام فالقول [illegible] غير
نهاية فكان المتحرك اذا اراد ان يقطع مسافة احتاج ان يقطع نصفها
وقبل ذلك يقطع نصف نصفها واحتاج حركة لا غير متناهية لان المقطع
ايضا فيه بلا نهاية فكان يحتاج لا يقطع المسافة ابدا وكان يجب
ان لا يلحق الحكم السريع العدو السلحفاة البطيئة العدو وكان [illegible] الذرة
لا تفرغ من قطع نعل [illegible] عليها والليل لاول للفقراء والثالث [illegible]
لكن الحركة موجودة فاقسام الجسم متناهية وقالوا انه لو جاز ان يقسم
الجسم الى غير نهاية لوجب من ذلك ان يكون الخردلة [illegible]

الذرة جمع الذرة وهي اصغر النمل حتى [illegible] للمحدثين

[illegible] كالارض [illegible] قالوا لو كان الجسم ينقسم الى غير نهاية
لكانت الخردلة [illegible] مساوية لاقسام الجبل العظيم [illegible] ايضا
وقالوا ان النقطة لا [illegible] اما ان تكون جوهرا قائما بنفسه او لا يكون
فان كانت قائمة بنفسها فقد حصل الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي
يلقاها ايضا نقطة اخرى [illegible] النقطة في [illegible] الجسم او الخط فاعل للقطع
فاعل لذلك الجسم وان كانت عرضا فهي [illegible] محلا وكل حال في محل
فهو [illegible] وكذلك فيكون النقطة كل جوهر لا يتجزى وقالوا
ايضا ان جاز ان ينقسم الجسم الى اجزاء غير متناهية جاز ان تركب
من اجزاء غير متناهية وان تركب مع غيره تركيبا بلا نهاية ولهم
ان يقولوا ايضا انا اذا فرضنا خطا منطبقا على خط [illegible] ان يكون
النقطة محاذية للنقطة [illegible] ان
[illegible] على [illegible] الخط فقد صارت النقطة [illegible]
[illegible] النقطة [illegible] الخط والخط [illegible]
[illegible] والكلام على [illegible] النقطة [illegible] زوال
مماسة النقطة الاولى [illegible] جزء او [illegible] غير
منقسم [illegible] وقالوا ايضا انهم
يقولون [illegible] الكرة على سطح [illegible] يكون مماسة [illegible]
نقطة بعد نقطة [illegible] الخط الذي [illegible] الكرة [illegible] نقطة [illegible]

جعلوا هذا الجزء المسمى الجوهر الفرد وهم مشهورون بقولهم ان الجسم لا يخلو
اما ان ينقسم كله حتى لا يكون منه ما لا ينقسم او لا ينقسم كله فان كان فرض عدم
ان ينقسم بعض ممتنع ان بعض وغير المنقسم اذا فرض موجود الم العرض منه
مع بل ربما عرض منه كذب غير ح والكذب الغير الخ فالفرض انه كل
قسمة ممكنة في الجسم فهو حاصل بالفعل فح لا يخ اما ان يحصل لا شئ او
يحصل نقط او يحصل اجسام لا تنقسم لكن من المح ان ينتهي الى لا شئ او الى
النقط فانه ان كان انتهاء الى لا شئ فالمركب من لا شئ وان انتهى الى
كان انتهاء الى النقط فالمركب من النقط وهذا ايضا محال لحصول اجماع
العلماء على ان النقط كم اجتمعت لا تزيد على حجم نقطة واحدة
وانها انما يلاقي بالاسر ولا تحجب بعضها بعضا عن الملاقاة ولا يحجم
التأليف فهو يتا علامكانا ولا تحدث منها متصل فيتقرر ان يكون انتهاء
الى اجسام ليس في طبيعتها ان تنفصل وتنقسم اللهم الا الوهم والفرض
واما الذين قالوا انه جزء لا يتجزأ غير متناهية للجسم فقد دفعهم الى ذلك
امتناع تركب الاجسام من الاجزاء الغير المتجزية ومن الاجسام
الغير المتجزية قالوا ان كل جسم مركب من اجزاء متناهية بالفعل
وان لم ينفصل بالفعل وسرّاً اذا فرضت بالتعيين والفرض كان كل جزء
منها بعضا وجزءا من الجسم وان لم ينفصل البتة قالوا فيجب ان يكون
اجزاء الجسم لا نهاية لها وبسبب ذلك يقسم الجسم انقساما لا على

لا نهاية المقادير

البته

اذ الا

اذ الانقسام الوهمي او الفرضي او التفريقي انما يرد على اجزاء موجودة في الجسم
متجاورة فيكون اجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمل انقساما
غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية ولما ضيق اصحاب الجزء على
هؤلاء والجأوهم الى مسئلة النملة والذرة والسلحفاة واخيلوس
وبالجملة الى ان يكون الحركة بالقطع على الغير المتناهي فلا يقطع
البتة التجأوا الى الطفرة والتجأ الى امخورس فقالوا بالطفرة وان الجسم يقطع
مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد متروك ولم يلاق ولم
يحاذ ما في الوسط واورد اولا من سماه امخورس فيه الطفرة حتى الزمه
مثلا من دوران الدائرة القريبة من طرف الرحى والدولاب وذكر
القريبة من المركز وذكر وانه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك
مع حركة الذي عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة ومع
ان يسكن الذي في الوسط لانه متصل ويلزم تفكك بعضه عن بعض مع ان الذي
الوسط يتحرك وتنقل طرفاه مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويقطع
اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع الاولون
من اصحاب المذكورين الطفرة مثلا والزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا
ان يكون حركة متصلا اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان
جعلوا الذي يلي الوسط يتخلل سكونات اكثر من سكونات الذي يلي
الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون ولذلك حكموا

بجزء

121

ان الرحى تتفكك عند الحركة اجزاؤها بعضها من بعض فيفكك لا يلزم
احدهما ان يتحرك مع الاخر بل يسكن احدهما ويتحرك الاخر فيلزم زوال احدهما
في سباء الطفرة وكذا في سباء التفكك

في اثبات الراي الحق منها وابطال الباطل واورد مسلكا على احد
المذاهب يستشنعها فليبداء بالقدح على صحة المذاهب الحق ثم يحمل
على الكثرة الباقية ونحن نقوده نحلها حلا مفصلا اما المذهب
القائل ان الجسم فيه اجزاء بالفعل غير متناهية مظهر بطلانه من جهة قطع ما ...
بلا نهاية في زمان متناه ولان اثبات الطفرة من البطلان ... وبيان
كل كثرة فانما هو من احاد واذا لم يكن واحد موجود بالفعل لم يكن كثرة
واذا لم يكن جزء واحد لم يكن اجزاء بلا نهاية والجزء الواحد لا ينقسم ... ف
هو واحد واذا انضف الى احاد ما ... لم يخل اما ان يكون احاد كذلك
على سبيل المماسة او على سبيل التداخل او على سبيل التداخل فان كان
على سبيل الاتصال حدث المتصل من عدد منها محدود بطل الراي
وان كان على سبيل التداخل لم يحدث منها عدد وان لحقت احاد لا
نهاية لها من الوجود وان كان على سبيل الملاقاة فلكل واحد من الجزئين
بعض وبعض مخصوص ويمكن ان يكون له من جهة قدر جسماني على جانب
من بعض فيكون جسما والجسم اذا امكن ... جسم اسماله متناهية العدد
كان من تركب ذلك جسم لا محدود ليس فيه الجسم المؤلف من الاجزاء

نحو

استحالة م

سه محدود ... محدود في عظمه ما دام ... من كل اجزاء على تلك النسبة
المؤلف من كل اجزاء المتناهية ... فيكون جسما متناهيا من اجزاء
متناهية العدد فكذلك الجسم الاول هو من اجزاء متناهية بالعدد واما
مذهب القائلين بان القسمة تنتهي الى اجسام لا تنقسم بالتفريق
للاتصال فانا نوجه الكلام من النظر في امر هذه الاجسام فانهم
ليسوا يقولون كون الاجزاء التي اليها تنتهي القسمة ذات احتمال
لان تفرض لها اجزاء انما يقولون وقوع ذلك بالفعل وعيانا
يجوز ذلك او لا يجوزه فيعلق بوجه اخر من النظر انما للوضع ...
النظر فيه ... وسقطت واما مذهب المؤلفين للاجسام من غير
الاجسام فيجب ان يوضح بطلانه فيقول ان هذه الاجزاء اذا
اجتمعت فكان منها جسم فاما ان تجتمع على سبيل تتالي فقط او على
سبيل تماس او على سبيل تداخل او على سبيل اتصال اذ الاشياء
المجتمعة اما ان يكون بينها بعد او لا يكون فان لم يكن بينها بعد فاما ان
تلاقيها بالاسر او لا بالاسر فان كان بالاسر كانت متداخلة على
ما وصفنا وان كان لا بالاسر فاما ان يخص كل منها شيء يلاقي الاخر
او يكون ذلك الشيء مشتركا فان اخص فهو مماسة وان كان مشتركا
فهو اتصال ولكن هذه الاجزاء اذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من
احد هذه الاوجه فان اجتمعت على التتالي فقط لم يحدث منها

الاجسام المتصلة في الحس وكلامنا فيها فان اجمع على اتصال او تماس
فكل واحد منها ينقسم الى موصول وخارج ومحسوس وغير ذلك على نحو
ما شرحنا في الفصول السالفة ويجب ان لم تتداخل ان يكون اذا التقى
واحد منها واحدا من اجزاء ثالث ملاقيا لاحدهما ان يكون محجوبا عن
ملاقاة الاخر بتوسط هذا الملاقي فيكون كل واحد بالملاقاة من
جانب لم يلاق الاخر وهذا ايضا ينقسم فيكون المتوسط منقسما وان
كانت الملاقاة بالاسر كانت مداخلة فلا يزداد باجتماعهما قدر فيكون
كلما اجتمع كالواحد الذي لا طول له ولا عرض ولا عمق فان كانت هذه
الاجزاء التي لا تتجزى لا يجتمع اجتماعا يتالف منه جسم فالجسم اذا غير
مؤلف منها ... ليس ينتهي قسمة الاجسام الى اجزاء لا يمكن ان تنقسم
[illegible] العقل ... المقدار ... السطوح والخطوط ...
... ان يقول ان صفحة الجزء الذي لا يتجزى ... عليها الشمس ...
او عرض لها حال من جهة ... ان تكون الجهة الاخرى تلك ...
او يقول ان الصفحة ليس لها ... الضوء على كل
ما يواجه الصفحة والوجه الذي لا يلي الشمس ... الوجه بعينه فاذا
ابصر هذا الوجه فقد ابصر ذلك ... ذلك واحد او ليس ههنا
هذا وذاك فيكون الواحد من جزء من الصفحة غير الصفحة ... من
الجهة الاخرى وقد يجب من وجود الاجزاء التي لا تتجزى ان لا يكون

دائرة ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من الاشكال اذ الدائرة
وجب ان يكون الطوق الخارج اكثر من طوق داخل يماسه والمماس
مساو للمماس والمساوي لا يكون اكثر والمثلث القائم الزاوية اذا كان
ضلعاه كل واحد منهما عشرة كان وتر القائمة جذر مائتين وهو امر لا يوجد
واما صحيح وكسر واجزاء وهم لا يكسرونها يقولون ان الصورة خطأ في
امر الدائرة والمثلث وان ههنا اشكالا مضروبة ومع ذلك فانهم لا يجعلون
وجود المربع القائم الزوايا مستندا على هذه الصفة لتركب من اربعة اجزاء
لا يتجزى خط على الاستقامة ولتركب مثله خطوط عدة وليوضع منها
خط مثل خط ا ب ولنطبق عليه خط ج د حتى لا يكون بينهما شيء
وكذلك ه ز وح ط بعده حتى يحصل سطح ا ب سطح ...
... فمعلوم انه ليس يسع من هذه الاجزاء في السطح جزء اخر البتة
فالاجزاء الاربعة القطرية الاول من خط ا ب والثاني من خط ج د والثالث
من خط ه ز والرابع من خط ح ط وهو القطر لا يخلو اما ان يكون هذه كالخط او
يماس بعضها بعضا على سمت ... جزء اخر فيكون خطا مستقيما ...
منها وهو القطر ويكون مساويا للضلع المتساوي ... المعلوم
بالشكل ... ان القطر مثل ... من الضلع واما ان يكون هذه
الاجزاء متباينة فحينئذ اما ان يكون بينها فرج او لا يكون فان كان بينها
فرج ... الخطوط ... وذلك ... ان لم

[illegible]

يمكن منها وحينئذ فيكون فيما بينهما شيء لا محالة اما جزء او جزء او بعض جزء فان كان
بعض جزء فقد قسم الجزء وان كان جزءا بتمامه او جزءا لزم ان يكون
طول القطر اما ان لا ينقص عن الضلعين معا او ينقص عن ضعف
الضلع بجزء واحد غير محسوس ونقصان القطر عن ضعف الضلع دائما
يكون محسوس وقد ذكروا انما يقولون ان هذا الخط لا يكون مستقيما
بل مضرسا على صورة بحيث اعتبر ان يكون جزء وجزء على سمت [illegible] كان
كل سطح موضوعا على الفصل المشترك بين المرتبتين [illegible] واحد فانه سطح
[illegible] عن قرب وذلك لانه اما ان يكون المرتبان في سمت
واحد منها مماسين او غير مماسين [illegible] كالمماسات وكل اجزاء مرتبة في سمت
واحد ملاقية بحيث يحصل منها خط مستقيم فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان
موضوع احدهما بجنب الاخر ولا تفرق بينهما وان كانا غير مماسين فلا محالة انه
يكون بينهما جزء فلا يكون مضرسا بل ينقص على ذلك [illegible] انما يكون مضرسا
لو كان بعض الجزء واقعا فيما بينهما وبعضه خارجا والجزء لا ينقسم بل اما ان
يكون كله فيما بينهما او لا شيء منه فيهما واذا كان كله فيهما فليس هناك زوال
وتضرس البتة بل يكون هناك وضع على الاستقامة كما هو مقبول عند
[illegible] من الاجزاء ان سطح منها خط مستقيم فانهم جعلوا [illegible]
على سمت واحد حتى لا [illegible] جعلوا
من كل جزء [illegible] جعلوا الكل جزء

منقسما وانما يقولون ان خط مستقيم يعمل لم يركب جزءه الاول على
نقطة او نقطتين على السطح حتى يلتقي الخط نقطة نقطة ومعلوم ان هذا ممكن فيمكن
اذا انه يمكن ان يحصل من الجزء خط مستقيم ويلزم من ذلك وجود جزء
نحوه غير الجهات التي تليه واذا صح انه يمكن ان تفرض من الجزء خط مستقيم
على اي وضع كان الجزء امكن ان يوضع على جزء او جزء [illegible] ولا
يكون بينهما [illegible] منها خط ويطبق على خط القطر فكيف يكون
حال القطر المرسلة القطر كالاولى الموضوعة على نقطة الضلع على القطر
الثانية من خط جزء او تقع في الفصل المشترك بين كلا منهما [illegible]
الفصل مشترك بينهما لا ملاقيا [illegible] او يكون ذلك الوضع اصغر من ان
يكون [illegible] اصغر من حجم ما لا يتجزى او يكون [illegible] فيكون [illegible] من المختلف
وان وقع عن [illegible] فقد انطبق الخط المستقيم على القطر وما طابق المستقيم فهو
مستقيم مساو له ومن العجب انهم يقولون انه في هذا الموضع [illegible] وقوع
جزء على فصل مشترك بين جزءين وموقعه [illegible] يمكن ان يتحرك [illegible] جزء يلقى
احدهما وحده فان كان الذي يلقاه وهو يماس الاول والثاني هو الذي
كان يلقاه بعينه وهو يماس الثاني وحده فيكون على [illegible]
وان كان يلقى منه غير الذي يلقى اولا فيكون قد انقسم مواضع الملاقاة ولزمهم
ما يهربون منه [illegible] الذي يطول انما
واجب ان يكون [illegible] وليس ذلك [illegible] انما ذلك [illegible]

في تسمية جهات الحيوان وظن ان ذلك المعارف بحسب التسمية حكم واجب
في كل شيء بل الحق ان بين كل جهتين متحاورتين حدا فوقي وذلك في النهاية
بالقوه وهذا ايضا مثل ما ظن بعضهم ان للجسم طولا معينا وعرضا معينا وعمقا
معينا فان كان ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منها طرفان فيكون
الجهات ستا ليس غيرها وهي مقبول من هذا الوجه بل يجب ان تعلم
ان القول بكون الجهات ستا امر مشهور متعارف ليس بحق ولا على برهان
ولكنهم بنا قضوا ما قلناه من ان المربعات يكون على بسيط هذه الاجرام الاربع
ولعلهم منها ومع ذلك فيكون المربعات الى سطح العظام لا متناهيه باطرافها
التي هي الخطوط ولا يتناهى وقد ضلوا في ذلك ضلالا بعيدا او ذلك
لانها متلاقيه بالنقط وطرف الخط الطرف يصح به اللقاء وعن متلاقيه
بالخطوط ومن تلك الخطوط ايضا مربعات اخرى كذا اذ المربعات
تنقسم عند العرض ولا كذلك الاجرام مما يعلم يقينا لا شك فيه ولا
اختلاف ان من كل شيء ذي وضع يمكن حد ما او اكثر عنا خط
مستقيما منتهيا اليه فلذلك السمت اوبعد من ذلك السمت فالمكان جسم
كالشمس يتحرك حركات كثيره وقد جعل جسم ما راسه كالارض القائم
هنالك من لقاها وجميع ذلك صح جواز الوجود في العموم كان
الشمس مضيئا للارض وكان المنصوب يسمى على قدر سمت الشمس فاذا
زالت الشمس جزءا فلا بد اما ان تزول السمت الذي في الشمس

طرف ص

ومن طرف المنتصب عن طرف الظل او السمت فان جعل لا محاله ساد السمت
على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الا خطوط المخرج على الاستقامة من
الشمس في طرف المنتصب في الارض انه خط مستقيم كالخط الذي
على علا ذب من خط اب فيكون خطان مستقيمان متباينان يتصلان
عند نقطة وتحدان ذلك خط مستقيم حتى يكون ذلك الخط مستقيما
مع كل واحد منهما فيكون الجزء المشترك وهو الذي بين طرف المنتصب
ونقطة على كل ارض هو مع كل واحد من الشمس المتصل بين الشمس ومن طرف
المقياس خط واحد مستقيم وهذا معلوم الا استحاله ومع ذلك فقد جعلوا
جزءا واحدا او هو طرف المقياس او ما بين الشمس جهتين احد سمتها الى
عن السمت التي لهم فان لم تثبت السمت لهم بل زال فاما ان يزول
جزءا او اقل من جزء فان زال جزءا او اكثر فيكون حركة الشمس في السماء مساويه
لحركة طرف السمت ومساويا مماسا ومساويا او يكون طرف السمت يقطع
اكثر وجميع هذا في الاحالة وان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء
اذا اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة احد ضلعيها اقصر
فجوزنا طرف ذلك الخط ويكون حد ما احد طرفيه على حائط والاخر
على كل ارض وارتفاع الحائط اقصر من البعد بين الارض والزاويه
فاذا جوزنا هذا الخط من الطرف الذي على الارض فكان يجر الطرف
الاخر جزءا وجب من ذلك ان يكون يقطع جزءا اي مساو او ليس

او اكثر جزءا م

جزءا م
يقطع د

لكن بل يكون القطع من الجانب الاقصر اقل فلنفرض ذلك ما يقع معا [illegible] او
تقول ان اتصال البنية والا لاختلف في المعمول منه الحديد والالماس
والمعمول من خشب بل يستوي المقدر من الجميع والا لو استاق [illegible]
خط مستقيم على الطرف الذي نزل اليه المحور كان يقع لا محالة ووقع
عند المحور وكذلك الاقرب من الاجزاء الى ما يحاذي طرف الطاحونة وبقي منها ما
عن اخرجنا جولانه الى القول بالتفكك والمتفكك اما ان يكون تفككه
بان تزايل اجزاؤه بعضها بعضا فيجب ان يزداد مساحة الرحى عند الحركة
او بان تتزايل الاجزاء على نحو يسادل الامكنة حتى يقع الحلل على جهة تكون
العلامات تزول ولا تبقى الاجزاء التي في الرحى على الاوضاع التي
كانت لبعضها عند بعض هذا جواب من يقول بالتفكك وتخلل السكونات
الحركات وما دام القول [illegible] العدو فهل تشك في ان حركة
الفرس سكونا ما [illegible] ولو كانت السكنات اكثر لكان البطء اظهر والفتور
اوضح فان المكروا ذا التي العدو لم يمكنهم ان ينكروه في السهم المرمي مع
ذلك فان نسبة حركة عدو الفرس او ارتقاء السهم الى سير الشمس التي
نسبة بعضها زيادة حركات العدو والارتقاء على السكنات وذلك
لانه لو كانت الحركات في الركض والارتقاء مساوية للسكنات وكانت
الشمس ليست لها الا الحركات فقط لكان ركض الفرس وارتقاء
السهم نصف سير الشمس وليس الامر كذلك بل لا نسبة [illegible] ركض

بتقدير طرد المحور م

قدم م

لهذا م

الفرس

الفرس معلوم بالمشاهدة واما ارتقاء السهم فقد جرت في قوم تعقلوا مع
العدو من مرامي السهم وكل واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه
بالقرب منه فعرف التفاوت في ذلك ولو استقصى المستقصي
بدءا او كل النسبة لوجدها اقل من جزء من الوف اجزاء [illegible] فيجب من
ذلك ان يكون الفرس او السهم يسكن الوف سكنات ويتحرك
واحدة وكان يجب ان لا نرى حركة ولا يظهر لعله السكون عليهما وان
ظهر منهما سكون فقليلا يسيرا والوجود يخالف هذا فان المتحرك البطيء
والسكون لا ظهور له البتة ومما يوضح هذا انا نعلم ان الثقل كلما
ازداد ثقلا كانت حركته الى اسفل اسرع فاذا كان الثقل يتحرك
الى اسفل يخالطه سكنات فازدياد مقدار الجسم دائما يلطف زيادة
الثقل بعينه ذلك [illegible] حركة لا يخالطها سكون فاذا ضممنا
اليها ضعف ذلك الجسم لزم ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون
يكون سببا للبطء ولذلك لو فرضنا جزءا او اجزاء يتحرك الحركة التي
لا وقوف لها تم الفصل [illegible] ومن العجب انه اذا تحرك المتحرك
في هواء راكد او في خلاء [illegible] مقاوم فيه ويكون
مبدأ حركته ميل فيه او اعتماد الى جهة ان يعني ذلك الاعتماد وذلك
الميل في ملك الحال [illegible] ولا يبقى الحركة بل يحدث سكون لا يتبع البطء
كالبعض [illegible] بالاحساس في السكون ثم تنوب الحركة النشيط
وكيف يحدث سكون مع [illegible] في هواء راكد او خلاء وكيف لكن

ان يبين ان الميل والاعتماد باطلان فيه ويجددان ومن الشناعات
التي تلزم الجزء ما نقل نقضا لا شك فيه انه اذا تحرك متحرك
من المشرق الى المغرب وتحرك اخر من المغرب الى المشرق على خط سواء
مستقيم فانهما لابد ان يتقاربا حتى يلتقيا متحاذيين ثم يتفارقا
واذا فرضنا اربعة اجزاء لا تتجزى واربعة اخرى وركبنا من كل اربعة
خطا وكان احد الخطين موضوعا تحت الاخر كما فعلنا بالمربع الذي
انشانا من اجزاء لا تتجزى وفرضنا على طرف احدهما الطرف الذي
الذي على المشرق جزءا وعلى طرف الاخر الذي على المغرب جزءا وحرك
الجزء من حيث صار الجزء الذي على احد الخطين وعلى طرفه الايمن ماضيا
الى طرفه الاخر والجزء الذي على طرف الخط الاخر على طرفه الايسر
ماضيا الى طرفه الاخر وتوهمنا ان حركتيهما متساويتان فتحاذيا وتعاديا
فلا يخلو اما ان يكون تحاذيهما على النصف او بعد النصف فان كان
التحاذي اما بعد اذا كان هذا على الثالث من كل واحد منهما الباقي من
الاخر وما يوضع عليه فان تحاذيا بان يكون كل واحد منهما على الثالث
منهما حال التحاذي متفارقان وان تحاذيا واحدهما على الثاني من خط
فليس حركتهما على السواء وما يلزم حكمهم [illegible] لكل ذي عقل ما نعلمه
اذا العاقل يستبان لكل واحد ان يتحرك الى الاخر حتى يلقاه ولا
مانع له البتة عن لقاء الاخر خارجا فليلها ان يتحركا معا حتى يلتقيا فاذا
التقيا امكن ان تتبادل [illegible] وذلك لا يمانع منهما وهذا [illegible]

ويحركانها
من الطرف الذي [illegible] لم يتحاذيا
لان محاذي الثاني صح
والاخر على الثالث من خط صح
منهما صح

فاذا وضعنا

فاذا وضعنا ثلثة اجزاء على صف وعلى الطرفين جزءان لكل واحد منهما
ان يتحرك حتى يلقى الاخر ولا مانع فان لهما جميعا ان يتحركا الى ان يلتقيا
فاليس يلتقيان ملاقاة تامة اما ان يكون وكل واحد منهما مستقر على ال
الوسط وهذا اصل الى بطلانه فكونان متداخلين او كل واحد قطع شيئا من
ان الثلث فان كان كذلك فقد انقسم الجزء الوسط والجزءان الطرفان
والجزءان المتحركان والعجب من قولهم على هذا ان هذا مستحيل فلا يتحركا
معا لاستحالة الانقسام كان احدهما اذا تحرك والاخر ساكن احدث
حركته وان كان الاخر يريد ان يتحرك [illegible] او انعكس واراد
من الاخر الملاقاة [illegible] الاخر له [illegible] الاخر في الملاقاة
اولى من [illegible] وليس [illegible] على الاخر انه اذا اراد تحريكهما معا لم [illegible] واحد منهما
لتحرك [illegible] حاجب له حاجة عن ان يتحرك الى الملاقاة [illegible] الى ان يلتقي
ان هذا المحبس [illegible] الاخر منهم ان يتحرك وكيف يكون ذلك [illegible] معا
لقوة الدافع [illegible] حتى [illegible] ولا يطيعه ولا [illegible] ولا [illegible]
[illegible] ولا لاحد منهما [illegible] من الاخر ولا [illegible] حاجب [illegible]
ان يحدث عند احدهما بعد الاستمرار حال [illegible]
[illegible] التب عن المصادمة ومن [illegible] بان نقول ان [illegible]
[illegible] وجعلهما [illegible] وعن التحريك والدفع ولو كان لاحدهما دافع
لكن للاخر دافع لاندفع واجاب لكنه اذا اتفق حضور دافع للاخر صار

العاقل
[illegible]

لها [illegible]

لابد ان يجب ولا والب ... واما العامل فان يحمل ظهور استحالة هذا الا ...
سا لبطلان مع الانقسام لا منع الانقسام سببا لهذا الاحكام
اذا انبسط او حرّ بالقول ... وتا بله الفت ببطلان هذا المذهب
واذا ابطل هذا المذهب ومضاده معا وجب ان يكون الحق ما يقابلهما
وهو ان ليس الجسم الواحد جزء بالفعل وان يقسم الى غير النهاية بالقوة
في حل شكوك المبطلين للجزء فلنشرع الآن في حل شكوكهم
ثم ومن يفهم ما سبق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات
والازمنة من هذا الانقسام الغير المتناهي بالقوة وما مع ذلك انا قلنا ان
كل قابل للتفريق يعفه بالسف فهذا هو الذي لما ظنوه حقا بنوا عليه
هذا الجزء الجسم فان هو انا لما لم يمكن ان يكون فيه جزء آن بمعزل بالفعل
وبينها مناسبة وان التفريق عند احد ساع الاجزاء وابطال الكمية
غير مسلم ولو سلم كان لا يحتاج الى ان يبحو الى التفريق حتى تم جميع ما
يكون صحيحا مع ما سبب المالف بالتفا اذا كان يمكن ان يكون اجزاء
حاصل لا ما لف فيها لكاستحالة وجوده لا يمس من الاجزاء او بالعقل ...
الواحد بالعقل حتى يكون كثرة هو انا لا يلف الا استعداد لا كثرة
كثرة فيما هو واحد لا كثرة فيه فهو مسلم وهو الاتحاد الا الفرع عن الجسم ابطل
الجسم او لا كسل الا ابطال وحدة الواحد بالعقل الا ... اصلا او ...
فاذا لم يعدم بل كثر لعين واحد انحلها حالة وحدة الوحدة لا يرفع

بعرض صدق على ان ظنهم سهو افيه وهذا هو الذي صدنا عن شرح كتبهم
وتفسير نصوصهم اذ لم نامن ان نشهاه لا من ضعها انهم سهو افيها فيضطر
اما الى تكلف اعتذار عنهم او اختلاق حجة او تمحلها او الى مجاهرتهم
بالنقض وقد اغنانا الله عن ذلك ونصب لهم قوما ... لو الظهم
فيه وفسروا الكتبهم فمن اشتهى الوقوف على الفاظهم فشروحهم
تهديه وتفاسيرهم تكفيه ومن نحط للعلم والمعاني فيجدها في
تلك الكتب منشورة في بعضها آفادتنا مقدار نختا مع قصر عمرنا
في هذه الكتب التي عملناها وعملنا كتاب الشفاء بمجموعها والله
ولي ما عندنا وعصمنا ومن هاهنا نشرع في غرضنا وهو كلمن عليه

يب في مناسبات العلل في اقسام احوال العلل
في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما
في بعض حجج من اخطا في باب الاتفاق والبخت وبعض ابهم
في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه

ا في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مبادئها قد علمت من الفن
الذي فيه علم البرهان الذي لخصناه ان العلوم منها كلية
ومنها جزوية وعلمت مناسبات بعضها الى بعض فيجب ان تعلموا
الان ان العلم الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي وهو علم جزئي
وموضوعه ... لان لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع
في التغير والمبحوث عنه فيه هو الاعراض اللازمة من جهة ما هو كذلك وهي
الاعراض التي تسمى ذاتية وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو كانت
صورا او اعراضا او مشتقة منهما على ما فهمت والامور الطبيعية هي
هذه الاجسام من هذه الجهة وما يعرض لها من حيث هي من هذه الجهة
وتسمى كلها طبيعية بالنسبة الى القوة التي تسمى طبيعة التي ستعرفها
بعد بعضها موضوعات لها وبعضها اثار وحركات وهيئات تصدر
عنها فاذا كان للامور الطبيعية مباد واسباب وعلل لم يتحقق
العلم الطبيعي الا منها فلا يخلو اما ان تكون تلك المبادي لجزوي جزوي منها
ولا تشترك كالتي في المبادي فلا يبعد ان يفيد العلم الطبيعي

وهو علم ... ~~العلم الطبيعي هو علم~~
بالقياس الى ما نذكره فيما بعد

بهذه

فقد شرح في تعليم البرهان انه لا سبيل الى تحقق
معرفة الامور ذوات المبادي الا بعد الوقوف
على مباديها والوقوف من مباديها عليها
وان هذا هو النحو المعلوم من العلم والتعليم الذي
يتوصل منه الى تحقق المعرفة بالامور ذوات المبادي
وانه ان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادي

ايس

عن البتة الا باطلة وقد حسب بعضهم ان وجود الاجسام محصلة من هذه
هو المفرق وعرضوا له وجها اسبابا للتأليف قال وذلك
ليس لاختلاف جوهر الاجسام اي نوعيتها ولا لاختلاف جوهر الاجسام
اي نوعيتها ولا لاختلاف الفاعل ولا لاختلاف كما حسبه عندهم ليست
الاجسام الا هذه وعندهم ان الاجسام لا تختلف نوعيتها فليس ذلك
كله لهم فلم يجب ان يكون لها التأليف الا عرضا لم لا يكون من الصفات
وهو عن القبول وهي القول عرض يعرض للاجسام تختلف بها
الاتفاق المذكور كالسواد والبياض وغير ذلك من الاعراض وترى ان
الاجسام اذا اختلفت بالسواد والبياض احتاج ذلك الى ان تكون
اجزاء فيها يعرض عن السواد والبياض من التأليف وليس للحر والعقل
والحدوث وعدم الشيء واما الجزء المبتدأ عند الاتفاق فاما كان يكون
من ذلك شيء لو علما ان للحجم جزء اما لم يجزأ نصف او ثلث او ربعا
او غير ذلك فكان يكون له اجزاء ولما نهاية ولكن لا يجب للحجم جزء البتة
الا ان يجزأ ولا يمكن ان يكون جسم قد جزئ بالنصف لا نهاية لها فلا
يلزم ما قالوا واكثر ما تقولون ستأتي انك اذا لم تشر ولم تعين الى جزء
وجب ان لا يكون ذلك مفردا وهذا مفردا لا تدرون ان ذلك انما صار ذلك
وهذا بالاشارة فاذا لم يكن لم يكن لا ذلك ولا هذا واذا لم يكن لا ذلك ولا هذا
كيف يكون ذلك مفردا وهذا مفردا على ان المساوي المقطوع يقطع ...

ولا للحدوث شرح

حديث

او ثلثا او ربعا

مثلما مثى الاطراف نعم بلا نهاية فى الانقسام توهما وفرضا ولا قسم
وجودا وفعلا واما حد الجزء والمحل فانه لا قسم لاحد منهما الا بقسم
واذا قسم مع حفظ عدة اقسامهما متساوية فى العدد وكل واحد من الاقسام
التى للجزء اصغر من الذى لكل لا عن النهاية وانما كان يكون الكل عن الجزء لو
كان الانقسامات لا عن النهاية فيهما بمقادير متساوية ومثال ذلك النقطة
المحل التوهم وفى قدر ما له لا عن النهاية والجزء الاصغر فلا يكون من
اضعاف المحل فى المقدار وان تساويا من وجه فى العدد وما الذى يستلزم
ان يكون اشياء متساوية فى العدد وليست متساوية فى المقدار وان تساويا
من وجه فى العدد واما الذى يستلزم ان يكون اشياء متساوية فى العدد ليست
متساوية فى المقدار افرادا ولا جملة بل يجوز ان يكون فى كل احتمال اشياء
لا عن النهاية اكثر من اشياء كتضعيف العرات مع تضعيف المائتين اما
تعقيبه ادم الارض من اقسام الخردلة فلفظ لهم وجود الجزء مع ذلك لسلم ان
الخردلة مع اجزاء الا التى لا تجزى فى صورة لا يمكن عدد الموجود منها فى
الخردلة بعشر كدرهم كلا لو بسط واحدة واحدة لما كان ... ان
هذا حق واما طل ان يكون فى الخردلة من الاجزاء التى لا تتجزى ما يبلغ كثرة ان
يغطى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء ... الذى لا يتجزى حتى يكون
من ذلك الجسم الذى هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه تغشية
الارض بل لا يمكن فى ايديهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تغطى لكدرهم عن عجب الوجود واما

حصلت

مساوٍ فى المقدار للاضعف والخردلة لا على ان البعض مساو لكل ... لان ... ممتلى

جزء العقل ان هذا صنع فاعر موقوف به فالذى لا يكون من الا ستحال
مع ورود ... الانقسام فكيف من يستحيل له استحالة لا شيء الا انقسام
... يقول ان المكن من ذلك ... فى العقل واما الجزء الذى وجوده
من الجوهر والعرض فلعلوا ايضا لا سلم لهم ان العرض من حيث ان يكون له
ذات مساوية لذات المحل ومشبه ومطابق له بل العرض ليس الكرمن
وصف يكون ليس يقوم ذاته بانه جزء منه وعلى ما علمناه فى مواضع
اخرى فى عالم ... لسان ذاته جاس فى ذات الشىء الذى هو
له عرض كالاضافات كلها وكالحركة وكالكون الذى يعولون
فان ذلك ليس كليا من المتغشى فى محله فان عنى بالعرض ما يعولون
من انه ذات مساوية لذات ما هو فيه فاشبه فلعلت النقطة تكون
ولا حجر ادليس يجب ان يكون كل موجود ما مطابقا لذات ساريا فيها
واكثر موجودا الا فى موضوع لا يس احدهما يعرض كذلك ولاسى للبعض.
وان عنى بالعرض معنى للشىء بصورة واحدة وليس جزءا فى جزئه فالنقطة عرض
لانها نهاية ما حدوده لما هو بها متناه وليس جزءا من وجوده ولكونه عرضا
بجوهره سواء صفر بهذه الصفة لانها نهاية له وليس عن هذا الا ماحة
تشبيه الانقسام بالتركيب سواء كان تركيب الجسم فى نفسه او تركيبه
مع غيره فليس يصح ان كل انقسام يحدث ... يحتاج الى اجزاء
حادثة حاصلة عن نهاية حين تركيب ... المماسة وزوالها

عنها والله اعلم

ولسمعا انه ... اجزاء حاصلة

انا ...

اللزوم

الاجزاء والتركيب

بعد مفروض امرا ... الى ما اراده كما ان الحركات بعضها اسرع وبالجملة الملا
مماسه لا يحصل دفعة في آن واما حدوث الزاوية المذكورة فانها ليست غير
منقسمة وهناك زوايا اصغر منها بالقوة بلا نهاية انما قام البرهان على
انه لا يكون زاوية من خطين مستقيمين حادة اصغر من تلك وليس ان لا يكون
انه ليس في السطح اصغر وبين كل حصل منه ابواب الهندسة على ان تلك
الزاوية بعينها المنقسمة الى لا نهاية واما حدوث ما اورد من السطح والكرة فانا لا
ندري هل يمكن ان توجد كرة على سطح بهذه الصفة في الوجود او في
الوهم فقط على نحو ما يكون على التعارف ولا يدري انه ان كان في الوجود
هل يصح وجوده او لا يصح فرضا مستحيلا وجوده على وجه هذا كله فليس
يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح والخط في اي حال كان بالنقطة لا غير
بل يكون في حال الثبات والسكون كذلك فاذا تحركت ماست بالخط
في زمان الحركة ولم يكن الدوران بالفعل مماسه بالنقطة الا في الوهم
او ذلك لا يوهم الا مع توهم الآن لا وجود له بالفعل وبالجملة فان هذه
المسئلة لا تحقق كما لا تسلم ان الكرة لا تلقى السطح في آن واحد الا بنقطة
وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة متصلة من نقطة الى نقطة مجاورة لها
ومن ابن يلزم ان يكون مجاورة فانه ان سلم هذا لم يحتج الى ذكر الكرة والسطح
بل ... بينها بالفعل الخط وان كانت مجاورة ولا
... لم سوان الكرة بلا في السطح في آن [illegible]

بل ان منقسمة م

بعينه كونه اصغر كونه ازاوية الملا
انه ليس [illegible] م

و
المعلمات

نقطة متلاقية م

[illegible] ما اذا كان م

الخلاف

اختلاف في آن الحركات وما يلزم منه عن حركة من امور غير صحيحة ومن الحالات
كالخلاف في المسافة فكان انما يلزم تجاور النقط لو صح تجاور تركيب الآنات
كان استعمال ذلك في اثبات تتالي النقط كالمصادرة على المطلوب
كالاول فانه لا يتم هذا البيان الا بان يقال انه في هذه الحالة ملاقي نقط
والحالات متجاورة في النقط فان لم يقل هذا لم يتم الاحتجاج وان
مستحق هذا اذا علم انه في اجزاء الحركة والسكون والمسافة ما هو اول
جزء حركة او جزء سكون او جزء مسافة واما احتجاج ديمقراطيس فقد حصل
فيه في تسليم مقدمة واحدة بعينه وهي ان الجسم ينقسم كله لان جزءا
بل على معنى احد مما انه ينقسم بكليته معا والاجزاء لا ينقسم قسمة الا ان ...
الى اجزاء بل انه ينقسم بالفعل القسمة ولا ينقف فاما الاول فليس ذلك يسلم ولا
نعرف الصادق سوى ان الجسم ينتهي في القسمة الى ما لا ينقسم بل نعرضه واما ان لا
ينقسم كله بالفعل معا وهذا لا يمنع ان يكون تقسيم الانقسام بعد
انقسام بلا نهاية وايضا ليس اذا كان كل واحد من الانفصالات
الانفصال لا يمكن فالكل يحكم الوقوع كما انه كل تضعيف عددي جائز
العدد وليس كل تضعيف عددي جائزا ان يقع معا بل الحال ان كل
قسمة اراد بها وكل واحد واحد من اصناف قسمة بلا نهاية بالقوة
يجوز ان يقع من الجسم ولا يسلم ان الكل يقطع الى ما لا نهاية تحتاج اول
شرط ان يكون الذي هو معقول القسمة لا نهاية لهم بالفعل وهذا

وفي الحالة الثانية ملاقي نقط م
متجاورة م

نقطة [illegible]

[illegible]

يقع

مستحيل وباطل فإن هذا من جملة الخطاء الواقع لتشابه لفظي الكل وكل
واحد وسنستوفي إبطال وجود هذه الأجسام الغير المتجزئة إذا شرعنا
في الكلام الذي هو أشد تخصصاً من هذا الكلام وأما حجة مثبتي أجزاء
لا نهاية فقد بان بعد ما فهمت على حلها

في مناسبات المسافات والحركات وما يلزم فيه هذا الشأن ونبين
أنه ليس فيها أول جزء حركة وليس الآن أنه إذا كانت المسافة
تنقسم إلى غير النهاية بالقوة فكذلك يجب أن تنقسم الحركة معها إلى غير
النهاية بالقوة ولو كانت حركة لا تتجزئ إلى ما يقع القطع لكانت
مسافتها إما غير متجزئة وهذا خلف أو متجزئة ولو كانت متجزئة لكانت
الحركة من مبدئها إلى موضع القسمة أقل من الحركة من مبدئها إلى منتهاها
ولا أقل من غير المتجزي ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزء من الحركة التي
استوفت بها المسافة وإذا انقسمت الحركة انقسم بانقسامها الزمان بل إنما تنقسم
الحركة بسبب انقسام المسافة والزمان ومن الموجود حركة سريعة وبطيئة
ومنها تبين أن كل واحد من هذه ينقسم فإن المسافة التي يقطعها السريع في
زمان يلزم أن يكون البطيء يقطع أقل منها فتنقسم المسافة والسريع يقطع ذلك
كذا في زمان أقل فينقسم الزمان والحركة تتبع المسافة والزمان في كذا انقسامهما
كما علمت لكن الحركة يعرض لها من سبب آخر انقسام لا بالطبع بحسب الزمان
وذلك من انقسامها بانقسام المتحرك ويشبه أن يكون هذا في الحركة
المكانية أولى فإن أجزاء المتحرك بالحركة المكانية لا يخلو إما أن يكون

أجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو إما أن يكون اجتماعها على سبيل تماس أو اتصال
أو أجزاء بالقوة فإن كانت أجزاء حاصلة بالفعل
وكيف كان فإن كل واحد منها لا يفارق مكانه لأنها إن كانت
منفصلة فلا مكان لها بالفعل وإن كانت متماسة فلها مكان لكنها
تفارق من مكانها سطحاً هو جزء مكان الكل ولا تفارق كل المحيط
بها فلا تفارق مكانها سطحاً هو جزء فلا تتحرك وإن كانت الأجزاء
بالقوة فمعنى الحركة عنها الظاهر فكيف تنسب لها الحركة بالفعل وأما في
الحركات فإن كان لها أجزاء بالفعل صح أن يكون جزء الفعل جزء
وإن كان لها أجزاء بالقوة فالحركة أجزاء بالقوة ولو فصلت لكان
بإزاء كل جزء من الفعل بعض هو جزء بعض الكل فإن من هذا الفعل
الذي هو من هذا الجزء ومن ذلك الفعل الذي هو من ذلك الجزء يحصل مجموع
فعل الكل إذ ذلك المجموع جملة بعض وجملة البعض بعض وكل بعض هو لشيء
ولا شيء يحمل هذه التغيرات إلا الكل والأجزاء وليس للجزء جزء فهو
للكل ولما كان كل حركة وكل ما هو في زمان ينقسم إلى غير النهاية
صح أن يكون للحركة شيء هو أول بالحركة المتحرك وذلك لأنه إن
كان هنا أول حركة فإنها لا محالة في مسافة وتلك المسافة منقسمة بالقوة
وإذا انقسمت كان أحد جزئيها متقدماً والآخر متأخراً فكان الحركة
في الجزء الأول أول حركة وقد جعل هذا أول حركة هذا خلف بل الأول
في الحركة وفي التغير إنما هو يفهم على أحد وجوه ثلاثة أحدها الأول

بمعنى الطرف وهو الذي هو اعني اول المسافة وطرفها واول الزمان المطابق
لتلك الحركة وطرفه فهذا اول واول بمعنى آخر وهو انه قد يقال ان بعضه كذا ...
وان كانت تنقسم الى لا نهاية له في القوة فليس تنقسم حافظ للصورة ...
فيه بشبه الكلم فان الجسم يبلغ حدا لا يصح لو انقسم بعده ان يكون ماء او هواء او نارا
فالوا الا ... او مسافة فاذا كان للمسافة من حيث هي مسافة حد عندهم
لا بعده في الصغر كان للحركة حد هو في الوحدة اصغر الحركات فلا يوجد حركة
مفردة اقصر منه وان كان قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهو
نصفها او جزء منها ان كان ذلك يجري في نفسه بالقوة لكن ذلك الجزء
لا يخرج الى الفعل خروجا على معنى الافراد والفصل ... فان
كان كذلك فالمتحرك يكون له في حركة اول حركة وذلك في القوة وهو ما ...
الحركة التي هي اصغر الحركات فاول حركة بمعنى الطرف ليس بحركة فلا يكون
شيء بمعنى ذلك اول ما يتحرك واما بالوجه الثاني فيكون له اول ما يتحرك
اوله وصغره عرضية لا حقيقية واما الوجه الثالث فهو ان يصح ان
للحركة شيئا هو اصغر حركة يمكن ان توجد فانما يصح على انها حركة بعينها
مفردة بابتداء بالفعل وانتهاء بالفعل الا ان يكون في اول جزء حركة
ذلك الاول بعضها وقد اشرت الجملة بعده فان هذا التبعيض الذي
كلامنا فيه بالفرض وتلك الوحدة التي المتعينة للحركة ليست بحسب العرض بل
بحسب الوحدة في الوجه الاول ... لو عرض ضعف الكلام الى ان يوضح

عن اوجه المذهب فاما الاول في الحركة الذي يكون بعضها ايا ما هو اولها
العقلية المسافة والزمان لا يقف عند حد في القسمة فانه لا يكون مقدار ذو ابتداء
وانتهاء ... ينقسم الى النصف ان لفرض او لا ولذلك ما كان ذي المقدار ...
فهو ايضا لا يقف عند حد يكون له ابتداء وانتهاء ولا ينقسم هذا النحو ...
فاذا كان كذلك كان الحركة المتصلة لا يجوز ان يوجد فيها ما هو اصغر
حركة ... الجزء الذي يوجد جزء من المتصل وذلك لان الجزء في المتصل
انما يعرض بالفعل بتعين الحدود على احد الوجوه المذكورة وليس للمتصل حدود
موجودة فيه ... انما الوقوف عسى ان يكون للتفريق والقطع
بالفعل ... لا يكون متصل ... وليس ان يكون هذا التفريق والقطع
... الحدود ... لا يمكن تعرف نهاياتها ويقطعها وان امكن ... فيها ...
الحدود فيجزئه المتصل الذي لا توجد على التفريق عن ...
هذه التجزئة ... ليس بعضها اولى من بعض ... اصغر الحركات لا لعدم
... التجزئة ... لا يكون حركة خارجة الى الفعل
عن مبدا والى منتهى ثم عنده بالفعل وهو اصغر منها واذا كانت الصورة
هذه فلا يكون للحركة اول جزء بهذا المعنى الا الطرف الا ان يكون حركات
متتالية غير متصلة ... هذه الصفة ... في المتصل فلا يوجد جزء اول
بهذه الصفة لانه لا يوجد فيه حركة مفردة ... لكون
اجزاء تلك الحركة متصلا بعضها ببعض ولو كان في جملة تلك الحركة حركة

١٣٣

هی اول ما تحرکها الشی وکانت بمعنی انه جزء من المتصل لا جزء فی المتصل اصغر
منه لم یمکن یعرض لذلک الجزء من الحرکة الانقسام الذی لا یبطل الاتصال
الذی کلامنا فیه او فرضنا ان انعدام الحرکة کلها الی هذا الاول انقسام
لم یبطل الاتصال ولو کان هذا الجزء من الحرکة لا یقبل هذا النوع من الانقسام
لکان اول الحرکة لیس فیه امتداد فلم یکن حرکة واذا کانت الحرکة
یقسم الانقسام المحافظ للاتصال الی غیر النهایة فکل ما جعل اولا ففیه
آخر لا یمنع الطرف فله اول آخر بالقوة وکذلک السکون وکذلک الشی
الذی یکسر بوقفه ویزید الحرکة فی السرعة ان کانت طبیعة بل قسریة
بالوجه الذی به السکون وکذلک الامور العارضة مع الحرکة کالمفارقة والملاقاة
والمجاورة والانکسار الذی هو افتراق الحرکة فاما الملاقاة والمماسة
وما اشبه ذلک فلا زمان له ولعل الاولی عنها یجب السلب المطلق
وسنوضح القول فی ذلک بعد فاما هل یجوز ان یکون ما لا جزء له یتحرک
ان کان له وجود فالموجود من کتب الناس ان ذلک محال بالتحری
لا یصح ان یتحرک والمعول فی الامتناع ذلک هو ان کل متحرک فانه یتحرک
اولا مثل نصفه وبعد ذلک ایضا مثل بعضه وکذلک یلزم جزء آخر بعض المسافة
فلو کان ما لا یتجزی یتحرک لکان یکتب المسافة ... او لا یتجزی
النقطة مساوقا لانها او لما یقارن وهذا الکلام لیس بمعنی بوجه وذلک
ان هذا الحکم لیس هو اول المتحرک بالذات دون المتحرک بالعرض

فلم یکن علمنا فیه البتة صح

او فی البطوء ان کانت طبیعة صح

لهم صح

یتنعنی

عام لکل

عام لکل ما یکون موضوعا ای وضع کان عند من یرم العارض مستترا
علی مسافة فان کان المستبدل للملاقاة لا یعرض له هذا فلا یعرض
للمستبدل للمکان وان عرض للمستبدل للملاقاة شک فان کانت النقطة
الموجودة بالفعل فی طرف جسم من الاجسام المتحرکة یرتسم بحرکتها التی یعرض
خطا یکون ما باشرت علی ملاقاة له ولا یکون ذلک الخط مؤلفا من
من نقط ولا یتفق ان تلک النقطة اول ما لاقت لاقت مثل ما انها اول
ما فارقت فارقت مثل ما انها والیه بملاقاة اخری مثل ذلک وکذلک حتی
انتهی الخط فکذلک لا اول لها لو کانت مفردة تتحرک بذاتها ولها مثلا
مکان بذاتها ایضا یحتاج ان یکون یرتسم بالفعل مثل ما انها بالتعین
علی انه لیس بذاته وجود حتی انتهی الخط ولا للحرکة اول جزء حرکة یکون
ذلک لا محالة وطیا ما لا یتجزی مثل ذاته بل یکون ملاقاة تتالی ان
تعرض منها مثل ذاتها والآنات للتشافع وتتهار بها ذاتها وعلیها
او صحاه فی جوانب حرکة الکرة علی السطح فکل ما وجب ملاقاة مثل انها
تکون نقطة ما لا یتجزی ذاتها وهو الخط فهذه الحجة لیست واجبة لقسمیه
ان یکون الحجة التی تقتضی ان کل متحرک یتحرک بذاته وکل مقدار المتحرک
الحاملة بذاته لا لاجل انه فی مقدار وضع بذاته یحصر فی لا یجری اما ما
یکون یحف لبعض نهایات ما یحاذیه ویکون لو لبعض نقطة غیر منحرفة
مثله لم یتعرق ذاته لقائل ان یقول ان حساسا اولا یکون

وان عرض للمستبدل للمکان عرض للمستبدل للملاقاة صح

کل صح

یتنعنی

مس صح

فان كانت على هذه الصورة فظاهر ان ذاته منقسمة وان لم يكن على هذه
الصورة كان يجب لولا انه نقطة طرف لذاته باسره وذاته وضع
منقسم وما طابق ذا وضع منقسم احدهما او له وضع منقسم فيكون للنقطة وضع منقسم
منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتهيا دون تلك النقطة نقطة الكلام
فهاهنا الكلام وما يلزم من كل نقطة ذات وضع منقسم ولكل نقطة
انفصال عن الخط والخط منتهٍ دونها نقطة اخرى فهذا مع نوازع من
من سراب من سؤال ما لا يجري لا ينفصل ونحن منقسم وكل ما لم يكن
كذلك لم يتحرك الحركات التي ذكرناها في المكان وكذلك حال الحركات
الجسمانية الاخرى ويلزم ان يكون كل متغير بتغيرات الاستحالة الجسمانية
والنمو منقسما اما النمو فذلك ظاهر فيه لانه ازدياد على اصل موجود
واما الاستحالة فلان المحيل من الجهة التي يلقاها المستحيل اقدم مما يرد في
الجهة التي لا يلقاه فان كان مستحيلا باسره فهاهنا جزء ان كان كل متغير
منقسما واما الكون والفساد فهو الذي يكون غير منقسم واما الذي يظن
في بعض الاستحالات انها تكون دفعة فذلك لغرائب الا ان يختص
بعض زمانه واما الانارة فهو نفس ذلك استحالة اولية في امر يختص
السطوح باين سطره واما الاشفاف فيشبه الهواء فان الهواء ليس يعرض
له من الاشفاف شيء بل العرض انما هو من المرئي فاذا صار المرئي
بحيث يكون رؤيته باشراق الضوء عليه كان الهواء اداة لظهور الجسم وسيفا

Margin notes: لها م — منقسم صار م — تاثر م — فهاهنا طاهر واقدم من تاثيره م — اذ — الاجسام بل م — الحس

ولهذا

ولهذا اذا كان الانسان في كهف بعيد مظلم وكان خارجه بين
المرئي سواء مظلم حالكان المرئي بينهما هواء اشرق عليه الضوء لم يمنع
ظلمة الهواء لو ادراكه
في ابتداء الكلام
وبيان الاجسام ولاتناهيها وذكرنا ظنون الناس في بطلان الخلاء
الى ان نفرغ والمناسب كيف وجوده في الاجسام الطبيعية واحوالها وانك
النظر في الامور الطبيعية وانما ليس يكون غير متناهية في العدد او في
القوة او غيرها وذلك جنس الكلام فهاهنا لائق بهذا الموضع ولا شيء من هذه
الراسين حاول تلك وبحث ان يكون كلامنا في الكميات دون
الوضع وفي الاعداد التي ذوات الترتيب في الطبع او في الوضع
ونظر من امرها انها ليس يكون فيها ما لا نهاية له وننزع فاول ما يجب
ان يبحث عنه من المفهوم من قولنا لا نهاية له وبعد ذلك فنحال بل
على كل سماء الداعية الى اثبات ما لا نهاية له على وجه ونذكر اختلاف
العلماء في امره ثم نذكر الحق فيما يجب ان يعتقد فيه ثم نبطل الشكوك في امره
فنقول ان ما لا نهاية له يقال على الحقيقة ويقال على المجاز فالذي يقال
على الحقيقة فيقال على جهة السلب المطلق ويقال لا على جهة السلب المطلق
والذي على جهة السلب فهو ان يكون الشيء مسلوبا عنه المعنى المنحصر بالنهاية
بكونه لا كم له مثل قولنا ان النقطة لا نهاية لها ونحو هذا كما يقال ان القدر
لا يرى لانه مسلوب عنه المعنى الذي هو اللون او لمس الصوت لون

Margin notes: بين م — وذلك م — الوزن م — بلمعة ان ... م

١٣٥

ولا في الكون واما الذي يقال على جهة السلب فعلى مقابلة الشيء بالقوة
وهو ان يكون الشيء بطبعه ومن شانه ان يكون له نهاية ثم ليست وهذا يقال
على وجهين احدهما على انه من شان نوعه وطبعه ان يكون له نهاية لكنه
ليس من شانه بعينه ان يكون له وذلك مثل الخط الغير المتناهي لو كان فانه ليس
يجوز ان يكون خط واحد بالعدد موضوعا للمتناهي ولغير المتناهي لكن
طبيعة الخط قابلة لان لا تكون مشابهة عنده بعض خط غير متناه انما ذلك
في غير المتناهي فان كان من الخط الغير المتناهي ليس من شانه ان يكون هو
بعينه في وقت آخر متناهيا وهذا المعنى هو غير المتناهي هو الذي يوجد ان
عنه وهو الذي اي شيء اخذت منه واي انسان اخذت له ذلك
وجدت شيئا خارجا عنه والثاني ان يكون من شانه ان يعرض له نهاية
لكنها غير موجودة بالفعل مثل الدائرة فانها لا نهاية لها لست اعني
ان سطح الدائرة غير محدود بحد هو المحيط بل انما اعني المحيط فانه ليس
نقطة بالفعل عنده الخط بل هو متصل لا فصل فيه لكنه من شانه ان
يعرض فيه نقطة تكون تلك النقطة حد الخط في الدائرة نقطة بالقوة
هذه الصفة كم شئت بحرج بالفعل نقطة او فرضا ولا نقطة الا وهو
بهذه الصفة غير طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل الا المحيط
فهذه هي الوجوه التي يقال عليها لا نهاية بالحقيقة واما الذي يقال بالمجاز
فانه يقال لما لا يقدر على ان يعبر ويجتاز بالحركة كما يقال بين الارض والسماء

لا نهاية

لا نهاية له وان كان له نهاية ويقال ايضا لما يعسر ذلك فيه وان
كان ممكنا تشبيها للعسر بالمعدوم فهذه وجوه مفهوم لا نهاية وعرضا
ان يجب ما لا نهاية له من جهة انه هل يكون من الاجسام اجسام
من مقدار ما او بعدد ما لا نهاية اي لا يوجد منها واحدا وجدت
شيئا خارجا عنه فانه قد اوجب توهم وجود ذلك والسبب
في ذلك امور من ذلك صدق قول القائل ان الاعداد تذهب
في الازدياد والتضعيف الى ما لا نهاية له او انها لا تقف عند حد في
ذلك واذا كان ذلك فقد وجد لها مع انها لا تقف وكذلك
للعقد دون الانقسام ومن ذلك ما يظن من امر الزمان انه يلزم
ان لا يقف عند شيء ولا فيه مفصل استمداد الا التضعيف فقط
مبتدأ من شيء ولا ينتهي نقطة الا انه كلما انتهى الزمان الى
اول فرض او اخر مفصل وجب ان يكون له قبل وبعد
وعلى هذا سائر الذهن قبل وذلك كله زمان ومن ذلك امر الكون
والفساد والذي يظن به انه امر غير منقطع ومن هناك يظن انه يجب
ان يكون له مادة غير متناهية فبعض يجعلها جسما متوسطا بين جسمين مثل
من يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء او بين الهواء والنار ومنهم من يجعلها الجسم الذي يتكون منه
يتكون منه كل شيء ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية يجمع منها
واحد يسميه خليطا ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية في العدد

مفرد ل

فبعض يجعلها جسما لا بسيط نارا
او هواء او ماء

١٣٦

ليست متلاقية بل منفصلة متوسطة في خلاء غير متناه فمن قولهم من يجعل صورها
التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع ومنهم من يجعل لانواع صورها عددا
متناهيا واما الاجرام التي هي اعظمها انه لابد من ذلك فانه يحتمل ان يكون المكون
الغير المتناهي مادة او قوة لا ينقطع امدادها ومن هؤلاء من يجعل الغير المتناهي
مبدأ لا لانه طبيعة غير المتناهي لا لان شيئا عرض له ان لا يتناهى ومن الوجوه
التي يدعو اقواما التي يوهم اثبات ما لا نهاية له ما يحصل من ان كل متناه فيلحقه
ان يكون متناهيا الى شيء على نحو المشاهدات فيلزم من ذلك ان يكون
كل جسم متناهيا الى جسم وان يتمادى ذلك الى غير النهاية واستفاد بطلانه
غير النهاية ومن هذا الوجه بعض الوهم وحكمه فان الوهم لا يقنع الا التي
من الاشياء حدا يقف عنده بل واما اللوم ان يتوهم ان يدهم ههنا

الوجوه الداعية الى اثبات ما لا نهاية

في انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب غير متناه وانه
لا يمكن ان يكون مقدار او عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع او
في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار غير متناه
او عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع التي لا نهاية لها اما
ان يكون ذا متناهيا التي لا نهاية له بالفعل في جهاتها او في جهة واحدة
فان كانت في جهاتها كلها فلنا ان نفرض حدا ما كنقطة في خط او خط
في سطح او سطح في جسم او واحد في جملة عدد ونجعله حدا او نجعله مرتبة

لحركة

كحركة جدا وتاخذ منه جزءا محدودا ونشير اليه كاخر من اب الغير المتناهي في جهة ب
فلا يخلو اما ان يكون اب اذا طبق بسائر ما اطلق عليه مساويا لـ ا ج او
به او اعظم منه ومحال ان يكون واجبا في ما لا نهاية له ا ب
او بعض من ا ب مساويا له فان كان ا ب مطابقا لـ ا ج الى غير النهاية
وهو بعضه وبعض من ا ب مساويا فالكل والبعض متطابقان
وان كان بعضه دون ا ب فا ب في جهة ب وبعضه غير جهة ب
متناه وا ب بعض منه بان المتناهي ما ب متناه وقد كان غير
متناه فتبين من هذا بيانا واضحا ان وجود ما لا نهاية بالفعل في المقادير
والاعداد المرتبة مستحيل ويتعدى في نمط اخر ويقول انه لا يجوز ان يكون
جرم لا نهاية له متحركا وذلك ان الحركة لا تعقل الا في احد وجهين حركة يكون
فيها استبدال المكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي
يكون فيها استبدال المكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما ان كان
غير متناه من جميع الجهات فلانه لا خارج عنه مكان يمكن ان يستبدله واما ان
كان غير متناه من جهة ودون جهة فيما يمكن ان يصور عنه فراغ لكنه اذا انتقل
الى لم يخل اما ان يخلي من جهة المقابلة لها اولا يخلي فان لم يخل فما انتقل لكنه ربا ونما
~~بل~~ فيلزم ان انتقل وخلى فالجهة الغير المتناهية متناهية واقتضت هذه
الحركة لا تجوز ان تكون طبيعية ولا قسرية ~~لانها لا تكون طبيعية ولا قسرية~~ اما
انها لا تكون طبيعية فلان الطبيعي هو الذي يطلب اما طبعا وكل اين

ا ب

اي لعله التردد في كونه الجسم متناهيا فيهما

الوجه الخامس

جسم يتحرك بكليته او جزئيه غير متناه فنقول
اولا انه من المستحيل ان يكون جرم

الطبع له

كالذي يعرض له من حد وكل حد فهو محدود والمحدود لا يصل اليه الا

له ولا ينحى زاله واما القسرى فالامر عند قريب ان لا امتناع

وانه فان القسر يكون الى خلاف الا ين الطبيعى فاذا لم يكن طبيعى لم يكن

قسرى وانه فانه كيف يكون الجسم البسيط وما يجرى مجراه متناهيا من جهة

وطبيعة متشابهة فلا يخ اما ان يكون الجزء القاطع له امر العصه طبيعيا او يكون

انما عرض له قسر وامر خارج عن الطبع فان كان مقتضى طبعه وطبيعته

متشابهة بسيط فمن الواجب ان لا يختلف تاثيره عن طبيعته حتى يحدد منه جانب

ولا يحدد منه جانب وان كان بالقسر فيكون طبيعته الجسم توجب ان يكون غير متناه فاما ان

يكون قد عرض ان حاد واحده وقاطعه قطعه متناهيا فيكون العظم المتناهي

منه موجودا لكنه حددوه فقطع عنه فلا يكون متناهيه في نفسه او خلاه

وكيس متناهيه الى ان قطع من جهته طبيعته فلا يكون انفصاله ان يحرك

اليه هذا النوع من الحركة واما ان يكون من غير ان ابان منه اشيا بل من جهة

انه حصل له ذا حد في جهة دون جهة كالعارض ان يحصل كم الجسم المتناهي

امل عند التكاثف والكثر عند التخلخل فيكون مع من ان من الجسم

فعلى متناهيا وغير متناه وذلك محال غير موثر وذلك يكون صحيح العطالة فحينئذ

تبين ان الجسم لا يصير بالتخلخل موثر متناه او غير متناه واما المركب فلا يخلو ان

يكون غير متناه من جهة ومتناهيا من جهة فانا لو توهمنا كل واحد من

اجزائه قد تحرك الى الحيز الذي له كل اما ان يحصل شكل اسطوانى مع جاب

مجلد ٣

العظم المتناهي وذلك مح واما ان لا يكون له اشكال فهناك يكون

بعض تلك الاجزاء يحرك دون بعض وهذا خلاف ما فرض فهذا اذا

جعل الحركة بالاستدارة المكان واما الحركة الاخرى التى بالاستدارة

بالمكان فهى المستديرة فلا يخ اما ان تتم الدورة واما ان لا تتم

الدورة فان تتم الدورة عرض ما علناه في باب الخلاء من استحالة الاستدارة

في امر غير متناه وان لم تتم الدورة فلا يخ اما ان يكون يتمم الدورة مستحيلا

او لا يكون فان لم يكن كان وجد غير محال فلا يلزم منه مح لكنه

لزم منه مح لكنه كل فلا يخ وان كان يتمم الدورة مستحيلا فيكون

لحركته معوض ان يحرك قوسا ولا يكون له ان يحرك قوسا اخر

والمتحرك والمسافة ان كان والقوس والاحوال كلها متشابهة

وهذا مستحيل ان يكون من المستحيل ان يكون امران معنا الصورة

لامر واحد احدهما جائز والاخر مستحيل فليس هذا الحركة المستديرة

مما لا يعرض الا لجسم العظم المتناهي وانه لا يعرض لجسم متناه وجسم غير

متناه على نحو ما اوضحنا في باب الخلاء واما الذي بين انه لو كان

يحرك على الاستدارة لكان له شكل مستدير وكان يعرض

وطر كله مما لا نهاية له فيعرض ان ما لا نهاية له وان كان البعد

الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز والخط الساكن المتصل اليه

او غير متناه ثم يلزم ان يقطع في زمان متناه وذلك مح

فجميع ذلك مما لم افهم حق الفهم حتى او من يصحح وذلك انه لم يتبين لي
في تعليمهم ان كل متحرك على الاستدارة يجب ان يكون له شكل مستدير
ولم يتبين لي في تعليمهم ان ما لا نهاية له في جهة لا ضعف له فان بينوا
هذا بان بينوا ان ما لا نهاية له لا يقبل الزيادة وبينوا انه لا يقبل الزيادة
ثم استعملوا حديث الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه
فان ابانتهم ان ذلك لا يقبل الزيادة ابانتهم ان ذلك لا يقبل الزيادة
يكفيهم وعن تحويج الامام الى ان يوسطوا امر النصف والضعف من جهة
نصف القطر وعن انهم ان لا يكون النصف الا محدودا وكذلك الضعف
واما حديث البعد فليس يجب عندي ان ذلك البعد من الخطين يصير
الى ما لا نهاية وكيف ويحيط الخطان الخارجان ولو صح ذلك
لا يستغنى عن ذكر قطع زمان متناه بل كنت اعلم حلقا عن قرب
وهو انه غير متناه وتجده حيطان هذا خلف واما انه ليس يجب في ذلك
فلانه ليس اذا كان البعد دائما يزيد يجب ان يحصل هناك بعد غير متناه
بل يعني التزيد دائما الى غير النهاية وكل زيادة فهي عليه على متناه
فكل بعد يكون متناهيا وهذا كما نعرف من امر العدد انه يقبل الزيادة
الى غير النهاية وكل زيادة فهي متناهية ويعني كل عدد يحصل متناهيا ولا
يحصل عدد لا نهاية له لانه لا يزيد عدد في النظام الغير المتناهي على عدد
قبله الا بمتناه فهذا ما عندي على ان يكون عنه غير وجه محقق لست بـ

ذكر

ذلك حسب تعليقي فان اشتهى احد ان يبين انه لابد من بعد غير متناه
يقع فليسلك طريق الشارح بان يقولوا لم يحصل فيه على وجه ولا يقدر ان
غير ما يحصل بل يجب ان يقولوا انه العرض بعد اخذ بعض من الخطين
الذاهبين الى غير النهاية متقاطعين ولنفصل منهما خطا يكون وتر الزاوية
القاطع فلان ذهاب الخطين في زيادة البعد ماض الى غير النهاية فاذا
الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير النهاية ويمكن ان توجد
متساوية فيكون الزيادات التي توجد على الخط تجمع بالفعل فما هو
[illegible] ان زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث مع
زيادة اخرى [illegible] ان تكون الزيادات الغير المتناهية موجودة
بالفعل فهي توجد لواحد فيلزم ان يكون بعد موجود فيه زيادات
غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد زائدا على المسافة
الاولى بما لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه [illegible] هذا الوجه
كان الحلف ظاهر الشارح فيه الا حركة وذلك لان هذا الغرض
المقدس لا يمكن ان يوجد الا من الخطين فيكون متناهيا وغير متناه
هذا [illegible] ونقول ايضا انه [illegible] ان اجزاء الغير المتناهي تحرك
الى السكون في كل موضع وتتحرك الى كل موضع لان كل موضع له
طبع فهذا ايضا مما لم افهمه ولم افهم فانه ليس يجب اذا كان
لشيء واحد مواضع لكل واحد منها له بالطبع ان يلزم ان يكون

في عدم الابعاد وذلك لان الزيادة
بالفعل موجودة وكل زيادة بالفعل
موجودة ح

نقد له

وان تحرك عرض

فی کل واحد منها ~~لکان بالطبع ان لزم ان لا یسکن فی~~ کل واحد منها فان
امثال هذه المواضع ایتها العوق للجسم الحصول فیه من جملة المواضع الکلی
له وقف بطبعه ولم یجب بحال جزء من اجزاء الهواء فی حلة حیز
الهواء وجزء من اجزاء الارض فی حلة حیز الارض ولو لهذا الماکان یسکن
ولا حرکة بالطبع فان الجزء دایما یتعطل مشتمل علی الاجزاء مع ان یکون
لهذا وجه بیان لم افهمه واما الا یکون لا جزاء ذلک الجسم حرکة طبیعیة لک
صحیح لانه لا یخلو اما ان یکون الجسم غیر متناه فی جمیع الجهات فلا یکون موضع
مطلوبا لاجزاؤه بالحرکة مخالفا لمبدا الحرکة وان کان فی جهة دون جهة
حتی یکون الجزء یتحرک اذا کان خارجا عن الجهة الذی فی الجهة المحدودة فلا یجب
ان الجزء یتحرک الی مکان یطلبه بالطبع ولکن الذی یطلبه الجزء یجب ان
یکون موضعه الذی یطلبه الکل والکل لا یطلب مکانا بالطبع اذ لا مکان
له لا مجانسا ولا غیر مجانس اعنی بالمجانس ان یکون سطح یشبه بسطح
وغیر المجانس ان یکون سطح غیر یشبه بسطح طبیعی کالهواء عند ما
من سطح النار فاذا کانت طبیعة الکل لا تطلب مکانا ولا تخص لها
ولا بعض فطبیعة الجزء ایضا لا تطلب مکانا لان جزء الکل الذی له متشابه
یسکن فی ای موضع اتفق لا جزء خارجا عن جزء الکل اللهم الا ان یجعل
الکل متناهیا فی جهة فیصح ان یکون جزء الکل هو الذی یطلبه الجزء
وهو الذی یسکن فیه الکل فیری ان هذا الجزء بعد او محیط والقول بالبعد

باطل ولا محیط لغیر المتناهی فعسر ان یکون الجزء یطلب الکل بحرکة
الطبیعة حتی یتصل به واولاه علی اقرب السموت فلیس الحال
فی الاجسام الطبیعیة هذا فهذا یصح لک مما تعلمه اما انک ما دام الجزء
لا یطلب مکانا بالطبع وما لا یطلب مکانا بالطبع فهو لا یتحرک بالطبع
فان الذی یطلب ان الحرکة بالطبع هو طلب غیر المکان الطبیعی للجسم الی
الکل او غیر ذلک انه قد حسن لک بطلانه فیعلم من هذا ان الاجسام
التی لا جزاء لها حرکات طبیعیة فی الجهات المحدودة العدد المشار
الیها کلها متناهیة فالجسم الذی ذلک الکلیة لظهره ونقول انه لا یجوز
ان یکون للاجسام محدودة المقادیر غیر محدودة العدد فانها لا تخلو
اما ان یکون متماسة او یکون متباینة متباینة فی المکان فان کانت
متباینة فلو توهمنا متماسة متلاقیة صار جملتها من جمیع الجهات
اصغر واقرب الی الوسط من حجم ما لو نها فکان عدد الموجود منها
فی حجم متناه منها متناهیا لان کل اجزاء الموجودة بالفعل فی کل
محدود محدودة بالعدد ومن هذا یعلم انه لا یجوز ان یکون حرکة
ذات جهتین الی غیر النهایة فی الاستقامة ما دام قد علمت تناهی الابعاد
ویثبت لک تناهی الجهات وانه یستحیل ان یکون حرکة الی السفل مثلا والسفل
غیر متحدد وکذلک حال العلو واذا کان السفل متحددا فمقابله لا
متحدد والا لم یکن موجودا فلم یکن مقابلا فلم یکن للسفل مقابل فلم
وکذلک ان کان العلو متحددا فمقابله لا محدد

مشابه الحجم وقاصرة عن الحجم کلما ازداد المقدار ما قطعت ونقاصها الی الکمال فیکون
الحجم کلما زاد القصر متناهیا فیکون

يكن السفل سفلاً بالقياس الى العلو ومن الكلام المستعمل قول من جعل
المشاهد الفرد الجسم من حيث هو غير متناه اسطقسا ومبدأ للجسم ذكره حيث
هو طبعه آخر كما انه او مواضعه تلك الطبع يعرض لها ان لا نهاية ولا الكل
[illegible] استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه اما ان يكون
منقسما او غير منقسم فان كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التي
المائل على سبيل السلب كما يقال للخط انها غير متناهية وليس
هذا ايضا بمقبول بل يرد به غير متناه يمكن لنا ان ناخذ منه جزءا متناهيا
وان كان منقسما بالفعل غير منقسم وليس منقسم الى طبيعة اخرى اذ ليست مما له
طبيعة الا النهاية من حيث هو لانهاية بحال ان يكون كل جزء في طبع الكل وان
يكون الجزء المحاط المحدود بالقسمة ايضا غير متناه وهذا مع هذا محال مع
ما قلنا انه لا وجود لجسم غير متناه ولجسم متحرك بالطبع غير متناه ولجسم الفلك
موضوع متناثر غير متناه وكذلك لا اعداد لها رتب في الطبع غير متناهية بالفعل
مع ان سائل نحو آخر من وجود لا متناهي في الاجسام انه هل هو ممتنع
ام لا وذلك حال نحو انه معلول قد ظن بعض المحدثين انه يمكن ان الجسم
يمعن [illegible] في الانقسام غير ان بعض حد في الصغر لا اصغر منه
[illegible] من جهة النظر فانه كان ان هذا الانقسام ليس يحصل بالفعل معا
ولكن يحصل [illegible] ولا ينتهي الى حد لا اصغر منه يمكن كل الجسم العظم
قال فانه وان استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل ليس يستحيل [illegible]

ف

قد اليه كما الحال في تزايد الاعداد فلنظر في هذا المذهب ولنسأل كيف
كيف يصح وكيف لا يصح فنقول انه يصح من وجه ولا يصح من وجه اما
الوجه الذي يصح منه هذا المذهب فذلك لان الكم في التوهم الذي يقسم حسا
[illegible] قسمه بالضعف وكذلك في التوهم ان لا يزال تاخذ جزءا من المقسوم وتضيفه
الى جزء آخر وجسم آخر فيصير اكبر مما كان ثم تاخذ جزءا آخر من الباقي فتضيفه
الى الجزء وتضيفه الى الزيادة [illegible] ان يزداد وذلك زيادة لا
[illegible] يكون محصورا في الاول ولا يبلغ الجسم الذي عليه تلك الزيادات الى الاول
[illegible] الزيادات التي يحصل فيه جميع الجسم المقسوم وهذا الضرب من الزيادة
لا يبلغ بالجسم كل عظم [illegible] بل لا يزال الا يصير اكبر من بعضه الى الان [illegible]
الضرب من الزيادة التي [illegible] الا ان يتم الجسم حتى يزيد في كل حد في البسيط او في
بعد فذلك سعد [illegible] على ما في القسمة لان القسمة لا يمكن الى التي لا عاجزا عن الجسم والنمو
[illegible] بالزيادة [illegible] لا الاصل وهذا يوجب ان يكون مواد الاجتماع
[illegible] وهذا مستحيل لانه يحتاج كل ما يحصل الى ان يحصل جزء
[illegible] وكل ذلك [illegible] لا وجود [illegible] لا يجوز
ان يكون ذكر بعض حجته الا وها هو
[illegible] بالا متناهي في الوجود وعدم وجوده [illegible] بعض
وجود ما لا متناهي بالفعل [illegible] ما يجري الا [illegible]
ان يكون لها لا متناهي [illegible] في ما يجري مجرى ذلك وجود

فنقول ان قولنا ما لا نهاية له تارة يتناول كل امور التي هي موجودة ولكن لا نهاية
نعني بها نعني حقيقة غير التي هي كما اذا قلنا انه غير متناه وذراعا غير متناهية
التي هي غير متناهية ذراعا وذراعا نعني طبيعة هذه الكمية والثاني نقول ليس هذه
الطبيعة انها لا تتناهى ونعني بذلك انها تحتمل اي شيء منها اخذت وجدت
موجودا خارجا غير مكرر ونقول ذلك ونعني به انها لا تنفصل عند حد
تقف عنده فتصير غير متناهية بعدا اي غير متناهية الا انها لا تقف
عند الامور التي تقال لها انها غير متناهية من الطبائع التي ذكرناها فنجعلها
نقول انها موجودة في القوة ما تحصل بكل واحد فيكون كل امور التي لا نهاية
كل واحد منها موجود في القوة والكل بما هو كل غير موجود لا بالقوة ولا بالفعل
الا بانه يوجد منه جزء بعد جزء كما في الزمان وما يشبه ذلك واما طبيعة ما لا نهاية نفسها
فانها غير موجودة لهذه الاشياء لا بالقوة ولا بالفعل وذلك لانها لا تكون
موجودة اما ان تكون عارضة لشيء آخر فهي صفة لا يكون لها ان تكون في حد
لا ان تكون بلا نهاية واما ان تكون طبيعة قائمة بنفسها لا نهاية لها موجودة
بالفعل وللمقدار المتصل بما له قوة في اطرافه والمقدار الموجود بالفعل
واما فان الانقسام الى ما لا يتصل بما نهاية له لا ينتهي الى حد الوجود
الموجود فقد علمت ان ما لا نهاية له ليس هو بالقوة وليس هو بالفعل
فهو لا بالقوة ولا بالفعل ما يدرك بالفعل فهو خال عن طبيعة ما بالقوة
فان معنى ذلك انه لم ينته الا ان الطبيعة القوة بل طبيعة القوة محمولة

بالقوة م

يكون ما لا نهاية له ليس حقيقة ان توجد بالقوة وهو يتعلق بطبيعة الكم ذو طبيعة
الصورة التي هي بالفعل والكل صورة او ذو صورة فما لا نهاية
له ليس بكل ويعلم من هذه الاشياء التي قلناها ان ما لا نهاية له
طبيعة عدمية وليس هو محيطا بكل بل كاطلق متصل بل هو محاط بالصورة
لانه قوة الهيولى فان قال قائل ان الانقسام الغير المتناهي حاصل في
الكمية وهي صورة فالجواب ان الانقسام هو على وجهين احدهما الافتراق
والانقطاع وهذا الحكم لاجل استعداد المادة والاخر كالانقسام
بفرض ان في طبيعة الشيء ان نفرض فيه شيء غير شيء ولا يزال كذلك هذا
في المقدار لذاته والاول لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج في الحركة
والاول هو الانقسام الحقيقي وهو الذي يغير حال الشيء واما هذا الثاني فهو
امر موهوم والاول لا يعرض المقدار لذاته البتة لان القابل يجب ان
يبقى مع المقبول وكلما اذا عرض ابطل وجود المقدار كالاول فان المقدار
الاول لم يكن الا ذلك الاتصال المعروض بسبب ذلك كالاتصال المعني
فان المقدار كما علمت ليس هو نفس الاتصال ليس الشيء المتصل بالاتصال فيه
فانه اذا عرض الانفصال الفكي ابطل المقدار كالاول واحدث
مقدارين آخرين واحدث متصلين محدودين آخرين بالفعل
بعد ان كانا بالقوة ولو كانا بالفعل لكان متصل واحد متصلين
بالفعل لا نهاية وتم لا يمكن ان يكون الانقسام الذي يعرض للمادة

متعلقه م

المنفكك

بسبب وجود الكم لها ويشبه ان يكون الناس يرون ان للهيولى صورة
يهيئها للانقسام الدائم المفرق وهو الجسمية وصورة اخرى يسع بها ذلك
او لا يمتنع عليه اذا وقع كما يقولون ان الجسم اذا قسم وابانه فانه لا يبقى
لحامل بطل الجسمية وبقي الجسمية وهذا يجب ان ننظر فيه ثم ليس اذا اتفق ان
الصورة الكمية يهيئ المادة للانقسام الذي يخص المادة وجب ان يكون
ذلك الاستعداد للصورة فليس بالفعل فهلا يجب ان يكون في نفسه
بفعل ولا انفعال بل يجب ان يكون تلك الصورة باقية مع خروج ما هيئته
له الى الفعل فان الحركة هي التي تعرض للجسم من السكون الطبيعي وهيئته له ولا
يعرض مع ذلك لان علتها هو الهيئة فيجب ان يوجد مع الهيئة فكذلك حال
الكمية المهيئة واما العدد فهو عرض شيء اخر والثاني يعطي المقدار لذاته يعد على نحو
وجود ما لا نهاية فالعدد يعرض له ذلك من التضعيف والتنقيص ومعنى
من تلقاء الوحدة والمقدار يعرض له ذلك من التضعيف والنقصان
وليس هو من تلقاء التضعيف اذ كان يتضعف من حيث هو مقدار
يتضعف له من حيث هو عدد او له هو واحد والواحد مبدأ عدد
فانه يتعدى من واحد ويصير اثنين والحركة يعرض لها الانقسام الغير
المتناهي بسبب المقدار الذي هو علته واما الزمان فان استعداد
الموهوم من القسمة فانما يعرض له من حيث هو مقدار لذاته واما
المعنى بالفعل فيعرض له بسبب الحركة وفرق بين الواقع بالفعل وبين

ل الكم

ظ التضعيف

الموهوم والاستعداد فان المقدار موضوعه هذا لذاتها لان يعرض
القسمة الى غير نهاية ويستعد له واما خروج ذلك الى الفعل فهو ليس
بسبب شيء اخر وحتى ان الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة
فبمعنى العارض الذي يوقع بالفعل شيئا بعد شيء بلا نهاية واما طبيعة
الاستعداد فهو للزمان من حيث هو مقدار والحركة لا تعدم ذلك
[illegible] بوحدة الزمان وهو على نحو من الوجود يلزمه ذلك الاستعداد كما
ان العدد مثلا اذا وجد بالتعديد او بجملة اجزاء عشرة فليس هو الذي
يحصل او جاز ان يوحده ويلزم وجوده ان يكون زوجا واما الحركة
من حيث هي قطع فانها كالعرض لها ان لا تتناهى في القسمة كذلك يعرض
لها ان لا تتناهى في التضعيف والزيادة واوضح منه التناهي وعدم
التناهي ليس انما يلحق الحركة بسبب كميتها لذاتها فيلحقها بسبب كمية اخرى
وليس يلحقها بسبب كمية المسافة اذ ليس في نهايته فيلحقها اولا بسبب
الكمية الاخرى التي هي الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان علة
لكون الحركة متناهية المقدار او غير متناهية والمحرك علة لوجود الحركة
فهو علة اولى لوجود الزمان وعلة لكيفية الحركة التي كان اول
[illegible] امتداد لكمية التي هي الزمان وليس علة لوجوده لكون
الزمان يتعد الان يمتد الى لا نهاية وعلة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية حتى
يصير الحركة بلا نهاية فان ذلك للزمان لذاته كما كان والانقسام

ايضا لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان فهو بسبب المحرك بوساطة
الحركة كما كان وجود الانقسام له بالفعل بسبب شيء خارج فاسم
فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان والزمان سبب لوجود هذا
العارض للحركة لكن بهذا الوجه وذلك بوجه اما الحركة فهي علة بعد المحرك للحركة
لوجود هذا العارض للزمان بالجملة اذا كان المحرك لا يقطع الحركة الا بعضها
واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه فالزمان علة
لتقدير الحركة فاذا عرض له انه لا يتناهى عروضا اوليا بالذات الحركة
ذلك وما كان هو الزمان علة ذلك عرض بوساطة ان قيل على الحركة
ليس عروضا اوليا بل لاجل ان عارضه الذي هو الزمان كذلك فالحركة جعلت
بعضها بالعرض كذلك لاجل تقسيمها بالعرض كذلك ولاجل العارض من
لها ذلك وذلك مما يكون كثيرا في الاشياء توجد امر الذي كذلك الامر
صفة اولية ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية وبالعرض
الان وليست هذا القول من تحقيق كيفية وجود الغير المتناهي فاما
الحجة المعولة في اثباته فاصل فيها من امر التضعيف وامر القسمة وامر الكون
والفساد والزمان وغير ذلك فمعلوم انه لا يوجب لغير المتناهي
وجودا على غير النحو الذي نقوله واما قوله من ان كل متناه فانه
متناه في شيء آخر فليس بمسلم لانه اذا اعني الطرفان كان
شيء واحد متناهيا ونهايته عند شيء آخر فهو متناه وملاق ومن

العلة ل

عارضها م

كثيرا فانه م

اوليه م

حيث

حيث هو متناه ملاق ونهايته فقط ومعنى انه متناه ذلك واما من حيث هو
ملاق فنهايته عند شيء آخر فيكون نهايته عند شيء آخر امرا تقتضيه الملاقاة
وليس هو مقتضى تناهيه فان مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط
واما ان نهايته عند شيء آخر فهو معنى آخر اردف معناه ولو كان كل
متناه يلزمه ان يكون ملاقيا لشيء من جنسه او غير جنسه كان ربما صح
قولهم وكان كل جسم متناهيا في جسم ولكن ليس يجب ان يكون كل متناه
ملاقيا لجنسه حتى ملاقي الجسم لا محالة جسما فانا نسلم ان الحركة متناهية الى
السكون وهو عدم فقط او ضد واما حديث الوهم فليكن ذلك
مسلما لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات لا تتناهى في الوجود بل
ان الموجودات لا تتناهى في الوهم
في ان الاجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر ونقول انه
لا يجوز ان يكون جسم فاعلا في جسم او منفعلا عن جسم فعلا وانفعالا لا
زمانيا وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم كذلك
فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخلو اما ان يكون متناهيا او غير متناه
فان كان متناهيا ولا شك ان الفعل والانفعال يجري فيهما بالطبع
كل واحد منهما لا لانه متناه او غير متناه فان كان انفعال المنفعل
من الفاعل لطبعهما من شأن جزء منهما احدهما الذي هو المنفعل
ان ينفعل عن جزء من الآخر وهو فاذا فعل جزء من غير المتناهي في المتناهي

من ل

او في جزء منه في زمان فيكون نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي
يفعل فيه بعد غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي فان
الاجسام كلما كانت اعظم صارت قوتها اشد وكانت افعل وزمانها
اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل غير المتناهي لا في زمان وقد فرض في
زمان وان كان ذلك الفعل غير المنقسم من جهته فان نسبة الفعال جزء
منه الى الفعال الكل كنسبة الزمانين فيجب ان يقع الفعال الكل جزء منه لا في
في زمان ويكون الفعال الجزء الاصغر من ذلك اسرع من الفعال الجزء الاكبر
اذ الكل الصغير بعضا للسرعة فيكون اسرع من الكل لا في زمان وايضا
اذا فرضنا للمفعول جزءا فالفعل لا في زمان فلا يخلو اما ان يقع الفعال ما يليه الفعال
فيكون الفعال الجميع واحدا لا في زمان واما ان يقع بعده فلنفرض جزءا
آخر بعده فلا يخلو اما ان يكون ذلك الجزء الفعل معه فيعرض ما قلنا او الفعل
بعده الفعل لا في زمان فيكون الآنات متتالية والحق مع هذا وامثاله [illegible]
هذا من جهة الفعل فلك ان تعرف مقابل ذلك من جهة الانفعال (معلوم)
من هذا ان الاستطالات التي يعقل بعضها في بعض هلا زمانا يكون
كلما عظم ازدادت قوة كلها متناهية وليس لقائل ان يقول
ان قوة الاجسام صورها والصور لا تشتد ولا تضعف وذلك لانها وان
كانت لا تشتد في جوهرها فتشتد في تأثيرها في الزيادة اعني انه وان كان
لا يجوز ان يكون الصورة التي في هذه النار ولا في مثلها ضعف

تشتد وتضعف
لانه [illegible] النار [illegible]

النار يكون

النار يكون اقوى وفي ضعف المدرة يكون اقوى اثقل وليس من نوع
زيادة الشدة في الجوهر بل في زيادة الاثر على ان الصورة لعلها تفعل في
تشتد وتضعف مع تكثر الصورة وتضعف مع المقدار ومن انواع
من الزائد في الصور غير الزائد الكائن بالاشتداد وانت
تعلم هذا بعد ومن هذه الاشياء نعلم انه لا يكون في جسم من الاجسام
قوة تحرك التحريك القسري او الطبيعي غير متناهية الشدة كالميل
الثقل او الخفة فان ذلك يوجب وقوع فعلها لا في زمان ولا يستحيل
ان يكون حركة لا في زمان وانما يجب ان يقع لا في زمان وانما
يجب ان يقع لا في زمان لانه كلما اشتدت القوة قصرت
المدة فان لم يتناه في الاشتداد بلغت من القصر ما لا نهاية له
فصح ان ينظر في حال القوى وتناهيها ولا تناهيها وقبل ذلك
نقول ان القوة يقع عليها من وجوه اخرى التفاوت في امور
منها سرعة ما تفعله وبطؤه ومنها طول مدة استبقاء ما تفعله
وقصرها ومنها كثرة عدد ما تفعل وقلته مثال الاول ان اشد
الرامين قوة هو اطولهما زمان نفوذ الرمية في الجو مع تساوي المعاني
الآخر ومثال الثالث ان اشد الرامين قوة هو اكثرهما عددا
على رمي بعد رمي واذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه
فالزائد يقع على هذه الوجوه والازيد يقع على هذه الوجوه

تضعفها

اسرع بالرمي لمسافة معينة قطعا
ومثال الثاني ان اشد الرامين
قوة هو صح

١٤٥

فالزائد يقع على هذه الوجوه والازيد يقع على هذه الوجوه والذي
في الزيادة الى غير غاية يقع على هذه الوجوه ولان القوة في
نفسها لا كمية لها وانما كميتها بالعرض اما بالقياس الى الشيء الذي
فيه القوة واما بالقياس الى الشيء الذي عليه القوة تكون ابدا اما متناهية
او لاجل متناهية ولو كان غير متناهية لكان القوة
يكون فيها غير متناهية فيعرض ان يكون القوة اما متناهية
وغير متناهية بالقياس الى كميته او عليه القوة فاذا كان
الشيء جاريا فيه ان يكون غير متناه على نحو الجزء الذي لغير المتناهي
كانت القوة بالقياس اليه غير متناهية ولننظر انه هل يمكن
جسم يقوى على امور بلا ثابت وكان غير متناه ان يكون قوة اما غير
متناهية بالقياس الى ذلك الامر من الامور بلا ثابت فنقول انه ان
كان يجب ان يكون الجسم الاعظم او دونه قوة واكثر في الامر المعين من
الامور بلا ثابت اذا كان غير متناه ان يكون قوة غير متناهية
وان نعلم ان قوة جسم يمكن فاعلية اشياء اي هل كان اكثر من
قوة احد منها فان الجسم يقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى امر
خارج عن ذلك لا محالة اذ لها قوة خارجة عن قوة الواحد
قوة الاعظم اكثر واشد فيجب ان يكون كلما صار اعظم
صارت القوة اكثر وازيد والذي يتبين الى غير نهاية في الاعظم

وان الذي فيه القوة م

انه م

ولو كان المقيس اليه القوة صح

فكذلك قوته تزداد الى غير نهاية في الامر المقيس اليه القوة متناهيا كان
لقوة جزء ما من الجسم نسبة الى جزء ما من الذي عليه القوة فاذا وضع من
المنفعل جزء من الفاعل جزء الى ان يفنى المنفعل المتناهي وكيف بازائه من
الجسم الغير المتناهي جملة اجزاء متباينة فكانت نسبة قوة الجزء الواحد من
القوة الى قوة جميع تلك الاجزاء المتباينة كنسبة الجزء من المنفعل الى
جميع المنفعل وذلك كقوة الجزء من الجسم المفروض غير متناه الى قوة جميع
الجسم الغير المتناهي فيكون قوة جزء متناه من هذا الجسم الغير المتناهي مساوية
لقوة الجسم كله الذي يفعل عليه القوة الموجودة في الاجزاء الغير المتناهية
الخارجة عن [illegible] الجسم [illegible] فالواجب ان يكون ازيد منه فيجب
النسبة بل ربما وجب الاجتماع اشتدادا وقوة فوق الذي توجبه النسبة
فبين انه لو كان جسم غير متناهي العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس
الى المقوى عليه ولكن لنا ان نقول قوة غير متناهية من هذا الفصل فلننظر
هل يجوز ان يوجد قوة غير متناهية لا في جسم غير متناه ولننظر هل يمكن وجود
قوة غير متناهية بالقياس الى شدة الفعل فنقول ان هذا لا يوجد
فعلها في الشدة واقعا لا في زمان وكل شدة في زمان لان كل شدة غير
في قطع المسافة او لنظر مسافة وكل ذلك في زمان ولو كانت حركة لا نهاية
لها في الشدة لكان زمان لا نهاية له في القصر وهذا محال كما علم وبالجملة
انما تعرف الشدة في الامور التي لها وجود في زمان واما الامور الواقعة في الآن

لكان م

فلا تكون فيها سرعة ولا بطء فان قال قائل ان القوة الغير المتناهية
تفعل في آن وسائر القوى تفعل في زمان فلا يصح القوة الغير المتناهية
على ان يكون فعلها لا سرعة فيه فالجواب من ذلك اما اولا فان هذا الباب
اما ان الحركات المكانية التي توجب قطع مسافة وتختلف فيها في السرعة
والبطء ولا يمكن الا في زمان اذ لا يمكن قطع مسافة في آن والا لانقسم
الآن بازاء انقسام المسافة وكذلك يجري مجرى الحركات المكانية مما يقع
فيه سرعة وبطء لضرورة حاجة وقوع ذلك الى زمان فان كان مما
يحتمل ان يقع في آن وان يقع في زمان فليس كلامنا الآن فيه بل كلامنا
في الامور التي تختلف بالسرعة والبطء ولا بد في وقوعها من زمان فانها
كالشدة وبها تقصر زمانها فان كان فيها شيء ادعى قوة غير متناهية
كان اما ان يكون ذلك مع ان المسافة واشباهها لا تقطع في آن او في
زمان فعل واقع عن قوة متناهية فيعود الى ان يصير نسبة الزمان الى الزمان
كنسبة القوة الى القوة فيصير للقوة التي لا تتناهى ما تقوى عليه نسبة
المتناهية التي تتناهى ما تقوى عليه فان ان كان قوة غير متناهية
فيكون ما تقوى عليه احد الامرين الاخرين اعني المدة والكثرة فليسقط ايضا
يمكن ان يكون لهذه القوة التي ليس ما تقوى عليه كثرة او مدة وجود
في جسم حتى يعرض له انقسام بانقسام الجسم لكن الكثرة اما كثرة متوالية
من مبدأ محدود وعلى ترتيب محدود كما في المدة واما كثرة

مختلط

مختلط من اشياء مختلفة وفي تراتيب مختلفة ويجب ان [illegible]
الطرفي القوة على كثرة مختلط غير متناهية فلا كلام لنا فيها و[illegible]
عن قوة على كثرة متصلة وترتيب واحد هي ذه كالمدة فليسقط ايضا
يجوز ان يكون في الاجسام قوة على كثرة بهذه الصفة وعلى مدة
غير متناهية فنقول ان ذلك لا يمكن لان هذا الجسم لا محالة يجري ويجري
هذه القوة وجزء هذه القوة لا يخلو اما ان تقوى على ما تقوى عليه
الكل من الكثرة والمدة من آن معين فيكون المقوى عليه فيهما جميعا في
القوة شيئا واحدا فيكون لا فضل للكل على الجزء في المقوى عليه وهذا
محال واما ان يكون لا تقوى عليه واما ان تقوى على شيء من جنسه اولا
تقوى على شيء من جنسه [illegible] ان لا تقوى على شيء من جنسه فان
القوة يكون سارية في الجسم ذي القوة فيكون للجزء قوة من جنس قوة
الكل ومقوى عليه وذلك من الجنس الذي للكل فلا يخلو اما ان يكون
مثله المقوى عليه الذي تحركه شيئا واحدا او يكون ما تقوى عليه
الجزء اصغر منه وذلك فان كان شيئا واحدا وكان جميع ما في القوة
محالا نهاية له كثرة ومدة من آن معين تقوى عليه كل واحد [illegible]
منهما فيهما سواء من المقوى عليه وهذا محال وان كان ما تقوى الجزء
عليه تحركه اصغر والكل ايضا تقوى على ذلك الا اصغر فاما
ان يكون المقوى عليه من الكثرة والمدة من آن معين فيهما سواء

وذلك مح او بكم للجزء اقل والنقص واذا كان ما يقوى عليه الجزء النقص
لم يكن بعضا له فى اتصاله بتلك الآن الذى فرضنا لاعتبار منه بل
من الطرف الآخر واذا النقص من غير المتناهى فى جهة كونه غير متناهى
[illegible] على [illegible] الجزء وما زاد على [illegible] غير متناهى
فى تلك الجهة وما زاد عليه شىء فى جهة فهو متناهى فى تلك الجهة فيكون
ادون الجزء المفروض متناهى القوة بالقياس الى مدة الفعل
لكن جملة الجسم المتناهى نسبة الى الجسم المفروض نسبة محدودة فالقوة
التى فى الجملة نسبتها نسبة محدودة وهذه المتناهى بالقياس
الى المقوى عليه الى الجزء نسبته محدودة فيكون الجملة محدودة وكذلك
عدده والكلام فى هذه التقديرات كالكلام فى التقديرات
التى فرضناها فى قوم المدة والخلاء وذلك لانا لسنا نحتاج فى
اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل بل نقول انما التقدير
مناسبة يوجب هذا الحكم فهو مبنى على التقديرات التى
يعقلها المهندسون وبالجملة ليس الغاية فى ذلك من طبيعة القوة
ولكن من طبيعة الامور التى ليست توجد فيجب ان نقول ان هذه القوة
بحيث لو كانت الامور توجد على نحو ما كان طباعها يوجب
كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية فى جسم متناه لما
كانت تكون بحيث لو كانت الامور توجد على ما كذا

الجزء

فالمقوى عليه الذى للجملة نسبة المقوى عليه الذى صح

ان

لكان

لكان طباعها يوجب كذا وكذا واجب لها ان يكون غير هذا
انه لا يجوز ان يكون فى جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة
المتصلة المذكورة واما بالقياس الى العدة المختلطة فهى الامر المشكل
فيه فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها وذلك لانه لا يلزم ان يكون العدة
المعدودة التى الى المستقبل اذا كانت انقص من عدة اخرى ان يكون
متناهية فيجوز ان يكون الى المستقبل امور بلا نهاية لكن بعضها انقص من
بعض كحركات بلا نهاية سريعة وحركات بلا نهاية هى ابطاء
فان دورات الاسرع لا محالة اكثر من دورات الابطاء وكذلك
العدات الغير المتناهية اكثر من الوحدات الغير المتناهية واما فى
الزمان المتصل من الآن فلا يجوز ان يكون زمان معين من الآن اقل
من غير المتناهى المبتدأ من الآن الا متناهيا ولكنه اذا كان ما يقوى على
حركات مختلطة غير متناهية كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد
منها مبتدئا من وحدة معا او آن معين فاذا كان الحكم لا يقوى على ترتيب
واحد غير متناهية فكذلك لا يقوى على خلط من تراتيب مختلطة واما
انها لا تقوى على ترتيب غير متناه فذلك من بيان ما قلناه واما اذا
كان كل كثرة منها غير منتظمة فى ترتيب او يكون الكثرة جنسا واحدا
لا ترتيب فيه فلا سبيل لنا من هذا العلم الذى نحن فيه بان انه يستحيل ان
يكون لجسم قوة بلا نهاية فى الشدة او فى المدة وفى العدد فان قال

وذلك صح

انه صح

واقل من المتناهى والاكثر فى
الغير المتناهية ٢

قال ان القوة التي في الفلك الاقرب الينا تقوى على ان تحركه الى الابد
على التدوير من غير انقطاع ومن جهة [illegible] فنقول اولا ان تلك
الحركة كما ستعرف في موضوعه حركة بالوضع تتحرك بها المتحرك بها [illegible]
ذلك فهو على التسبب المحرك دائما بتوسط حركة الفلك وبحق لا يمتنع
ان تكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسط شيئا آخر حركات
غير متناهية ولا يكون القوة الغير المتناهية مستقرة في ذلك الجسم انما
يمتنع ان تكون قوة غير متناهية في جسم تحرك جسما آخر فاما اذا
كانت لا في جسم وتحرك جسما وذلك الجسم بسبب حركته يحرك جسما
آخر غير متناهية فذلك مما هو موجود وليس عليه كلام فانه لا مانع
ان يكون قوة غير متناهية على الكون الذي تحركه لما الذي هو في
عن محل يطالب بحركة جسما ويحرك لواجب كثرة فتجدد به [illegible]
منها نظام في اعداد تكون لا تنقطع اما كلا وسائر القوة الغير المتناهية
التي هي اصل ومبدأ لنظام الترتيب الغير المتناهي بعده كان او عدة
في التكون او حركة متصلة وكان بواسطة او بغير واسطة فانا نقول ان
ذلك المبدأ لا يكون في جسم فان قال قائل [illegible] ان
يكون لجسم قوة على ما يلزم وجوده ذلك الجسم [illegible] دائما
مصدر عنه ذلك التحريك او ذلك الفعل دائما فالجواب عنه هذا

ان ذلك

ذلك الجسم ه
يحرك ه
تكون ر
ملتجه ر

ان ذلك من المستحيل لما بيناه بل يلزم مما بيناه ان لا يكون لجسم من الاجسام
قوة يفعل بها فعلا غير متناه دائما بل قوة كل جسم قوة يفعل بها فعلا متناهيا
تحركا منقطعا مع بعد وتعب ولا جسم من الاجسام يمكن ان يكون فيه
قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا اشبهها بل يجب
ان يكون قوة الجسم قوة انما يصدر عنها فعل بعض بعد الشيء وان تبقى الجسم
دائما فيكون [illegible] فعلا او حافظا او محيلا او شيئا مما يجري هذا المجرى
فان قال قائل اما ترى [illegible] الارض [illegible] دائما ولم يعرض لها عارض
لكان يوجد عنه [illegible] سكون متصل في مكانها الطبيعي فنقول اما السكون
فعدم فعل لا فعل ومع ذلك فبقاء الارض والاجرام المقابلة للكون والفساد
دائما او باقيا [illegible] ثم لقائل ان يقول ايجوز ان
يكون هذه القوة الغير المتناهية انما يوجد لجملة الجسم فاذا انقسم الجسم بطل
يوجد من تلك القوة شيء بجزء فلم يقو بجزء على شيء مما يقوى عليه الكل
لانه كل هذه القوة للكل كما يوجد في القوى في الاجسام المركبة بعد
المزاج ولا يكون موجودة لشيء من الاركان بالمزاج عنه وكان
الموكل للبعض فان الواحد منهم لا يحركها [illegible] فنقول ان الامر ليس على
ما قدرت فان القوة وان كانت للجسم [illegible] الاجتماع الجزء [illegible] الاجتماع
اجزائه وكل واحد فامتنع ذلك يكون سارية في جملته والا لكانت
قوة لبعض الجملة دون الكل واذا كانت سارية في جملته كان لبعضها بعض

جا ل

وذلك لان القوة لا بد لها من محل وذلك المحل [illegible] الهيئة الاجتماعية [illegible]

الغوه فيكون البسيط اذن في حال المزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد
المزاج السارية في الكل وانما لا يحملها في حال الانفراد وليس يجب ان
يكون فرضنا للجسم بعضا يجب ان ياخذ ذلك البعض بشرط قطعه وابانة
حتى يكون للقائل ان يقول ان البعض اذا بان لا يحمل من القوة شيئا بل
يكفينا ان نعين بعضا منه وهو بحاله فنعرف حال ما يصدر عن ذلك البعض
وعن القوة التي فيه وحدها الموقف للمفروض منه على سبيل
التقدير والمحكوم للسعة فان الواحد منهم وان لم يمكنه ان يحرك
كل السفينة يمكنه ان يحرك اصوى منزلا محمد ولا يلزم ما ظنه ولقائل ان
يقول فالمحرك الغير المتناهي القوة الغير الجسماني الذي يحرك جسما لا يخ
اما ان يفيده حركة واما ان يفيده قوة بها يتحرك فان افاده القوة
فقد افاد قوة غير متناهية للجسم فيلزم منهما ان ينقسم وكذب ما ذكرتم
وان افاده حركة فقط ولم يفد شيئا غيرها او ميلا لها فهو قسر وعندكم
ان القسري لا يدوم فالجواب انه ان افاد ميلا فان الميل وان كان
مبداء قريبا للحركة فليس مبدا او قريبا لها من حيث عدم تناهيها بل
من حيث تلك الحركة فالميل وحده ليس يجب ان يصدر عنه الافعال
الغير المتناهية بل عن تاثير مستبقية على الدوام وتدوم به وهو في
ذاته متناهي المقوى عليه ان كان له مقوى عليه وان كان الصادر ميلا فليس
الحركة بقسرية الخ كما حسبوا اذ القسري هو الذي يخالف الميل الطبيعي

والقسري

خالد
توقف المفروق منه

يونس

في الشر ما كان فاذا لم يكن ميل لما احد منهم الحركة لم يكن ما القسر فقد اصح انه
من المستحيل ان يكون قوة في الجسم من الشي بعضي لذاتها امورا ابدية غير متناهية
ولقائل ان يقول ان البرهان الذي ادعيتم انما قام على قوة غير متناهية
تحرك جسما غير ما خارجا عنها ولم يقم على قوة غير متناهية تحرك
الجسم الذي هي فيه فانه ليس لكم ان تقولوا ان جميع القوة تحرك الشي
الاصغر الذي فرضنا ان بعض القوة يحركه الا ان بعض القوة تحرك
ما هو فيه وجميع القوة تحرك ما هو فيه وليس جميع القوة تحرك ما هو فيه
وليس جميع القوة محركا في وقت من الاوقات لما تحركه الحركة لانه
ليس فيها واذا كان كذلك لم يتسق الكلام الى الخلف فيكون الجواب عنه
ان يتذكر ما اسلفناه من حديث اعتبار هذا على حسب وضعه شرطية
متصلة تقديرية لا بحسب الوجود وان وجد فتمكنا عن هذا البحث حق الفحص
وبنينا على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يحرف في العلوم ويأخذ
القوة الغير المتناهية كانها في نفسها شي غير متناه وتخرج حلقا بانها
يلزم ان يضعف او ينضعف او يكون لها نسبة اخرى ولا يعلمون ان القوة
في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل غير قوة غير متناهية ان مقابلها من
الغير عدد غير متناه في العدة لا بالفعل وان غير المتناهي في القوة قد يكون فيه ما
ما هو اكثر واقل وان يكون اشياء كثيرة كل واحد منها في طبيعة
غير متناهية فيكون غير المتناهي مرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك

ل يقول

ل لما

ل فيه

ويكون ذلك ح

من جنس واحد ومن احاس مجملة فلا يستحيل بضعف الغير المتناهي
في القوة فلا يستحيل بضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل بضعف
الغير المتناهي في الكثرة فلا يستحيل بضعف القوة التي قوة على ما لا
يتناهى بل الحال كما حملنا بيانه فاذا بينا ذلك فلينظر هل من الممكن
ان تكون حركات واكوان متصلة بلا نهاية وهل ان كانت بلا
نهاية فلها بداية زمانية من طرف لم تكن قبله
فنرى ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما الا ذات
الباري تعالى وانهما لا اول لهما من ذاتهما فلينظر انه هل يمكن ان يبتدي
الحركة من وقت ما من الزمان لم يكن قبل اول الحركة ابداعه وكل جزء
من الزمان متصل وان ذات الباري هو قبل كل شيء ومعلوم
ان كل معدوم فانه قبل وجوده هو جائز الوجود فجواز وجوده موجود
قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا انه جائز الوجود كان معدوما انه جائز
الوجود وكان ليس بجائز الوجود فكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود
قبل الوجود وجواز الوجود للموجود امر محصل لا محالة ليس هو بمعنى العدم لكن
معدوم غير جائز الوجود فهو اما جوهر قائم بنفسه واما امر هو موجود
في شيء فلو كان امرا قائما بنفسه لا في محل ولا في موضوع لكان من حيث
هو كذلك ليس بمضاف ولكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف
الى شيء ومعقول بالقياس فليس جوهرا قائما بذاته بل عرضا ان يكون

كل ح

هو ح

اضافيا

اضافيا وما هو عرض ما بالجوهر ولا يجوز ان يكون جواز الوجود جوهرا اضافيا
لان تلك الاضافة تكون نسبة الى الشيء المفروض معدوما ولا تكون تلك
الاضافة نسبة مطلقة كيف اتفق بل نسبة معينة ولا تعين تلك
النسبة الا بما هو جواز فقط فتكون اذا جواز نفس الاضافة لا جوهرا
يلزمه اضافة وهي غير الجواز ومجموعهما هو الجواز وليس وجوده بالحقيقة
فما يجوز وجوده وهو معدوم بعد فان الصفة الموجودة لا تعرض
لمعدوم ولا هو صفة للمبدا الفاعلي حتى يكون هو القدرة على الايجاد
ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان يقول القائل ان القدرة
على الممتنع ممتنع وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود ممتنع او جواز الايجاد
ليس بجائز الايجاد تم فان الاول من القولين يؤدي مفهومه غير مفهوم
القول الثاني فان قائل القول الاول يقول بعينه معنى غير ما هو قائل
القول الثاني بعينه هذا الراي اذا قال ان ما لا يجوز ايجاده فان قوله
هذا لا يقول من حيث ان ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز ايجاده غيره
فان هذا قول صحيح يستعمل في القياس معقول ولذلك فان الكائن
سواء من كل امور هل هي جائزة الوجود حتى يحكموا انها جائزة الايجاد
او هل هي غير جائزة الوجود حتى يحكموا انها غير جائزة الايجاد ويستحيل
ان ينظروا انها هل هي جائزة الايجاد او غير جائزة الايجاد ليتوصلوا
من ذلك على سبيل الانتاج انها جائزة الايجاد فمتى ان يكون

يمكن ان ح

فان القدرة على الايجاد او جواز هو

وليس يقول ذلك هو قولنا ان القدرة على ما ليس جائز الايجاد محال ح

لا يجوز ايجاده ح

او غير جائز ايجادها ح

جواز الوجود هو القوة حسب الوجود قاىما فى جوهر غير المحرك وغير
قدرته والجوهر الذى فيه جواز وجود الحركة هو الذى من شانه ان يتحرك
فظاهر هذا ان الذى لم يتحرك ومن شانه ان يتحرك ليس ابتداؤه
حركته فاذا كان ذلك الشىء موجودا ولا يتحرك وجب ان لا
يكون العلة المحركة والاحوال والشرائط التى لاجلها يصدر التحريك
من المحرك فى المتحرك موجودات ثم وجدت فيكون هو فى حال
قبل تلك الحركة فان الحركة وكل ما لم يكن ثم كان فله علة لوجوده
بعد عدمه ولولاها لم يكن عدمه ليس باولى من وجوده ولا يتميز احد
الامرين لذاته فيجب ان يتميز لامر وذلك الامر ان كان يميز ذلك الوجود
عن العدم ولا تمييز سواء كان الامر محالا بل يجب ان يكون الامر مرجح
فيميز الوجود عن العدم والترجيح اما ان يكون ترجيحا بوجوب او ترجيحا لا
يبلغ ان يكون فيكون الكلام بحاله بل يجب لا محالة ان يوجب وبالجملة
كل حال فيجب ان يكون سبب مرجح او موجب فيحدث والكلام فى
حدوثه ذلك الكلام بعينه فاما ان يكون بحدوثه اسباب تترتب
ترتيب بالطبع لا نهاية لها موجودة معا او موجودة على التوالى فان
كانت موجودة معا فقد وجد هذا المحال وان كانت موجودة
على التوالى فاما ان يكون كل واحد منها يعسر زمانا او يتوالى الاسباب
فان بقيت زمانا كانت حركة بعد حركة على التتابع لا تنقطع وكان

تميزه م

توجد م

قبل الحركة الاولى حركة وكانت الحركات قديمة وقد جعلنا لها مبدا
حقا وان بقيت انات فتتالى الانات بلا توسط زمانى
وذلك الفاسد ضرورة فانه اذا احدث فى جسم ما سكون فقد حصل لعلة
ذلك الامر الى الجسم نسبة لم تكن وتلك النسبة وجود بعد عدم
او لحال اما حركة وجب قربا او بعدا او موازاة او خلافها واما
قوة محركة لم تكن واما ارادة حادثة وكل ذلك فلحدوثه سبب على
الاتصال نسبة بعد شىء وذلك لا يمكن الا بعد تنظيم الزمان نسبة بعد شىء
ويحفظ الاتصال لامتناع تتالى الانات ولا ما ان لم يكن حركة يتعلق
امر الى امر وجب ان يقع العلل والمعلولات معا فان السبب الحادث
الموجب او المرجح ان كان تام الوجود فانه اما ان يكون لطبيعته يوجب ويرجح
او يكون لامر يعرض له فان كان ذلك لطبيعته تبع وجوده ما هو علة وان
كان لعارض فليس هو لذاته علة بل مع ذلك العارض فيجب انه كانت
قارة الوجود ان يكون معها المعلول لا ما هو واذا كانت حادثة غير
متجددة لزم بعينه الكلام الاول فاذا كانت العلل والاحوال التى بها
العلل علل قارة الوجود حادثة او غير حادثة لم تتم للحادث بها وجوده
وجود فان العارض ان كان دائما كان موجبا لا يتاخر حادثا وان
كان حادثا كان لكونه علة علة اخرى فيجب ان تكون العلل والاحوال
العلل علة غير قارة الوجود بل وجودها على التبدل وعلى النقل من امور

قارم

تم

او

ان

ان يكون قارة

فيصير م

اذا م

امور وليس هذا غير الحركة او الزمان والزمان من نفسه لا تفعل فعلها
فالحركة تقرب وتبعد فتكون سببا وعلى توجيه ما اذ تقرب العلة فقد
بان انه اذا كان كلما فرضنا للحركة مبدا بهذه الصفة كان قبلها حركة
فلا تكون للحركة المطلقة مبدا الا الابداع ولا قبلها من الاوقات المبدع
قبله بالذات لا بالزمان وكيف تكون قبلها شي الاوقات المبدع
وقد بينا ان تكون للزمان من نفسه ان اول متقدم عليه اوسي لول
الاوقات الباري المبدع على ذلك لا تكون للحركة ابتداء زماني الا على
جهة الابداع والاوقات المبدع وليس لقائل ان يقول انكم قد جعلتم
الحركة واجبة الوجود لا تحتاج الى موجد فالجواب ان واجب الوجود
على نحوين احدهما واجب الوجود مطلقا ولذاته والاخر واجب الوجود
بشرط وغيره مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين وذلك ليس واجبا مطلقا
بل واجب اذا كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب النهار مع طلوع
الشمس واجبا بذاته ونحن اوجبنا وجود قدم الحركة ان فرض للحركة
ابتداء لا على نحو الابداع وذلك مع هذا الشرط ولم نوجب لها
وجوب الوجود لذاته وليس اذا جعل الشي وجوب وجود من سببه
او عند شرط فقد جعل له ذلك لذاته فقولنا انه يجب ان لا تكون اول
حركة لا يمنع ان يكون ذلك الوجوب عن مبدا ولا قولنا وانه
يجب ان تكون الحركة دائمة الفيضان عن محرك لو قلنا ذلك يوجب

اذ

لانه متقدم عليها ح

وواجب الوجود ح

فهو واجب بعلة وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس ح

ان يحصل

ان يحصل الحركة واجبة الوجود لذاتها بل اذا قلنا لا يمكن ان لا تكون
حركة تكون كان [illegible] لا يمكن الا ان تكون محرك حرك فانا اذا
قلنا لا يمكن ان لا تكون حركة يحدث في الزمان الا وهو كان في الفصل له ذلك الزمان
حركة تكون كما قلنا لا يمكن ان تكون محرك حرك في الزمان الا وهو تكون قد
حركت فيه محرك هو وغيره فان قال قائل ان الحركة كلما في قدرة الله ان تكون
كان يخلق قبل كل خلق خلقا وقبل كل حركة حركة لم تشاء تحريكها فاني
تكون [illegible] ان كان يخلق خلقا قبل خلق على وجه حكم الحركة لا بداية لها
[illegible] وهذا [illegible] ان تقول او وجود حركات لا نهاية في الماضي فتكون
الحركات السريعة الطوفان اطول والبطيئة ربما اكثر ولا يشك في كون [illegible]
متناهيا وايضا فان الحركة الاخيرة تكون وجودها موقوفا على وجود حركات
لا نهاية وما يوقف وجوده على ما لا نهاية لا يوجد وايضا فانكم تقولون
قد اوجدتم بالفعل ما لا نهاية له من الحركات او كل حركة منها فقد وجد
بالفعل لا محالة وايضا فانه اذا كانت كل حركة حادثة فكل الحركات
وجملتها حادث فالجواب عن الشك الاول ان تلك الحركات اذا
فرضنا قد خلقها الله فانها اذا اعتبرت من الازل كان لا وجود لها
البتة بل هي معدومة فاذا قيل انها غير متناهية فليس يعني ان لها كم
حاصل غير متناه بل يعني انها اي عدد للحركات توهمناه وجدنا قبله
عدة كانت واذ هي معدومة [illegible] الا ان يجوز ان [illegible] في المعدومات

تعلقا ح

الا قبل ما لا نهاية له ح

عن واجل ح

وغير متناهية ص

انها اكثر او اقل ومتناهية او لا يجوز فان لم يجز فقد زال الاعتراض وان
جوز فيجوز ضرورة ان المعدومات بلا نهاية معا وان بعضها
اقل من بعض كالمعدومات في المستقبل التي هي كدورات القمر
فانها اقل من دورات القمر ودورات عدة افلاك فيها اقل
من دورات فلك واحد والتي من زمان الطوفان اكثر من التي
من زماننا ومع ذلك هي غير متناهية وهنا قوم يرون للمعدومات
ذوات حاصلة متميزا بعضها عن بعض والصفة الواحدة منها كالسواد
والبياض غير متناهي العدد وان لم تقل في هذه المعدومات التي
في المستقبل ان كل واحد منها كذا ليست انها معدومة فلا في المعدومات
التي في الماضي ان كل واحد منها كذا وان ما في المستقبل كل واحد
ولم يوجب كلها وجملتها لكن ليس في الماضي ولا وجد جملة ويلزم
ان لا تكون جملة مستقبلة ولا جملة ماضية فان كل ما لا وجود له لا جملة لها البتة
لا في الماضي ولا في المستقبل ولا هي اكثر ولا هي اقل ولا هي متناهية ولا غير
متناهية ليس الا بمعنى السلب المحض كما ليس لها نهاية نعم الجملة الماضية
والمستقبلة غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما تسلب عما لا وجود له كما
يسلب الوجود ولا عذر لمن يلتزم المعدوم بقول ان الماضي دخل في الوجود
فلذلك يستحيل ان لا نهاية والمستقبل لم يدخل فانه لا يسلم

ان م
غير متناهي العدد

ان الماضي دخل في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود
وليس الحكم على كل واحد من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود ويكون له
كلية البتة والمتناهيات التي دخل في الوجود كل واحد منها او يدخل على
ان الثاني بمعنى عدم الاول لا يوجد لها جملة الا ان الجملة يفهم منها الاجتماع
وهذه لم تجتمع في الوجود البتة وان كان كل واحد موجودا بالانفراد
وقتا لا وجود للآخر فيه نعم قد اجتمعت في وصف العقل لها انها كانت
موجودة والاجتماع في الحكم هي في وصف العقل غير الاجتماع في
الوجود مثل اجتماع كل انسان في انه حيوان ولا جملة لهم البتة واما
الاعتراض الثاني فلا يلزم اما ان نعني بالموقوف المذكور فيه ان يكون امرا
معدوما موقوفا وشرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد
المعدوم الثاني حتى يكون موقوف الوجود عليه فان كان الامر
كذا او كان امر في الماضي معدوما وهو شرط وجوده ان يوجد امور
غير متناهية في ترتيبها وكلها معدومة فلا يدخل في الوجود وهذا شرط
يستحيل ان يوجد امر موقوف الوجود على امور غير متناهية الوجود
فيها واما ان نعني انه ليس يوجد الا فقد وجد قبله امور واحدها قبل الآخر
لا نهاية لها في الماضي ان يكون وقت كلها معدومة فان ارادوا هذا
فهذا القول غلط فلا يجوز ان يكون مقدمة تقدم ميسر فكيف على الباطل واما ما
بعد هذا الاعتراض فانما حله ان الفرق بين كل واحد وبين الكل ما يسر

كلها كلية الماضي كانه قد سلم
فيه ان كل واحد

غير
الحد

او اكان كل واحد من الاشياء بصفة يجب ان يكون الكل بتلك الصفة
بل لا يجب ان يكون له كل حاصل ولو كان كذلك لكان الكل جزءا اذ
كل واحد جزء ولا يرون ان كالامور الترتيب المستقبل كل واحد منها
جائز الوجود فليس حقا ما قالوه انه اذا اخرج كل واحد الى الوجود بالفعل
حاصلا فالكل قد خرج ليس من غير المتناهي بل الامر على ما قلناه انه لو
كانت عشرة متناهية متوالية من الوجود واحدا بعد واحد بطلان الاخر
فلا شك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقد يكون الكل
غير موجود بالفعل البتة فانه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود
البتة وقد لزم هؤلاء الذين لا يمنعون ان يكون الحوادث الى غير الاعداد
الغير المتناهية باوله وهو انهم يجوزون لا محالة ان يكون قبل الحركة الاولى
عدة حركات متناهية توجد ما الموجد لكل واحد منها حال من البقاء
يحصل بتوالي على غير انقطاع وعددها عشرة مثلا فلا شك انها ان
يكون عنده جائزا مع جواز ايجاد اولها التي ايجاد الحركة الموجودة
الآن بوجود عشرة بين حركة على التوالي المذكور على ان بقاء كل
واحد منها ولا بقاؤها على نحو ما وصفناه لهذه العشرة او لا يكون
ذلك عنده جائزا فان جوزوا لم يمنع ان يوجد تلك العشرة من
اجسام اخرى فيكون من بعده تلك العشرة وحدث بهذه العشرين
حركة يجتمع مع غير حركات وحالها في السرعة والبطوء وحالها

والكل غير جائز الوجود م

لذات لـ

وغير البقاء م

وهذه العشرون في اجسام م

كل

كل واحد في البقاء وعدم البقاء كحال الاخر وهذا محال وان لم يجوزوا
لزم ان يكون من حال العدم عدد لجواز وقوع الحركات وايجادها
مرتب ويلزم لا محالة ان يكون ذلك محالا لا بما لي او لا محال من حال
اول جوازه فيكون موجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية
في الماضي وقد منعوا هذا ويلزم امور كثيرة محالا الزمناه من بيانان
ان يكون هناك تعاقب شاله والا لما كان وجود بعد وجود وان
يكون الموضوع لها موجودا اذ لا يعقل الا للموضع وان يكون الموضوع ذات
الا احد لحق عنده ثم اولا شيء غيره وهذا الكلام وسبحانه وتعالى عما يقول الظالمون
في بعض ... ان الاجسام الطبيعية تخلع
عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد منها حد لا يحفظ صورته في اقل
منه وكذلك بعض ما يحل اشياء من الحركات الا اقل منه ومما يلحق بها كافة
بهذه الفصول البلوط فيحفظ الاجسام للصور حد الا الانفصال وانها
بل يتغير لها مع القسمة الى غير النهاية اي بل كان الاجسام لا ينكر
في الصغر انقسامها ويحفظ صور الجسمية كذلك يحفظ سائر الصور التي لها مثل
المائية والهوائية وغير ذلك اما الصور التي يجب المزاج فيمتنع ان يكون
ضرب من التحليل يردها الى بسائطها العادمة للصورة المستفادة
بالمزاج وان كان قد يوهم من يشاهد لا يمكنه الرجوع الى البسائط
وذلك بان يكون القسمة تتناول البسائط انفصالا الى الكل النهاية

اخف لـ

ظ صورها

الاولى ان يحمل كلامه في انقسام الصور البسيطة فنقول ان الظاهر
من المذاهب المنسوبة الى صدور المشائين ان هذه الاجسام متى
اجزاء اذا اجتمعت بعد ذلك لم تكن الصورة فيها موجودة حين يكون
عنه ثم ان للماء حسا هو اصغر صغير الماء وكذلك للهواء وكذلك لساير
العناصر واذا كان قولهم في البسايط كذلك فقولهم في المركبات التي
ترى متشابهة الاجزاء كاللحم والعظم بذلك احكم وقد قالت جماعة منهم
انه ان لم يكن الامر كذلك جاز ان يكون من كل صغير منها ما هو اصغر
دائما واذا كان يجوز ذلك في الماء والهواء والنار والارض وفي
اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان يؤخذ اجزاء البسايط باي حد كان
فيكون منها ما هو بالمزاج كالاشياء التي يكون عن الماء والهواء
والنار والارض وما يكون بالتركيب كالحيوانات التي يكون عن تركيب
اللحم والعظم مجاز ان يكون المتكونات الحيوانية والنباتية على اي
قدر كان فيكون من الممكن ان يحصل فيل في قدر بعوضة ولهم ان يقولوا
ولا يلزم من تقابل هذا ان يكون بعوضة في قدر الفيل اذ لا امتزاج بعض
صغر الاجزاء لا لكبرها فان الاجزاء اذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة
لم يتم الامتزاج بالفعل الصغير ولهذا ما كانت المعاجين التي تمزج قد
يبقى على كيفيتها حصة من الوقت وكان كبر الاجزاء فيها يمنع ان يفعل قوى
بعضها في بعض ولهم ان يقولوا ادعى قائل منهم قال ان هذا لكان

موجودة

بفعل صح

لكان

لو كان صحيحا يكون الحيوانات على اصطقساتها لم يمكن امكانا
مطلقا بل كان يجب ان يكون بالقياس الى الموجودات امكانا اكثريا
وذلك لان امتزاج كل ما قبل امتزاج لا اكثر فان لا اكثر يحصل عنه
الا قبل وكذلك القول في التركيب وجود ما هو قبل اولى من وجود ما
هو بعد فيكون الامتزاج عن اصغر الاجزاء اولى بالوجود وكان
يجب ان يكون وجود نسبة على قدر النملة فضلا عن قدر البعوض
ام الانسان ندور الحمل بالمسيح وعلى اما كيف نشر ما يكون على قدر
البعوض فضلا الا انه باشتراك الاسم فان كالافعال الفعلية لا
عن هذا القدر فهذا ما نقوله ووجه ما نقوله واما الحكم على هذا
القول فيجب ان يكون مبنيا على هذه الصفة اما في مناقضة انكسا
غورس في قوله بالخلط وانه مؤلف من الاجرام المتشابهة الاجزاء
وان يرها على نحو ما نقض من ابدائه الاختلاط دون غيره يكون به
ودون يبين هذا القول لانه لا يخص انكساغورس غير انه يبت
التكون كله على الاختلاط والتميز واما على كل اصول المشائين فان هذا
غير لازم وذلك لانه لا يجوز على اصولهم ان امتزاج كل ما قبل الاكثر ودونه
لانه لا يتمثل ان [illegible] كل ما قبل في العدد صح ولم ينفعهم لان كلامهم
في كل ما قبل في المقدار وليس يجب اذا كان الاقل في العدد مزاجه
قبل امتزاج الاكثر في العدد ان يكون الاقل في المقدار امتزاجه قبل

تفصيل لهذه الصفة غير كونه [illegible] نزول بهذا التفصيل صح

قبل امتزاج صح

امتزاج كالاكثر في العدد ان يكون كالاقل في المقدار امتزاجه مثل امتزاج
الاكثر في المقدار فان وجود كل اقل مقدارا في الاكثر مقدارا وجود بالقوة
المطلقة ووجود كل اقل عددا في الاكثر عددا وجود بالفعل واذا كان كل اقل
في المقدار معدودا بعد بالفعل لم يحصل له امتزاج مثل كل ولى في المقدار
ان يكون كالاكثر في المقدار امتزاجه مثل امتزاج كل اقل اذ الاكثر محصور في
المقدار محصل واما كل اقل فغير محصور ولا محصل فان كل ما كان اقل في المقدار
اقل بالقوة والتفاصيل واجبا على اصول المتن ان يكون المزاج
الى حد غير اجزاء صغار وان حصل كافيا في حصول الصورة النوعية
فيجب ان يكون العظم شرطا مع المزاج وذلك لان النفس الفاعلة بحركتها
معارضة تحكم بما لو علوا انما تستعد لها الجسم تمام كل استعداد بعد ان
يكون بحيث يصلح استعمالها اياه آلة لافاعيلها وحركاتها فلذلك ان
الانسان لو خلق انسانا الا ان يكون بدنه بحيث يعمل بها الافعال الانسانية
ولا اقل من ان يكون له يد وآلة يمكن بها ان لم يمكن على من الحاد
الكثر واحدا ثم ويمكن بها من اعداد الملبوس ويشار بالابدان للانسان
من وجود له وان لا يكون بحيث يسعه السوافي ويحل ادنى الصورة التي اقتصاها
الرسعيف على نفسه ان يكون النفس الانسانية لا يحصل الا لبدن
من شأن مثل ان لم يعوقه عائق ان ينفعل بالحركات الانسانية واذا
كان كذلك فالمزاج بنفسه غير كاف في حصول ان يحصل النوع

استعدادا تاما — له

الانساني فقط على ان لحصول المزاج المستعد للنوع ملكا ما ومعه نباتا
في مثله يحصل ويتولد ومادة غير مثلها يتولد ونوعه بعينه يفعل الا
قوية على التحريك والتسكين ولو كانت هذه المادة مع استعداداتها
المزاجية تزول سيرة لا تفعل على الكيفية الحاضرة ولم تحفظ صورتها
المزاجية ريثما تطلبها الحركات الطبيعية الى صورتها الكمالية بل
هذه المادة لا تعلق بها ودة بعينه مازجة فان هذا العكس
انما يقع به فيرد على ما يكون لا غير ماما يحس فيقول ان الجسم
يمكن كالانقسام على وجهين احدهما على سبيل الانفصال وكالانفكاك
والثاني لا على سبيل الانفصال وهو على كلا الوجهين فالذي يكون
القسمة لا على سبيل الانفصال والانفكاك وسائر الاجزاء مثل الوهمي
يحس بعضه او اضافة بما يحس مثل مماسة او موازاة او غير ذلك فليس
بحسب ذلك ان يكون الجسم البسيط تبلغ به الانقسام الى حد يكون
ذلك الجزء فاقد للصورة لان تلك الصورة فاشية في جميعه بطالعه
له ولو كان من اجزاء الجسم لا فقط له صورة بعينه لكان بعد انقسامه
له في حكمه مثل الجسم او من اصغر منه وابعد من احتمال تلك الصورة وكان
في هذا الجسم بسيطا من اجزاء ليس ولا واحد منها مع هذه الصورة وانما
يحصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع مما هو اجتماع لا العدد الا
العدد وحده وواحده مما هو اجتماع اجسام لا العدد زيادة على ما العدد

جميع اجزائه — له

الاجسام مطلقا الا المقدار ولو احدها من الشكل والوضع وليس
شيء من ذلك نارية ولا ارضية حتى يكون غير موجودة في الجملة للاجسام
ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك غير مختلف الطبائع ومع ذلك
فالمزاج ايضا فانه عند ما يستقر فيه يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة
وهذا انما الاجسام من العناصر التي كثر [illegible] واذا كان الامر على هذه الصفة
فواضح ان كل جزء من الماء ففيه مائية وان الانقسام على هذا
الوجه لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل واما الانقسام على النحو الاخر
وهو على سبيل الانفصال والتباين فيشبه ان يكون الافراط في
الصغر سببا لان لا يحفظ الجسم صورته فان الاجسام كلما صغرت ازداد
استعدادها لان يفعل فيها غيرها [illegible] لكن [illegible] الجسم اذا
افرط صغره وباين كله استحال ان يبقى على صورته ربما استحال من
الاجسام المحيطة به اليها ويفصل بها فلا يكون [illegible] على صورته
الى ان يمزج فان كان الامر على هذا وجب ان لا يجيء من ان اصغر
جسم هو حافظ للصورة المائية وذلك لان [illegible] هو ما يمكن ان يوجد
نار لانه [illegible] قابل من الكون والفساد [illegible] طبع النار وعسى ان
يكون هو اولى بذلك واذا كان يمكن ان يستحيل ارضا [illegible]
[illegible] ان يستحيل ارضا كانت الارض التي يستحيل اليها اصغر
حجما من حجم النار المستحيل او النار او استحال ارضا صارت اصغر

الافراد موجودة في صح

[illegible]

ذا
مايز

وهذا

وهذا هو اصل الناس ومن يحكي الكلام الاثنين ان كل [illegible] الصغر
ليس من شانه ان يستحيل ارضا مفردة بل على نحو الاتصال بان يصح
جزء ارض لا ينفصل بالعدد عنها موجودا بالفعل دونها بل كل
قطرة من الماء بالماء الغمر بحيث [illegible] وجوده بالفعل قطرة منفردة
ولا يكون كذلك بالانفصال والانفراد فان قيل هذا ابطل [illegible] فقد
في الحكم ليس بحيث لا محالة ان يقع استحالة حيث [illegible] في كلية
الارض فان كثيرا من اجزاء العناصر يستحيل الى غيره لا في بعض ذلك
[illegible] الذي يحصل كله وهو جزء كبير محسوس القدر فكيف الصغير الذي لا
ومع ذلك فلك ان تقول لا [illegible] ان يستحيل الى الطبيعة [illegible]
[illegible] الا ان [illegible] من الحركة كانت حركة لا يمكن ان يكون اقل منها
فيكون فيها مسافة ايضا اقل منها وزمان كذلك وايضا يتحرك لا اصغر منه
فنقول اما امتناع وجود حركة لا اقل منها على انها جزء من حركة متصلة
فاما ظاهر مما سلف وكذلك في المسافة والزمان واما على سبيل الانفصال
والانفراد فبعيد ان [illegible] بهذه [illegible] الشيء السائري في الصغر
واما الاولى فهو ان يكون حكم الحركة حكم المقدار في ان الصور [illegible]
عن طبيعة المقدار كما [illegible] ثم [illegible] عن طبيعة المادة فانما اذا [illegible]
مسافة فحيث [illegible] ان يفرض له حد [illegible] المتحرك
فانه يفرض فيه حد مشترك [illegible] وان كان متحركا اذا ابتداء

وانما يكون بها زيادة في جملة الصغر
ويكون من تركيب المائي لو فرضها منفردة
صح

بل صح

صغر صح

يتحرك من ابتدائه فانه لا يجوز ان يقف في ذلك الحد المشترك وانه لا يمتنع
ان يعرض له مانع ويسكن عند موافاته ذلك الحد او من شانه السكون
فيكون تلك اصغر من اصغر الحركات وهذا اشد امكانا من تلك
المقادير فان المقادير لا يبعد ان يبلغ حدا يعجز المفكك [illegible]
لصغره وفوته لان يضبطه الفاعل بعظمه الفاصل وان كان في
نفسه منقسما لكنه لا يمنع اذ الكلام في ان يحفظ العظم المذكوره
وان يمحي عنده حد العظم علامة يسكنه فليس آن يمنع فيه ذلك دون
آن وقد يعترض على هذا الحكم بحث وهو انه ليس كل ما في الحركات
الطبيعية حركة لا اسرع منها فلك فيها حركة لا ابطا منها في الوجود
وان كان يمكن ان يكون في التوهم ابطا منها من ابطا الاجرام
المستعملة الحركة حركة واورد عليه
حال ما يعرض للاجسام الطبيعية وقواها من الحد في الكبر
في الزيادة ومن النقص يجري شانه ان يتكلم في جهات
الاجسام وجهات حركاتها اذ كانت الجهات من جملة
اللواحق بسبب الكمية مقول اما اذا فرض بعدا فاما
يؤخذ على استقامته او على جهة اخرى فان وضعناه
على الاستقامة واستحال ان يتغير الى الاخر وضعت
له نهايتان وافرض له منها جهتان لكل نهاية جهة

فيقول انه ان كان في الحركات الطبيعية ما لا ابطا منها
فهو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ صورته صح

النهاية

ان كان

وان كان مستديرا او مسطحا فيفرض له قطع كان للمحيط المستدير على
كل واحد من القسمين حد على حدته واعني بالبعد كل امتداد
سواء كان يمكن ان يفرض فيه امتداد آخر او لا يمكن فالذي
لا يمكن فهو الخط واما الذي يمكن فالسطح والجسم من امتداد
والجسم له في كل امتداد واحد والخط موافقة له واحد بالقوة والفعل واما
السطح فانه يجوز ان يوجد موافقه ويعرض له امتداد وان مثلا ان كان
مربعا كان لكل مبداء عرض كل السطح او يأخذ عنه الى المنتهى غير ذلك
وبالجملة كلما فرض امتداد عرض فيه ان يصاب له من جهته لذلك
جهتان لا غير والمشهور عند الجمهور او عند اهل الظاهر من اهل النظر ان
للخط جهتين لا غير وللسطح اربع جهات وللجسم ست جهات
والخط فصحيح [illegible] الموجود [illegible] ذلك نظر الا انه [illegible] السطح
بما هو سطح من النهايات فانه ان كان السطح مربعا واعتبرت نهاياته
التي هي الخطوط دون النقط فلا [illegible] ما ظن فان لم يكن مربعا او لم
يعتبر ذلك كان جهاته اكثر من ذلك فانه ان كان مسدسا
حدا اولى من غيره بان يكون حدا معروض السطح المحاط به من حيث هو كذلك
ان يكون له ست جهات وان كان اكثر من ذلك عرض اكثر من ذلك
وان كان ايضا مربعا ولم يعتبر نهاياته التي هي الخط المستقيم فقط
بل اعتبر له جميع انواع السطح حتى الزاوية كانت له جهات ثمان

قال الصلاح

والامتداد من حيث هو في مقابلة الامتداد الاخر
السطح الذي [illegible] والموضع
واحد بعينه [illegible]
عنه ينتهي [illegible] بحسب الجهات
صح

او كان مربعا صح

اربع للخطوط صح

وارتفع عن الزوايا والدائرة فلا جهة لها بالفعل الا واحدة وانما
بالقوة ويعرض لها جهات لا نهاية لها بالقوة فلا فرق من
المحيط ولا نقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو اولى بان يكون
الجهة دون غيرها واذا عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم
وعلمت ان الجهات الست كيف تكون في المكعب والمستطيل
الشبيه بالمكعب وما يجري مجريهما وعرفت كيف لا يكون وانه
كيف يعرض جهات المخروط الذي يحيط به اربع سطوح مثلثات
عن جهات المكعب وكيف الحال في الكرة واما السبب في اشتهار
هذه المقدمة وان لكل جسم ست جهات فانما لاحد امرين اما رأي
عامي والاخر اعتبار خاص فالذي هو رأي عامي فهو انه
لما كان السابق الى اوهام العامة ان الحيوان وخصوصا الانسان
يحيط به جسمان عليهما اليدان وظهر وبطن وراس وقدم
وكان له يمين ويسار وكان اليمين في جهة القوة منه من ابتداء الحركة
واليسار ما يقابله وكان له فوق واسفل اما الفوق للانسان
فالجهة التي تلي راسه والسفل هو الجهة التي تلي قدمه واما في سائر
الحيوان ذوات كالدواب فالفوق منه الجهة التي تلي ظهره والاسفل
منه الذي يلي بطنه وقدمه وكان له قدام وخلف فالقدام هو الجهة
التي اليها يتحرك بالطبع وهناك حاسة الابصار والخلف ما يقابله

ولم يكن عنده ثم له جهة غير هذه حتى اذا طوله من راسه الى قدمه وعرضه
من يمينه الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه وكان لما وقفت منه هذه النهايات
او لا افرض بعد ذلك بحسبها هذه الابعاد واذا الابعاد بالحقيقة لا تفرض الا ثلاثة
النهايات التي حسبها والتي تنتسب فلما كان كذلك اوقع في الاوهام ان الجهات
ست ولم يشعر بغيرها اذ لم يكن الانسان الا بهذه فوقف الاوهام على ست بهذا
العدد واما الخاص فذلك نوع من الاعتبار خاص وهو ان الاجسام توجد
في امكان وقوع مقاطعات على زوايا قائمة ولا يجوز غيرها فتنتهي كل مقاطعة
الى طرفين بحسب المقاطعة فيكون ستة اطراف فيكون ست جهات لكن انما يكون
هذه المقاطعات ثلاثا لا غير اذا فرض امتداد واحد اصلا ووضع وفرض
غيره ان يكون الطبع وحده ترتب عليه المقاطعات بقوايم ولو فرض مكان
ذلك الامتداد كذلك الواحد غيره حاليس موازيا له لوجب من مقاطعات
اخرى على زوايا قائمة غير تلك بالعدد وتوجد جهات غير تلك بالعدد
ثم مع ذلك فلا يجب ان يختلف نوعيه الجهات من كل جسم حتى يكون
في كل جسم من حيث هو جسم جهة بعضها بنوع وجهة بعضها بآخر
انما يكون ذلك في الحيوان اعني نوعيه من الجهات التي بعضها عن
بعض تميزا بالقوة والطبع والنوع نعم يشبه ان يكون لكل جسم من الاجسام التي
لها علو وسفل اما عارض واما بالطبع اما العارض فعلى ما نشرح في موضعه
فيكون ما يلي الارض منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك او ما يقابل ما يلي

الخط م
ر
ورتبت

الارض ان لم يكن فوق ذلك الجسم هو الفوق لكن هذا يعسر ان لا يوجد
في الارض في موضعها الطبيعي جسم ان لا يكون لها جهة الا الفوق وان
عين الجهة الى نهاية الشيء ونهاية الارض سطح وسطحها يلي السماء [illegible]
ان يكون الا اعتبار الجهات لا بعض النسبة الى السطح بل الى كل طرف لبعد يفرض
في الجسم واذا كان كذلك فللبعد المفروض في الارض جهة عند مركزها الذي
هو مركز الكل وعلى الدور وجهة عند سطحها [illegible] البعد [illegible] فيه
فيكون للارض ايضا جهة سفل وجهة علو ويكون جهة السفل للارض ليس وجوده
لما يقيس اليه كوجود جهة العلو وذلك لان جهة العلو سطح موجود
بالفعل وجهة السفل نقطة موهومة او لا يكون ايضا كذلك بل يكون جهة
الفوق ايضا طرف البعد المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة فان كان
كذلك فكيف يكون له جهتان بالفعل بل يكون من القوة لكنا قد جعلنا احد
اسباب انقسام المتصل المسامتات والمحاذيات [illegible]
بالفعل او بعض المماس والمسامت والمحاذي بالمماسة والملاصقة والمحاذاة
كما بالاشارة فيكون ادنى المركز والطرف الاخر مما يعتبر معنى الوجود
لمسامتة البعد المفروض انه كيف يفرض معقول انه لا يعدم للارض
وجودا في نفسها او وجود قائم عليها وجميع ذلك من اسباب فرض الابعاد
الذاهبة فيه فكان الارض لو انفردت ايضا ولم يكن لها نسبة الى
اجسام خارجة لم يكن لها بالفعل فوق واسفل بهذا الوجه

فلك صح

كان صح

لكن الشأن في هذا البعد المفروض صح

بل فوق

بل فوق فقط جهة انتهائه الى سطحه بل هذا حق فانه لولا السماء
لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه وبعد الآن ان كل ما يتحرك
به على هذا حق لو توهمنا ان الارض ليس لها الا السماء فكان
يكون علوا والعلو لا يكون علوا الا بالقياس الى السفل الا اذا كان
يكون لها سفل وقد فرضتم ان السفل ليس بمعنى الاسفل لوجود السماء
وحده بل باعتبار ما لم يحصل للارض ايضا او بسبب اخرى يجراه فيلزم من
هذا انه يعني العلو لوجود السماء ولا يعني [illegible] الجواب ان العلو
يعرض بشيئان احدهما المقابل للسفل والثاني الجهة التي تلي السماء كان الخفيف
يعرض له امران احدهما الذي بالقياس الى الثقيل والاخر الذي يريد في
حركته ملاقاة سطح الفلك فاحد العلوين معقول بالقياس الى السفل
احد الخصوص معقول بالقياس الى السفل والثاني معقول بنفسه لا يحوج تعقله الى
اعتبار وجود مقابله فانه ليس يلزم لمن فرض جهة بالفعل تلي السماء ان
يكون بالفعل ذلك لاجل جهة لا تلي السماء وكذلك لا يلزم من فرضنا شيئا
يتحرك الى ملاقاة سطح الفلك ان نعلم انه ان يتحرك الى المركز فللارض
بالقياس الى السماء وحده من غير اعتبار آخر جهة تلي السماء فان سميت
هذا المعنى علوا فلها علو وان لم تسمه علوا وعنيت بالعلو ما هو بالقياس الى
السفل فليس للارض من حيث هي مقيسة بالسماء بلا اعتبار آخر علو وعندي
من رأس ونقول ان الفوق والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات

سطحه

يتحرك

بعد وان البعد لا يتعين صح

وكذلك صح

[illegible] صح

والحيوان فان للنبات جهة اغصان وجهة اصول واحدهما بالطبع اسفل لكن
يعرض ان يصير الفوق اسفل والاسفل فوقا ويكون الفوق مع ذلك حافظا
لمعنى انه بالطبع فوق وكذلك يكون السفل حافظا لمعنى انه بالطبع سفل كما ان
الماء وان سخن فهو حافظ لمعنى انه بالطبع بارد واما القدام والخلف فليس الا
للحيوان ان كان ساكنا او متحركا والاجسام المتحركة غير الحيوان من كونها متحركة
فان الجهة التي هي خلفها لكنها ان تعرض حركتها تعرض قدامها وخلفها ولا
كذلك الحيوان لان القدام الذي للحيوان بحسب كل حركة بل بحسب الحركة
الارادية التي جهة اعضاء مخصوصة لها دائم على الطبع لا كالقوى فان
ذلك غير طبيعي بل يتكلف فالاجسام الاولى تارة توافق فوقها قدامها وخلفها او
وذلك اذا الحركة الى فوق او الى اسفل وتارة تخالف فوقها وسفلها
قدامها وخلفها وذلك اذا لم تكن حركاتها الى فوق او الى جهة الفلك او
اسفل اعني نحو الارض فان تحركت عرضا لم يدخل جهة في جهة فحري بنا الآن
ان نبحث عن احوال هذه الجهات من الحركات المتحركة على الفصل في
الفلك وهل ما قيل ان للفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا او قداما
وخلفا هو بالمعنى المقول للحيوانات الاخرى او باشتراك الاسم
وان هذه الجهات كيف تكون هناك وقبل ذلك ينظر في الجهات
الطبيعية للحركات الطبيعية المستقيمة وانها كيف تكون

فصل في النظر في امر جهات الحركات الطبيعية

[margin: فوق والآخر بالطبع ص — اسفل ص — ليس ص — الطبع ص — في الجهات الطبيعية للحركات المستقيمة]

وهي المستقيمة ومما علينا ان نحقق القول في امر جهات الحركات
الطبيعية وانها كيف تتحدد وتبتدئ بجهات الحركات المستقيمة فنقول
قد سلف منا قولنا ان الجهة لا محالة متحددة في البعد وتحددها لا يخلو
اما ان يكون عند جسم او عند لا جسم ومحال كما بينا ان يكون في
الخلاء تحدد الجهة فيجب ان يكون التحدد عند جسم ولان الحركة على
الاستقامة تختلف جهة وللقصد جهة فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من
الجهتين يتحدد بجسم على حدة او يكون الجهتان تتحددان بجسم والتحدد انما
يكون تحددا متقابلا بالجسم الواحد اذا كان احد الحدين في غاية القرب
منه والآخر في غاية البعد عنه ولا يتحدد غاية البعد من الجسم كما يتحدد
~~غاية البعد من الجسم كما يتحدد غاية القرب منه~~ الا بان يكون على جهة
احاطة ومركز حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا وبحسب ان
يكون الجسم المحدد محيطا لا جسما موضوعا كالمركز وذلك لانه ان
كان موضوعا كالمركز تحدد القرب منه ولم يتحدد البعد بل المحيط
هو الذي يتحدد منه والبعد عنه واما اذا كان التحدد بجسمين فلا يخلو اما ان
يكون احدهما كالمحيط والآخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان
كان احدهما كالمحيط والآخر كالمركز كان المحيط كافيا في ان يفعل
البعد حدين وان لم يكن الذي في المركز فيكون التحدد بالذي في المركز
بالعرض فاما اذا كان التحدد بجسمين فنقول اولا انه لا يصح ان يكون

[margin: واحد ص — منه ص — القرب ص]

[illegible]

اي من ذلك الجسم من اي جانب كان
فيبعد الا ان يكون حده محيطا لان هذا
انما هو كل بعد منها من كل جانب من ذلك الجسم
وجوانب الجسم محيطة به فيكون البعد من الجوانب
ايضا محيطة به واذا كان البعد من الجوانب محيطا
به يجب ان يكون محدد البعد من الجوانب ايضا محيطا به
لانا وضعنا ان البعد المقدر من الجسم الاول الى الجسم
الآخر انما يحدده ذلك الجسم الآخر فهو ذلك الجسم الآخر
لو انقسم يحدده بالطبيعة كل قطعة
منه فلو كان جميع القطعات من جانب واحد
[illegible]

بعض سطح الجسم الواحد البسيط يستحيل ان يكون المتوجه اليه والى
القرب منه وبعضه الآخر ليس كذلك وهو في نفسه سطح واحد متشابه
من جسم واحد متشابه نسبته الى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة
بل يجب ان يكون حاله الى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء فيجب
ان يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح ليس في جهة بعينها دون
جهة حتى يكون جهة منه الى الكرة وجهة ما يتحرك فيها اليه وجهة ما ليس
لها خارج لا خلاء ولا ملاء بل يجب اما ان يكون لا خارج له البتة او يكون
الخارج الملاء او الخلاء ان كان محيطا به ان يكون كذلك يجوز ان يتوهم في
كل مكان من الخارج الذي له جسم يتحرك اليه بالطبع الحركة المقربة منه وهذا
وجه احاطة متشابهة فان كانت الحركة الى كل واحد من [illegible]
هي قربه وجب ان يكون له توجها المتحرك واقعا من احد الجهتين في
الجهة لا الى الجسم الآخر فيتحرك الى قرب الجسم الاول ان يكون انما يتحرك الى
تلك الجهة بعينها لاجل مقابلتها لانها تؤدي الى الجسم الآخر وهو يحدد الجهة المقابلة
للجسم الاول ويستحيل ان يكون الحركة الى جهة الآخر مقابلتها معدها ان ما وضعناه
من تحدد الجهتين بجسمين محال وليس يجوز ان يتحدد من جانبيه واخرى وان
الجهتين متضادتان بالطبع فان كل ما يتحرك الشيء من حيث هو مبداه عند واحدة
بالنوع وتحددهما فان كان المحدد يحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قربا
منه فيجب ان يكون كل قرب منه هو جهة واحدة بالنوع فيجب ان

[illegible]

كل بعد منه فيبعد الا ان يكون حده محيطا م

يكون حدها محيطا لان البعد المقدر من سطح الجسم الاول الى بعض
تحدد الطبيعة ذلك الجسم الآخر او لا بعض فان افرض يحدد الطبيعة
ذلك الجسم فليس ان بعضه مطلوب سطحا اولى من ان بعضه مطلوب
اخرى من ان يجب ان تعرضه من كل جهة فيكون البعد محددا من
كل جانب لجسم من ذلك الطبع وان لم يكن كذلك كان المحدد يقع
باجسام كثيرة كيف اتفق ويكون المحدد لكل واحد منها بعضى
جهة اخرى ويكون القرب يحدد جهة واحدة والبعد يحدد جهات
جهات ويكون مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع وهذا
كله محال فان كانت الاجسام تفرض حوالية تلك البعد
ولزم جهات شتى انما كان بل صاحب جهة واحدة الخ
يحددها الآخر ولو كان مكانه يحدده طرف بعد واصل بعيد من الجسم
كالاول وعلمت حيث انه فيه انها بالطبع يحدد البعد لان لها
وضعا ما هو غاية البعد ولم يكن منها في هذه الجهة خلاف ووكانت
هذه الجهة تحدد البعد وكانت الجهات التي رتبتم باوضاعها من
الجسم الآخر جهات لا تختلف بالنوع بل بالعدد وكان يمكن الاجسام
لجسم واحد بالجسم الاول فيمكن حدوث الجهتين على سبيل
مركز ومحيط كالمحيط انه تحدد الجهتين جميعا وكان الجسم الموضوع
في المركز داخلا في الامر بالعرض ونقول انه ليس يصلح ان يكون كل

[illegible]

محيط م

وقد قلنا انه اذا كان على سبيل
مركز ومحيط م

جسم محدد الجهة وذلك لان الجسم الذي من شانه ان يتحرك بالطبع
على الاستقامة لا يصلح ان يحدد الجهة لانه لا يخلو اما ان يكون
بعض طبائعه عدم الكون في تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها كان
في طبيعة ذلك الجسم امكان ان يعرض له طلب تلك الجهة وكونه
من المستحيل لئن يوصف بان فيه امكان طلب الجهة الا وتلك
الجهة حاصلة متكونة لا في ذلك الجسم الا ويمكن في طباعه ان يعرض
له ان لا يكون في تلك الجهة حاصلا في انصبابه لطلبها كل جزء جزء منه
فان لم يوجد هذا المكن فانه لا يوجد لا الا في طباع جزء جزء
من الجسم في اجزائه المعدودة تحجب عند تلك الجهة
بسبب من خارج وهو بعد ان مال عن موضعه الطبيعي واذا كان
كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم لذات هذا الجسم متحددة
بشي اخر وقد فرض بهذا الجسم متحققا بان ليس يجوز ان
يكون اي جسم اتفق محددا للجهة المعينة وتبين من ذلك ان
الجهة الواحدة بالنوع تحدد بجسم واحد بالطبع ليس من شانه الزوال
على الاستقامة فان المحدد بالاحاطة لا يصلح ان يكون مستبطا
من اجسام شتى فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك الابعاد يستحق ان
يوجد فيها جسم بكليته يلزمه وبعض اخر يستحق جسما اخر متى الف له
بالطبع يلزمه ولا يجوز ان يكون انقسام تلك الجهة المحيطة في اجسام

اولا تستقر فان لم يتحقق فكيف يتحدد به
الجهة وجائز ان لا يكون بعض عنده و
ان اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة وكان
مع ذلك حاصلا ان يعرض له ان لا يكون في تلك
الجهة

مختلفة لانواع اتفاقا من غير وجوب ولغير ذلك وليس لك
ان تقول مثل هذا اذا كان المحدد بالاحاطة جسما واحدا فان
الجسم الواحد لا اجزاء له بالفعل وان عرض له تجزئة ما فيثبتها
من خارج غير ثابتة واما ترتيب الاجسام المختلفة في النوع في احاطة
البعد هو البعد عن الجسم المحاط فليس مما يطرا او يزول والا لكانت
تلك الاجسام تحصل في اماكنها لا احاطة وتخرج عنها وتكون تحدد الجهة
حاصلا قبلها فعلم من هذا ان المحدد بالاحاطة يجب ان يكون جسما
واحدا لا يزول الكم الا بالاستدارة فاذا كان كذلك لم يكن في
صميمه جهات بالطبع الا التي باخذ المركز او التي باخذ عنه نحو المركز
واللواتي تعارضها فان نهاياتها لا تختلف بالطبع فانه متشابه
الاجسام واحدة باعيانها ولا تتحدد اطرافها تحددا مختلفا مثل ان
تكون بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد على نحو ما وجب ان
يكون هذا او نقول لنا غاية البعد من الجسم المحدد المطلوب قربه بالحركة
ليس يجب ان يكون غاية قرب من كل جزء منه فان المستحيل
ان يكون المتحرك واحدا على بعد واحد بخط واحد ووصوله الى كل جزء
من المعرض اليه واما غاية البعد فيجوز ان يكون غاية بعد من جميع
الاجزاء اذا حصل عند المركز واذا انتهى خط من المحيط الى المركز ثم
عداه فان الطرف الذي ابتدأ منه هو في غاية القرب والطرف

الا وليس في غاية البعد فانه يلي المحيط وان كان لا يلي كله فقد ظهر
انه ليس شرط القرب من المحيط ان يكون قريبا منه كله بل
من شيء منه وان كان غاية البعد من شيء آخر منه وذلك لانه لا يعتبر
من شيء منه غاية القرب الا صار على غاية البعد من مقابله بالوضع
ليس بالطبع فان اجزاء المستدير لا مقابلة لها الا بالعرض
الاخر الا صار في المستقيم فانها ولئن كانت من حيث المسافة في غاية
البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي في الطبع
بغاية البعد بل لا بعد هناك من هذه الجهة بل هناك اتفاق من حيث انها
على طبيعة واحدة وجسما واحدا فبهذا القدر نعلم صورة الجهات التي
يتحرك اليها الاجسام الطبيعية فلنتكلم الان في جهات الاجسام
المتحركة على الاستدارة واما المتحرك بالاستدارة على وسط فليس لاحدهما
المتحرك لا على مركز نفسه بل على مركز خارج فهذا يمكن ان يعين له جهة
اليها يتحرك وجهة عنها يتحرك وليس لهذا احد ما قدامه ولا
خلف واما على جهة اليمين واليسار فيشبه ان يكون الجهة التي لو كان
هذا حيوانا كان هذا ابتداء له اولى ان يسمى يمينا ومقابلها على الجنبة
وان كان لا شيء في طبيعة ذلك الجسم يوجب اختلاف الجنبتين
كما في جنبي الحيوان ذلك من الحيوان واما فوق ذلك المتحرك
المعروض واسفله فيشبه ان يكون ما يلي جهة الارض جهة السافلة

الوضع
فهو هو
ذلك

وما تقابلها

وما تقابلها جهة العالية فيعين له ذلك لا من ذاته بعينه كالحيوان
ولا من حركة بعينها كالمتحركات الثقال والخفيفة بل بالقياس
الى اجسام اخرى واما المتحرك بالاستدارة على مركز في داخله
ويشتمل هو عليه فليس لا يكون قبل فرض انه قد يحدث له جهات
ست كالحيوان او اعتبار بجهة التي قبل بل اول ما يحدث فيه عن ذاته
قطبان ومنطقة ولا يحتاج في تحديد القطب والمنطقة الى شيء غير حيثيته
وحركته على الصفة المذكورة فان كان محتويا على جسم او محدد
لجهته ما يشتمل عليه وجهة اخرى تحدد فيها بحد داخله يحتاج في ذلك الى ان
يكون يتحرك الحركة التي قيل وان كان ساكنا كان له ذلك لكن اذا
اعتبر حركته على ما يشتمل عليه ونسب تحت اجزائه او نقط الفرض
ومن اشتمالها من المشتمل عليه المتحرك حوله فقد تحدد له جهات اخرى
وذلك لانه اذا فرض من طول حركته لا في عرضها الذي من
منطقته ثلث نقط وكانت الوسطى تحاذي احداهما وتباعد عن الاخرى
ويكون الجهة التي كانت فيها الوسطى القياس الى كالتي اليه المعطى
طالعة عليها من جهة عنها ابتدأ الحركة بالطبع ومقابل مقابلها جهة
فحدد هناك جهة شرق وجهة مغرب وكذلك يحدد لها
جهة يلاحظ الزوال التي اليها الحركة الاخذة من الارتفاع و
غايتها لانها تكون هناك اقرب ما يكون من الطلوع عليه ثم ياخذ

الكل
لي
ل
لي
ل
بين
ظ
مقابلها
وجهة تلي جانب الارض فيكون الجهة
التي تلاحظ الزوال الى

في مفارقة قليلا قليلا والبعد عنه الا ان يعرض عنه والغاية التي اليها
يتوجه المتحرك هو القدام وما يقابله هو الخلف فخط الزوال الصاعد
في الحركات رقة الطالع قدام وما يقابله خلف ولما كانت جهة المشرق
هي التي عنها مبداء الحركة فاولى ما يشبه به من جهات الحيوان اليمين فيكون
المغرب هو اليسار ويبقى القطبان يحددان البعد الذي هو غير البعد
المحدد بالقدام والخلف الذي هو اولى بان يكون سمكا وغير البعد المحدد
باليمين واليسار الذي هو اولى بان يكون عرضا فليس الا ان يكون بعد
الطول واولى الطرفين ان يكون على جهة العلو فيه هو الجنوبي
في الحركة الفلكية الاولى والشمالي في الحركة الثانية فانا لو توهمنا انسانا
يتحرك على نفسه مستديرا او بعث حركة من يمينه لكان يكون قدامه
ما يلي وجهه وهو ما بين يمينه ويساره ووجه المشرق يمينه ووجه المغرب
يساره ووجهه خط الزوال الطالع راسه مع قطب الجنوبي لا غير
ولو دار على نفسه مثل دور السماء لكان الراس يلزم الجنوبي والوجه
يلزم وسط السماء وحيث اليمين يلزم المشرق الا ان كون احد الطرفين
علوا والاخر سفلا ليس لاختلاف النسبة في احد الطرفين بالمقايسة
الصرفة الى الحيوان بعد ان تحدد جهات لامور اخرى تختلف حال
الطرفين مع القياس الى تلك الجهات فاما كون المشرق
يمينا فهو لازم لحركة سعيدة الا في ان لم يكن حيوان لعاكسه

وذلك عند خط الزوال وخلفه باطل
ظاهره واد الطبقة من يمنه م

فان جهة

فان جهة المشرق لذاتها عنها مبعث الحركة وكذلك حال جهة وسط
السماء من كونها اليها الحركة فاذا كانت حركة غير المشرق
والمغرب ووسط السماء بالقياس الى الافق ثم اذا تغير شيء من حدود
لزم في الطرفين تعاقبا اولا بل النسبة محضة بسبب العرض تغير من
اليمين هذا واما ان اخذت جزءا من الفلك متحركا واعتبر بنفسه
وجدت ما بين المشرق والمغرب طول المسافة وحصل
لك ما بين الطرفين تحدد ان جهتين لذات الجسم وحركته ولا تحدد ان
بذاتهما فوقا واسفلا مقايسة نسبة الى حيوان واما المشرق
والمغرب وكذلك وسط السماء فليس تحدد ان جهتين لذات الجسم وحده
ولا لذاته ماخوذة مع حركته بل مقايسة الى الافق ثم بعد المقايسة
فان نفس الحركة توجب من بعضها من بعض القياس الى الافق اذ
وجب ان يكون مبدا له فيكون بعضها مائلا عنه وبعضها اليه وبعضها
اليه وبعضها منبعث الحركة وبعضها متجه الحركة ولكل واحد مقابل
ولا يحتاج في ذلك الا ان راعى مقايسة ومحاذاة مع حيوان
البتة ومع ذلك فقد يقع بينهما بنوع ما مضادة او مقابلة ومع هذا
كله فان اليمين واليسار يقع على جهات الحركة التي للفلك والتي
للحيوان باشتراك الاسم او بالتشابه والفوق والسفل اولى ما
بذلك واما القدام والخلف فيشبه ان يكون الجزء الطالع من الفلك

الا يعرض لهما غير ذلك الا من سطوح الطبيعي م

نقطة
ولا تجمع فيهما تضاد اولا
من طالع ما في ...
... الحدان ...
ص

قد يوجد له قدام مغرب لعمه وغيره وذلك لانا ان عنينا بالقدام
نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام فانه
ليس لحركته نهاية اليها تقصد وان عنينا نهاية ما يتحرك اليه الجزء
الطالع وهو طالع على شيء فتلك النهاية هي مسامته الشيء الذي تحدد
الافق محدد والطلوع تحدد بالافق فانه اذا اطلع عليه لا يزال يتحرك نحوه
الى ان يسامته في خط الزوال ثم يعرض عنه الى ان يغرب عنه
ما يليه الى افق بعينه فان لم يكن محدد الافق لم يكن افق فلم يكن
طلوع عليه ولا كان خط الزوال فما كان محدد تحددت هذه الجهات
بالقياس اليه فهكذا يجب لمن يتصور امر الجهات وتعلم ان هذه
الجهات الست تحدد للفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة
واما جهتا السطح الذي يلي الارض والذي يقابلها فهما له من حيث
هو جسم على شكله ووضعه لا من حيث هو متحرك

في عوارض هذه الامور ومناسبات بعضها من بعض والامور
التي تحكي مناسباتها

فصل في الاغراض التي تشتمل عليها هذه

المقالة التي يحق لنا في هذه المقالة ان الحركة كيف تكون واحدة
وكيف تكون كثيرة وان الحركة كيف تكون مضادة مقابلة لحركة
اخرى وكيف لا تكون وان الحركة هل يعرض لكل جسم او لبعض الاجسام
وان الحركة كيف تكون طبيعية وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف

بعضها ببعض في السرعة والبطوء وكيف
لا تكون وكيف تكون الحركة مضادة
لحركة اخرى صح

تكون طبيعية وهل لكل جسم مكان طبيعي وان الحركات كيف تكون
غير طبيعية وكم اقسام الغير الطبيعية وان كل جسم هل يكون الحركة
وان نوقف على مناسبات ما بين السكون والحركة والحركات

فصل في الحركة الواحدة بالعدد الحركة تكون واحدة على وجوه فانها اما
ان تكون واحدة بالعدد واما ان تكون واحدة بالنوع واما ان
تكون واحدة بالجنس اما بالجنس الاقرب واما بالجنس الابعد
فلنحقق الواحد بالعدد فنقول ان قوما من آل برما
نيدس ومن شايعهم من اصحاب افلاطون منعوا كل المنع
ان تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف توصف
الحركة بالهوية ولا يحصل شيء منها موجودا حاصلا وقالوا سائر ما قد وقفنا
عليه من الشكوك في باب الحركة والزمان فيما سلف مثل قولهم
كيف توصف الحركة بالوحدة ولا حركة الا منقسمة الى ماض ومستقبل
ولا حركة الا ولها زمان ويثبتوا وحدة الحركة يشترطون ان يكون
زمانها واحدا او كيف تكون الحركة واحدة وكل واحد فانه تام
فيما هو فيه واحد وكل تام فهو قار الوجود حاصل الاجزاء والحركة ليس فيها
سلف منا من اسباب في وجه الحركة بيانا لا يسعف معه بهذه
الشكوك والان فحقق علينا ان نبين الكلام في وحدة الحركة ونبين ان
الشبهة التي اوردوها ما هي فنقول قد بينا لكم ان الحركة يقال

ان كانت له والحركة لا وجود
فاز لها مع ان لها اجزاء
فيمنع صح

للكمال الاول الذي وصفناه ويقال لقطع المسافة فالكمال
الاول وحدته بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده
فيه التي هي اتصال لكسب الصفات التي لا يكفي في كونها واحدة
بالشخص كون موضوعها واحدا فقط فان الموضوع الواحد اذا
عرض فيه بياض ثم عدم ثم بياض لم يكن هذا البياض هو بعينه الاول
بالشخص فتكون الحركة بالمعنى الذي اشرنا اليه واحدة اذا كان الموضوع
واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ووحدة الزمان هو اتصاله فكل
حركة بهذا المعنى واحدة بالشخص ويكون لا محالة في متحرك فيه واحد
مثل مسافة واحدة بالاتصال ومثل بياض يتوجه اليه المتحرك الاكمال
التي لما لا يقف عند حد زمانا ومثل كم واحد او غير ذلك وليس هذا
المعنى باولى من ان يدخل شرط الوحدة الحركة من معنى الزمان وان كان
معنى الزمان يعني ذاته فيه ليس لانه يفهم جميع الشروط التي
بها تكون الحركة واحدة بل لانه بعض الشرط التي ينتقل الذهن
منها اليه ويلزمه وانت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضي الملتزم واما
الحركة التي بمعنى القطع فهذا المعنى اولى بان يكون شرطا فيها فان الامور
التي لم تكن واحدة حتى تكون الحركة واحدة من المتحرك والمسافة
وما يجري مجراها والزمان يجب ان يكون المتحرك واحدا او المسافة
وما فيه الحركة واحدا والزمان واحد الشيء واحدا بالعدد في جميع

ثم عرض صح

الصفه صح

المستلزم

فان كثرة الحركة يتبع كثرة الاشياء التي تتقيد الحركة بها وتطابق
لا يتقيد من هذه الاشياء هي هذه الثلثة المتحرك وما فيه والزمان
فان كثر المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه او كثر المتحرك وكانت
المسافة واحدة بعينها كثرت الحركات واذا كثر المتحرك
والزمان واحد بعينه لزم تكثر المسافات وما فيه الحركة بالعدد
واذا كثر المتحرك والمسافة واحدة لزم تكثر الزمان فانه لا يتكثر
المتحرك والمسافة واحدة الا ويكون الحركات تتعاقب على
تلك المسافة اذ لا يقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها كما لا
يكونان في مكان واحد معا ولا يجوز ان يتكثر المتحرك في ازمنة
كثيرة وما فيه واحد بالعدد البتة الا في المسافات فانها يجوز
ان يتوارد القطع واحدة بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك
فلا يكون كيف واحد بعينه او كم واحد بعينه بالعدد يتحرك فيه المتحركون
عدة في زمان لان الكيف الذي لهذا المتحرك من حيث هو واحد
بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الآخر نوجد لا كالمسافة ولكن
انه يلزم هذا كله ان يكون المتحرك بالعدد واحدا او ان العدد لو
اجتمعت على تحريك شيء فانها هي كثير واحد وليس الجملة محركا واحدا
اذ لا واحد منها يحرك وحده لكنه ليس ايضا ان يكون يتحرك
وهل ليس ينقطع تحريكها او مع انقطاع تحريكها يقع بها تحرك

بعد زمان صح

المحرك

مناسبة للجسم المتحرك مع محرك آخر كما يتخلص حديد من تأثير
مغناطيس آخر ولم يتبين تعطل الاول وابتداء تأثير الثاني
زمان واتصل الزمان والمسافة فجاز ان يكون هذا المتحرك
واحد الحركة واحدة وكذلك لو تحرك ما هو بنار لتحركه عقيب نار من عروض
صورة جسمية امسك النحوية فجاز ان لا يكون هذه الحركة متكثرة
بل تكون واحدة الا من جهة المطلب فان الشيء المتحد بالاتصال
قد يعرض له التكثر على ما عرفت وذلك تارة من جهة الحركة والقطع والفعل
وتارة من جهة المقابلات فان الزمان ايضا ينقسم بالفعل على
هذه الجهة وذلك اذا صار مبادي امور كانت فيه وعنايات فانه
فيه بحسب ذلك انات تكون من مستقبل ايضا يعرض عند كل
ورود تحريك اول من زمانه يعرض من الزمان المطلب فيعرض
من ذلك ان يتكثر الحركة ولا يكون حد الحركة واحدة الزمان عن هذه
الجهة ومن حيث الزمان واحد فانه تكون الحركة واحدة في ذاته
وهذا اشبه ما يعرض لحركات الفلك التي يلزمها الشروق والغروب
فيقسم الزمان ويقسم الحركة بحسب ذلك التقسيم لا بالقطع والانفصال
ويشبه ان يكون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة
الباقي زمانا الذي يتخيل انه يعرض هذا القبيل فان هذه النغمة يشتغل في
جزويات الطبيعيات ومشاهدة احوالها انها تحدث

الزمان معروض من ذلك
ان يتكثر صح

عن قرع

عن قرع المضراب على الوتر انما تحدث من وقوع الوتر
المدفوع بالمضراب عن وضعه المنصرف عند مفارقة المضراب
~~عند مفارقة المضراب~~ الى وضعه انصرافا بقوة وحدة
بقرع ما زحمه من الهواء فيصوت ثم لا يزال يهتز كذلك فيحدث
قرع بعد قرع الى ان يهدأ ويكون تلك القروع متحفظ
الصوت مسموع على حد اتصال لئن كان بالحقيقة
متصلة كما يسمع ولم يمكن القطع من الصوت يحسن الحس
واعلم ان النفس لا تشترك في الآن الواحد لا يوجب
ان يكون الحركات متحدة فان انا واحدا فيه يكون
منتهى نقلة مستحيلة لكل ما جسم واحد ولا يكون الحركتان
واحدة وايضا فان اشتراط ما منه او ما اليه وحده غير
كاف في ذلك لان ما منه قد يفارق الى ما اليه من مسالك
شتى اما في المسافة فقد يقصد ما اليه ما مستقيما على الاستقامة
وقد يقصد على تقويس وتحنية ولا يكون الحركتان حركة
واحدة بالنوع فضلا عن العدد وكذلك قد يوجد

بل صح

ومبتدا صح

وحدة الحركة فان ما منه قد
يفارق الى ما الذي اليه على
القدم من غير سلوك واسط
فلا يكون الحركتان واحدة
بالنوع فضلا عن العدد
وايضا فان اشتراطها
معا غير كاف في صح

[illegible]

من السواد الى البياض من طريق الدكنة وقد يوجد من طريق
الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة وقد يوجد من طريق الفستقية
ثم الخضرة وان اشترطنا مع الشرائط المذكورة كمال
اشتراطها فنقول ان الطريق اذا جعل واحدا لم
يكن الا عند مبدأ واحد لا منتهى واحد ولصور ذلك بهذا المثال
فالحركة الواحدة هي المتصلة في زمانها ومسافتها واحدة وموضوعها
واحد وادوا وكذلك المستوية التي لا حدة فيها ولا ما وجد
في المكانية فان الطبيعة شديدة جدا والقريبة القريبة اضرا
وادوا الحركات للمتصلة بالوحدة هي التي على كالمستقيمة او
على الاستدارة ان توهم متصلة على الزاوية وجود واوليا
وذلك انها تم ولم تنقص فان من صفات الواحد ان يكون
تاما والناقص ليس الواحد وادوا بان يكون تاما وليس من
شانه ان يزاد عليه بلا تكرر هي الحركة المستديرة اذا
تمت الدورة فلن يزاد عليها بل تكرر وكذلك المستقيمة
من حيث هي مستقيمة فان المستقيم اذا تمت فليس تامة

الكهبة لون اغبر
الى السواد صح

القتمة لون فيه غبرة وحمرة
صح

لا تكون الحركة المتصلة الواحدة بالواحدة بالوضع والا
على الاستقامة والاستدارة [illegible]
[illegible]

لانها مستقيمة بل لاجل ان المسافة لم تنقطع الا لم يسقط
من يحقق هذا اقول من قال ان الخط المستقيم او بالتمام
لان له ابتداء ووسط وانتهاء ولا شيء من ذلك للدايرة
فانه وان كانت الدائرة تامة فليس يجب ان يكون
الحركة تامة لان الحركة على المستقيم متناهي وتتم على المستدير عليها
لا بنهاية ولا تتم تامة او لا فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء
وانتهاء ووسط بل الواحد في الجملة اتم من الكثرة الى لا توجد
هذه التثنية الا فيها بل هذا انوع من التمام ولا الغيرية الا الما
الا في ذي عدد والدائرة وحدانية الصورة وانها لا
تقبل الزيادة لا من حيث انها خط دائرة هو المستقيم وان لم
تقبل فليس لانه مستقيم بل بحسب افراد اما الحركة المستديرة
اذا تمت دورة واحدة فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة
بالعدد ولنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع
في الحركة الواحدة بالجنس والنوع ولما
كانت الحركة مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام
التي تتبع العرضية كان تكثرها وتوحدها لشيء يكثر اجزا
الاعراض الا في توحدها وكان الباقي لا يكون

ابتدات من راس فتكون كل
دورة وكلا متناه دورة
صح

مثلا انما تكون متكثرا بالعدد اذا
تكثر موضوعه او زمانه فكذلك
الحركة وكان الكل العاص
صح

الحملة النتيجة والجمع محمد ص

متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لم يكون بياض الثلج وبياض
الققنس اذا لم يختلف او زمانه تلك الحركة [illegible]
البياض بخطوط [illegible] آخر واحدا بالنوع [illegible] بياض الثلج
والحجارة فكذلك ليس لتكثر الموضوع بالنوع او بالجنس يوجب
تكثر الحركة بالنوع او بالجنس وذلك لان الحركة [illegible] النوع مع تكثر
القطب وكذا [illegible] في كل [illegible] موضوعه [illegible]
جملة لا يحكم الوضعية فقد علمت ان الوضع لما هيات [illegible]
انما هي في [illegible] العارضة اللازمة دون المقومة فاضافات
الذوات الوضعية لموضوعاتها المختلفة امور عارضة لها لا
مقومة اياها لتقوم الفصول واما تكثر الاشخاص [illegible] تتعلق
بالفصول الذاتية بل بالعوارض واما الازمنة فلا تختلف
من حيث هي ازمنة بالنوع [illegible] بالشخص لكن لانها
اقسام متصل واحد [illegible] تختلف بالتشخص دون النوع
لا توجد [illegible] مخالطة [illegible] متنوعة فهي الحركة تختلف [illegible]
الا [illegible] التي تقوم ماهية الحركة وهي ما فيه والذي ما منه
وما اليه فاذا اختلف نوع واحد من هذه اختلف الحركة في النوع
فانه اذا اختلف ما فيه والذي ما منه وما اليه اختلف نوع الحركة

والاضافات

فمثل لمن

فمثل لمن يكون احدى الحركتين من سواد الى [illegible] على [illegible]
منه اليه على الاستدارة وكذلك اذا اتفق ما فيه واختلف ما منه
وما اليه مثل الصاعد والهابط فحال انه اذا اختلف شيء من هذه
فالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في معنى الحركة بطلت
الحركة واحدة بالنوع فان كانت كلها مختلفة [illegible] او كلها كيف
او كنه كانت واحدة في الجنس الاعلى وفي العقل في جنس اسفل
كما في اللونية كانت واحدة في الجنس الاسفل لكنه قد يشكل الحال
في الحركة المكانية المستديرة المخالفة المستقيمة في النوع او
تخالفهما بالعرض فانه يشبه ان يظن ان لا استقامة ولا انحناء
من الامور التي تعرض للخط لا من الامور التي هي فصول ويبقى
على النظر ان الخط الواحد يصح ان يكون للاستقامة وللانحناء
واذا كان كذلك فكيف يمكنه نوع الخطوط المستقيمة مخالف النوع
الخطوط المنحنية اللهم الا ان يحمل تركبهما مع الاستقامة نوعا
ومع الانحناء نوعا آخر فيكون كل عرض من شأنه ان يقوم نوع
وليس الامر كذلك فاذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير
في النوع فكيف يكون الحركة على المستقيم تخالف الحركة على
المستديرة بالنوع لا لاجل الخط فيها فيهما وهذا لا اعتبار في
المستقيم والمستديرة الحركة متكسرة لا المستديرة التي

يكون وضعه على ما علمت ونقول وكذلك يحصل الحال في امر الصاعد
والهابط وشبهه لنبين ان الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع
في المبداء والمنتهى من حيث هما طرفان لبعد بل من حيث هما
جهتان احدهما الى علو والاخرى الى سفل والحركة لا تتعلق بالمبداء
والمنتهى الا من حيث هما طرفا مسافة واما من حيث عرض
لان كان احد طرفي المسافة في جهة وكان في جهة اخرى فذلك ليس مما
تتعلق به الحركة فان الحركة تتم حركة اذا ابتدأت في هذا البعد
من مبداء الى منتهاه ولو لم يكن المبداء بحيث يكون علوا وهو
ان يلي السماء والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو ان يلي الارض
فاذا كان الامر كذلك كان هذا من العوارض اللازمة للحركة لا
من الامور الداخلة في ماهيتها فلم يكن الاختلاف فيه اختلافا في
نوعها وكذلك ان اختلف الدوريات في ان يكون طبيعة
او قسرية فانه ايضا اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة وان
كان لازما فهذه من الشكوك التي يخطر انه يستحق الذهن ان
يحرم فنقول ان هذه الشكوك لا توجب في غير النقلة فانه لا توجب
في مثل الحركات التي في الكيف والحركات التي في الكم وغير ذلك
فان التسود من حالة محدودة كل احداها مخالف للتبيض بالنوع لا لاجل
مخالفة ما اليه وما عنه ولئن كان الطريق كانه واحد وسلوك

معلوم

فيحصل بالعكس من الاخر وكذلك التصعد الى التحمر الى التسود مخالف
للتحمر الى التبيض الى التسود في النوع ولئن كان في حال المبداء والمنتهى
واحدا انما يحصل هذا في امر النقلة وبعض ان لا يكون النقلة جنسا
بل يكون نوعا فقط ويكون النزول يخالف الصعود بالعوارض تحت نوع
واحد كما يخالف الكاتب الامي وانه كما ان كان الانسان ماخوذ في
حد الكاتب والامي ومحمول عليهما ليس جنسا لهما بل موضوع كذلك
النقلة محمولة على ذلك الوجه على النزول وعلى الصعود فيكون اصل
الموضوع في النزول وهو حركة مستقيمة من مبداء الى منتهى ويتم بذلك
كونه حركة ثم عرض لهذا المبداء ان كان فوق فعرض للحركة ان
صارت نزولا وكذلك الحال في السلوك الاول فقد عرض ان
كانت النقلة تارة في مستقيم وتارة في مستدير فان الحركة ليست
تحقق حركة كما عرض لها من الطول ما يحرك فيه كالمسافة المستديرة
وغيره كالمستقيمة حتى تختلف كذلك بذلك ماهيتها حركة اصلا فانه هي
مثل هذه الطبيعة التي يمكن ان يظن في هذا الباب فيجب ان يتكلم ونقرر اولا
ان مراد النقلة جنس وان كان ليس على هذه الصورة فنقول ان
الخط المستقيم والمستدير لا يصح ان يستحيل احدهما الى الاخر في
الوجد وذلك كان هوية الخط في الوجود ان يكون طرف السطح وهوية
السطح ان يكون طرف الجسم فالمركز للجسم زوال عن مستقيم العرض للسطح

فلم يعرض للخط البتة والجسم اذا كان بحيث لم يقبل التجزية واذا
كان رطبا قبل التجزية بان يمكن اتصال الجزء ينفرق او يكون اتصال
الجزء بميله والتعفير بالعكس وان يفرق اتصال الجزء فقد انعدم الخط
خطوطا وان اشتد فقد بطل اذن ذلك الخط وحدث خطان
فان الخط الواحد لا يبطل طرف ما هو باقيه فاذا كان هذان
الخطان يتصل انفصال احدهما مع طبيعة الاخر ولا في الوهم القياس
الوهم ان يحل ذلك منفردا للخط عن السطح حيل الخطان احسن وجاسين
لان امتداده لم يأخذه طرف سطح فان ذا الجسمين بسطح لا طرف
الذي هو لكن الوهم فقد اخذ غير الخط كل جسم دقيق تخيل خطا فالذي
ظن لكن الخط هو واحد بعينه موضوع للامرين فقط فلا بد واتحاص
النوع الواحد من الاعراض تختلف بموضوعاتها وباعراض تقارنها
وهذا مما يمكن وذلك لانه انما يكون تلك الاعراض تختلف بحسب
او لما شكل كتابه تجمع مع موضوعها وانما ان يكون تختلف بحسب اوليا كان
يجمع مع السطح ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لاجل كثرة الموضوع
فقط فان هذه المفارقة موجودة من مستقيم ومن مستدير وذلك
اخرى كيف اتفق فان الاستقامة والاستدارة تتبع طبيعة الخط
اولا اوليا فلا يمكن ان يكونا فصولا واما اعراضا اولية فان كانا
فصولا فقد تنوعت ولئن كانت اعراضا اولية وكذا اعراض الاولية

ان كانت لازمة لطبيعة المعروض له استوى فيه اشخاص النوع
وان كانت تعرض في حال من غير لزوم فيعرض لانفعال يجري للمادة
لا بعد توهم زواله عن المعروض له اولا وجوده له فلا يبعد توهم زوال
العارض التابع له فيجوز ان يكون المعروض له يوجد ولا يخالف الآخر فهذا
العارض الاول التابع للانفعال ليس يمكن ان يخالف الخط المستقيم
والمستدير فانه ان لم يمكن المادة في كل واحد منهما مع هذه الصورة
خطا مستقيما او مستديرا لم يمكن نفس ذلك الخط موجودا فليس
اذن الخلاف بينهما لعارض غير اولي او لعارض اولي غير لازم فاذن
الاستقامة والاستدارة متضادان تضاد الفصول اللازمة التي
يدل تضادها على اختلاف الاشياء في النوع ولان الحركة في نوع
السواد غير الحركة في نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة كذلك المستقيمة
والمستديرة ويسقط من تصور هذا القانون قول من ظن ان في طبائع
الامور الشبيهة بهذه تضادا وان فيها تعقيب ونعرف انه ان كان الموضوع الاول
للتعقيب والتقعير الجسم نفسه وجسما كرة واحدة فيه يتضادان وان
كان موضوعهما سطحا يمكن ان يجمع ان يقبل المقعر منهما البعد و
المقعر منهما المقعر عما او قد يحده فليس يتضادان اذ ليس موضوعهما
ذاتك يقبلان التعاقب ولا موضوع اخر اليه عما مضينا واما
المورد من جهة الصاعد والهابط فمحققه بعد واما الرقمة

قطعاً

القطع فانها لا تحصل حركة في وقت الا في زمان ماض ومع ذلك
لئن كانت الحركة تنقسم الى ماض ومستقبل بل الى ما هو ماض
ومستقبل واما الحركة التي هي بمعنى القطع فانها لا تحصل حركة
فانها تنقسم بالقوة فانه اذا فرض في الزمان الذي يقطعها
آن عرض لها ان تنقسم لا لان تكون حاصلة بالفعل وبالجملة فانها
اذا انقسمت فانها تنقسم بالعرض ولاجل انقسام الزمان او انقسام
المسافة وانما اشترط في وحدة الحركة سواء ان لا يكون زمانها ومسافتها
منقسمين بالفعل لان كونها بحيث لا تنقسم ولا بالقوة بل ولا هذا
شرط في وحدة الكميات وكثير من الاشياء واما قولهم انها كيف
تكون واحدة ولا تكون تامة فاول ما يجاب عن ذلك لئن الواحد
بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى الاتصال فلا يجب لئن لا يكون الشيء التام
واحدا بمعنى اذا لم يكن واحدا بمعنى الآخر وايضا فان الحركة التي حصل
حدها لا تنقسم وهي محفوظة في الحركات تامة ثابتة بعينها الى ان
تنتهي واما الحركة بمعنى القطع فان استوفت البعد المستقيم فهي تامة وان
استوفت دائرة فهي تامة لا يزيد عليها اذا كان التام ما ليس منه

والبطء فلا تختلف بها الحركات الا اختلافا بالنوع وكيف وهما يعرضان للكل
صنف من الحركات وهما مما يقبل الاشد والاضعف والفصل
لا يقبلهما بل تكمن الحركة الواحدة بالاتصال بتدريج من سرعة الى بطء هي
من الامور التي تكمن للحركة بالاضافة لا حركة هي من الامور التي تكون لها في
ذاتها وقد ظهر ان السرعة اذا قيل على المستقيمة والمستديرة كانت
باشتراك الاسم وكذلك وان كان النظر ربما اوجب انه لا يصح
المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما كما لا يصح بين الخط والسطح مع ان
المقدار عليهما بالتواطؤ انما اثر ذلك باشتراك الاسم فلان حد
السرعة والبطء فيهما واحد وهو ان السريع في كل واحد منهما هو
الذي يقطع مقدار الاطول في الزمان الواحد ولما ان المستقيم
مقدار فلك المستدير وكان الاطول في المستقيم بما فيه المثل بالقوة
والزيادة فكذلك الاطول في المستدير والزمان غير مختلف فليس اذا هذا
باشتراك الاسم بل بالحدين ولها معا واذ قد تكلمنا في وحدة الحركات
مرتبا ان نحل الشكوك المعولة فيها
وحل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة اما قول اولئك
ان الحركة الا وهي منقسمة الى ماض ومستقبل فهو قول غير صحيح فانك
تعلم ان الحركة على النحو الذي تحققها ليست مما تنقسم الى ماض ومستقبل
فانها تنقسم بالقوة الى ما هو ماض ومستقبل واما الحركة التي بمعنى

شيء خارج عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع هو عين ان القطع
حصل فاذا كان لم يبق شيء منه الا وقد حصل ولم يبق خارجا منتظرا فهو
تام وهو حينئذ واحد من وجهين وقد اجاب بعضهم عن هذا بان كل
ليس مثل الحركة في انه قد يتقدم منها اشياء ويمكن الصورة مع عدم
تلك الاشياء محفوظة وهو مثل صورة البيت الذي يحفظ واحدة
بعينها مع نقص لبنة لبنة وسد الخلل الواقع عنه النقص بما يقوم مقامها
فتكون الصورة واحدة بالعدد وامر استحفظ بمواد متعاقبة وكذلك
صورة كل شخص من النبات والحيوان وكذلك بعض المركبات
السفلية محفوظة واحدة بعينها مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج
وانما يبطل الانفعالات ويتجدد وكذلك صورة الظل شيء واحد بعينه
في النهر الجاري المتغير المادة قال لان مبداء الفيض وهو الباري تعالى
واحد والصورة وهو الفيض الصادر واحد بالعدد لا يصدر
عنه فما دامت المادة في حد القبول ولو بالتعاقب كانت
تلك الصورة هي بعينها محفوظة وليس يصح امثال هذه الاجوبة
ولا يصح عندي ان لكتاب الف سنة يكون صورة تامة

لا يستحيل

لا يستحيل اللهم الا ان يقتضي بثبات اجزاء وجدت في الكتاب
من اول العلم محفوظا له وكذا الف ولا يفارق ولا يبطل ويكون
مقارنة لصورة واحدة تلك الصورة او القوة يحفظ التحلل
الواقع فرب تركيب الاجزاء او ليست [illegible] بما يورد من البدل ويقول
انه ليس بمعجزة ثبات الفيض واحدا لكون مبداء المفيض واحدا
فان المبداء المفيض الواحد اذا افاض على اشياء كثيرة كان
الفيض متكثرا بتكثرها سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد
او كانت متعاقبة التكثر فانا نعلم يقينا ان الصورة القائمة في
اللبنة الثانية من التركيب والصورة الاضافية التي لها بعينها
من الاضافة فاذا كانت لها اللبنة الموجودة ليست هي بعينها التي كانت
تقوم باللبنة الاولى المنتزعة ولحوق لها بجنبها من الاضافة واذا
كانت هذه الاحوال لا تنتقل من مواد الى غيرها اشخاصها
بفساد المحل من حالها فاذا لم يكن كذلك لم تكن صورة اللبنة
الان هي بعينها التي كانت قبل بل تكون شبيهة بتلك وشديدة
فكما انه لو لم يبدل اركان النوع بالانقاض حتى تنقض لكانت الصورة

او قوة واحدة صح

متكثرة

قوضت البناء نقضته من غير هدم والتقويض البيت نقضه صح

[illegible] اللغة [illegible] وهذه اذا شددت [illegible] ١٩ صح

١٧٥

تبطل ثم ان اخذ في اعادة لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه تكون الصورة قد حدثت وتكون صورة اخرى بالنوع حتى لو لم يكن هو الانتقاض المستمر زمانا على ان يرد على العمارة كمان يشاهد الصورة التي يبطل انتهى الصورة لا وما وان كانت اخرى وكذا اذا لم يهدم العمارة لا بانتقاض بل لم يزل المستمر يرمم لكن التي هي او من غير حدوث امر فهذا الطول منهم غير صحيح البته اللهم الا ان يكون في جملة كلا على فرض حر شانه ان ينتقل من موضوع الى موضوع بعد موضوع كما انه ان يبطل من ام الضوء والظلمة فان العرض والمظلم اذا اشتعل فخطا الامر معه واذا اشتعل القابل وسكن المضيء او المظلم انتقل في القابل يكون يشبه ان لا يكون الضوء والظلمة في الماء السايل واحدا بعينه بالشخص اذا كان الضوء الواقع موصفة او حال لقابل غير فاعل فاذا استحال القابل بطل بطلت تلك الصفة والحالة مطلقة واذا استحال هذا القابل لم تبق هذه الصفة وهذه الحال واذا لم تبق هذه الصفة وهذه الحالة لم يكن الثاني بانيا بالشخص بل يكون كل آن شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال وهذا كما

رجعت الى مرتبة اذا اصلحته واستمرت اي بقيت اي حال لم ان يرتم صح

او ينتقل اليه موضوع صح

انتقلا صح

او الظلام صح

لوفي

يعرض لسيال مع الساكن من امر الموازاة والمحاذاة فانه ليس اذا كان لا يزال يوجد في السايل جزء موازي بعد جزء او محاذي يلزم من ذلك لكن الموازاة التي في السايل تكون محفوظة بالشخص كما تتبع الموازاة والمحاذاة من اضاءة والاظلام الا ان يكون حادثا به في كل وقت ضوء الحال الذي كان يجب ذلك يشاهد بعينه رايتنا كما الحال في بيت مظلم متحرك الهواء فانا نعلم ان الهواء الذي فيه اذا تحرك تحرك معه ظلمته فتكون الظلمة متحركة و منتقلة بالعرض لكن اذا كان انما نجعلها مثلها لم نحس به وكذلك لو كان بدل الظلمة حمرة كان لا يحس بحركتها من جهة اللمس او غيره فان البصر لا يدرك جهته على حركة البتة ويحس لكن كل بانقلابه من الحمرة كل وقت من الاوساط ويكون غير مطلع فرد ومنزل الاقطار لو العق لكن كان نهر غير مختلف الشطوط بادي ومعاريج والاسطحة مستوية متشابهة مسطح او متقبب وفيه السيل من غير لكن يمكن هناك علة تموج من ريح او احدى الاجزاء قرارا وغير ذلك فانك تحب ذلك الماء ماء واحدا بعينه

الراهن الثابت صح

٤

٤

راكدا ساكنا اذ لا يمكنك ان تحس بفصول بين جزء عدك وجزء
وصل لا يمكنك وكذا اذا لم تحس بفصول الاشياء في الظلمة
والضوء هو ذلك بعينه واما الشك الذي يقال في هذا وهو انه
ان لم يكن واحدا فهو اذن كثير ولا يجوز ان يكون كثيرا اعني متناهيا فيكون
لكثرة متناهية فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من ذلك الكثير لا ينقسم الا انا
وقد كان بين موجودا على الاتصال فتكون الآنات المتشابهة
منها زمان متصل واحد وهذا محال او يكون كل واحد منها يقع زمانا
مع سبيل ان الموضع وهذا مما ينكرونه فيجب ان يعرف حله
من الاصول التي حققناها وبعد هذا فقد يشكك في امر الحركة السماوية
يشكك بسبب السكونات التي ذكرناها وان كان يغني عنه يسيرا
تفصيل انها لا تخلو اما ان تكون واحدة او تكون كثيرة فان كانت واحدة
فكيف تكون واحدة وليست بتامة فانا لا يجب منها شيئا خارجا
منها لم يحصل بعد وكل واحد تام وان كانت كثيرة فكيف تكون
عددها وما احادها فنقول اما الحركة بالمعنى الذي نقوله فهي واحدة
باقية فيه ابدا ما تحرك واما التي بمعنى القطع فيشبه ان تكون

لاتصال الان بحسب ان الظلمة او الضوء صح

ر نجد

كل دورة

كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع
واذ قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة فبالحري ان نتكلم في
التقابل الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطوها وهو المعنى
الذي يسمى نظام الحركات   في مضادة الحركات
وفي مضادتها من عادة الناس ان يقولوا مرة في كل حركة تتم في
زمان اقصر انها اسرع ويقولون مرة ان هذه الاسرعية كانت
اسرع في هذه النقلة فتكون معنى الاسرع في هذا الموضع هو الذي
ينتقل الى الغاية في زمان اقصر وان يسمعوا مرة اخرى عن ان
يقولوا ان حركة السلحفاة من مبداها الى منتهاها هي ابطأ منه
هي اسرع من حركة الفرس في نحو من مسافة ما يعدون حركة
السلحفاة بطيئة وان كان يبلغ المقصد او المنتهى في السكون في زمان
اقصر ويعدون حركة الفرس سريعة وان كانت بطيئة
الزمان الى المنتهى فيجب ان تكون هذه السرعة وهذا البطوء بمعنى
آخر غير الاول وهو ان السريع هو الذي يقطع المسافة او
ما يجري مجرى المسافة ما هو اطول في زمان مثل او الذي

ر تضاد

فصل

يقطع المثل في زمان اقصر منه اذا اوردنا الذي يقاس من حركتي السرعة والبطوء
ليس يكون بانفسه الحركة مراعى فان امكن من الشيئين اللذين فيهما الحركة مطابقة بالزيادة
والنقصان والاشتداد والضعف امكنت المقايسة بين الحركتين في السرعة والبطوء
والمقايسة في الزيادة والنقصان والمساواة في الكمية على وجهين احدهما بالفعل
والاخر بالقوة اما الذي بالفعل فان يكون انطباق احدهما منطبقا بالاخر حتى ينطبق
كل على كله وينطبق الطرفان ان كان لهما طرفان على الطرفين بالفعل او يفضل احدهما
على مطابق الاخر فيكون في الاول مساواة وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان
والوجه الذي بالقوة ان لا يكون المقداران بحيث يمكن ان يكون فيهما مطابقة
وفضل مثل مستقيم ومستدير ومثل مثلث ومربع فظاهر انه لا ينطبق المثلث
على المربع هذا الانطباق ولا المستقيم على المستدير لكن قد يظن ان هذا الانطباق
فيهما بالقوة اما المثلث فهو بحيث يمكن ان يقطع قطعا ويرد الى نظام
يكون منه مربع وقد يمكن ان يركب ذلك المثلث على اشكال المربع فينطبق عليه
ويساويه بالفعل او يفضل عليه فيزيد عليه بالفعل فيقال ذلك انه لم يكن مساويا له ولا
زائدا عليه بالحقيقة بالفعل الصرف في هذا الفصل القائل ان المثلث مساو للمربع
وكذلك المستدير لو امكن ان ينطبق به ما يغيره لاجل الاستقامة

يكون بحيث تزيد على المستقيم او ينقص عنه او يساويه بالانطباق عليه
فما دام مستديرا فليس يمكن ان ينطبق به هذا الانطباق بالفعل اللهم الا
بالقوة ان امكن ذلك وان امكن اذا لم يكن منطبقا على غيره ونهاياته على نهاياتها
لم يكن مساويا له بالفعل واذا لم يكن مساويا وبه على الوجه الذي قيل وزيادة على
مايساويه لم يكن زائدا عليه بالفعل ولا الاخر ناقصا عنه بالفعل وما سلف
بيانه لك يحكم بان المستقيم ليس في قوته ان يتغير الى ان ينطبق على المستدير وبوجود
بعينه فليس حكمه في هذا الا في الحكم المثلث والمربع فان قال قائل فانا
نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر فاذا وجد تفاوت في الصغر
فبالحري ان يكون هناك مساواة فقد اجاب عن هذا البعض المحصلين فقال
قد يكون من الشيئين تناسب الزيادة والنقصان مع استحالة ان يقع بينهما
مناسبة المساواة فانا نعلم يقينا ان زاوية مستقيمة الخطين حادة هي اعظم
من زاوية حادة عن قوس ومستقيم واصغر من اخرى ويستحيل ان يكون من
قبيل مستقيمة الخطين زاوية تساويه من قبيل الاخرى وانا نقضنا ان الحادة
المستقيمة الخطين اعظم من زاوية منهما الا ان القوسية يوجد بالفعل في
تلك وزيادة اخرى وانا كان الاخرى اعظم من مستقيمة الخطين لان

مستقيم الخط لان مستقيم الخط توجد فيه وزيادة فهذا جواب ومع
ذلك كيف يسلم ان القوس اعظم بالفعل من الوتر وليس يمكن ان
توجد في القوس ما ينطبق على المستقيم انطباقا مع انطباق النهايتين وكيف
يكون منهما مقايسة بالفعل الذي عسى ان يكون ذلك بالقوة او عسى ان
يكون ذلك بالتوهم بحيث لو المستدير لو امكن استقامته كان له حينئذ
توجد فيه مثل وزيادة فيكون اذن اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالفعل
ومرة بالقوة المستندة الى الوجود كما قال بين المثلث والمربع ومرة باعتبار
بعيد وهو ان يكون الشيء بحيث لو كان يعمل البعض لصار له صفة الزيادة
لا غير والنقصان لا غير او المساواة لا غير وهذا اعتبار بعيد فالحركات
المقايسة الممكنة هي التي يكون ما يتحرك فيه متقايسا فان كان المثل يقطع
في زمان المثل فالحركة متساوية وان كان الاطول يقطع في زمان مثل
او المثل يقطع في زمان اطول فالحركات غير متساوية بل متفاوتة بالزيادة
والنقصان فان لم يكن ما يتحرك فيه متقايسا بالفعل ولا بالقوة
فالحركات غير متقايسة بالفعل ولا بالقوة ويكون المستقيم والمستديرة
لا قياس بينهما بالحقيقة الا المقايسة المذكورة البعيدة جدا واما المقايسة
المعتبرة في الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ومنها وجه بعيد فالوجه القريب
هو ان يكون ما يتحرك فيه قابلا للقياس الذي بالحقيقة مثل سواد وسواد

دوارة

وحرارة وحرارة فاذا كان متحرك ما قد ابتدا من كيفية شبيهة بكيفية
اخرى ابتدا منها متحرك اخر ثم انتهى الى شبيهة بما انتهى اليه الاخر في زمان
واحد وكان كل موقف متوسط يحاذيه في المسافة بمثل ما لو وقف عليه فهو
مساوله في السرعة وان كان لم ينته اليه بعد ولو وقفا جميعا في وسط
الزمان كانت كيفية اضعف واقل زمان فهو ابطا منه فيكون الاخر
اسرع منه فيجب ان يكون المتحرك فيه واحدا او المنتهى والمبدأ واحدا
اي في النوع واما الوجه البعيد فان يكون لاعتبار الضد حتى ان كان احد
المنتهى اليهما او المبتدأ منهما طرفا في الضد والاخر ذلك الطرف كالاخر
لنظيره او اكثر كان دون الطرف واقرب الى الوسط كالاخر
من ذلك الجانب وعلى مثل ذلك القرب من الوسط فيكون
الاعتبار مثلا لشيء هذا وهو حيث اسرع من هذا او هو ليسود او يساوله
حتى يكون نسبة ما منه ابتداؤه وما اليه انتهاؤه وما كان فيه الى البياض
كنسبة نظرائها من ذلك الجانب الى السواد وهذا وجه غير محقق ان
الاصل وقد يعرض ان يكون شيئان متقايسين في الاطلاق ولا يكونان
متقايسين بالنسبة الى شيء فان الكبر والصغر في الماء حيث هو ماء غير
الكبر والصغر في الهواء حيث هو هواء لان غاية الكبر في الماء ليس

اي المنتهى اليها الاخر او المبتدأ منه
الاخر ذلك الطرف الاخر اي طرفا اخر
في ذلك التضاد ودون النظير اي كان
ذلك الطرف الاخر في التضاد نهاية
او مبدأ النظير ما كان الطرف الاول
في التضاد نهاية او مبدأ لم
فليستفطن ٤ ر و

مثل غاية الكبر في الهواء وكذلك في الصغر واذا تخلخل الماء الى كبر
الهواء كان التحرك حدا دون حد تخلخل الهواء الى كبر النار فاذا
اخذت هذه الحركات في الكبر مطلقا وفي الصغر مطلقا كان
ذلك متقابلا واما مقابلة الكبر الناري الى الكبر الهوائي فليس
كحاله في تخلخل الهوائي وهو الحركة الى الكبر الا التقابل بالتخلخل المائي
ولا الى كالنقيض فان كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك ولا
صغره من نوع صغره بل المقابلة تجري بين تخلخل هوائي وتخلخل
مائي وكذلك حال الطيران والمشي اما من جنس الحركة في مسافة مستقيمة
فقد يصح التقابل فيها من حيث معنى هذا طيران الى فوق وهذا طيران
العصفور [illegible] المشي فلا يقابل طيران النسر وطيران عصفوري
بل الطيران النسري يقابل الطيران النسري والعصفوري العصفوري
وكذلك النحو العلوي بالنحو العلوي والنحو السفلي بالنحو السفلي لكن يراعى في هذا
الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى اتحاده مطلقا لا بشرط ثم ينظر الى
الزمان فان لم يختلف ذلك من النوع صح التقابل فيهما وكان
المقابلة لا للطبيعة النوعية بل للطبيعة النوعية مع عرض فاما المتحرك
فلا ما حده شرطا في هذا الباب اذ لا يغير اختلافه الحركة [illegible]

العلو

احدهما

وفيما فيه الحركة اللهم الا ان يكون ماخوذا شرطا في هوية الحركة فيوجد وحركة
كالعصفور للطيران العصفوري فان مسافة حركات العصفور في
طيرانه غير مسافة حركات ما ليس بعصفور فيغلط في هذا الباب اشتراك
الاسم والاشتباه مثل ان يظن ان هذا السكر يجد اسرع وابطاء ما
بحسب الصوت ولكن الحدة فيهما بمعنى مختلف وكذلك يظن ان هذه
[illegible] اسرع [illegible] اليد للفلوجة فانه كان
مزاج البدني وفعله غير فعل اليد من النوع لكن سلامته فعله اوفق وفعله
غير الذي منها يليه في النوع فلا تكون الحركة فيهما من نوع واحد اللهم الا
ان يعتبر الصحة مطلقا فلا تكون الحركتان واحدة من النوع بل من الجنس
فقد علم ان ذلك التقابل ليس لحقيقة وههنا مسئلة ربما سأل
عنها سائل فقال متحرك قطع مسافة وكانت تلك المسافة متدية فيستحيل
مع ابتداء حركته حتى انتهى الاستحالة الى الحد الذي يقف عنده وتم
لديه توقفت النقلة معها فهل من الممكن ان يقال ان هذه الاستحالة
مساوية لهذه الحركة فالجواب ان ذلك خطاء ولا يجوز
ان يقال ذلك لان المسافة مساوية للمستحيل واما الحركة فليست بمساوية
للمستحيل له الا في الزمان فقط ولا النقلة قطعت شيئا مما قطعته الاستحالة

وقدم

ليستحيل

وذلك لان الحركة قطع مسافة اذ كانت تبتدئ من مبدأ الى منتهى
والاستحالة قطع ما في كيف اذ كانت تبتدئ من حد ما فيه الى
اخرى او المستحيل من حيث هو كم يتحرك من حد ما فيه الى حد اخر
من كيف الى كيف الا انه لم يزل يجد وقفة في كيف بعد كيف لا على الاستقرار

بل من كيفية الى اخرى م

لحد الثاني في محله

فصل في تضاد الحركات وتقابلها

وانا قد فرغنا من تساوي الحركات وتفاوتها فاما ما نتكلم فيه من حال تضاد الحركات فنقول
اما اولا فان الحركات المختلفة الاجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معا
فان امتنع بعضها عن الاجتماع مع بعض في وقت ما فليس ذلك لذاتها بل من
من حيث ان النقلة والاستحالة ربما توجب ذلك لامر زائد وسبب
خارج واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل التسود والتبيض الواقعين
تحت جنس الكيفية على النوع الواقع المذكور فانها قد تكون متضادة فان التسود
موافق للتبيض في الجنس ومشارك له في الموضوع ولكنه مقابل لم يستحيل
اجتماعه معه وهو معنى وجودي كما ان التبيض معنى وجودي وليس يقال بالقياس الى
الاخر ومنهما غاية الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصفر وغيره بما هو من غاية الخلاف
وهذه هي الامور التي بها الطرفين ضد الاخر فالتبيض ضد التسود كما ان البياض
ضد السواد وكذلك في مقولة الكم ايضا فان النمو ضد الذبول فانه وان كان

لقائل ان يقول

لقائل ان يقول ان الصغير ليس بضد للكبير بل هو مضايف له
وكان يجوز ان يظن ظان بان الصغير والكبير اللذين هما بحسب النوع لا
على الاطلاق ليس بالقياس فان في النمو والذبول امرا اخر يغني عن
ان يقال ذلك لان الحركة التي الى الزيادة ليست انما هي حركة الى الزيادة بالقياس الى
الحركة الى النقصان كما ان الزيادة انما هي زيادة بالقياس الى النقصان
وعلى ان الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان اليه محدودان في الطبع لكن
بالقياس ويتجه مثل في الذبول والنمو كما في التبيض والتسود وكذلك الحال
في التسخن والتكثف واما الحركات التي في الوضع فيشبه ان لا يكون
فيها تضاد على نحو ما التضاد في الحركات المستديرة وسنعلم هذا
عن قريب واما الحركة المكانية فان الجنس المستدير منها غير مضاد
للجنس المستقيم بوجه من الوجوه وذلك لان فصول الحركات
المتضادة مع كونها تتفق في الجنس يجب ان تكون متقابلة متعاندة
لا محالة ويكون متضادة لا محالة في كل امر من الامور التي يتعلق بها الحركة وحده
ليس كونها متضادة من ان متحركيها متضادان فان الاعراض
قد يعرض لها ان يتحرك حركة متضادة في النوع فان النار اذا عرض

الحركة بالقسر الى اسفل وشاكل الحجر وكذلك كان نوعا الحركتين
لا يختلفان في ذاتيهما انما يختلفان بالقسر والطبع والقسر والطبع
لا يجعل الشيء مختلفا فان الحرارة التي تحدث في جسم بالقسر
والتي تثور بالطبع حرارة متفقة بالفعل والسواد الذي يحدث بالطبع
سواد يؤثر تأثيرا واحدا انما يختلف بان هذا عرضي وهذا طبيعي
وكذلك الحركات الطبيعية والقسرية وغير ذلك ولو كان تضاد
الحركات لتضاد [illegible] القسر والطبع لما كانت حركتان قسريتان
متضادتين ولا طبيعيتان متضادتين [illegible] ليس بعض متضادة لحركة نفس
ان التي من الحركة متضادة [illegible] ومثل ذلك يعلم ايضا ان الحركة ليست بعض متضادة
للحركة لاجل ان المتحركين متضادان بالشخص ولا ايضا لاجل الزمان
لان الزمان لا تضاد فيه طباعه ولو كانت تتضاد لكان يكون التضاد
فيه امرا عرضيا للحركة لا طبيعيا للحركة فان الزمان عارض للحركة ولا ايضا يكون
الحركات متضادة لاجل ان الذي فيه الحركة متضاد والذي فيه حركة اخرى فان
الذي فيه الحركة متضاد للذي فيه حركة اخرى فان الذي فيه الحركة يكون
متفقا والحركات تتضاد فان الطريق من البياض الى السواد في
وجه من الزيادة الى النقصان والى الزيادة [illegible] التوسطات بين

لا يجعل

فيهما

ط ان

هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان صح

باعيانها

باعيانها كما كانت المسافة في النزول هي المسافة في الصعود بعينها
فان هذه المتوسطات لا اضداد لها لانها متوسطات فكيف
يكون [illegible] التضاد [illegible] الحركات متضادة لم الآن الا الامور التي اليها وعنها
فانها اذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة
ولا كيف اتفق فان الحركة من السواد ليس بضد لحركة الى السواد لاجل انه
حركة من السواد فقط بل لاجل ما يلزمه من ان يكون مع ذلك حركة الى البياض
كما يلزم كونها حركة الى السواد كونها حركة من البياض فان الاشتغال من السواد
لا يكون الا الى البياض والاشتغال الى السواد لا يكون الا من البياض فاما
من لا شفاف ولا الى لا شفاف فهو ليس الضد الذي اليه بل الى فوق
فالحركات المتضادة هي التي تتقابل اطرافها وهذا يتصور على وجهين
يرجعان الى وجه [illegible] احدهما ان يكون اطرافها تتقابل التقابل الحقيقي
في ذواتها مثل السواد والبياض ومثل اكبر حجم في طبيعة الشيء واصغر حجم في طبيعته
والثاني ان يكون اطرافها لا تتقابل في ذواتها [illegible] بل تتقابل
من جهة احدهما بالقياس الى الحركة والثانية بالقياس الى امور خارجة عن الحركة
مثل النقطة في الفلك [illegible] المنتصف بين السماء والارض [illegible] ان [illegible] او مكانان

ط

[illegible]

و [illegible] الحركة من السواد [illegible] الا الى [illegible] الحركتان متضادتين كانه [illegible] تحرك [illegible] صح

وطاع النقطتين والمكانين لا يتضاد ولا يتقابل تقابل السواد والبياض
بل متقابل لامر خارج وذلك الامر اما غير متعلق بنسبة الحركة واما متعلق بها
والخارج من النسبة الى الحركة فبان يكون احد الطرفين في غاية القرب من
الفلك والطرف الثاني في غاية البعد منه فيكون طرف منه لزم ان كان
علوا والاخر لزمه لان كان سفلا واما المتعلق بنسبة الحركة فمثل ان يكون
احد الطرفين عرض له ان يكون مبداء الحركة الواحدة والاخر عرض له انه منتهى
لتلك الحركة فليس كل واحد منهما الحركة مخالف ومقابل ليس الاخر فانه
ولئن كان فليس كل واحد منهما الى الحركة فليس المتقابل الاضافة او المبداء مبداء
لذي المبداء والمنتهى لذي المنتهى وكذلك بالعكس في كلا من فليس متقابلة بين المنتهى
والمبداء هذه المقابلة فان المبداء لا يقابل المنتهى بانه مقول بالقياس اليه فانه
ليس يلزم انه اذا كان الحركة مبداء ما وجب ان تكون من غير الغنيه ان
لها منتهى عين ان كان ولا بد فيعلم بدليل وسط من خارج والا فالمنتهى كذلك
والمضافان ايهما علم لزم العلم بالاخر ليس ابتداء المسافة متصور المنتهية بالقياس
الى منتهاها فليس بينهما تقابل المضاف وبينهما لا محالة تقابل اعني اذا كان والمتمم
المستحيل ان يكون المبداء والمنتهى مجتمعين في شئ واحد بل بالقياس الى مبداء

منهما

ومنتهى اجتماعا في زمان واحد وليس احدهما معنى عدميا للاخر حتى يكون
المنتهى عدم المبتداء ولا وجه من وجوه التقابل الا التقابل بالتضاد
والحركة غير المستقيم فلا يمكن ان يكون شئ واحد مبداء ومنتهى للحركة التي
ليست على الاستقامة فلا يكون في المبداء والمنتهى هناك تضاد وتقابل
وليس يقع الشك في ان القسم الاول يجعل الحركات متضادة واما القسمان
الاخران فسببه ان يقع الشك فيهما وذلك لان ذوات تلك
الاطراف لا تتقابل لكنها انما تتقابل لعارض عرض لها فاذا لم تكن متضادة
حقيقة لم تجعل الحركات متضادة حقيقة فنقول ان هذه المقدمة باطلة
فانه ليس اذا كان الشئ متعلقا بشئ ويكون ذلك الشئ ليس يعرض له التضاد
في جوهره بل بالعرض لعرض له يجب ان يكون التضاد في المتعلق بذلك الشئ
تضادا بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الذي هو عارض للمتعلق
امرا داخلا في جوهر المتعلق فاسد التحدد بالطرف امرا غير ذاتي للشمع
وذاتي للشكل الذي من الشمع وهو مما يتعلق بالشمع ويتقوم به وكذلك
الجسم الحار والجسم البارد متضادان لعرضيهما وفعلهما وهو الاسخان
والتبريد الصادر عنهما لا متضادان بالعرض بل بالحقيقة لاجل ان الحار

والبرد ولئن كان عارضا بالقياس الى الجسم فانه ذاتي او واجب الوجود حتى
يكون كالسخان والبرد يتحقق على نحو الصورة فان الحركة ليست تتعلق بالطرف
المسافة من حيث هو طرف فقط كان اخيرا او عرض للطرف عارض كان
غير داخل في القوام الحركة اولا كما دخوله كلا بل انما تتعلق الحركة بالطرف من
حيث هو مبدا ومنتهى فان كل حركة بجوهرها تقتضي التأخر والتقدم لان الحركة
جوهرها مفارقة وقصد نحو غاية الحركة تقتضي المبداء والمنتهى اما بالفعل واما
بالقوة القريبة من الفعل التي اشرنا اليها فالاطراف التي قلنا فيها انها تتعلق
بها الحركة من حيث هي مبداء ومنتهى ومن حيث هي متقابلة فهي مقومة للحركة
ولئن كانت ليست مقومة بذاتها فظاهر ان ليس الحركة التي تتعين
لها مبداء ومنتهى متغايران بالفعل لا يجوز لنا ان يؤدي احدهما الى الاخر بل
يكون على النحو الذي وصفنا فهي لذاتها من ضد الى ضد والضدان لا يجتمعان
لها ولذاتها ذاتي لموضوع الذي هو الطرف ولقائل ان يقول كيف
يكون المبداء مضادا للمنتهى ومبداء الحركة ومنتهاها قد يكونان في جسم واحد
والاضداد لا تجتمع في جسم واحد اذا كان الجسم ليس موضوعها الاول القريب
انما لا تجتمع الاضداد معا في الموضوع الاول القريب وموضوع المنتهى انه

التأخر والتقدم

مبدا ومنتهى متقابلان من حيث هما

متقابل الاضداد قد تجتمع في جسم واحد

والمنتهى

والمنتهى به ليس هو الجسم بل الطرف ولا يجتمع في طرف بالفعل ان
يكون مبداء حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهاها ثم ونحوها كما
يجتمع في جسم واحد اشباه متقابلة وان كان لغير التضاد وتجتمع
في خط محدب وخط مقعر وما اشبه ذلك والذي يظهر ان الحركة التي
المستقيمة ليست اولى بان تتضاد من ان تتضاد المستديرة او الطرف
والمسافة في المتضادات المستقيمة واحدة فقد يشهد سواء غلطهما و
يلزم ان تقول السواد والبياض ليسا متضادين لان موضوعهما واحد
ولو كان شرط التضاد ان لا يكون للضدين امر مشترك لما اجتمع
الضدان في جنس واحد ولما كان موضوعهما واحدا بالحقيقة فان التضاد
هو خلاف في طرفي واحد على غاية ما يمكن ولذلك ان الشود
ضد التبيض والطرف منهما هو الوسيط وهو واحد لكن السلوك المتغاير
فيه هو على غاية الخلاف واذ قد بينا هذه الاصول فلنرجع الى غرضنا
ثم نبين ان الحركة المستديرة لا تضاد المستقيمة فنقول ان كان منها التضاد
فاما ان يكون ذلك التضاد لاجل الاستدارة والاستقامة او لا يكون
فان كان لاجل الاستقامة والاستدارة كانت الاستقامة

والاستدارة متضادتين لان الشيء الذي به الاختلاف بين الاضداد
المعقولة في الجنس متضاد لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل
ليس موضوعها القرب واحدا ولا شيء من الموضوعات يجوز
ان يستحيل من الاستدارة الى الاستقامة الا بفساد [illegible] فمنه
فليس لبعضها في قلب بعض الحركات بل ليس ما فيه الحركة بسبب التضاد
الحركات واذا لم يكن تضادها لما فيه فلئن يكون للاطراف ولو كان
مضادة المستدير لغيره بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة
بعينها تضادها حركات لا نهاية لها محلية لانه يمكن ان يكون الخط المستقيم
المعين المشترك الذي عليه هذه الحركة المستقيمة [illegible] بعينه لا نهاية
لها بالقوة لكن ضد هذا الواحد فقط وهو الذي في غاية البعد عنه ويمكن ان
[illegible] بهذا [illegible] صورة الاستقامة والاستدارة لا تضاد [illegible]
جنسيا لانه لئن كان مطلق الاستقامة يضاد المطلق الاستدارة كان
ايضا هذا المستقيم يضاد هذا المستدير بعينه اذ لا يجوز ان يكون هذا الواحد
يقابله الا واحد بعينه [illegible] بعيد عن هذا الواحد في طرف الخلاف فهو واحد
فان كان لا ابعد فلا ضد وهذا الشخص لما لم يكن [illegible] فيسقط بهذا قول
من قال ان هذه الحركات المتوسطة الكثيرة يجوز ان يكون مضادة المستقيمة الواحدة

تضاد صح

واحد صح

بالعدد لم يجز ان يكون ضده [illegible] منكرا صح

قال

قال ولئن كان ضد الواحد واحدا فهذه الكثرة من حيث هي مستديرة
كثيرة واحد فان هذا القول خطأ وذلك لان ضد الواحد بالعموم
مكثر بالتخصيص [illegible] ان تكون تلك المستديرات ليست كلها تحت
نوع واحد بل كل واحد منها قوس من دائرة اخرى انعطافها والحدابها
انعطاف واحدوداب آخر ولا يبعد ان تكون الدوائر المختلفة في النوع بل
الكثرة بالعدد ولا تختلف في الاحدياب فتكون لا محالة متطابقة فيما بينها
لوجه من الوجوه ومثل هذا ما يختلف المستقيم والمستديرة وان اتفقا من
حيث انهما خطان ممتدان فلا يبعد ان تختلف نوعا القوسان اللذان
لا ينطبق احدهما على الاخر ولئن العظمى انهما مستديرتان محدودبان
تكون تلك القسي المختلفة كلها مضادة لشخص واحد وسقط ايضا سؤال
من قال كيف بين المستدير والمستقيم مضادة جنسية وبين المستقيمين
مضادة نوعية وذلك لان الشيء يضاد الشيء في طبيعة ذاته ويضاده في
اعراض واحوال ونحن لا نمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان تكون
لها اضداد من المستديرات او من المستقيمات في معان تعرض لها
وانما نمنع ان يكون لها ضد في ذاتها وماهيتها وهذا كالحال في الوسط [illegible]

ليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص فليس ضد جميع الاستديرات المختلفة في نوع الاستدارة هو المستقيم الواحد بالشخص صح

ليكن

بان يقال انا لا نمنع ان يكون الشيء الواحد ضدا لاشياء كثيرة جهات كانت جنسية او كانت نوعية صح

يضاد النقص والافراط وهو تضاد ولكن بما انهما في الغايه ولكن
تضاد الافراط والتفريط تضاد حقيقة الذات وهما المتباعدان
غاية التباعد واما تضاد الوسط والطرف فليس لطبيعة التوسط والطرف
بل لان الوسط فضيلة وذلك يجمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم
او عارض لتلك الطبيعة المتوسطة وايضا كون ذلك رذيلة معنى لازم
لها او عارض وليس للفضيلة والرذيلة دخول في ماهية هذه فيكون
التضاد بين المتوسط والطرف تضادا في عارض والطرف
تضاد الطرف بذاته وجوهره وتضاد الوسط لعارض واما
انه هل يكون للشيء ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد
علمت في موضع اخر ما في هذا وتحقق لكن الضد بالحقيقة
هو ضد ذات الشيء ونوعيته فلا يجوز ان يكون المستديرة
تضاد المستقيمة تضادا جنسيا وتضاد المستقيمة تضادا نوعيا
فان السكون معنى عدمي لا يضاد فقد الصحيح ان الحركة المستقيمة
لا تضاد المستديرة ولكن لنعلم ان المستدير اذا اخذ
عند التقى لا يضاد لانه يجوز ان يسعى في الطرفين مشتركة

في بلد نهاية فاما الحركة من طرف قوس الى طرف واخر ثم تنعكس
والقوس واحدة بعينها فلا يمكن مضادة لها العلم ذلك
اذا علمت لكن الحركة المستديرة الوضعية التامة الدورية لا ضد
لها بوجه لانه لا طرف لها بالفعل واذا فرض لها طرف
يمكن فيه خروج وضع معين الى الفعل بذلك الفرض
اجتمع فيه لكن كان مبدأ ومنتهى اذ لم يكن المبدأ والمنتهى
ضدين لاجل المبدائية والمنتهائية بل لاجل انهما كانا
مبدأ ومنتهى حركة ولا كيف اتفق بل لاجل انهما مبدأ
ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبدأها بعينه غايتها ما في استمرارها
حتى يصح التعاند بين المبدأ والمنتهى من جهة القياس
البداية والنهاية
الى الحركة وذلك انما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى
لحركة مستقيمة يمنع الاستمرار فيها لا يجعل المبدأ منتهى
ولا المنتهى مبدأ فذلك هو الذي لا يجتمع واذا كان كذلك
فقد عرفت ان الحركتين اللتين على القوس الواحدة لا
تتضادان لان الحركة على تلك القوس لا يعرض لها من حيث
هي حركة قوسية لكن يكون مبدأها غير منتهاها مغايرة ذاتية

بل لعرض ذلك لقطع لعرض و وقوف يتفق ولولا ذلك
لقطع لها النوع المستمر في المبداء بعينه وهي حركة متصلة واحدة
لا رجوع فيها والحركات المستديرة الوضعية وخصوصا ما
يكون منها لجسم متشابه الاجزاء موضوع على جسم متشابه الاجزاء
او موضوع في جسم متشابه الاجزاء التشابه في الطبع وفي وضع
الاجزاء فانها حركات ولكن تكثرت وتخالف فانما تكثر وتختلف
بالعدد لان كل حركة منها تمت فانها ابتدت من وضع اذا فرض
بالفعل لم يكن مخالفا لما قبلها الا بالعدد وكل حركة منها
فانما تبتدئ اما المفروض وغيرها ما المفروض لانه لا حركة
اخرى الا بالعدد فهي لا تخالفها الا بالعدد ولانها لا تخالف
الا بالعدد لا تضاد ولست كان يستحيل ان تجتمع واما الذي
مثل كان المستديرة تخالف المستقيمة في انها لا اطراف لها بالفعل
فلذلك تخالفها في انه نوع تضاد ما لا يتعلق بالاطراف وسقط
بما عرفناه انه لا وجه لتضاد الحركات الا ان يكون بسبب
النهايات والاطراف فاذا سقطت النهايات سقط
وجه التضاد فلم يكن ضد بعد علمت مما قلناه حال الحركة المستديرة

وسهي في وضع او اوضع بالفعل الا حلاف
منها الا بالعدد ويكون ... الا
او ضاع اذا فرضت بالفعل صح

... بعضها المفروض صح

واما المستقيما

واما المستقيمات فقد عرفت انها تتضاد وكيف تتضاد ولكن
النازل والصاعد يتضاد التضاد المذكور والذي للحركة كما
هي حركة مستقيمة تتضاد وتضاد خارجا عن ذلك وهو لكن
الطرفين قد يتضادان من طريق انهما علو وسفل ايضا فالحركة
ذات الضدين التي تأخذ او بين مسافة من طرف بالفعل الى
طرف بالفعل وضدها التي تبتدئ من منتهاها ذاهبة الى مبدأها
لا الى شيء آخر

في تقابل الحركة والسكون

اما التقابل بين الحركة والسكون فامر قد حققه فيما سلف
وعلمت ان ليس لكل حركة سكونا يقابله لكنه قد بحث عنه ان
نعرف تقابل السكون للسكون من حيث هو طبيعي وقسري وعرف لك
من الفطرة التي رجع عن جوهر ما فطرة ليس السكون الطبيعي ان
ما يقع فيه يتقابل ويتضاد بحسب الامور التي يتعلق بها السكون
واذا انا علمت ما قصصنا عليك في باب تضاد الحركة
فنقول تعلم ان المسكن والمتحرك لا مدخل له في ذلك والا الزمان
وقد علمت ان السكون لا يتعلق بمبداء ومنتهى مكاني ولكن يتعلق

وتضادا

كما فيه فيشبه ان يكون تضادهما فيه بحسب السكون متضادا وما فيه
بتضاد على وجهين تضادا يتعلق بكونه حيزا او جهة ومكانا وتضادا اخر
بحسب مجراه وبالجملة تضادا يتعلق بماهيته وتضادا يتعلق بامور خارجة مثل
ان يكون حارا او مكانا باردا فاما في الجنس من التضاد فاما ان يعرض
عن السكون لا لغرض من امر السكون شيء حتى انه لو كان جسم ليس فيه
الجسم سكونا متصلا وكان يعرض التحرك بوجود منفي الوجود لم
ان يكن السكون فيه وقتا ما ضد السكون فيه وقتا اخر بل يحمل
السكون فيه واحدا بعينه لان هذا التضاد ليس من ذات ما
فيه الساكن اولا بل من شيء اخر واما اذا كان التضاد من ذات ما فيه
بان كان مرة يسكن فوق فيكون الذي يسكن فيه فوق ومرة يسكن فيه
اسفل فقد قال ليس يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون
ويكون السكون في المكان الاعلى ضد السكون في المكان الاسفل
وقد يعرض لبعضهم هل السكون الذي يقابل الحركة من فوق هو
السكون فوق او سكون اسفل وقد يقال ان السكون فوق ضد
الحركة من فوق لا الحركة الى فوق وذلك لان السكون
فوق قد يكون كمالا للحركة الى فوق فكيف يكون الكمال

مكانا ح

اسفل فيكون الذي يسكن ح

الطبيعي

الطبيعي مقابلا للشيء وليس يكون الشيء يؤدي الى مقابل وضده فهذا ما قال
واما انا فلم يصح عندي ان الشيء لا يؤدي الى مقابله بمعنى انه لا يعقبه مقابله
ولو كان ذلك لما جاز ان يؤدي وجود الحركة الى فقدانها ومن
شرط ان الحركة بالطبع ولا شك ان هذه الحركة مؤدية الى
فقدانها بغيرها ولم يصح عندي ان السكون فوق كمال للحركة بمعنى
ان الحركة تستكمل به بل انما كمال المتحرك تحصيل
المتحرك بالحركة وعندي ان كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل
لكل حركة يصح فيه لو كان بدل السكون لانه عدم لكل حركة
تكون فيه في ذلك الموضع او عن ذلك الموضع فان السكون
ليس هو عدم الحركة من حيث هي في جهة ما والا لكان المتحرك
لا يخلو عن تلك الجهة ساكنا بل السكون عدم الحركة الى في ذلك
الجنس مطلقا وذلك ان الساكن في نوع اين او كم او كيف او
حفظ مثلا اينا واحدا فهو ساكن في ذلك الاين واذا حفظ
كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا
واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار ويستحيل ان يكون
الشيء يحفظ اينا واحدا ثم يكون عادما للنقلة وغير عادم للحركة

لا فوق انما هو كمال الحركة بالطبع
لا فوق ليحصل فيه سكون فيه
بالطبع صح

ستار
دون نقلة وكذلك الا
او غيرها وان كان يكون ان
يكون عادما للنقلة صح

مثل ه

فی الوضع مثلا الفلک الذی لا یکون فی فلک اخر فانه
من حیث الاین ساکن ومن حیث الوضع متحرک مطلقا
وکذلک الحال فی الکیف والساکن بالقیاس الی التغیر فی الکم هو
الذی لا یتغیر فی الکم لکنه لیس شرط واحد لان یجعل لکل حرکة
من حیث هی بصفتها سکونا یقابلها یکون عدم تلک الحرکة فانه
لیس یجعل المتحرک الی فوق ساکنا عن الحرکة الی اسفل فان
شرط لیس یجعل السکون المقابل هو الذی یتوهم طاریا علی
الحرکة فیعدمها مع انه یرخص له فی هذا الالتفات من عدم حرکة
اولیس کل عدم تبا فی بل قد ینعدم بحیث ان یکون السکون
فی ما حرکت هو الذی یطرأ علی الحرکة الی الاسفل فان شرط
لیس یجعل السکون المقابل هو الذی یطرأ علیه الحرکة حتی یکون
کالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة کان
السکون فوق مقابل الحرکة من فوق واما اعتبار التقابل
بالطبیعة والعرض فیشبه ان یکون السکون فوق لا یقابل
الحرکة الی فوق لانهما طبیعیان بل الی اسفل ومع هذا
القیاس یورد سائر الفصول التی تخالف بها الحرکات

فی بیان

فی بیان حال الحرکات فی جواز ان تتصل
بعضها ببعض اتصالا موجودا او امتناع ذلک فیه حتی یکون
بینها سکون لا محالة قد عرفنا ان الحرکة کیف تکون واحدة وکیف
تنقسم الحرکات وعرفنا انها کیف تتقابل فحری بنا ان نعلم
ان ای الحرکات تتصل من الحرکات وایها لا تتصل بل
تتشافع وتتالی فقط اما المختلفة الاجناس فلا شک اذ الاتصال
علی موضوع واحد لم یحکم علیها انها حرکة واحدة بالاتصال
واما المتفقة الاجناس کاستحالة واستحالة ونقلة ونقلة فیحق
لنا ان نحقق الامر فی ذلک فانه مما یغلط فیه الکثیر انه هل
ینفصل حرکة الحجر الصاعد بحرکة النازل والحرکة علی قوس بالحرکة
علی وتر ما وبالجملة هل تتصل الحرکتان اللتان یعرض لکل واحدة
منهما شیء عنده انه الحرکة فیکون لاحدیهما غایة وللاخری مبدأ
کنقطة هی طرف مسافة او کیفیة هی نهایة حرکة الیها او مقدار
او غیر ذلک فان قوما جوزوا هذا الاتصال وقوما لم یجوزوا
واوجبوا ان یکون بین اثنینیة هذه الحرکات سکون وهو الحق

ولنكشف

رج ولا يخرج فلندعها ونكشف عنها ثم التنور وما عندنا في حجج المجوزين
قولهم أرأيتم حجراً رمي إلى فوق أو أرسل إلى أسفل ولعارض
في مسلكه حصاة صغيرة حتى تماس الحجر تلك الحصاة أو لا ثم نأخذ
فرضه حركتها أو تتصل الحركتان معاً فإن سكن حجر من ذلك
لزم أن يكون الحجر يجلبها حصاة صاعدة عن الحركة النازلة إلى أسفل وهذا
محال وإذا اتصلت الحركتان فقد بطل مذهب من منع ذلك
وقالوا أيضاً لئن ذلك السكون من المحال ليحصل من غير أن
يكون له سبب بوجه من الوجوه ثم لئن كان له سبب فإما أن يكون
سبباً عدمياً أو يكون سبباً وجودياً فإن كان سبباً عدمياً وهو
عدم سبب التحريك فمحال لئن لا يكون من ذلك الجسم المرمي إلى فوق
مثلاً مبدأ حركة إلى أسفل فيمتنع لئن لا يتحرك إلا أن يعرض عائق
وليس الأمر كذلك ولئن كان السبب وجودياً فهو مانع عن
الحركة إما قسري خارج وإما طبيعي أو إرادي نفي من داخل وجميع
ذلك ليس[٧] وقالوا هب أن شكل كرة مركبة على دولاب دائر فإنها
إذا فرض فوقها سطح بسيط تحت تلقاه عند الصعود ثم يفارقه
فإنها تماس في ذلك السطح نقطة ولا تقر مماسته بعد ذلك

زماناً وأما المانعون عن ذلك ففي حججهم أن الشيء الواحد لا يجوز أن
يكون مماساً بالفعل لغاية بعينه ومبايناً إلا في آن ومن كل آنين
زمان وذلك الزمان لا حركة فيه فيعتبر سكون وقالوا أيضاً لو كان
اتصال الصاعد بالهابط شيئاً واحداً لكانت الحركتان
منهما حركة واحدة بالاتصال لأن وحدة الحركة هي الاتصال
وكان يحال أن يكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذا
محال وقالوا أيضاً لو جاز اتصال الحركتين لكان يجب أن يكون
غاية الصاعد إلى بدء تمام الهابط أن يظهر في حركة مستمر إلى ما عنه
ابتداؤها فيكمل مبدأ الحركة المستقيمة الهابطة عن حيز هو بعينه
المقصود بتلك الهرب وقالوا أيضاً أنه إذا كان الشيء مبيض فإنه
وهو يتسود فمن حيث هو متسود ففيه سواد ومن حيث هو كذلك
ففيه قوة على البياض فيكون مع أنه أبيض فيه قوة على البياض
هذا محال وهذه لا شبه وما شبهها عمدة ما يحتج به العقلاء
وليس ولا واحد منهم حسن الاحتجاج ولئن كان المذهب الثاني
هو الحق لكنهم لم يذكروا البرهان أقاموه عليه بحث يقنع أو لم

الهارية

بعضها تفيها متوصفون بها لان تقع على وجه زحل الكوكب فلهواه
القابل بالسكون ليس بعضوا اما حسب به اولئك اما من الحصاة
فانها لا تحج اما ان يمكن الهواء المندفع امام الحجر بعرف الحصاة
مثل لين تقع منها ما يشترح يلحقه ذلك السكون والقاسر الهواء
مثل الماسه واما الذي لا يكون بحيث يعرف حتى يمنع الحجر الرجوع
لاستحالة ولين كان يشبه ان يوقف الحجر لا يستحيل انفصال
الحركتين كما يقع شل ذلك لاستحالة الخلاء فان الامر الواجب
وجوده لا يمنع ليس يبطل بما من شانه ان يبطل او يمنع بما من شانه
ان يمنع ويكون القدر من الزمان الذي فيه الابطال والمنع
بحسب المناسبة بين الفعل والانفعال والآلة والاخرى
يجوز لهم ان يقولوا عليها ليس السبب في سكونه عدمه وهو عدم
حدوث الميل عن القوة المحركة فان هذه القوة المحركة انما
تحرك باحداث ميل وقد علم انها اذا كانت في مكانها
الطبيعي لم يمكنها ان تحدث ميلا الى جهة البتة وتلك القوة موجودة
فكذلك بحجر في الحد الاخير التي رامت اليها بميل قاسر ان يكون

تارة

تارة ممنوعة عن الميل الذي تحدثه بالطبع بمعارضة
الميل القسري ويلزم ذلك ان لا تتحرك وذلك
كسخونة الماء القوية اذا كانت قوتها بعد فانها ما نعة من
ان تنبعث عن طبيعة الماء برودة الطبيعي فانا نعلم ان
الميل القسري مستويا على الميل الطبيعي وتعديه ويمنع اعنها
الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون عند انتهاء الحركة فيه من الميل القسري
بقية ما تمنع القوة الطبيعية عن احداث الميل الطبيعي ويكون
اضعف من ان يقوى مع تلك الممانعة على التحريك ومن تلك
الجهة بعينها يضعف عن التحريك فلا تحرك ولا تضعف عن الممانعة
الطبيعية عن احداث الميل فلا الميل القسري يقوى على التحريك
غالبا للقوة الطبيعية ولا القوة الطبيعية تقوى على احداث
الميل الطبيعي الا ان يبطل تلك البقية من الميل القسري بنفسها
او يبطلها سبب اخر ومثل هذا قد يثبت بين المتقاومتين القا
اذا تنازعا في معان اخرى فيكون الامتناع عن الحركة تارة لهذا

المتقاومتين بمه

بقية هذا

ولعله لم يدرك بقية الميل القسري حدوث الميل الطبيعي القوة المحركة
القسري

وتارة يكون الانتشار بسبب يوجب السكون
زماناً بعده ينبعث الميل الطبيعي اذا وجد التحريك
فليس كل ميل كلما حصل سيلاً حصلت معه حركة
بل ربما كان اضعف من ذلك او مشوبا
بالمقابل شوب المتوسطات بين الصفو
وهذا مثل الميل الذي يحصل في حجر يتناوله
محرك قسراً فاذا انضم اليه الكاسر استقل
فان التسوية احوا فيه ميلا تا واحد هوا ميلا الا انه احتاج
لا يتم بذلك الميل في الاستقلال بل يحتاج الى زيادة
ويجوز ان يقال الالات السبب فيه ميل وجهه وهو اثر عرض الفضاء هو
لئن تمجيب المحرك يفيده قوة غريبة تحرك بها الجسم وهو طها
يفيده قوة ممسكة وهو امر كالتضاد قسري وطبيعي واما في الدولاب
مقعد قيل عليها ان الكرة الطبيعية لا تقطة حقيقية لها واما ما سطح وهذا
لا يجري في ابواب الامور انه حيث كمس كرة حقيقية فلا يكون الا محاط
كرة او لا يحيط بها كما في السموات ولا يمكن بعينه الاتهات والحمد لله

للميل وصور متضادة انه امر
غريب يحفظ الجسم مكانها هو
فيه كما بالطبع ترك مكانه ويحول
منه قسري وطبيعي كما يكون المتنقبين

طم

تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان يماس وقعه وزوال
ووجب ان يقف وقفة ما لاستحالة ومع ذلك فلا يخلو اما ان يكون
هناك بين الكرة والصفحة خلا او لا يكون ويستحيل ان يكون بين الكرة
والصفحة خلا فيجب ان يكون بينهما ملاء فان كان بينهما
ملاء فان كان بينهما كان سطح ذلك الملاء يلاقي الصفحة هو
بسيط مسطح وسطح اخر يلاقي بعض الكرة ولم تخل ان يكون في وجه نقطة
غيره من جسم اخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح البسيط وضع متميز
عن ان يكون من ذلك البسيط واذا كان كذلك لم يقع مماسة بين الكرة
وبين الصفحة بالنقطة وفرضت مماسة وذلك مع على ان هذا تعليق لا حكم
طبيعي باوهام رياضية وهو غير صواب فان ذلك مع انه خروج عن
الصناعة فليس يلزم منه المراد مع ما بيناه الا ان يوجب اتصال الحركتين
المذكورين في الوهم ونحن لا نمنع اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم
ولا نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام ثم لا ولكن الا حوادث
نقضوا في مولاء اما الاولى فيما سوقطاره وذلك لانه اما ان
يعرف الان الذي يكون فيه مماسا طرف الزمان الذي يكون فيه مماسا
فيكون طرفا لزمان المماسة التي هي الحركة فيكون ذلك بعينه الان
الذي كان فيه مماسا فلا يمنع ان يكون طرف زمان الحركة
ليس فيه حركة بل فيه امر مخالف للحركة وان يكون طرف زمان

المماسة هو نفس ان المماسة ليس فيه مباينة وان عنى به ان يصدق
فيه القول ان الشيء ماس ثم صار بحيث ان بينهما زمانا لكنه الزمان الذي
تحرك فيه من المماسة الى ذلك البعد وليس ذلك الزمان
زمان السكون وخصوصا وعند بعضهم ان الحركة وما يجري ذلك
المجرى ليس له اول ما تكون حركة ومباينة وكذلك اشتراكه في اللفظ البتة
واو دوام لها لا مماسة فانه يجوز ان يكون طرف الزمان الذي
في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا ما يتعلق بتحقيق هذا المكان
فليستغن به وعلى ان جميع ذلك منقوض اذا كان المتحرك فيه اعني
المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض
او كان اجزاء مقصودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه
ليس بمعان ثم انه اذا عرض ذلك وجب ان يقع عنده الفصول
بالفعل وقفات ويكون الحركة ابطأ منها لو لم يكن واظن ان بعضهم
قال اما المقطوع فكذلك واما ان تكون النهايات فيه بالفرض كما بين
السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك واحدا ولا
بالقياس الى تلك الكيفيات ومن بالقياس الى ذلك متصل كانه
لا بياض فيه ولا سواد وهذا الشيء صحيح فانه لم يكن المانع الذي اورده
امرا بالقياس الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل موصل اليه ومنفصل
عنه ومع هذا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فهنا حد بالفعل بين

والمباينة م

السواد

السواد والبياض ونسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة
الا طرف المسافة اما على الاطلاق وهو اوله واخره واما من حيث هو
مسافة هذه الحركة ومبدأه وآخره ايضا من حيث يقف عليه المتحرك وان
لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما الحجة الثانية فلا ولكن نعم لولا
ان الحركة الواحدة ليست تكون واحدة على اي نمط من الاتصال
اتفق كما ان الخط الواحد ليس يكون واحدا على اي نمط من الاتصال الموجب
للمقادير وما شبهها هو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك
بالفعل واما الاتصال الذي يكون بمعنى الاشتراك بالفعل واما الاتصال
الذي يكون بمعنى الاشتراك في طرف فذلك لا يجعل الخط خطا واحدا
وغير ذلك شيئا واحدا الوحدة التي لا كثرة فيها بالفعل بل عسى
بالقوة والا فالفلك محيط بخط واحد بالحقيقة وقد عرفت فرعا لكن
سالفا عن كعو وجوه ما يجب الاتصال وعرفت ان الاتصال
منه موحد ومنه مفرق فلا يكون اذا حرج ان الحركتان حركة واحدة
بالاتصال الموحد بل هي حركتان اثنتان ضمهما الاتصال المفرق فان هذا
الاتصال هو اتصال شيئين بطرف موجود بالفعل مشترك
بينهما وما لم يكن اتصلت به بالفعل لم يكن هذا الاتصال بالفعل بل هذا
الاتصال يكون مثل خطين منفصلين على زاوية ذات بعضها الفعل
عنده الاتصال اولى ليس هو الاتصال الموحد بل الاتصال المفرق

ان م

اتبق بل الاتصال م

كاتصال م

وحكم هذا الاتصال لسواد بالبياض وبهذا يعلم ايضا الغلط في الحجة التي
سلوها وانه انما كان يكون الغاية هي بعينها المبداء لو كان اتصال موجود
لا مفترق والاشياء المتفرقة المتتالية قد يجوز ان يكون منها غايات واما

بعد غايات م

الحجة الاولى فهي صحيحة وذلك انه عند ما صار ابيض لا يتوهم انه يسود بل ذلك
بعده في زمان يطرفه هو ذلك الان الذي هو فيه ابيض ومع ذلك انه
فلا يستمر الحكم اذ قال قائل ان هذا الابيض بالفعل هو بالقوة اسود اخر لانها
لانه في قوته ان يحل فيه سواد اخر غير هذا البياض وقد يحللهما زمان يتصل بينهما
فيكون بالعكس في هذا السواد الموجود لا قوة له عليه وبالعكس ليس بياض معطى
له قوة عليه فاذا قد اوضحنا حجة مولانا فالحري ان نعرف نحن الحجة التي لاجلها
تمسك باحد المذهبين من قال ان كل حركة مستقيمة يصدر عن ميل يحفظ اندفاع
الى القدام امام المتحرك واحتاجوا الى وجود الميل في معنى
من الامور موصل في حدود الحركات وذلك ما يعادم من يلزمه هو
لما في وجه الحركة وسقطت هي وجه ان يكون الواصل في حد واحد
بلا علة موجودة موصلة وجه ان يكون بهذا العلة عن السراي الى عن السمع
الاول وهذه العلة يكون لها عكس ليس هو زيل ومدافع وبذلك العكس
يسمى ميلا فان هذا الشيء من حيث هو موصل لا يسمى ميلا وان كان
الموضوع واحدا وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في ان واحد
وانما الحركة هي التي تعسر امكان وجودها في الاتصال زمان والميل لم

نعم

يقع ولم يقع او لم يفقد فان الحركة التي تحته يكون موجوده واذا
فقد الميل لم يكن فقده هو نفس وجود ميل اخر بل ذلك معنى اخر ربما
عارضه فاذا حدث حركتان في مسير واحد وحدث ميل اخر الى جهة اخرى فليس
يكون هو هذا الموصل بعينه فيكون هو بعينه علة المتصل والمنفصل معا بل
يحدث لا محالة ميل اخر له اول حدوث وهو غير ذلك الاول موجود
اوليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون اللذين ليس لهما
اول حدوث اذ لا يوجدان الا وجودا الا في زمان والا بعده
زمان او في معصد لان لم يكن الحكم فيه ولا يكون بعده فيه
مخصص بعده وتاخر زمانا بل هو كلا حركة الى سكون في كل ان

كاللاحركة ر

فلك الان الذي فيه حد طرف الحركة يجوز ان يكون بعده
لا حركة حتى يكون لا حركة موجودا في ان هو طرف حركة مستمرة
الوجود فلا يحتاج بين الحركة وبين اللاحركة الى ان وان بل يكفي ان
واحد ولا يعرض محال لان ذلك الان لا يكون فيه الحركة
والسكون معا بل واحد منهما واما الان الذي فيه اول وجود
الميل الثاني فليس هو الان الذي فيه اخر وجود الميل الاول الذي
عنا انه يكون فيه موجودا عنده ما يكون موصلا فان كان هو وجد موصلا
زمانا فقد صح وان كان لا يوجد موصلا الا انه ليس ذلك الان

السكون م

اخر الا كونه موصلا اخر موجودا فيه اذ ما هو اخر هو موصل الموصل

لا يكون موصلا وهو غير حاصل وانما لم يكن الآنات واحدا لان
الشيء لا يكون مرة طبعيا يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول معا فيكون
طباعه بعضها ان يكون فيه اقتضاء بالفعل فاذن آخر ان الميل الاول
غير اول ان الميل الثاني ولا يقع الى غير يقول ان الميلين يجتمعان فكيف
يمكن ان يكون من الفعل ما هو الجهة او لزومها وفيه بالفعل التنحي عنها فلا يظن
ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شأنه ان
يحدث ذلك الميل اذا زال عائق وقد يعلم كالأثر في الماء وهو ومبدأ له
يحدث البرد في جوهر الماء اذا زال عائق وقد يعلم كما نعلم بعد ان
ان الآنين متباينان وبين كل اثنين زمان والاشياء التي تكون الوصل
غير موصل زمانا لكن اخذناه موصلا اما ليكون اقرب من الوجوب
لعدم السكون فهذا الكلام شبهه وقول انت [illegible] بالحج العلم
الاول على هذا الاصل

في الحركة المتقدمة
بالطبع وفي ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع وادرج
الكلام بما هذا الشيء فالظاهر ان يكون القول في الحركات بان
يعرف اي الحركات اولى بالتقدم معقولية اما الاول فان
الحركة المكانية او الوضعية اقدم الحركات وذلك لان
النمو لا يخلو عن حركة مكانية مع الحركة الكمية ولا يخلو من ورود
على النامي يتحرك اليه وهو والمكانية والوضعية لا تخلو عنه

وان لم يكن اقتضاء بالفعل صح

فيه ظ

بالتقدم

والتحلل والتكاثف لا يخلو عن استحالة والاستحالة لا توجد الا بعد وجود
حركة مكانية او وضعية او كانت الاستحالة لا توجد الا بعد وجود
حركة مكانية او وضعية او كانت الاستحالة الواحدة فلا توجد الا لم
اذا [illegible] من كل اهدا ويكون لها لا محالة علة لم يكن من قبل علة بالفعل
ثم صارت علة بالفعل الا ان يكون تلك العلة واصلة الى المعلول اولا
يكون فان لم يكن واصلة توصلت حتى احالت فقد حصلت حركة للعلة
او وضعية وان كانت واصلة لكن لم تكن تفعل فهو ما يحتاج الى الاستحالة
في ارادتها وغيره لكن حين تفعل والكلام في تلك الاستحالة ثابت وان كان
لا يحتاج في الوصول ولا الى استحالة وهو موجود والموضوع له موجود وليس
يفعل فليس يحل اصلا فالكلام في الاستحالة ثابت على ان كل ما يشاهد من
الاستحالات من علل جسمانية [illegible] انما يفعل بعد ان يفعل بالقرب
بعد البعد والكلام في الحركات العلل المساهمة المستقيمة هذا الكلام فانها
لا يكون [illegible] حركات [illegible] والوضعية
والعلل المستديرة ان كانت موجودة فليس الا [illegible]
لم يكف لها محرك واحد ثابت [illegible] ان يكون [illegible]
من المناسبات للحلقة [illegible] ذلك المتحرك [illegible] الا
الاسطقسات بالانبعاث حركات واستحالات او [illegible]
هذا ان اقدم الحركات ما كان على الاستدارة فانها اقدم

[illegible]

بالجملة
الجسمانية

الحركات المكانية والوضعية وهذا الصنف من الحركات اقدم من سائر
الحركات الاخرى وبالشرف ايضا لانه لا يوجد الا بعد استكمال الجوهر
جوهرا بالفعل ولا يخرج عن جوهريته بوجه من الوجوه ولا يزيل امرا له في
ذاته بل تزيل نسبة له الى امر من خارج وتحصل المستديرة انها تامة
لا تقبل الزيادة ولا يجب فيها الاشتداد والضعف كما يجب في
الطبيعيين ان تشتد في السرعة والقسرية ان تشتد كما او سطا
ولا شك انها تضعف اجزاء الجرم الذي له الحركة المستديرة بالطبع
هو اقدم الاجرام وبه تحدد جهات الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى
واذ قد استوفينا تحقيق هذه المعاني فالحري ان نجمع الفصول
التي للحركات فنقول اولا كل نسب الحركة فاما ان يكون
الصنف له بذاته بان يكون الصنف موجودا فيه كله مثل ما يقال ان الثلج ابيض
واما ان لا يكون بجملته موجودا في كله ولكنها بالمقدم في جزء مثل ما يقال
ان الانسان يرى وان العين سوداء واما ان يقال بالعرض الصنف
موجود فيه كله مثل ما يقال ان الثلج ابيض واما ان لا يكون بجملته موجودة
في كله ولكنها بالمقدم في جزء مثل ما يقال ان الانسان يرى وان العين
سوداء واما ان يقال بالعرض مع كذا طلاق بان لا يكون فيه بل في شيء
يقارنه كما يقال البناء يكتب وكما يقال الجالس انه ينتقل عندما ينتقل
الاسفل فالمتحرك والمحرك اما ان يقال له ذلك لذاته مطلقا

او للجرم كالتي

او للجرم كالتي فلان يكتب وانما يكتب بيده او فلان يتحرك وانما
يتحرك بيده واما ان يقال بالعرض مطلقا كما يقال للساكن في السفينة انه يتحرك
فمنه ما ليس من شأنه البتة ان يوصف بذلك كما يقال في اذا قيل انه يتحرك
ومنه ما من شأنه ذلك كالمسمار المسمر في السفينة وكذلك المحرك قد يكون
بالعرض مطلقا او غير مطلق على ما قيل في الابواب سلفت والحركة اذا كانت
في ذات الشيء فقد تنبعث عنه بالارادة وقد يكون بسبب قسري من
خارج كصعود الحجر والطبيعي والارادي مشتركان دائما في ان يطلق عليهما
لفظ الحركة الكائنة من ذات المتحرك في وكذلك لانها ليست من خارج
وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بارادة والحركة الطبيعية والقسرية
قد يكون في غير المكانية والوضعية فان ههنا استحالة طبيعية كصحة
من خارج تقع بالبحران الطبيعي وتبرد الماء الحار اذا استحال طبعا
الى البرد واستحالة قسرية كاستحالة الماء الى الحر وههنا كون طبيعي مثل
تكون الجنين والنبات من المني والبذور وكون قسري مثل احداث
النار بالقدح وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي وفساد قسري
كالموت من القتل والموت عن السم وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم
وذبول قسري كما في الامراض ويجب ان تعلم ان قولنا حركة طبيعية
ليس يعني به ان الحركة تصدر السنة عن الطبيعة لا لها الى ان يجاب الطبيعة
ذات مانعة قارة وما تصدر عنها لذاتها فهو ايضا مانعة قار

الطبيعية

عن طبيعته لا من خارج ولا بارادة
ويقصد مركز الجرم وقد ينبعث صح

زيادة في مقدار الجرم بالطبع كنمو الصبي
واخرى قسرية كالكنز الذي يتخلخل
بالادوية المسمنة ونحوها صح

فلم يوجد مع وجود الطبيعة والحركة القسرية المقطوعة بعدم دائما وتجدد
دائما بلا استقرار والحركة القسرية ايضا لا محالة فانها تقتضي ترك
شيء والطبيعة اذا اقتضت لذاتها ترك شيء خارج عن الطبيعة
فاذا كان كذلك فما لم يعرض امر خارج عن الطبيعة لم يعرض قصد ترك
لها بالطبع فاذن الحركة الطبيعية الا وقد عرضت حال غير طبيعية ولا
تكون حال غير طبيعية الا ولها حال طبيعية تكون الى الحال الطبيعية
ترك [illegible] الى الطبيعة حركة فكل طبيعة اذا لم تعق فهي
[illegible] طبيعية تستحيل اذا حصلت تلك الغاية ان تحرك
المتحرك بالحركة الطبيعية لان الحركة ترك وهرب والغاية الطبيعية
ليست متروكة ولا مهروبا عنها بالطبع وكل حركة طبيعية فهي
لاجل طلب سكون اما في اين او في كيف او في كم او في وضع
فكل حركة لا سكون فليست بطبيعية فالحركة المستديرة المتصلة
لا تكون طبيعية كيف تكون وليس شيء من الاوضاع والاين
الذي يعرض مهروبا عنه بالطبع بتلك الحركة الا وهو بعينه مقصود
اليه بالطبع بتلك الحركة ومع ان يهرب الطبيعة بالطبع عن امر [illegible]
بالطبع فالحركات المستديرة تكون اما من اسباب خارجة
واما عن قوة غير الطبع بل عن قوة ارادية ومع هذا يجوز ان لا
يختلف ما يكون عن القوة الارادية اذا لم يختلف الدواعي

الحركة صح
تستقر لا محالة تركه صح
لا تصدر عن الطبيعة صح
اذ كان [illegible] عن ملك
ولكن طبيعية صح

والموانع

والموانع والعادات والاعراض فلم يجدد الارادات وكانت
الواحدة منها مبلوغا بها المراد من الحركة ولا يمتنع كون الحركة المستديرة
لجسم بسيط ان يكون ذلك الجسم والنفس التي تنسب به بعضهم فانه
ان الشائيين يوجبون ان لا يكون النفس الا لجسم المركب [illegible] يقول
لحركة مستديرة لبسيط من صادرة عن نفس واما الجسم البسيط وذلك
في البسائط كلها متنفس بل انما منعوا ان يكون ذلك الجسم من البسائط
الاسطقسية الموضوعة للتركيب فان هذه البسائط لم تتركب ولم
تعتدل ولم تسقط غلبات التضاد لم تقبل الحياة قيل فان كان
جسم بسيط لا يصدر عن طبيعته الا [illegible] وجب ان يوقف منها
ان الطبيعي [illegible] للموضع الذي [illegible]
ثم نتمم الكلام في الحركة الطبيعية ونقول ان الطبيعة قد تقتضي الشكل
الذي [illegible] الامر الطبيعي وحده وقد تقتضي لا بالقياس اليه وحده بل
بالقياس الى طباع الكل [illegible] هذا القسم هو ان كون الارض
غير [illegible] المدور [illegible] طبعا بالقياس الى
طبيعة الارض بعينها فان طبيعة كل بسيط لا تقتضي اختلافا [illegible] بل
تقتضي التشابه فيجب ان يكون الشكل الطبيعي للبسيط كريا ولكن الامر
الذي تقتضيه طبيعة الارض من استعدادها وفعلها معا [illegible]
[illegible] طبيعة الكل كان وجود هذا الشكل لطبعها الى امر يحدث عن

شكل
لان الشائيين لم يمنعوا ان يكون صح

طباعه وطباع الكل وما هو مجرى الامر الاولى في الكل على ما سيصح هذا في موضعه
وكذلك تصرف الغاذية تدبيره القوة الغاذية هو بفعل الغاذي غير
طبيعي وكلها داخلة في الطبيعة المشتركة للكل كان طبيعيا واما الطبيعي
الخاص بالشيء فمعناه ان يكون صادرا عن قوة طبيعية ههنا كل قوة من
ذات الشيء يحرك لا بالارادة وكانت طبيعته صرفا او كانت
كنفس النبات فيكون احد قسمي الطبيعي الخاص مثل حركة الحجر
الى اسفل وهو الذي يكون لا عن ارادة ولا الى جهات مختلفة
والثاني على نحو حركة النامي الى نموه فان ذلك ليس بارادة ولكنه
مختلف الجهة ولا يسمى طبيعيا الا باشتراك الاسم فالحركة الاولى
فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هي التي تكون عن قوة في الجسم
نفسه تتوجه الى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه الذي
يقتضيه طبيعة ذلك الجسم اذا لم يكن عائق مثل ان يكون يد الانسان
وحس اصابع فردة في شكلها سكون وعلى نحو من الوجه غير زائغ
عن الحد الواحد فانه قد يكون حركة عن الطبيعة ولكن لا الى غاية طبيعية
مثل يكون الاصبع الزائدة والسن النابتة وقد يكون حركة لا عن الطبيعة
ولكن الى الغاية الطبيعية كرمي حجر الى اسفل مع حركة اسرع مما
لا يقصد بل الحركة التي عن الطبيعة التي الى وجهها وقد ينبغي
ان يكون من المبدأ او الى الغاية ولكن معوقا مثل ان يكون حركة

فيه وحده ونعني بالقوة الطبيعية صح

وقد يكون حركة بارادة غير مختلفة الجهة صح

المبدأ

ايضا

ايضا من الواجب او واجب كونه غير موافق للاستمرار الى
الغاية فقد عدل لها الطبيعة وكل الحجر سواء اعنه او لا او عدل
الحركة طبيعة لا بالعكس فالطبيعة الخاصة بالشيء بل بالعكس في امور من
خارج فان الاحراق طبيعي للكبريت عند ملاقاة النار والانحدار
طبيعي للحجر عند مفارقة المعاوقة
في كيفية كون
الحر طبيعيا للحم وكذلك كون اشياء اخرى طبيعية فنقول ان كل جسم
فليس انه يقتضي حدا او حرا معينا لذلك فكمن صورة التي بها هو هو
او صورة الغالب فيه وقد تعرض كما او كيفا او وضعا او غير ذلك
فان كان الحد الذي تقتضيه موجودا على لا تعارض لم يكن له حركة
طبيعية نحو الحد وكذا ان كانت كيفيته هذه الصفة او كمية فان كان
حده حرا يمكن ان تفارقه بان تزال عنه قسرا فانه يكون له عود
بالطبع ان لم يمنع قسرا او كان لم تزل عن حده بل كان اول وجوده
في غير حده فانه بالطبع تتحرك اليه ان لم تمنع قسرا فان كانت كيفيته
فما يجوز ان تسلب بالقسر كسخونة الماء اعني برودته فانه اذا زال
القاسر عاد الى البرد بالطبع حتى يصل اليه ان لم يمنع مانع
الماء الملحي مثلا باردا وان كانت كمية فما يجوز ان تسلب
بالقسر مثلا كالتخلخل الصناعي بالقسر حتى يصير اعظم او انضغاط بالقسر
حتى يصير اصغر على ما اخبرنا عنه في باب الخلاء فانه اذا زال

الغاية لتحصيل الجوهر الى حجمه او كانت كمية مالا يحصل في اول وجوده بل
يكون اول وجوده على شكل وانما يتشكل بالاستعداد او فانه يتحرك
الى كماله في حجمه بالغذاء طبعا او كان وضع اجزائه وضعا مقسورا كما
يحتج الحيث المستقيم العود فاذا خلي ونفسه من غير كراهة يرجع بحركة
الى الوضع الاول لكنه قد يتشكل في اكثر الاجسام بالشكل الطبيعي على غير قسر فان
الجسم المتحرك في جهته بالعرض لامور منها من ذلك انه متحرك الى ملك
الجسم ومن ذلك انه متحرك الى مكان ما ومن ذلك انه متحرك
الى حيث كله في شبيهه اللازم وشكل فلا يدري انه الى اي جسم واحد
من هذه الاشياء يتحرك ولو كان الماء يطلب الجهة والنهاية
في نزوله الى اسفل لما وقف دون حد وقوف الارض ولما طفا
على الارض ولما رسب فيه الارض وكذلك حال الهواء ولو توهم
حرقنا مقسورا الى حيز النار فوجد شعل من حيز النار الى حيز
نفسه ويستعلم انه لا يكون لجرم واحد حيزان بالطبع حتى يكون
ان تقول ان الارض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا
ولكن الارض اغلب واسبق وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة
واحدة وحيزا واحدا لكن النار اغلب واسبق ولو كان الهواء يطلب
النار لكنه يتحرك نحو وقف اليه فكنا اذا وضعنا انه ساعي
نشط من الهواء احسسنا بانه قافز الى فوق كما اذا

وجوداً م

يطلب م

حسن

حسبناه في الماء تحت الماء ولو كان يطلب المتحرك المكان
فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه والطبيعي هو سطح الجسم
الطبيعي الذي يحويه بالطبع لكان الماء يقف حيث الهواء حيث
كان لانه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ولكانت النار المتصعدة
يطلب ان يشتمل عليها مكان هو سطح فلك وهذا الطلب يحق
لانه انما هو طالب سطح الفلك من جهة ولو كان يطلب الكل لكان
الحجر المرسل من رأس البئر ولا سبب غيره فان لا اتصال بالكل
هناك اقرب منه فيه ولكان الحجر تصعد لو توهمنا ان الكل اذ عن
موضوعه فكان حينئذ لا يلحقه الا ان يكون بالطبع من جهة دون جهة او يكون
قد انفصل عن الكل انفصالا الى جهة اخرى فيكون حركته الى الكل ليس
طباعه ولكن بحسب الكل انه وقد فرضنا حركة طبيعية وعلى انه يستحيل
ان تفعل الشيء في شبيهه فعلا واثرا بالطبع حيث هو شبيهه الا بالوضع
ولكانت الارض الصغيرة كالمدرة اسرع انجذابا من الكبيرة فالذي
يمكن ان نعتقد في هذا هو ان الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي وهو
من غير الطبيعة لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص
ووضع مخصوص من الجسم الفاعل للجهات وان الجهة عينها غير مقصودة
الا لاجل كون هذا المقر فيها وان الكل الاوسط ليست مقصودة
في الحركة الطبيعية الا لاجزائها بذاتها ولكنها موضوعة حيث المقصود والمقصود

المتصعدة

يلتصق بالشيء م

دون جهة م

عينها

لكل م

فالطلب متوجه الى هذه الغاية المتحققة فقط ولا يصح الى غيرها واما الكرى
فيصح من مطالبها الفعل فانه اذا كان المكان غير طبيعي وان كان
الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المحصور في آجرة مدفوعة في
الهواء فان الآجرة تنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء
عن محيط غريب واستحالة وقوع الخلاء ووجوب تلازم الصفائح
فيتعلق الماء بالجزء من مسام الآجرة فيتصعد فيها لهرب الهواء عنها وان
كان الترتيب في البعد قريبا من الواجب كهرب الماء من الهواء
وان كان المكان طبيعيا ولم يكن الترتيب حاصلا ومنا لجزء ان يكون
هل الهرب هو الذي يحركه ام الطلب يحركه لو كان لم يكن الا الهرب
ولا طلب لم يتعين جهة لها الهرب دون الطلب وحال الماء مثلا
في جوهره وذلك الميل يحدث ميلا واندفاعا فيما يلاقيه لولا آلة
دافعة لم يحدث الميل عنه في غيره كحال الماء في اناء ثم تفعل صورته
الطبيعية التبريد في غيره بما ينفصل عنها برد في جسمها التي يرد لو لم ينفصل
ذلك اولا فيها لم يرد غيره وان بقيت الصورة واذا استفاد
حرارة غريبة فعل ضدها فاحرق ولذلك اذا اسخن يسخن به
عرض به العرض الذي يوجد صورة النارية فيفعل النار هي الاحراق
والصعود فاحرق وصعد فلا يوجب ذلك ان يكون في هذه
الجسم وهو ان يصاد مقتضيا بها احدهما تلك الصورة والاخرى

ايهام

المنتشف صح

الترتيب صح

ان طبيعته تحدث ميلا في ح

بان ينفصل ر

هذا العارض وذلك لان تلك الصورة لا تقتضي الحركة والاحراق
اقتضاء اوليا بل بتوسط عارض هو الذي يبطل ويحصل ضده الذي
هذا الفعل يصدر عنه صدورا اوليا فان الصورة ايضا انما هي مبدأ
للحركة التي توجد بتوسط عارض يشبه ان تكون انعكاس اليها ملكة وقسر
وهو الميل ولا يجب ان يظن ان ذلك ليس لاجل العارض بل لما يخالط
الماء مثلا من اجزاء نارية تلك الناريات تتفصى وتفارق ويعد
صير الماء باردا ولو كان كذلك لكان يجب اذا طبخ الماء
والدهن ان يصعد الدهن اولا لانه اقبل للطبخ النارية
والاستحالة بها وعلى انه من الجائز ان يكون بعض الاجسام
المقسورة يتحرك الى خلاف الطبع لمخالط غالب وبعضها
ليس كذلك هذه الاستحالة كما في البخار المائي فانه لو كان
للنارية للزم ما ظنوه وان يعلم انه لا علة ولا سبب
لامتناع النارية من التخلص عن الماء بحركة الى التخلص
الماء البحري الا ان يكون الماء صار يجب ويحرك بحركتها
موافقة لها لكنه الجزء ان ثم نذكر ان لكل جسم حيزا

فصل في اثبات ان لكل
جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز لكلية الجسم ولاجزائه
وللبسيط وللمركب ونقول ان كل جسم وكل ضخم

نكونه صح

ليتصحب ر

لابد لذلك الجسم من ان يكون له فان له حيزا طبيعيا وهذا
مثل الحيز فانه لا جسم الا ويجب ان يكون له حيز اما مكان واما وضع
وترتيب ومثل الشكل فان كل جسم متناه فله شكل ضرورة وان كل
جسم فله كيفية ما او صورة عند الحكماء لا محالة لانه لا يخلو اما ان يسهل قبوله
للشكل والتشكل او يعسر او لا وكل ذلك غير الجسمية وقد يمكن ان يبين
ملازمة الجسم لكيفيات اخرى فنقول ان هذه الاشياء وما يجري
مجراها لا بد من ان يكون للجسم منها شيء طبيعي ضروري وذلك لان
الواقع بالقسر والقهر عارض بسبب يعرض من خارج وجوهر الشيء قد
يمكن ان يعقل ولا يعرض له الاسباب التي لوجوده منها بد
الا ان يكون منها لا ابدا بالطبع وليس واجبا ضرورة ان يكون
الجسم لا يعقل الا ومعه مثل هذه فاذا كان كذلك فطبيعة
الجسم قد يمكن ان يفرض موجودا وهو على ما هو عليه في نفسه وليس
يعتريه عارض لا من كذلك ولا طباعه واذا الفي كذلك لم يكن
بد من ان يكون له حيز وشكل وكل ذلك لا يخلو اما ان
يكون له من طباعه او من سبب من خارج لكنه قد فرضنا انه
لا سبب من خارج فبقي ان يكون له من طباعه والذي من طباعه
يوجد له ما دامت طبيعته موجودة ولم يعقه عائق كانت طبيعته
تحب ان تفعل القسر اكثر ان يزول ذلك عنه بالعوائق كان

وكل متناه صح

يتبدل صح

القسر

بقي صح

طبعه

طبعه يحب لا يفعل القسر لم يزل ذلك عنه بالعوائق فان قال
قائل انه يجوز ان يكون كل قاسر يرد قاسرا فيعطيه شكلا ومكانا
ثم يعدو ذلك فلا يزول الا بقاسر آخر يرد ويلزم دائما على قاسر
على التعاقب كما في التعاقب كما لا يخلو عن الاعراض التي ليس بالتعاقب
وليس يلزم من ذلك ان يكون واحد منها ذاتيا لا مفارقا فنقول
ان الجسم يعرض له الاعراض التي ليس يلزمه على وجه اعراض للجسم
من ذاته واعراض من مجاوراته مثل كونه فوق وتحت وملاقيا ومحاذيا
والاعراض التي يلزمه لمجاوراته لا يكون ضرورية باعتبار ذاته والاعراض
الاخرى فانه لا يجب ان لا يخلو منها بل يجوز ان يكون عدمها فقط
ولو كانت مما يستحيل خلوه عنه بحيث لا يعدم الا يوجد منها فيه
لكانت صورا لا اعراضا بل الاعراض التي يعرض بعد تقوم الشيء
يجوز ان يوجد الشيء وكل واحد منها معدوم فيمكن فرض جوهر الجسم
دون شيء منها وانما الملموسات ذوات والمماسات وما يجري
مجرى ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته بل لوجوده مع جسم آخر فليس
اذن يجب لا محالة ان يكون الجسم لذاته حاملا بالفعل لها بل ما لا يقوم
ولا يلزم ما يقوم ماهيته فان القاسر قد اخل الشكل وحال
العوائق حال هذه الاعراض لان العوائق لا يقوم ولا يلزم ما يقوم
ماهيته فان القاسر هو الذي يرد من خارج فيفيد حالا لولاه لما

يلزم صح

فيه صح

شيء صح

ماهيته صح

ماهيته صح

كان لذلك الجسم تلك الحال وليس بُعده واجبا ان يكون من اللازمة
او لازما للماهية فهو من الجسم ولا عارض بعده ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة
الجسم فالجسم يلزمه من طبيعته الكل ان يكون حيزه ذلك الذي لولا العارض الذي
لولا العارض الذي يجوز ان لا يكون له ذلك الشكل والكيف وغير
ذلك وكذلك وضع الاجزاء ان كان له اجزاء بالفعل فكل جسم فله
حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا ولقائل ان يقول ان
الارض جرم بسيط وبعض طبيعة اليبس الذي فيه طلا فاما ان يقتضي له شكلا
او لا يقتضي فان اقتضى له شكلا يجب ان يقتضي شكلا مستديرا البساطة في
اما ان يكون اليبس ساعد مقتضى طبيعته يجب ان يكون الارض اذا سلب جزء
منها الشكل المستدير ان يشكل شكلا آخر ان يعود الى طبيعته مستدير
وليس الموجود كذلك وان كان اليبس يمنع ذلك ويحول بين طبيعة
ذلك الجزء ومقتضاه واليبس صادر عن طبيعته يجب ان يكون طبيعة
واحدة يقتضي معنيين متضادين ومتقابلين وليس بهذا بل يقال ان
اليبس انما يقتضي ان يحفظ ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا
حتى اذا حفظ شكله لزم منه ذلك ان يحفظ في كل جزء ما يوجبه طبيعته
الخاص او لما من انبساطه الذاهب الى شكله فاذا شكله بعد القاسر
لم يكن للباقي من حس شعور ما حدث بل كان على ان يحفظ ما
اوجبته الطبيعة فان عادت الطبيعة فاوجبت انبساطا اخر كان

صح

وتوهم الجسم غير ذي اين لكنه اذ
حيز ممتنع الكون لا بالطبيعة الجسم
صح

لكان

تأمل شرحه

الطبيعة من المنافية لموجبها الاول فكان في مقتضى الطبيعة بهذه
الحال صح الاول ومخالفا لمقتضى السبب الذي يقتضيه الطبيعة ولا
بعد ان يكون الطبيعة يقتضي في حال عارض امرا منافيا ومقابلا لما
يقتضيه في حال كونه سالما فليس ان المقتضيان متضادين يصادران
عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا لان احدهما الصادر عن
القوة وهي على حالها الطبيعية والآخر يصدر عنها وهي بحال غير
طبيعية وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حال
طبيعية ثم يعرض عنها الحركة اذا كانت بحال غير طبيعية واما الحس
فيقتضي عن الارض اذا استحال الى الارض فاستحال اول استحالته
الى شكل غير كرى فذلك لموانع من خارج ولاختلاف الاجزاء
في التكون ايضا اختلافا في التقدم والتأخر والمجاورات
واذا قد اوضحنا غرضنا هذا فالحري ان نبين ان المكان الطبيعي
كيف يكون للجسم وكيف يكون البسيط منه والمركب ونقول انه خليق
بنا ان نعرف انه هل يجوز ان يكون جسم من الاجسام له مكانان
طبيعيان او مكان واحد وله جسمان يسكنانه بالطبع وان
نعرف حال الاجسام البسيطة التي لها اجزاء متشابهة هل لغير
مكان ذلك ويختص به دون الآخر ويكون لسائر تلك الاجزاء الكل المكان
الذي للكل وان نعرف حال الجسم المركب من اجزاء الطبيعي فان له مكانا

متصلا هام

ولكل واحد منها مكان آخر بالعدد وهي لا محالة يكون
لكل واحد منها مكان طبيعي غير الذي للآخر الكل الذي هو
مكان صح

طبعا لا محالة فاذن ذلك المكان فانه ان كان مكان جزء واحد
كانت الاجزاء الاخرى في غير مكانها فنقول انه لا يجوز ان
يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان الا على جهة ان في جملة مكان الكل
اجزاء بالقوة ابتداء وعلى سبيل مخصص كان طبيعيا له كالمدرة فانه
اقرب جزء من حيز الارض لها طبيعي لها والابعد لو حصل فيه لكان
بعيد ايضا اقرب به كان طبيعيا لها فاما مكانان متباينان فليس
يمكن ذلك فان بعض الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص
امر واحد بالشخص وبعض الكل المتشابه الاجزاء جملة بعض جميع الاجزاء
والاجسام المتشابهة الطبائع لا يستحيل عليها الاتصال الطبيعي بل
ان استحال فانما يستحيل لعوض امر في طبعها كما يجب عليها ان
لو كانت متصلة واذ ذلك يستحيل اتصالها فكيف يستحيل تماسها ولو
انفصلت او تماست لم يعرض لها ما يستحيل واذا اتصلت وتماست كان
الجملة وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث هي طبيعة واحدة في جملة
هذه الطبائع بل هذه الطبائع بل هذه الجملة من الطبائع يجب ان
يطلب جملة من الحيز هذه الجملة بل هذا الحيز لهذه الجملة كانه جملة كجملة
اجزائه واحدة واحدة فاذن الاجسام المتشابهة الطبائع فان
اجزاءها كانها اجزاء حيز واحد ويكون لجسم بعض من تلك الجملة لعلة
تلك العلة اما وجوده فيه اولا عنه ما حدث وهو موافق له
بالطبع وجب لزومه ذاتي اختصاصه بالقرب فان النار اما ور

لعوض صح

حيز بعض اجزاء تلك الجملة صح

عوق الى جزء مرجح كلها الى بعضه لانه هو اقرب اليه وليس بل
ان يساوي ثوابتها ... النار في مركز الفلك لا يميل جزء منها الى جهة ما
اذ كان يعرض لها في طبعها سكون بالطبع وذلك مع ادعى كل ... الى
جهة ولا مخصص لجهة فنقول كان يعرض لها السكون ولكن بالعرض لانها كانت
تعصر ان على وجه مر واسطها سقط عنها الجهات بالسواء
الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لكن
الهواء المحيط وغير ذلك كان يمنع لا يمكنها من ان يزاحل ... هذا
النفوذ لا سابق بالحق لان الحق يكون من جهة دون جهة وهذا انبساط
في كل جهة فيكون ساكنة بالعرض ايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث
في الوسط عند الحراك وهذا الفرض فرض عارض عن الطبع وهو عجيب جدا
فان الطبع يعصر اما ... عرض ... عارض عرض فادي ذلك الى حكم
عجيب ونحن لا ندري استحالة هذا العارض ولا منعها لا ما لا يمكن
بعد استحالة الموضوع الموضع ... ولا منعها ولكن اذا جاز المقدم
جاز التالي اذ امتنع المقدم فقد ظهر انه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد
بالطبع او حيز واحد بالطبع وانه كيف يكون ليس حيز الكل الا حيز الاجزاء
بعضها الى بعض وهذا في البسائط واما المركبات فان تركيبها لا يخ
اما ان يكون عن بسيطين او عن اكثر من بسيطين فان كان عن بسيطين فاما
ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين

نفرج صح

اذ بهذا النفوذ صح

فان امتنع التالي صح

في القوة ولم يمنع ان كان وضع احدهما بحذاء جهة الاخر لفرقا
ولم يجتمعا الا بقسر جامع وان تواجهت حركاتهما وبعد كل من
مكانه كبعد الاخر تقاوما وقسر كل واحد الاخر فوقفا الا ان
يطرا على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك بين الحيزين

ذلك
مغز

فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والفرض ان المزاج
حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن الثر
من بسيطين وهناك غالب فالحكم له وان تساوت على البسائط
اللذان جهتهما واحدة بالعكس في الموضع الذي فيه التركيب
وحصل المركب فيه او سيأتي الجزء من حيز وضع المركب ولم
يجاوزه او الجذب عنه الى الجانبين سواء والا سكن في حيز البسيط
الذي يطلب ذلك الحد لا يطلب الحيزين وعن ان لا يصح
امتزاج من الاجسام البسيطة الذي تتلازم الا وهناك غالب
يجمع وبعض الاجزاء الاخرى مانع اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او
يكون الاجزاء قد تصوت بعضها الا يمكنها ان ينفصل من الاجسام
التي بينها وبين كليتها تخرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع
عن قوى تلك البسائط فليتبين الان ان لكل جسم طبيعي مبدا حركة طبيعية
وانه على نوع واحد فقط
ان لكل جسم طبيعي مبدا حركة وضعية او مكانية نقول ان

قد اثبتنا

كل جسم لا يخلو اما ان يكون قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه
بالقسر او غير قابل فان كان قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه
فاما ان يكون له في جوهره ميل الى جهة او لا يكون له ميل اليه الى جهة

يقتضي طبيعته صح

كل جسم فله مكان طبيعي او حيز طبيعي الكون فيه واما خالف سائر الاجسام
في ذلك لا الجسمية بل لان فيه مبدا ووجه بعده نحو ذلك المكان
فان كانت تلك القوة مقتضية لذلك المكان وجهته غير ممنوعة
مانعة خارجية عن الانفعال والحركة ولا مضادة فيه للقوة ولا المقتضي
من بعض جزائه الا انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد غير مختلف الاجزاء
قوتان تتضادان او تقتضيان فعلين متمانعين او القوى كونهما قوى بحسب
فعلها واذا مانع افعالها مانع فلا تعطيها فاستحالت ان يكون
مع الجسم فان الجسم الذي فيه قوة مما هو ان فيه مبدا فعل يصدر
لا محالة لم يكن عائق وان لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل ان لم

ان صح

يمنع مانع من خارج فليس فيه تلك القوة فاذا كانت فيه قوتان
متضادتان صح صدور فعلين متضادين متمانعين فاذن صح ان
يكون من جسم بسيط مفردا وفي غالب جسم مركب قوتان واحدة تقتضي
مكانا والاخرى تمنع عنه ثم الجسم قابل للحركة في مقتضى الحركة فلزم ان
الجسم اذا اخرج عن مقاره ومكانه الطبيعي عند ما العائق القاسر من خارج
وما يتبين بهذا الفصل ان يبين ان لكل جسم ليس فيه مبدا ميل فاني نقله

ان يتحرك لا مكانه الطبيعي صح

عائق على مجرى او وضع يقع لا في زمان وذلك يجعل البحث ان
يكون كل جسم يقبل التحريك واما الطارئ فهو مبدأ الطبيعي ويقبل بالعقل
كان اماما او وضعا وليس الكلام في التحريك المكاني اولا على سبيل تقسيم
المقصود فما يوجد وان كان الكاني والوضعي … السابق واما
ان الموجودة ذوات الميل كالثقل والخفة اما الثقل فالميل الى اسفل
واما الخفة فالى فوق فانهما كلما ازدادا ميلا كان قبولهما للتحريك
القسري ابطأ وان يقبل الحجر العظيم الثقل اوجه ليس كقبول الحجر الصغير
القليل الثقل اوجه . وريح الهواء القليل في الماء ليس كريح الهواء
الكثير واما تجري الاجسام الصغيرة مثل الحجر الرمل ومثل التبن ونحالة الخشب
انما لا يبعد عند الرمي مع الهواء بعد القبل … ان
الاثقل اقبل الذي يحمله بالحجر بل لان بعض هذه لصغرها لا تقبل من
الدافع قوة محركة لها ولما يليها … بها على خرق
الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة لبطلان السبب
الذي يوقف … وهو السبب الذي يبطل القوى المستفادة والوصية
من القوى المحركة كما ان الشرارة تنطفئ بالسبب الذي يبطل الحرارة المستفادة
قبل النار الكثيرة وبعضها يكون متحللا لا يقدر على خرق الهواء بل
مداخلة الهواء يبعده ويكون سببا لابطال قوة المستفادة فانك
ستعلم ان مقاومة المنفوذ فيه هو المبطل لقوة المحركة وهذا كالنار

المتحلل

ميل ح
اجسام ح
بميل ح
الشديد ح
رجة برجة رجاى … وارتج البرويزه اضطرب صح
الذي خ

المتحلل والا المتحلل فانه اقبل للاسمى له ولو كان السبب في قبول
الرمي الابعد هو الكبر وزيادة الثقل لكان كلما ازداد المرمي ثقلا وكبرا
كان اقبل للرمي والامر بخلاف ذلك بل اذا اعتدل الثقل والحجم ولم … اسباب
اخرى كان الاقل مقدارا اقبل للتحريك القسري واسرع حركة فيكون نسبة
مسافات المتحركات بالقسر ولها ميل طبيعي … على نسبة الميل
الى الميل لكن النسبة في المسافات بعكس النسبة في الازمنة اما في المسافات
فيكون الاشد ميلا اطول مسافة والنسبة في المسافات … اما في الزمان
فيكون ذلك اقصر زمانا واذا لم يكن ميل اصلا وتحرك المقسور في
زمان ولذلك الزمان نسبة الى زمان حركة ذي الميل بالقسر ويكون على
نسبة ميل لو وجد فيكون الذي لا مانع له لو وجد ويعرض مثل ما علمته في
باب الخلاء من الخلف وعلى ذلك الوجه بعينه ومما يبين ذلك ان
المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف
واذا اختلف ذلك فظاهر ان القوى يطاوع والضعيف يعاوق
ولبث المعاوقة لجسم ما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من
المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه فكل جسم يقبل
بالقسر فهو … اما الانتقال القسري الوضعي فلان ذلك
الجسم ان كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر وان كان غير قابل
فله لا محالة قوة بها يثبت في مكانه ويلزمه ويختص به دون غيره

لا ميل ذي الميل المتحرك بالقسر فيكون قبول ما لا ميل فيه اصلا للقسر كقبول ذي ميل ما لو وجد صح

المكاني فقد بيناه واما الانتقال القسري ح

جسم ويقول ان هذا الجسم فيه مبداء حركة ايضا وليس اذا اعتبر قريبا مما
اعتبر به امر الجسم القابل للفعل عن موضع وذلك لان له وضعا ما
بالعدد وما يحويه او حول ما هو مشتمل عليه او غير ذلك وحول هذا
فلا يخ اما ان يكون ذلك له عن علة له في ذاته وعن صورته الطبيعية
او عن علة خارجة عن الطبيعة ومحال ان يقتضي ذلك ذاته فان الاجزاء
التي يفرض فيه والجهات المختلفة التي يكون لتلك الاجزاء التي يوضع
مما يماسه ليس شيء منها اولى بشيء منها اعني انه ليس جزء ويكون منه
جهة اولى بما يماسه جزء بعينه اذ الجمع غير مختلف فيه وطبيعة الجسم ليس
يقتضي ذلك الوضع بعينه اذ المتشابهات لا يستحق بعضها بطبيعة
شيئا من المتشابهات بعينه دون بعض بل يكون جميع ذلك
جايز الكل واحد منها وليس هذا كما يكون لاجزاء الاجسام — يد
القابلة للتفرق فان كل جزء يفرض فيه يجده مخصصا بما يخصه — للتفرق
لان وجوده وقع هناك اولا او قرب المواضع من موضع — اول م
وجد فيه خارجا عن جزء الطبيعي اما الوجود فيكون الاول فيه او
وقوع الاتصال بقسر اذ يكون اختصاص كل جزء بما هو فيه
لا بالطبع المجرد ولا بالقسر بل بالطبع المقرون بمخصص واما الذي
لا يقبل مفارقة مكانه فليس حكمه هذا الحكم ولا يجري عليه ذلك التاويل
فاذا كان كذلك لا يكون جزء من اجزاء ذلك الجسم مخصصا بما يخصه
به بالطبع معارضا لحالة غيره اوجبه سبب ولو كان — منفردا ولا بالطبع م

شوب م
هناك ايضا يكون من سبب قاسر ومخصص من طبعه امر اقتضاه
ان
اسباب تخصصه امر الاستقصات بما جاورها لكان في طباعه ان لا يكو
متخصصا به لو لم يكن ذلك السبب او ان يكون في طبعه على كل حال
وكيف تفرق الاقسام جاز ان يكون على تلك المحاذات والمناسب
وان لا يكون في طبعه ان يفصل بعلاقة من الوضع وعد هنا ان كل قابل
نقل عن امر ان او وضع ففيه مبداء حركة وليس طبيعي يجب ايضا
ان يكون في هذا الجسم مبداء ميل في الوضع واعلم ان الفقص مما يصح
ترجاه من الانسان والمكنوف بعد هو ان كل جسم لطرا عليه ما لم
يكن مبداء ما فيه بالطبع بل بقصده عن سبب خارج او النفس مواصلة
تحرك بحسب القصد ويحدث ميلا لم يكن في الجسم فليس يصح ان
يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم فان الكلام الزائد
وان فقص وتجد للزائد مقاومة ما يحد الكلام فاعمالهم
يجب ان يرجع فيما يلي النواحي فتجد بالعكس فيما ان كنت في
الاشهات قصدنا ان ان كل جسم طبيعي بمقدم مبدا او حركة مستقيمة — ارغب م
وان الجسم الذي لا يفارق مكانه بالطبع ففيه مبداء حركة وضعية مستديرة
ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبداء حركة مستقيمة ومبداء
حركة مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي يحرك في
الوضع واذا كان في غير موضعه الطبيعي يحرك اليه على الاستقامة

في التحريك المبتدا الواقع بقصد النفس كالكلام المسلم
الواقع بسبب قسر خارج فانك ترى بعض الحيوان
مختلف بحركة لبدنه والقوه واحد تحت
ما في بدنه من الميل الثقيل صح

لانه عند ما يتحرك الى مكان بعينه باستعماله لا يخلو اما ان يكون فيه
مبداء ميل الى حركة مستديرة او لا يكون فان لم يكن فاذا حصل
في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل وجب من ذلك ان لا يكون
فيه مبداء حركة مستديرة لا في مكانه ولا خارجا عن مكانه وان حصل
فيه هذا الميل كان هذا الميل غير زائل تا تعالجوهر بل امر يحدث له في (ليس ح)
مكانه الطبيعي ولا يكون العلة فيه الا مماسة لمكانه الطبيعي على وضع او
حصوله في حيز طبيعي على وضع ما وتلك المماسة وذلك الحصول لا يوجب
ميلا عن حال الى مثلها بل لا يوجب تبريا عن ذاته الى مثل ذاته فليس
اذن موجب ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان اخذت الملاقي
الحاصلة لا بتوسط طبيعي او اخذته الحاصلة بتوسط طبيعي او اذا حصل لا
مشكلا حسبها في حيز طبيعي فقد عينها ج هذا الميل فان البحث في ذلك كله
واحد والكلام واحد ولا الضا لك ان تقول ان النفس المحركة
تاخذ هناك في التحريك والامالة اخذا مبتدأ بعدما لم يكن يحدد
القصد والارادة بعدما لم يكن فقد منع هذا الضا وبني انه غير ممكن
ان تقع مثله الا وهناك مبداء ميل في الطبع فمحال ان يكون
هذا الجسم المستقيم حركته في غيره ذلك الميل لازما وان كان لنفس ارادة
عن ارادة طبيعية دايمة دام ذلك الجسم موجودا والا يلزم على هذا
حال المستقيم انه تارة يتحرك في غير مكانه ويسكن (وتارة يسكن ويتحرك ح)

في مكانه وكلاهما طبيعي له فلذلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم المستقيم
حركته في غير مكانه ويسكن بحركة في مكانه ويكونان كلاهما طبيعيين في
احد الحالين واما لا يلزم هذه لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على
الاطلاق على ما سر حتى بل الطبيعي هو الذي بعضه طبيعي اذا لم
يكن على حال او رق امضي هذه الطبيعية الزائلة وبني بوضع معين
منه ويكون المبداء واحدا واما الحركة المستديرة فان المبداء الذي (فيهما ح)
ابنت انه يوجبها بالطبع يوجبها كيف كان واما ان كانت طبيعية
على الاطلاق وان كانت ليست بطبيعية مطلقا بل الحركة المستقيمة
التي بعضها طبيعي عند عارض كان ذلك عند فقد ان الوضع
الطبيعي فمحال ان يعرض عنه وجدانه وكما يطلب ان يكون
الطبيعي ما بعد الا اذا كان فارسك كان اينما اولى بالجسم من الى (هو وضع ح)
فلك من الوضع الذي ليس فيه الا البث به وضع اولى به من وضع فليس ان
هذا الميل لا يكون حادثا عند الوصول الى المكان الطبيعي بل ان كان
فيكون على القسم الاخر وسواء يكون مع دائما جاوا كان في الجسم مبداء او
حركة مستقيمة وجب ان يجوز مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك
عن غير الطبيعي اليه بالاستقامة وان يكون في جسم واحد بسيط اذا
كان في غير مكانه الطبيعي ميلان الى الاستقامة وميل منه الى الاستدارة (ميل ح)
فيكون في جوهر واحد امور متقابلة موجودة متقابلات معا كالحركة معاللات

يمنع حتى يكون بينهما وسط فان الوسايط امور كانها تخرج من
الطرفين وانما يمنع القوى امر اخر ودي على الوسط اذ كان
من شان كل واحد منهما ان يقبل الاقل والاكثر فلو لا تعريف
على جهة الاخرى فيكون لها حصول بحيث قوتان قوة واحدة
وهي اضعف والنقص من الطرفين وكذا الاستقامة والاستداره
لا تقبلان الاشتداد والتنقص بان ياخذ الاستقامة قليلا
الى الاستداره والاستداره الى الاستقامة وتصير بعقبه
مستديرا كان مفارقة الاستقامة دون ومواصلة الاستدارة
دون من غير ان تقيد مفارق الاستقامة وسوذا قد استدار
قليلا وهو بعض قريبه او فارق الاستداره الى الاستقامة
كك واما الانحناء الموجود في القطوع فليس سبيله من الاستقامة
والاستداره يودي الى احدهما فاذا كانت الاستقامة
والاستداره لا تقبلان الاشد والاضعف فكك
لا يقبلها الغوان عليها فلا يحدث قوة متوسطة بين المقيم
وبين المدير فلا يكون ايضا بها الاجتماع على سبيل الامتزاج
فظهر انه لا يكون في جسم واحد مبداء حركة مستقيمة ومبداء
حركة مستديرة معا ولا يجتمع منهما ومما قيل ان الجسم

وهو لا يرى ان ذلك الاخذ والوجود في التوسط
لان مستقيم ولا الى منحنى بل المستدير المستقيمان المنحنيان
يفارق الاستقامة صح

المجرد

مبداء

المجرد بالبحث فيه مبداء حركة مستديرة وليس فيه حركة مستقيمة
لان هذين المبدئين لا يجتمعان ولان ذلك الجسم قد بان من امره انه
لا يصح على كله ولا على اجزائه مفارقة موضع الطبيعي واما الاجسام الموجودة
فيها قد يفيها مبادي حركات مستقيمة والذي يكون حيث يكون فيه جهة
الطبيعي طرا اصناف من الحركات واحدة حول الوسط واخرى عن الوسط
وثالثة الى الوسط واحدة بالعرض هو ان حال الحركة الطبيعية فحقيقتها
ان تتوقف حال الحركة الى الطبيعة واذا اعتبرت بحسب الوضع
والوضع فهذه الحركات على هذه العدة ولكن لا يكون طبيعية
في الحركة التي بالعرض تقول ان الحركة

اما التي بالعرض صح

التي الطبيعة مبداها اما بالذات ومنها ما هي بالعرض فهو ان يكون
الشيء لم يتحرك من نفسه مفارق ان اول او وضع او كيف او كم بل هو
مقارن لشيء اخر مقارنة لازمة فاذا تبدل لذلك الشيء حال فثبت
الكائنات له بالعرض اما في الاين والوضع فهو على وجهين على ما علمت فانه
اما ان يكون ما حل اليه يتحرك بالعرض هو من نفسه في مكان وله وضع
وقابل للحركة الا انه لم يفارق مكانه ووضعه بل الشيء الذي هو محمول فيه
قد فارق مكانه وهذا الملازم له يلزم ان تقع له لاجل حركته ما هو
حصول في حيز يقع اليها اشارة غير الجهة التي كان يقع عليه الاشارة فيها
او تقع له جهة وضع اخر بالقياس الى جهات واما ان لا يكون من شانه

ان يكون له اين ووضع في شانه ان يتحرك مثال الذي يعرض له
ما يعرض للمنتقل من مفارقة اين ووضع ومن شانه ان يتحرك اما في
الاين كالمنقول في الصندوق وهو ساكن في مكانه والقاعد في السفينة
والسفينة متحركة واما في الوضع فاما اذا ادمجنا كرة في كرة ووقع الصفحتان او
او بالطبع او بغير ذلك فحركت الكرة التي فيها حتى يتبدل اجزاؤها التي لها
الى اجزاء المحيط بها نوازي جميعها الحركة في الوضع فان الكرة الداخلة المفروضة
به يعرض لها ما يقول فيه ان كل جزء منها يلزم ينتقل فينتقل وكل ما يعرض
او لا يتصل نسبة ما بين اجزاء الكرة الداخلة واجزاء المحيط بها ما يتصل نسبة اجزاء
الكرة المحيط مع اجزاء مكانها فان كان اعتبار الوضع انما هو بحسب
القياس الى اجزاء المحيط الموضوع فيه او المحاذية للموضوع عليه وبالجملة
الى اجزاء ما يمس ذا الوضع مماسة محيط كالكرة في كرة او مماسة محاط
كالفلك الاعلى بالقياس الى ما يماسه من داخله فلا يكون الكرة الداخلة
قد تبدل وضعها فان كان الوضع ليس باعتبار المماسات بل باعتبار
الموازيات والمحاذيات في الجهات فيكون الداخلة قد تبدل وضعها ايضا
فان كان الوضع ليس باعتبار المماسات بالذات فانه لا اجزاء
منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط فكيف بل
الاولى ان يكون قد تبدل الوضع الذي له بحسب الكل بالذات
ولم يتبدل الوضع الذي له بالقياس الى ما يحويه والوضع وضعان وضع

بحسب الكل

بحسب الكل ووضع بحسب شيء ومن هذا القبيل ما يعتقده من حركة
الهواء العالي مع حركة فلك القمر فان تلك الحركة ليست كما يظن بل
قد ذكرنا ان هذا العرض كان من جنس تحرك المتحرك لا بذاته وفيه
واذا كانت كرة على كرة فانها اذا تحركت ولم تتحرك ما تحتها
بل زحفت على بسيط غير متعاوق من وجه حركتها لم يندفع العالم
في وجهها فاما عالما مانع من ان يكون الداخلة منهما يتحرك بالخارجة
عليها ما فيه على سطحها من غير العلاق فالسبب الذي في تلك الحركة
ان كل جزء يفرض من النار قد يعرض له بسبب الفلك كالمكان وهو بالطبع
يتحرك الى المكان الطبيعي له ولكن عنده لازما اياه ملتصقا بالصاق
طبيعي يوجب لزومه اياه وان زال ما يوجب الالتصاق بالهواء
والمماسة فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظ
لما يلاقيه فيكون حركة الجسم العالي بالقياس الى الفلك حركة بالعرض
في الوضع ولو كان الماء وهو الهواء مصاقبا الترتيب الطبيعي الذي ...
بل مع اجابته الموضع الطبيعي اعني السطح المحيط الطبيعي حتى لم تبق فيه
ارجحيات ... ولا اختلف اجزاؤه ما يقوم عليه من الارض لكانت
مع حركة الهواء في اي الجهات تحرك بسكن الماء ليس مصاقبا الكرة
المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في الكرة الامر به انضغاط
بعضه الى السفل واختلاف في بعض اجزائه من تحت فاذا ...

ر تتشبث

ر ملتصقا

الامر

ارجحيت الى ...
وارجحيات ...
ص

الحركة الهوائية بسبب اجزائه العالية فيكون الامر على عكس الترتيب
واما ان لم يعرض لها السبب المقول بعرض من ذلك كالتمييز
بسبب المكان الطبيعي على الوضع الطبيعي فيجري على لزومه والاتفاق
به على ان الهواء قد عرض له السبب المحال والرياح امر به او جب
سيرا ما في اجزائه فهذا بيان حال الحركة بالعرض فقط من هذا النوع
اورده بعضهم في ان كان الحركة التي للنار قسرية وهي حركة دائمة
فقد وجد قسر دائم وهذا اختلاف الكلام فان كانت هذه الحركة طبيعية
ولجسمها حركة اخرى بالطبع كالنمو فيكون للجسم البسيط حركتان طبيعيتان
وقد منعهم من ذلك فهذا امثال ما يكون المتحرك بالعرض من شانه
ان يتحرك بالذات واما مثال المتحرك بالعرض الذي ليس
من شانه ان يتحرك فهو ان يكون هذا المقارن ليس مقارنة
شيء من الاشياء الموجودة في الجسم صورة او هيولى او عرضا في الجسم
فيصير له بسبب الجسم حد يختص بها الاشارة الواقعة على ذاته ولتصير كم
اجزاء كاجزاء الجسم ان [illegible] الجسم من الاجسام المقارنة له
فيصير له كالاين لاين الجسم وكالوضع لوضع الجسم فاذا حصل للجسم مكان آخر
تبدلت الجهة المصابة بالاشارة واذا حصل له وضع آخر تبدلت
حال اجزائه واذا [illegible] لذلك الامر كالاجزاء فقيل انه قد انتقل في
الاين او في الوضع وان كانت النفس صورة قائمة في مادة البدن

والجو — تشنيع — كالسمع — مقارنة جسم لجسم بل مقارنة ح — مختص ح

فاذا عرض

فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض وكذلك سائر القوات
التي يعرض لذلك الجزء الذي يقوم فيه النفس وحده وان لم
النفس بالبدن مقارنة بان يكون منطبعا في البدن الذي فيه فانه
لا يتحرك ولا بالعرض ويقال انه لم كانت النفس يتعلق بها انها
تتحرك بالعرض في الاين ولا يقال لها تسودت بالعرض في اسوداد
البدن ويجب ان يعلم انه ان كان التحقيق يوجب اما ادعى
الاطلاق وكذلك على النفس بالعرض صح الاطلاق هذا لكن اذا كان السواد
في العضو الاول الذي النفس تعلقه وان كان احد الامرين اوقع
العادة ولكن ظهور تعلقها بالنفس اشد كان مستبعد اكثر من ظهور
سائر استحالاته وذلك لان النفس يحكمون بان الجسم اذا زال عن
اصابة الاشارة ما زال بعد حصار اليه اشارة الى جهة ولكن
الشيء غير محسوس واما السواد فانه اذا حصل في الجسم واستقر فيه لم يلتفتوا
الى حصوله في شيء آخر ومقارنة له اذا كان ذلك الشيء غير محسوس
كانهم لا يحيلون الحصول في الحيز الا لموجود كان محسوسا او غير محسوس
ولا يوجبون التسود الا القابل ولعل الحاجة يخبر عنه ثم الكل
ما لا موصوف بموجود ولا اشارة اليه فهذا هو السبب الذي اختلف
به الامران عند الجمهور ولا يسبب غيره حتى يصف غيره
واذا علمت الحال في الاين والوضع فاحكم بمثلها في سائر الانواع

كان ح — فيه ح — محسوس ل

فانه قد يقال ان الشيء متسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو
بل جسم آخر تقارنه او تخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو بعض في الموضوع
وليس هو نفسه بالاعتبار كقول القائل ان الثياب اسود فان السواد ليس
موضوعه جوهر مع الثياب عرض له بل الجوهر القابل للسواد وقد يقال للجوهر
اذا كان ليس موضوعا اولا للسواد بل موضوعه الاول شيء هو للكره وهو
السطح فان السواد يعتقد ان محله الاول هو السطح ولاجل السطح يوجد للجسم
واذ قلنا في الحركة التي بالعرض فلنفرع الحركة التي بالطبع التي بالذات
وهي الحركة التي بالقسر لعلك تعرف الحركة التي تقابلها
في الحركة القسرية وهي التي يتبعها المحرك فان الحركة
التي بالطبع ولكنها مع ذلك موجودة في ذات المتحرك ليست بالقسر
ومنه ما يكون من يتبعه الحركة المتحرك ~~قبل الحركة القسرية ولنتكلم~~ الآن
فالتي بالقسر يقول لها الحركة التي بالقسر التي يحركها خارج عن المتحرك
بها وليس مقتضى طبعه وهذا اما ان يكون خارجا عن الطبع فقط مثل
تحريك الحجر على وجه الارض واما ان يكون مضادا للذي بالطبع
كتحريك الحجر الى فوق وتسخين الماء وقد يكون حركات خارجة
عن الطبع في الكم كما علمت مثل زيادة العظم الكائن بالاورام
او بالسمن المجتلب والذبول الذي يكون بسبب الامراض واما
الذبول الذي بالسن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي هو طبيعي الكائن

بل الجوهر الثانية م

مظاهرة م

ليس
لما طبع الكل فانه امر يحرك على حسب طبيعة الكل وكذلك ليس طبيعيا بالقياس
الى طبعه ذلك البدن بل هو لمخالفة تلك الطبيعة واستيلاء القاسر
عليها بسبب ان يكون الصحة التي بالبحران باستحالة طبيعية والتي يكون لا على
تلك الجهة باستحالة غير طبيعية وكذلك الموت الاجلي طبيعي من وجه والمرضي
والقتل غير طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية فقد تكون بالجذب وقد
تكون بالدفع واما الحمل فهو بالحركة الوضعية اشبه والدور القسري مركب
من جذب ودفع والدحرجة ربما كان على سبيل خارجي وربما كان
على سبيل طبيعي مع دفع احدث قسري واما الذي يكون مع مفارقة
المحرك مثل المرمي والمدحرج فان لاهل العلم فيه اختلافا فمنهم
من يرى ان السبب فيه رجوع الهواء المدفوع الى خلف الرمي
والتيامه هناك اليها بقوة ضغطه ما امامه ومنهم من يقول ان الدافع
يدفع الهواء والمرمي جميعا لكن الهواء اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب
معه الموضوع فيه ومنهم من يرى ان السبب في ذلك قوة يستفيدها
المتحرك من المحرك تثبت فيه مدة الى ان تبطلها مصاكات تتصل عليه
مما ماسه ويحرق به فكلما ضعف بذلك قوي عليه الميل الطبيعي
والمصاكة فابطل القوة بغير اللازم تحركه سبيل الطبيع فان اصحاب
القول بحركة الهواء وليس يبعد ان تكون حركة الهواء تبلغ
من القوة ما يحمل الحجارة والاجسام العظيمة فان الصوت العظيم

ظ الدافع

حصره ارسطو

ربما تكون البعاض تحمل ونهما جبال اوانهج فيها انحطت اركانها والرعد
بهدم الابنية المشيدة ويقلب قلل الجبال وتفلق الصخور الصم ومن المركب
من بعض العلماء المنفية من الفلك بتكثر البوقات والالحاح عليها وكيف
يمكنها ان تقول ان الهواء الراجح على خلف السهم اليها ما ضغط
ما قدامه الا اذا دام ومالم يجب حركته الى دام عند الانفصال حركته ما وراءه
وكيف يمكن ان تقول ان المحرك افاد للمتحرك قوة وذلك لانه لا يخلو
من ان يكون احدى القوى الثلاث الطبيعية والقسرية والعرضية وليست
طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية لان القوة المحركة في قوم عندهم الثاني جوهر
السابع عن الصورة واذا كانت في الحركة عرضا فكيف يكون طبيعة
واحدة عرضا وصورة ولو كان المحرك افاده قوة لكان اقوى فعلها في
ابتداء وجودها لم كان يجب ان ما هو من الاسباب والموجود هو ان
اقوى فعلها في الوسط من الحركة واما ان كان علة هذه الحركة حمل الهواء الذي
فقد يوجد لذلك علة وهو ان اقوى فعلها في الوسط من الحركة واما ان كا
الهواء يلطف بالحركة ويزداد سرعة والخراق لما سيعرض من الهواء الثاقل
للرمي فقد يوجد لذلك علة وهو ان الهواء يلطف بالحركة ويزداد
سرعة والخراق لما سيعرض من الهواء الثاقل للرمي ولا يوجد هذه
العلة هناك وقد قال قوم بالتولد وقالوا الا من طبع الحركة
ان تتولد بعدها ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد ولم

حركته م

فعلها

ممنوعا

ممنوعا ان تكون للحركة بعد ما هو منعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد
بعد ذلك حركة وهذا اشنع ما في حال التولد لانه يحدث حادث بعد
بعد ما لم يكن يحدث هو علة للحدوث وتلك العلة ان كانت علته
بان يوجد وجب ان يوجد الحركة الحركة الاولى مع الماسة وان كان
بان يعدم وجب ان يكون واما علة للحركة وان كان السبب مع وجود
بقاء الاعتماد فلم يجوزون سكونا ما بين مبداء الحركة موجود على
ما هو عليه بالفعل وليس هناك مانع عن الحركة من المتحرك ولا في المسافة ان
كان الاعتماد وايضا نعم ما الكلام في الحركة لكنا اذا حققنا الامر وجدنا
اصح المذاهب مذهب من يرى ان المتحرك يستفيد ميلا من المحرك
والميل هو ما يحس بالحس اذا حاول ان يسكن الطبيعي بالعراد القسري بالقسر
الآخر ويحس هناك من القوة على المدافعة الى يحصل تشده وبعضا
مرة يكون اشد ومرة يكون البعض بالانكسار في وحدة من الجسم وان
كان الجسم ساكنا بها فمن ذهب مذهب من يرى ان الهواء يندفع تدعم
سديدا وكيف يكون سديدا والكلام في المدفوع لذلك لان هذا الهواء
المدفوع اما ان يقر متحركا مع سكون المتحرك او لا يقر فان لم يقر
فكيف يقربا ملاوان اقرنا فالكلام فيه ثابت فان كان اسرع
حركة وجب ان يكون نفوذه في الخط اشد من نفوذ السهم فان
السهم انما ينفذ عنده ثم بقوة منفذة من حركة الهواء الذي

ما لم يكن وكل حادث م

فيه كالكلام م

فيندفع م

في الهواء كالكلام م

والهواء ظ

فصل هو اسرع الهواء او الحجر ويرد عن الامور القابلة فى وجه ما لا الحجر
السهم ورد فان كان السبب فيه ان الذى يلى نصل السهم الحجر
والذى يلى فوقه يكون بعد على قوته فقد وجب ان يكون السهم اسبق من
الهواء وجعلوا الهواء اسبق فان كان السهم اسرع فيجب ان لا يكون
الصدم للهواء الذى يلى السهم من قوة الاندفاع ما يقف به السهم الممنوع بالحائط
لولا دفع من خارج فان نفوذ السهم فى الحائط يجوز ان يكون ابعد
فى الهواء فان الهواء يحمله ويدفعه ثم يدافعه وان كان ذلك
من حدوث السهم ما يحمله جذبا يعود به دفعا للجاذب فيكون المحدود ساند
الحد اماما الى وجب الملازم له وهذه الشدة ان كانت قوية ول
معه حصل الفرق بذلك وان كانت متشابهة فقد دل
سببها فان تعسف فيكون السبب القوة والميل واما الى الاسباب التى
سعى جعولها فى هذا الهواء الذى يلى السهم ترتيب ولا يحملها الهواء فان
الهواء اما مانع المعال المحمولة فيه عن الرسوب يحرك شديدة
يصرفها معا وما لحق الثقيل والرياح اذا هبت على اغصان الشجر
تشمرها مع ذلك الهالا يحمل سهما لو وضع فيها صد الهواء الذى
يعل الحجر الكبير بالحرى ان يكون اجتيازه بقدر الحجر الصغار
مما يوجب كبرها وهولاء يظنون انهم اذا قالوا ان الهواء يحرك
اسرع محدث حركات متشابهة فى اجزاء الهواء قد

خلف

والسهم

والسهم موضوع فيها قالوا شيئا وليس كذلك وذلك لانه لا يخلو اما ان
يحدث هذه الحركة فى اجزاء الهواء قد ما شابه شى فيكون المحرك منها
يحرك بعد المحرك فقد استعمل الدعوى وان كان حركتها معا
فاما ان يكون معا والمحرك الاول يحرك معها او هو اقوى حال كان
مع حركة اخرى المحرك الاول فيجب ان يقف السهم بعده وان كان بعد
حركة فقد يقرب الشكوة وهو ان هناك حركة وسببا يسهل الحركة قائما هو
عن المحرك الاول واما حدث ارداد المحرك العسرى قوة عند الواسطة
فليس يضر فى ذلك فرض القوة ولا تنفع فيه حركة الهواء وذلك لان
الاشكال فيه قائم وذلك لان المشكل الاول ان يقال ان هذا
الهواء ما باله انما يكون فى اوسط زمان الحركة اسرع فانه ان كان
ذلك لاستفادته بالحركة تخلخلا اكثر فهو اولى بان لا ينفعل عن المصول
فيه لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما والاكبر حجما الاضعف قواما
فانه يكون عن تحريك واحد بعينه ابطأ حركة مما ليس كذلك وان
كان التخلخل المعتبر اماما للهواء المقصود فيه للنافذ فلم كانت
المحاكة فى الوسط اقوى فى التحليل والتلطيف من المحاكة فى الاول
مع انه دامت المحاكة على شى واحد سعى اما الى كر واما المحكوك
لكان لذلك معنى اما المحاك فقد لمنقف فانه كان على طول
المزاولة يصير اسخن فيكون على التلطيف اقوى واما المحكوك فلان

هذا هذوا اسكن حق

دوام الحكم علة لكون ما يوجد به ما بعده باسره وههنا لا الحاكي ولا
المحكوك واحد بل عدة بهم وعلى عكس قولهم ان المتحرك
كسلسلة مدفوعة دفعا ويكون كل جزء يعوضه حاكا بعد محكوك
بعينه وعسى ان يكون وجه اعطاء هذه العلة لهذا التزيد في الثبات
المنسوب الى القوة اوضح فعسى ان الحك اذا تكرر على المرمى اكثر
سخن اكثر فلا يزال يسخن بالحك اكثر والقوة المستفادة تضعف
الا ان التلطيف المستفاد بالسخن يكون مستدركا او موفيا على المنع
الذي يفوت بالضعف ما دام في القوة ثبات ما فاذا تم الضعف
عن القوة واستمر خرق ايضا الحك بلغ مبلغا لا يفي بتدارك الضعف

ضعف صح

على انا نقول في ذلك على هذه العلة كل القول وان كان قد يجوز

لا نقول صح

ان يكون ذلك من احدى معينات العلل المزيدة في الوسط فقد
اتضح ان الحركة القسرية كيف هي وعلى كم قسم هي وان كل حركة فعن قوة
تكون في المتحرك بها منه وهي اما قسرية واما عرضية واما طبيعية
والكلام على الحركة [illegible] انها من تلقاء المتحرك يتقدم في
امر ما يلي اصل النظر كيف وتشاح ما كان من حق هذا المعنى
ان يقع من البعض عنه والمناقشة فيما وقع من طبقات
اهل النظر فان معول ذلك على الاسم فقد حمل بعضهم المعنى
وبعضهم لمعنى اخر ولكل منهم ان يحمل ما حمله وليس لاحد منهم ان

يشاح

يشاح فيه غيره فمنهم من جعل المتحرك من تلقاء نفسه الموضوع ان
يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة وتلك الحركة مع ذلك ليس
عن سبب من خارج يعلق وضع موضوعه من جعل الثبات في جملة
المتحرك من تلقاء نفسه ويخرج الفلك من ان يكون من تلقاء نفسه
وهم مع ذلك يمنعون من ان يخرج الفلك من ذلك ومنهم من
شرط ان يكون له مع ذلك ان لا يتحرك فان اخذ هذا
مطلقا لم يكن الفلك ايضا داخلا في المتحرك من تلقاء نفسه ان
زعم على ان له ان لا يتحرك اذا شاء ومن غير زيادة شرط ان
من شانه ان يشاء وجعل في الفلك وليس له ان لا يشاء
امرا لنفسه او لا يجوز ان يشاء يلزم من ذلك معصيا لا يكون لو شاء
ومنهم من لم يشترط الا ان تكون الحركة صادرة عن الارادة

شيت صح

وانت غير مجبر على اختيارات الاستعمالات فانه ليس الا مشاحة في
التسمية فقط

في احوال العلل المحركة والمتحركة

والمناسبات بين العلل المحركة صح

واذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا في الحركة والمتحركات فحري
بنا ان نتكلم على احوال المحركين فنقول ان المحرك منه ما هو محرك لذاته

منه ما هو محرك صح

ومنه ما هو محرك بالعرض والمحرك بالعرض قد يصلح امره
الاتفاق بل المناقضة وبينا انه كم وجه يكون وانه قد يكون الشيء
محركا لذاته وقد يكون محركا لغيره بالعرض وقد يكون محركا بالطبع

وقد يكون بالقوة واما المحرك بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة
القدوم ومنه ما يكون بغير واسطة اذ لا بد للوسائط من ان تنتهي الى واسطة وربما كانت
الوسائط واحدة وربما كانت كثيرة وما كان من الوسائط محركا من
تلقاء نفسه لا محالة ان يتحرك فان كان متصلا بالمحرك
كاليد بالانسان سمي اداة وان كان مباينا سمي آلة وربما سميت اللطيفة
في الاستعمال وما كان من الوسائط محركا ليس من تلقاء نفسه بل ينبعث منه
الحركة ومع ذلك فله مبدأ محرك اول لا بواسطة فالاولى ان يكون محركه
مع محرك عارض مثل المحبوب او ضد الغاية مثل المخوف المهروب عنه والمحرك
منها ما يحرك بان يتحرك ومنها ما يحرك لا بان يتحرك فالمحرك بان
يتحرك يحرك بالمماسة وينتقل بالسكون منه ويكون ايضا ممن يتحرك
هو بالقوة ولا يستحيل وجود اجسام لا نهاية لها يستحيل ان تكون محركات
معا بلا نهاية فيستحيل ان يكون كل محرك متحركا فينتهي الامر الى محرك
لا يتحرك والى اول محرك متحرك اولا ودورة في التحريك والتحرك
والعلة والمعلول المراد انه يجب ان يكون الشيء مبدأ الامر مبدأ له
فيكون اسبق من الشيء مبدأه وأول المحرك يتحرك اما ان
يكون مبدأ حركته فيه فيكون محركا اما ان يكون مبدأ حركته فيه فيكون
متحركا بذاته او يكون مباينا له وليس في كل جسم مبدأ حركة
كما قلنا فان كان المباين يحرك التحريك الموافق لما تقتضيه مبداء

حركة الجسم لم يخل اما ان تكون تلك الحركة تعدل عنها جميعا بالسرعة
ومع ذلك فان المبدأ الذي في الجسم له ان يحرك وحده واما
ان لا يكون للمبدأ الذي في الجسم ان يحرك وحده فان لم يكن
لذلك المبدأ ان يحرك وحده فليس مبدأ حركة في الجسم وقد
قيل ذلك هو خلف وانت تعلم ان كل جسم فيه مبدأ حركة فقد
برهنا ذلك فان كان لمبدأ الحركة ان يحرك وحده لم يكن
المباين محركا على انه مبدأ اول للحركة بل محرك على احد الوجوه اما
بانه يعطي الجسم ذلك المبدأ او الذي يحرك متحرك الجسم ذلك
المبدأ او يعطيه قوة اخرى تعاضده على ذلك التحريك وتزيد فيه
او يكون محركا لانه غاية ومثال او موهم واما الذي يحرك جميعا ان
كان تحريك المباين من نوع تحريك مبدأ حركة الجسم كالمشارك
له وان كان المباين يحرك بخلاف التحريك الموافق فهو قاسر اما
جسم او غير جسم وقد قال قوم ان محرك النار الى فوق هو جاعل النار
نارا لان ذا جعلها نارا جعلها تام الاستعداد لتلك الحركة بعد ان كانت
بقوة بعيدة تتحرك الى فوق ليس الامر على هذا على حصل وذلك لان
المبدأ الذي يعطي النار تمام الاستعداد لتلك الحركة فقد يعطيه
المبدأ الذي به يتحرك وهو كما علمت القوة التي بها يتحرك وبحسبه
ان كان الاستعداد التام يوجب بعينه الخروج الى الفعل فيكون

تصدر م

ل
تعاضده

لست م

لم م

انه م

لا مر ذلك م

مبداء التحرك و محركا فانا لسنا نعنى بالمحرك الا الامر الذى هو مبداء
الحركة وعلى هذا النحو يجب ان يكون واجب الصورة التى بها يتحرك
جسم ما محركا بالصورة والصورة محركة بذاتها بلا واسطة ولكن من
ذلك ان يكون الصورة محركة لذاتها لانها تحرك كلا اوما دة فا
صورة مجسمة و ذلك لان الكل ليس هو احد الاجزاء فهو كل المجسم الذى
هو الكل بالذات ويحرك ذاته لا على تلك الحركة بالعرض لانه ليس
مما يتحرك بالذات ولو كان مما يتحرك بالذات لما كان اشتمال
الكل وهو موجود منه بوجه استحالة عن موضوعه الطبيعى وهو غير مفارق
لما جاوزه من الكل بل كان كلا على محركا بالعرض وقد يكون
الشئ محركا لنفسه بالعرض ولان ههنا حركة دائمة ما دامت السماء
قد ظهر امرها فههنا محرك اول غير متناهى القوة ليس بجسم ولا
فى جسم فلنعد الان نذكر المناسبات التى بين الحركات والمحركا
لتضع محركا محركا فى المسافة زمانا ولنتامل بل نصف المحرك
تحرك المتحرك بعينه فى المسافة زمانا نصف ذلك او اقل او اكثر
فنقول انه لا يلزم ان تحرك مسافة نحو ان يكون المستقل بتحريك
ذلك المتحرك عن حاله انما هو مجموع قوة المحرك فاذا انتصف
كان لها ان تحدث اعدادا او لعلها ان تحرك لا محرك بل المسه
التى بعدها ما يتعين فى نوع واحد وحس فلا يلزم ان العدد الحصول

ومحركا و مسافة و زمانا و لنتمم الحركة على انه مبدا الحركة طبيعة و على انه مبدا الجذب و على انه مبدا دفع و على انه حامل و لنتامل ما يلزم من اصناف المناسبات و لنضع محركا صح

لا محرك على العلها شيا ولهذا ليس اذا احدث صوت عن صبرة
جاورس يلزم ان تحدث عن كل جاورسة صوت للسمع اولا
حدث عن ما ية قطرة بعد من الصخرة يلزم ان يكون كل قطرة فعل
شيا بحسب بل عسى ان يكون لكل قطرة اعدادا و ما ان ينال فاذا تم
الاعداد وصل الاحر من القطران يستمر على ذلك المنهاج حتى يحدث
نقر محسوس على ان ههنا من المحركات ما اذا انتصف لم يتحرك
قوة كالحيوان وهذا الاعداد فى الحركات الميلية هو انطال المحل
المستقر فهما ربما قليلا حتى يدخل عليها مثل عرضه يعجز عن تحصيل القوة
المسلمة التى فيه فان فرضنا النصف فى المحرك على المشهور هو ان
المحرك تحرك نصف المتحرك فى ضعف المسافة فى ذلك الزمان
وفى المسافة نصف ذلك الزمان واما المحقق فعنده اعتبر ذلك
فيما يورده اما فى المحرك الطبيعى فانه لا يصح ان يعمر المحرك بحاله
والمتحرك قد نصف وذلك لان القوة الطبيعية يعرض لها ان
ينقسم بانقسام ما هو فيه فاذا انتصف المتحرك لم يكن كله المحرك
ان يحرك بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخمين والتقدير
واما الحامل فيجوز ان يكون قوة الحامل لا يعى ان يقطع ضعف المسافة
التى حمل فيها ما حمل ولو كان قادرا عليه فكيف يلزم ومعه نصف الثقل
فان كان الحامل يحمل بحركة طبيعية فانه عند وجود نهايته الطبيعية

صلابته م

الطبيعي

لا يتغير آلة المحمول ولا يضعف له مسافة الطبيعة الذي يحسن
الطبيعي اللهم الا ان يقع الابتداء من الوسط فحينئذ ان كان
المحمول عليه لم يسل من مثل ما حدث فيه ابطاء الى ذلك لا يحفظ هذه
النسبة لان حركة الطبيعة لا يسرع من الابتداء الى المنتهى بل كما
يمعن ازداد سرعة فلا يسرع حالة الضعف كان فارغا او حاملا
واما الدافع اللازم فحكمه حكم الحامل واما الدافع الرامي فربما عرض انه
يفعل في الاثقل اشد مما يفعله في الاخف فيفعل في الضعف اشد مما
يفعل في النصف فلا يحفظ تلك النسبة على ان الرمي لا يتشابه السرعة
والبطء في حدوده بل المبادي منه ابطأ وحتى ان الوسط منه اقوى
فلا يكون هذه النسبة محفوظة وكذلك الجاذب قد يكون على صورة الحامل
الجار وقد يكون على صورة الحامل الجار وقد يكون جاذبا بالقوة وللقوة
التي يفيض عن الجاذب حد ينتهي تأثيره في المحدث البعيدة فما فرع عن ذلك
لا يلزم ان يكون كلما حف المتحرك اصغر جذبه من مكان ابعد والمشهور
انه يحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة وليس يجب فانه
ليس يلزم ان يساوي المقطوع في نصف زمان الرمي لاني القسري ولا
في الطبيعي لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء والمتحرك في
نصف المسافة فالمشهور على عكس يفعل والحق ما يحفظ عنه واما اعتبار نصف
المحرك بنصف المتحرك فالمشهور على حفظ النسبة لكن يجوز ان لا يصف

انه م

ل يفعله

اليه م

انه يؤثر فيه فلا يلزم م

اما م

عبرت ل

والحركة في نصف الزمان م

المحرك

المحرك حافظا لقوته ويجوز ان يكون ابطأ من تحريك الكل للكل
فان اجتماع القوة وتزيدها قد يسرع من الحركة ما سوا زيد نسبة
الحجم الجزء من نسبة العظم الى العظم واما نصف المحرك في نصف
الزمان فالمشهور حفظ النسبة والاولى ان لا يحفظ لما علمت واما نصف
المحرك في نصف الزمان المسافة فكذلك ايضا على قياس ما علمت
وان يعلم ان التضعيفات من التضعيفات على ان ينتهي بهما و
حكينا ذلك مرات وهو ان التضعيف يؤدي بالمحرك الى ان لا
يحرك وبالمتحرك الى ان لا يتحرك وقد يقع اعتبار هذه المناسبات
بين الحركة والمحرك والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هي
متناهية وغير متناهية اذا اتى بهذه اذا تناهي الاخر لان الاجزاء من المتناهي
منه يكون بازاء متناه من الاخر وامثال ذلك الحكم ان
يقرن ما اخذ غير متناه بازاء افناء المتناهي فانه ان يقرن لم يمكن بينهما
مطابقة فلم يكن الحركة الغير المتناهية في زمان متناه او في
مسافة متناهية وحل مفصل ليس متناه عن المطابقة الا ان يعضل
مثل فرض الغير المتناهي مع المتناهي على ما اوجبه الفروض كان الغير
المتناهي متناهيا هذا هو كتاب السماع الطبيعي من كتاب الشفا

وهو مقالة واحدة

وهي عشرة فصول

تناهي م

اذ لم يمكن زمان غير متناه مع مسافة
متناهية بل كان متناه مع متناه م

الفن الثاني

الفن الثانية

فى قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها   فى اصناف
القوى والحركات البسيطة الاولى واما انه ان الطبع الفلكي خارج
عن الطبائع العنصرية   فى ان الشارع لم يعتبر فى الاجسام
البسيطة المذكورة وترتيبها واوصافها وما تحقق لها الشركة لها
بالطبع ومخالفة الفلك لها   فى احوال الجسم المتحرك
بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف الحركة بالدوران
فى احوال الكواكب ومحو القمر   فى حركات الكواكب
فى حو المحدد الساوى وما قاله الناس [illegible]

فى احوال الارض وسائر العناصر   فى مناقضة الاراء
الباطلة المذكورة فى علل سكون الارض   فى ذكر
اختلاف الناس فى الخفة والثقل واسقاط الراى الحق
من بين ارائهم   فى ان جملة الاجسام الملاقى بعضها
لبعض الى اخرها جملة واحدة   فى قوى الاجسام
البسيطة والمركبة وافعالها الاجسام [illegible]
اختلاف [illegible] اما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه [illegible]
وله قوة واحدة [illegible] مشتركة [illegible] يفاعل وعرضا ان يكون
فى القسم الثانى انه كيف يمكن ان يوجد فعولها ان هذا ايضا
يعقل على اقسام منها ان يكون القوى ان [illegible] صورة الجسم

الجسم

[illegible] فقط واما ان يكون [illegible] واحدا [illegible] وله قوتان واما ان يكون الجسم [illegible] من اجسام متمازجة [illegible] كل واحد منها قوة [illegible]

ل ما بعين لها او عارضين من خارج ومنها ان يكون احدهما صورة
والاخر لازما او عارضا ومنها ان لا يكون [illegible] بل امر يحصل
من مجموعهما صورة واحدة للجسم بها الجسم نوع واحد فلجواز الاول
وجود القسمين الاولين وللثانى حال القسم الثالث وهذا القسم
الثالث ايضا يعقل على وجوه اما ان يكون كل واحد منهما
مادة المادة فيكون عرضا فيكون [illegible] ولزم من ذلك ان
يكون المادة قد تقومت باى واحد منهما [illegible] ويكون
الاخر خارجا عن تقويم المادة فيكون عرضا فيكون كل واحد
منهما صورة وعرضا معا وان كان المقوم احدهما وحده
كان الثانى عارضا فلحق الامر بأحد القسمين الاولين واما ان
كان تقويمهما معا للمادة امر الحصل عنهما بالشركة فمجموعهما بالحقيقة
هو الصورة وكل واحد منهما جزء الصورة وكل واحد منهما لا يخ
اما ان يكون جزءا متميزا [illegible] كالجنس والفصل فى الامور
البسيطة التى لا يتميز كل منها امرا منفصلا [illegible] بل يكون
كاجزاء المركبات او لا يكون كذلك فان لم يكن كذلك لم يكن لكل واحد
منهما يصدر عنه وحده فعل خاص نوعى بل يمتنع ان يصدر عن
المعنى الجنسى فعل جنسى ثم [illegible] الفصلى مثلا ان يكون الصادر
عنه حركة مطلقة ويخصص نوعها بشركة الفصل وهذا مما لا ينكره

مادة بالفعل جوهرا [illegible] كذلك او لا يكون الا مجموعهما كذلك [illegible] كان لكل واحد منهما [illegible]

واما الوجه الاول فهو صحيح وذلك لان كل واحد منهما ليس وحده
مقوما للمادة ولا الصورة تقوم بقرينه والا لكانت اقدم منه
ذاتا وهو تابع لعرضه وهذا مما يكره اعني ان يكون شئ من الهيئات
يتقوم بهيئة اخرى بعده في الجسم البسيط بل هذا احد
واحد القسمين المذكورين واما ان يكون كل واحد منهما متقوم
بالاخر فيكون اقدم منه واشد تاخرا منه فيعرض لاجل ان الواحد
منهما لا يتقوم الا بالمادة او فرضنا انه لا يوجد الا فيها فهو
ما فرضناه الصورة غير مقوم للمادة اقدم منه لكنه اقدم
من المركب منهما اعني مجموع الشيئين وهذا المجموع هو المقوم
للمادة بالفعل كما فرضنا فيكون بالحقيقة اقدم مما هو معلول للمادة
فيكون اقدم من المادة وكانت المادة اقدم منه فقد
ظهر استحالة هذا القسم فلا يجوز ان يكون صورتان ليست احدهما اقدم
من الاخرى تتعلقان بالمادة بالشركة وان كان قد يجوز ان يكون
طبيعة واحدة بسيطة واحدة يصدر عنها ما هي صورة وقوة فعلية
كما هي طبيعة الماء البرد المحرك ويكون عنها من جهة مادتها
قوة اخرى انفعالية كما للماء من الرطوبة ويجوز ان يكون
قد يفيض عنها بحسب ليس الجسم قوة ميلية وبحسب كيف الجسم قوة
مسخنة ويكون احدهما اقدم من الاخر فان المسخنة قبل الميلية

المحسوس

اين

حيز ان المكتسب سخونته بالعرض يميل الى فوق او يكونان معا ولكن
احدهما بسببه تلك الصورة لذاتها كالسخونة للنار والبرودة
للماء والاخر بسبب الصورة مع عارض عرض لها مثل الميل اذا كان
الجسم عرض له معاوقة مكانه الطبيعي واما ان يكونا معا ولا سبب الا
الصورة الواحدة فلا يمكن وانت قد علمت الفرق بين الصورة وبين
هذه الاحوال في هذا الموضع وانت تعلم من هذا ان الجسم في مكانه
الطبيعي لا يكون سبب حركته موجودا من حيث هو سبب حركته اذ
لم يكن السبب صورته فقط بل الصورة مع شئ فلا يكون بالقصر شئ واحد
هو سبب الحركة الى المكان الطبيعي وسبب السكون ورد على المشكك
الذي يورده بعضهم وبحث انه لا شك في استحالة صدور الافعال
المختلفة الغايات اذا كانت المادة واحدة والقوة واحدة
والسبب الفاعل واحدا فاعلم ان القوة الواحدة يصدر عنها فعل
واحد وان الطبيعي الواحد لا يصدر الا عن قوة واحدة فان
كان ذلك الفعل الطبيعي واحدا بالجنس كحركة الماء والارض الى اسفل
فان باسر الحركتين واحدة بالجنس لا بالنوع فان القوة الواحدة
بالنوع انما تحصل غاية واحدة بالنوع فاذا كان الفعل الطبيعي واحدا
بالنوع فمبداه واحد بالنوع ولو كان مبدؤه واحدا بالنوع بالجنس
لكان البسيط الذي تشاركه في نوع تلك الحركة لا يشاركه في الغاية النوعية

النعل

فنعلم

لانها ليس كان ونعني كان في
امر واحد لها اما الاخر اكثر بها
سوى ماهي من حيز الهواء الى البعد
عن الفلك واما الساكن فلان يصير
كل واحدة منهما في البسيط الاول
بالنوع وكانت القوة واحدة بالجنس
لا بالنوع

بل في العلة الحسية والقوة الجسمية وبالجملة في زيادة فصل القوة في تلك الفصل
اما ان يحصل فعل القوة او لا يحصل فان حصل بسبب التحرك فيزيد عليه
الفعل وان لم يحصل فليس ذلك فصلا للقوة من حيث هي قوة
حكما في القوة من حيث هي قوة فيكون عارضا لا فصلا

امرام

في اصناف القوى للحركات البسيطة لا واما ان الطبع الفلكية
خارج عن الطباع العنصرية فقد عرفت مما سلف انه اذا كانت حركة
طبيعية مستقيمة او عرض لحركات الطبيعية احساس فقد حصل المتحرك من
الوسط وحصل المتحرك الى الوسط وعن الوسط فلا يكون هو الذي بالعرض
الى حد الوسط وليس هو مراده فيعرض له تارة ان يكون اقرب
منه وتارة ان يكون ابعد منه وليس ذلك لانه يتحرك الى الوسط
او عن الوسط لانه ليس يوجد بحركته الى ذلك القرب والبعد لوجها
ذاتيا بل انما يتحرك وهو على مداره لكن عرض له ان كان جزء من مداره
اقرب من الوسط الوسط المذكور وجزء ابعد كان له لاجزاء
مداره قربا وبعدا من شانه وان لا يتغير بالقوة وليس حركته اليها
بالقصد الاول بل القصد الاول في حركته حفظ مداره ثم يعرض منه
ذلك ولو كان بالقصد الاول لكان يقف عند حصول المقصود
ولا يفارقه ولكان يتحرك اليه من اقرب المسافات وهو المستقيم
لا على الاستدارة وعلى ان هذا القرب والبعد ليس يعرض للكل

و حيث المتحرك الى الوسط فليعلم
انه ليس يجب ان يكون المتحرك الى الوسط لا هو
انما يتحرك الى الوسط فانه اذا كان جسم من شانه او
لكنه يبعد بحركته عن الوسط فهو متحرك عن
الوسط ولا المتحرك الى الوسط هو الذي
يسمى لا بحركته الى على الوسط فانه ان
كان يورث بحركته الى الوسط فهو متحرك الى
الوسط وليس كلما يتحرك اليه يصل اليه
والمتحرك الى الوسط ليس يجب لا محالة ان يكون
الوسط مركزا له فانه وان لم يكن مركزا له
وكان في ضمنه فهو متحرك الى الوسط او متحرك
حوله ... الواحد بعينه هو مركز المتحرك
الى الوسط وهو المحدد للكل فان الوسط
يكون مركزا واما غيره فلكل الواحد فربما كان
المستقر المتحرك الى الوسط ليس مركزه وسط
الكل المتحرك الى الوسط ... صح

على الوسط انما يعرض لجزء من المتحرك على الوسط ليس موجودا منفصلا
متحركا بنفسه بل جزء موهوم متحرك بالعرض لو كان انفصل جزء موهوم
واما الفلكية فانما تتحرك في الوضع واذا كان كذلك ولم يكن هناك
متحرك مستقيم ولا حركة بالذات الى جهة الى او منه يتحرك اليها بالقصد
الاول فكيف يكون حركة بعضه الى الوسط او عن الوسط حتى يسمع
بذلك بعض المتوهمين الى العادة من النظار وهو تشوف المتحرك بالطبع
الى الوسط او عن الوسط هو الذي يسمى ثقيلا والمرسل منه هو الذي
من شانه اذا فارق مكانه الطبيعي ولم يعرض له مفسد ولا مانع ان
يبلغ الوسط فيكون راسبا تحت الاجسام كلها والمتحرك بالطبع عن
الوسط هو الذي يسمى خفيفا والمرسل منه هو الذي من شانه اذا فارق
مكانه الطبيعي وحصل في حد الوسط ولم يعرض له مفسد ولا مانع ان
يعود فيتحرك حتى يبلغ المحدد في حركات الاجسام الطبيعية فوق
فيكون طافيا فوق الاجسام المستقيمة الحركات كلها واما الثقل على الاضافة
والخفة على الاضافة فكل على قسمين ولنذكر قسمي الثقل بالاضافة فاحدهما الذي
هو طباعه يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين حدي الحركة المستقيمة حركة
الى الوسط لكنه لا يبلغه وقد يعرض له ان يتحرك عن الوسط والاول
تلك الحركتان متضادتين كما ظن بعضهم لانهما ينتهيان الى طرف واحد
ونهاية واحدة وهذا مثل الماء فانه اذا حصل في حيز النار والهواء

ان يبلغ الوسط فاعل الطافي من شانه ه

قوله ان يعود فاعل الطافي من شانه كلوه

تحرك عنها الى الوسط ولم يبلغه واذا حصل حجر الارض بالحقيقة في مركز الوسط
مثلا يتحرك عنه بالطبع ليطفو عليه فهو من هذه الجهة ثقيل مضاف
ومن جهة انه اذا حصل في الارض تحته وكانت الارض سابقة له الى
~~الوسط واسبق منه لا يتحرك عنه بالطبع ليطفو عليه فهو من هذه الجهة~~
ثقيل ومن جهة انه اذا حصل في الارض تحته وكانت الارض سابقة له الى
الوسط فقصر عنه كالارض خفيف فهو ثقيل بالاضافة من هذه الجهة
لقرب من الاول وليس به فانه هذا باعتباره وهو ثقيل بالنسبة الى الارض
في حركته الى الوسط ولكنه يبطئ ويتخلف عنه واما ذلك فاعتباره حيث
لا يريد من الوسط الحد الذي يريده كالارض بعينه وهذا الاعتبار غير
ذلك وكيف لا وربما شارك القطر السريع في الغاية اذا كان احدهما
بالطبع للصغر والكبر وكذا الحال ان يحقق في الخفيف المضاف [illegible]
الخفيف والثقيل المضاف لكل واحد منهما امران احدهما ان يكون الحركة [illegible]
اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحركا الى احد الحيزين واذا عني
بالثقل والخفة ذلك كانت الاجسام المستعدة للحركة دائما ثقيلة
او خفيفة والثاني ان يكون ذلك الميل لها بالفعل فاذا كان كذلك
لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية ثقيلة ولا خفيفة واما الجسم المتحرك
بالطبع على الاستدارة فانه لا ثقيل ولا خفيف لا بالوجه الاول
بالفعل ولا بالوجه الاول بالقوة وهذا الجسم قد سلف بيانه

بالوجه

بالوجه الثاني وقد بينا انه اقدم وجودا من هذه الاجسام الاخرى فان
هذه الاجسام طبائعها لا توجد مطبوعة على ان يوجد بها الا بعد ان
توجد اماكنها الطبيعية وانما تتحدد ~~اماكنها بهذا الجسم~~ فيجب ان يكون ذلك
لا على انها علل لاحداث اماكنها الطبيعية وانما تتحدد اماكنها بهذا الجسم
فهذا الجسم اقدم بالذات من بعض ما هو مع هذه الاجسام لا باعتبار غيرها
وما هو اقدم من جميع ما هو اقدم من البسيط والاولى ان يكون [illegible]
اقدم والاقدم من الكل [illegible] الى ان يكون اقدم [illegible]
لا اقدم [illegible] البسيط وذلك يلائق الحركات الطبيعية البسيطة تجب ان
تكون للاجسام البسيطة فان المركب ان كان لها مبدأ حركة بسيطة
طبيعية لم يخل اما ان يكون انما يصدر ذلك عن قوة تحدث عن امتزاج
قوى فيكون مقتضيا بمزاج عن مقتضيات القوى البسيطة فاما ان يتساوى
واما ان يغلب واحد واما ان يتفاوت فان تساوت [illegible] طلب حركة
غلب واحد فذلك الواحد هو قوة الجسم البسيط المقدم لا قوة المركب
لكن حركته مشوبة بابطاء لاجل معاوقة القوى الاخرى والمشوبة بالابطاء غير
صرفة ولا بسيطة مطلقا وان تساوت فالحركة مركبة من حركات
وكل بسيط يتبعه قوته وقواها وعنها واما ان لا يكون من قوة تحدث
من قواها بل يكون المزاج شرط استعداد الجزء لان يصدر عنها نوع
من التحرك اخر فلا يكون هذه الحركة بالحقيقة طبيعية وذلك لانها

فانها لا تقتضي طبيعة او يكون لها احياز طبيعية صح

منها فهو بسيط صح

قوة صح

قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية الاولية في الجسم فان تلك القوى تقتضي
جهة او تقتضي سماعا وسكونا كما بيناه الان انما هذا انما يصدر عن
ذلك وانحرف عنه قسرا فتكون بهذه القوة دخيلة على القوى الطبيعية
كما تدخل الحرارة على الارض والماء فيصعد بها وهناك قوة رجحت
بها لكنها تغلب وكما ان الارادة ايضا توجب خلاف مقتضى الجسم
من الحركة واذا كان كذلك فتكون هذه القوة الطارية لا تفعل
حركة طبيعية بل تفعل حركة مضادة للطبيعة وليس علينا الان ان نتكلم
في ان هذا يجوز وجوده او لا يجوز فانه من حيث يظن يجوز وجود
قوى بعد المزاج الاول من صورة لا غريبة عرضية فيتخيل ان هذا يجوز
وجوده ومن حيث يظن انه لا يجوز ان يكون الشيء بعد تقرره وتمامه
بالطبع فيظن ان هذا لا يجوز وجوده وخصوصا على سبيل ما يستكمل
الجسم الطبيعي نوعه ان كان ولا بد فبسبب من خارج والمبداء
غير مكمل للنوع بل طار بعد استكمال النوع وعلى ان
تحرك هذه القوة موجها الى مكان ما ويكون لذلك المكان
جسم طبيعي بسيط وبهذه القوة تحرك اليه ايضا جسما بالطبع فان كان
الجسم الطبيعي الذي لذلك المكان جسم طبيعي موجودا فالمركب
فالمركب بجنب البسيط وان لم يكن موجودا كان لمكان واحد بعينه
بالطبع اجسام كثيرة وهذا محال اللهم الا ان يكون ذلك المتحرك

قهرا

انه

بهذا

في حيز مخالف بالطبع مثل حركة تسخين الهواء ومثل هذه الحركة لا تكون
طبيعية لان الطبيعة لا تكون للاجسام التي تخرج عن ميل بالطبع الى ميل بالطبع
واما الارادية فلها غايات غير طبيعية واذا كانت الحركات البسيطة
اما مستقيمة واما مستديرة او المسافات البسيطة اما مستقيمة واما مستديرة
واما المنحنية وان كانت محصلة النهايات فليس تحصل واحدا او تجوز
ان تكون تلك النهايات للمنحنيات اخرى لا نهاية لها واما المستقيمة
فليس كذلك واذا كان كذلك فلا تعين للطبيعة البسائط سلوك بين
نهايتين للمنحنيات على نوع منها دون نوع واما المستقيمة فتتعين
منها وكذلك وان كانت غير متعينة النهايات من حيث هي مستقيمة
وعلى ان الماخذ المنحني غير بسيط مساوية لان المنحني لا يكون في وضعه
القضاء مشابها كالحراء كان محيطا او مقطوعا او البسيط مشابه
فبين ان الحركات المستقيمة والمستديرة البسيطة هي للاجسام البسيطة
كما ان للاجسام البسيطة حركاتها الطبيعية اما مستقيمة واما مستديرة
ولما كان لا يمكن ان تكون مستقيمة الا كانت جهة ولا تكون جهة
الا كانت محيطا بالطبع ولا يكون محيطا بالطبع الا ان يكون هو
المستدير المتحرك على الاستدارة على ما تكشف لك من
جميع ذلك والمستقيمة الطبيعية موجودة فالمستديرة موجودة
والاجسام التي لها في طباعها ميل مستدير كانت كثيرة

الطبيعية يكون للاجسام البسيطة
كانت الحركات البسيطة
تحصيل النهايات لما

او واحدة فانها حيث تخالف الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع جملة فان طبعها
كما قد وقفت عليه من الاقاويل السالفة يقتضي بعد ذلك مواضع
في الطبع مختلفة في الحركات مختلفة فلا يجوز ان تختلف بالنوع والا لم
يكن اذا حصلت مع اجسام اخرى بالتوهم في حيز فتحركت هذه الى
الوسط مثلا وتلك [illegible] لم تحرك بل سكنت او تحركت عن الوسط
او سكن بعضها وتحرك الاخر عن الوسط او سكن بعضها وتحرك
الاخر الى الوسط وذلك لانها بالطبع فانها متخالفة الطبايع بالذات
فتكون المتحركات الى الوسط ضدا والمتحركات عن الوسط
ضدا تخالف ذلك الجنس الاخر لكنها ان وجدت بعد ذلك مختلفة
بالطبع تكون الواحد بعضه موضعا طبعا فوق او تحت الاخر وواحد
تحرك ابعد وواحد تحرك اقرب وواحد عن مثله واخر
نزول مثله وذلك لانها بالطبع غير مختلفة الانواع بالطبع فسقط
هذا السؤال عمن قال لم اوجبتم اختلاف طبائع الاجسام التي حركاتها
حركاتها [illegible] لكل فلك طبيعة واحدة خاصة فانا لم نجعلها واحدة
بالنوع وذلك اذا كانت الحركة من الوسط او الى الوسط معنى
كالجنس لعناصر الاجسام لها معه الافق معنى جنس واما الخصيص
موضع بعينه طبعي فهو للنوع وعلى هذا تخالف الماء الارض
في الطبع لان الحركتين لا حقيقة المركز الا الثقيلة او الوقوع

ولكنها ان م
وجهات م
واحد م
حتى م

الخلاء لو لم يحدث الماء اذا زال عنه الارض وللازم الصفائح
على النحو المذكور والا لتحرك الماء اذا زال عنه الارض وللازم
الصفائح على النحو المذكور والا لتحرك الماء الى حيز حركة
الارض فهما واحد بالجنس لا بالنوع واذا عرض لجسم واحد باعتبار
مكانين حركتان احديهما عن الوسط والاخرى الى الوسط
مثلا كالهواء على مذهب المشائين لو دخل في حيز النار لهبط
واذا دخل في حيز الماء صعد فليس يجب ان يكون مخالفا لطبعه لان
ذلك لقصده حيزين مختلفين وغايته حيز واحد هو الطبيعي له واما اذا
كانت الحركة توجد عن طبيعة الجسم فيجب ان يكون طبيعة الجسم
الاخر فهو ليس لم يتبين عندي بعد الى هذه الغاية ولا اراه
واجبا وعسى ان نقول فيه عن قريب ما ليس عندي ويسقط بمعرفة
هذه الاصول سؤال من ظن انه يصل شيئا في ان كان اختلاف
الحركات يوجب اختلاف الاجسام في الطبايع فاتفاقها يوجب
الاتفاق فالارض على طبع الماء اما اولا فلان الاتفاق يوجب
توجب اختلاف الاجسام في الطبايع في الجنس فقط ان او
الاتفاق لا في النوع واما ثانيا فلان اختلاف الاشياء في
معانيها الدائمة واللازمة الدائمة يوجب الاختلاف في النوع
والاتفاق في ذلك لا يوجب الاتفاق والاشتراك في المحاسبات

في الجنس انما توجب اتفاق الطبايع
في الجنس فقط ان اوجب اتفاقا
بالنوع وثانيا ان الحركتان متعاكستان في الجنس
فيجب ان توجد اتفاق م

معه النوع ومع ذلك فهو من هذا الانس من حاساره ويأبى ان
امكن من الاجرام البسيطة التي ليس نوع طبعها نوعا واحدا ان
تتحرك حركة بسيطة نوعها بالطبع نوع واحد امكن انعكاس
النقيض فامكن ان تكون للاشياء التي لا تتحرك حركة طبعية واحدة
بالنوع بسيطة نوع واحد طبعي فجعل ما ظنه عكس النقيض بان المقدمة
وهو عكس نقيضها واما ما غلط في هذا العكس لانه اخذ المقدمة ممكنة وظنها
وجودية او ضرورية فاوجب عكسها في هذا النوع من عكس النقيض لا يصح
في المقدمات الممكنة اذا جعلت الممكنة جهة ولم تجعل جزءا من المحمول
كما لو قال قائل ان امكن للجواهر المختلفة التي ليس طبعها نوعها طبيعة
واحدة امكن للاشياء التي لا تشترك في ماهية واحدة فاذن
كان هذا العكس لا يصح فاعلم ان ما قاله لا يصح واما ان جعل
الممكن جزءا من المحمول صح العكس ولكن لم يكن ما يريده وكان
عكس نقيض تلك المقدمة ان ما ليس يمكن ان يتحرك حركة بسيطة
واحدة نوعها واحد فليس من الاجرام البسيطة التي ليس نوع
طبعها نوعا واحدا وهذا حق فعلم من هذا ان الطبيعة الخامسة
مخالفة لهذه الطبائع في مبادئ الحركات فيحال ان تكون
مخالفة لها في الامور الاخرى التي تتعلق بما يتعلق به كاحكام
الحرارة والبرودة لا جهات منعكسات على الخفة والثقل فالمادة

التي تشترك في جهة جسم كرة واحدة او صفة
واحدة صح

او صفة واحدة ان لم تكن طبيعتها وقوعها واحدا صح

اذا امكن

اذا سخن فيها التسخين حتى واذا جففت تخففت فلا حقيقة الا
وهو حار ولعرض لها اذا ابرد بشدة ان يثقل واذا انعلت لسدة
ان يرد فلا يحصل الا وهو بارد فتكون الحر والبرد منعكسين على الثقل
والخفة لا كانشقاقه وغير ذلك مما يوجد في الثقيل والخفيف
فالجسم الذي فيه مثل حركة مستديرة لا حار ولا بارد فيسقط
بذلك سؤال من يرى مشاركة ما من الطبيعة الخامسة وغيرها
وليست مما ينعكس على الثقل والخفة والذي ظنه وقال الهواء
يصعد من حيز الماء ويهبط من حيز النار فيكون جسم واحد متضاد
الحركة ومع ذلك لا تضاد ذاته فتضاد الحركات لا يوجب
تضاد الطبائع فاول ما فيه انا قد بينا ان لا من الحركتين غير متضاد
من الخفيفة واما بعد ذلك فقد يعرض عن شيء واحد قصدا
عنها حركات متضادة فيعلم ان فيهما ما هو متضاده واما
اذا كانت لاحوال متضادة فيجوز ان يكون مبدأ مثل هذين الحركتين
جسما صورة واحدة وقوة واحدة متضادين فيها وليس الاجسام
تكون متضادة الصورة بان يعرض لها في احوال متضادة
امور متضادة بل ان تكون متضادة في حركاتها التي بالطبع حتى
تكون من حركاتها غاية الخلاف
في الاشارة الى اعيان الاجسام البسيطة المذكورة وترتيبها

مبدأ

افعال متقابلة لاحوال متقابلة
فتارة يسكن وتارة يتحرك اذا توجب
التضاد اذا كان بحال واحد صح

الطالبة المكان بعينه فيوجب
ويكون مثال العين او متضادين نحو
مكان واحد بحاليه صح

داو ضا فيها واسفل لها بالطبع ومخالفة الفلك لهما والان فليس كحجر عليك
فماشاهده ان الحركة الصاعدة بالطبع ومخالفة الفلك لها والان
نحو السماء وان الهابطة بالطبع نحو الارض ويعلم ان للارض
ليس بدل من السماء بمنزلة المحيط والسماء لا بدل عنده للارض بمنزلة
المركز ولو كان كذلك كان لكل ان يتوهم سطحا او بارا يتحرك
للارض تحته والسماء ولا مانع كما لكل ان يتصل بالسماء لا مانع كما
ان يتصل بالسماء واذا لم يكن للارض بمنزلة المحيط وهو ايضا يتحرك على
الاستدارة يشبه بالكواكب ودغار بالشكول السماء هو الجرم البسيط
المتقدم المتحرك بالاستدارة المذكورة حالة وليس فرطا عن ان
يتحرك على الاستقامة وحركة هذه المستديرة من الزمان الطباع
واما الزمان المتقدم منها فليست كما علمت حركة قسرية ولا طبيعية ولا حركة
عرضية العارض بل حركة المحمولة وحركة بالعرض لكون الشيء لازما
للمتحرك والسماوات فقد تحققها شكل هذه الحركة هذا اذ حققت
علم الهيئة الذي يظهر من امر السماء انها مركبة من ارض وبار وضع
لصاد بعضها عن الحركة ان يستدير او يعصر احد عنصره الصعود وبعضه
الاخر الهبوط فيحصل حركة مستديرة كالسبيكة المذابة فان الحرارة
المورثة في السبيكة تعطف الصعود والثقل الهبوط فيحدث هناك
حركة مستديرة فهو ظن باطل وذلك لان الجسم الواحد اذا حدث

ولا بد على التقادير الى علمها ان لا يكون حرك ما من المحيط فالسماء هو الجرم الذي بمنزلة المحيط صح

مقتضيهما

ق

وسلان لا يحتبس فاما ان تمانعا واما ان يغلب احدهما واما ان
يختلف لاجزائه في ذلك كما في السبيكة فان الجزء المستقر
منه يغلبه الحر فيصعد بالاعلاء فاذا اعلى حدث فيه ميل الى حيزه الطبيعي
وانما يشتد عند مفارقة المستقر ولاجل اشتداد القوة عند المفارقة
ما كان منع الحجر ان زل اصعب من ازالة المستقر وعلى ما اثر بالبيه
قبل واذا حدث هذا الميل بقوة قاوم مقتضى التسخين فمال الى الاسفل
ونحى مستقره وقد عرض لما كان في الاسفل شيء عرض له من التصعد واعانه
مزاحمة النار اي من التوقف وقد عرفت التوقف فحدثت التوقف
حركة مستديرة لكون استدارتها لا على المستقر بل فيما بين المستقر
وبين العلو واما السماويات فلو حدث فيها استدارة للسبب المذكور
لكان ذلك لنفع فيما بين حيز العلو والسفل لا على الوسط اد سينه
الوسط الى المتحرك عنه والمتحرك اليه واحد والصافي ان الغار
الى في جوهر الفلك بطلب يصعد الا اي حد واي غاية ولكن
تحدد ذلك الحد من الجسم المستدير الحركة ويلزم جميع ما قيل الى هل
بالجهات فيما سلف والذين قالوا ايضا انها قد حدث فيها
قوة مراحة بحركة هذه الحركة البسيطة بعد احطاء وذلك لان
القوة المراجحة توجب من حيث موجب ما عنه او من حيث
العالة او بمنع الطرفي وليست المستديرة البسيطة من حيث

شعلت بحره رفعتها واشعلت الحجرة فانا الثالث ص

المستقيمة ولا من امتزاج من مستقيمتين متقابلتين فهو من هذا خطاء
قول من ظن انه لو لم يستثن اي السماء لزمها ان يتحرك على الاستداره
وان كانت مركبة من نار وارض اولا يمكنها ان يتحرك على الاستقامه
لاتصال كريتها ولا ان يسكن لتجاذب هوائها والذين قالوا انها ليس لها جهة
ل قوة اخرى استعدت لها الجسم الماء ومن يتحرك على الاستدارة بعد غير
استحالة فالوا حين علمت انه لما كانت هذه القوة لا تكون بسيط الحركة والذين
قالوا انها قد حدثت فيها قوة مزاحمة محركة هذه الحركة البسيطة فقد اخطاء
وذلك لان القوة المزاحمة توجب من حيث مع حيث ما عنه ان لها الحركة
خلاف مقتضى طباعها فقد جعلوا الجرم السماوي في تعب دايم اذ كان حركته
تقصر عن الحركة الصادرة عن محرك لنفسه حركة او سكونا وهولاء كلهم
جعلوا السماء خارجا عن الموضع الطبيعي وذلك لانه ليس من الجسم المشتركين
بسائط الذي هو من المركب على ما علمت ولاي جسم عال بعد جعلوا جهة له
هناك لقاسر ضرورة هذا ولما كان الحق ان السماء بسيط وانها بطبعها
قالوا يجب ان يكون شكلها الطبيعي كريا وانه يجب ان يكون الطبيعي
موجودا لها والا لوجد لها غير الطبيعي لكان يحصل جرمها كان زائلا عن
الشكل الطبيعي وكان يحصل التمدد والتحرك على الاستقامة ولان
يحرك الفلك الاستقامة كما علمت في الاصول الراشدة ثم ما قالوا
قطع الفلك حركة مستقيمة وقد قيل انه ليس لك فحصت لم يكون

الشكل

الشكل الموجود للفلك مستديرا محيطا به سطوح مستديرة والجسم الذي
يحرك بالفلك بالطبع يجب ان يتحرك الى ما يقبل بساطة ويقع ذلك
متوسط الجوهر بشكل بسيط مستديرا او يجد مكانا مستديرا فيجب
ان يجد هذا الجسم الفا الشكل البسيط الذي له وكذلك يا في وضع على الكرة
الا ان يكون بحيث كل من شأنه ان يقبل الكون والفساد وان يقبل
ما استحال اليه ويفصل منه ما استحال عنه ثم يكون بحيث يعسر طبعه
المستقيم الشكل الذي يقتضيه طبعه او غيره بسهولة كالارض لانها ليس
طبعها غير القوة للشكل بطلب التركب له ومع ذلك فهو قابل
للكون والفساد فاذا اسلم منه من يلقى الماء على غير شكله الطبيعي
لو كان علة او شكل العرض اذا كان عارضا له وكذلك الذي
مضاف اليه ما هو كان ارضا ولم يكن ارضا وهذا وجوا كلها
ان لا يكون شكله طبيعيا ويجب ليس يذكر الشبهة المذكورة في باب
كون كل جسم بسيط ذي شكل طبيعي وحلها فان ذلك يحتاج اليه في
هذا الموضع واذا كان لك جاز ان يسلم شكله الطبيعي بهذا السبب
لكن الحق ليس بهذه الصفة وليس ان يكون في الفلك من العناصر
المستحيل بالطبع اخرى لان الفلك لا يحركه كله واما من اخر غير
فلا يسلم ان يعد عن مقاربة الطبيعي بهذا البعد كله حتى يحصل ما
جزء منه في غير الجسم الموجود هناك وان يلغ ذلك الحد جزء

او يحمله م

(أن ينفصل منه أو لا ينفصل منه ح)

منه كان بأن ينفصل مثل الواحد أن لا ينفصل إلا أن يسطح
إلا أنه بل ينفصل دون ذلك فلا يعلم المخالطة الجسمية التي في الفلك
فيكون سطحه ذلك سطح جسم كري وأما أن ذلك ليس يجوز أن يكون
أن له مادة وأما بل ما هي الكون والفساد فليس على سبيل أي يبطلها
هناك بل على وجه آخر قد ذكر في موضعه وأما السطح الذي يلي الأرض
فقد أن يعرض له هذا إلا شيء بالمخالطة المفترسة وما كان رطبا سيالا
لان فإن سطحه ذلك الذي يلي رطبا مثله يجب أن يحفظ شكله
الطبيعي المستدير ولو لم يكن سطح الماء كان الشيء إذا طرح
من بعد ظهر محمولها لكنه يرى أصغر ولا يظهر منها أولا أجزاء دون
جزء وليس الأمر كذلك بل إنما يظهر أولا أطراف السكان ثم صدور
السفينة ولو كان يجب أن يميل الجزآن الطرفان إلى الوسط لأن
لم يكن الماء مستقيم السطح لكن الجزء الوسط منه أقرب إلى المركز
المتحرك إليه بالطبع من الجزئين الطرفين وكان يجب أن يميل الجزآن
الطرفان إلى الوسط وإن لم يكن ذلك ليصل إليه كاملا بل
لتكون لهما إليه النسبة المتشابهة المذكورة وتلك النسبة لا مانع
من طباع الماء عن أن تنال بدافع أجزائه إلى المركز تدافعا مستويا
تكون بعد سطحه عن المركز بعدا واحدا فيكون مستديرا وأما الجسم
فيسلم ولا يستوي على استدامة بالسيلان والذي يطيق عليه (بشكله الطبع)

(بتبدلها)

(مستديرا ح)

(جزء الطبع ح)

فيكون

فيكون الجسم اليابس يلزمه أن يثلم استدارة سطحه وأما الرطب فيلزمه
ذلك من حيث يلي اليابس ويطيق عليه ولا يلزمه من حيث يلي الرطب
لكن اليابس وإن كان كذلك فليس يستطيع أن يخرج جملته عن كرية تحيطها
خارجا عنها هذه التضاريس وقد استصح في العلم الأعلى من التعالم
فهذه الأجسام كرات بعضها في بعض أو في أحكام كرات وجملتها
كرة واحدة وكيف لا والمثل في المحيط متشابه والهرب عن الوسط
متشابه والوسط المتشابه يوجب شكلا مستديرا كما للقاء المتشابه
للمستدير يوجب شكلا مستديرا ولو كان بصاعقة ما يتحرك السهم
لا على قطره كالطول والعرض لا على قطره الأقصر حركة وصعد
وجه من ذلك أن يكون متحركا في خلاء موجود ضرورة ولو
تحركا على القطرين المذكورين لم يكن حركتهما في الخلاء وليس كان
عرض حركة لهما غير تلك الحركة وعرض إرادة قطريهما عن قصد
خلا ضرورة وأما الحركة المستديرة في جسم مستدير على لوجه
ذلك ما كان ولا لوجه عرض ولكن في الجزء الذي يجب حركة كلام
بالعرض كالأولى فنحن جسم يميل إلى أسفل بل أكثر كان يميل إلى
فوق وكذا ما يميل إلى أسفل إما متماسكا يحفظ الشكل أو الغالب
عليه ذلك المتماسك الغير الغالب الشكل لسهولته فيكون هذا
أرضا أو الغالب فيه ذلك فيكون هذا ماء والغالب فيه

(بذاته ح)

(يميل ح)

(وجسم لا يميل إلا أسفل ظ)

(فيه الأرض والماء رطبا سيالا أو الغالب ح)

فنجد قسمين منه ما يحرق وهي او الغالب فيه ذلك ومنه ما هو غير محرق او الغالب فيه ذلك صح

وما هو
الماء ولا نجد غير هذين فلا نجد البسيط الثقيل غير ارض وما هو سواهما
فهو مركب واحدهما غالب في جوهره واما الجسم الاخر فنجد البسيط
المستعمل علينا من جهة جوا محرقا وجوا غير محرق او الغالب فيه ذلك
واما سائر ذلك فمركبات فالجوهر المحرق يسمى نارا والغير المحرق يسمى
هواء ولكن لنا ان نكون في القسمة غير هذه الاجسام الاربعة الخارجة
عن قسمين احدهما مائل الى اسفل بذاته اما ممسك له واما سائل والاخر
مائل الى فوق اما محرق واما غير محرق فنجد الاجسام البسيطة بهذه القسمة
اربعة ولا يمتنع ان يكون قسمة اخرى يوجب عددا اخر ولا القسم غير
ان قسمنا هذه غير منفصلة حقيقية كل اردنا بهذا نوعا من التوقف وركنا
الى الاستقصاء لما بعد فان القائل لنا ان يقول ان الاجسام الصاعدة منها
ما هو ممسك له ومنها ما هو سائل وان الاجسام النارية منها ما هو محرق ومنها ما هو
غير محرق فان قال قائل هذا صحيح الى ان يتكلف الاستقصاء في هذا النحو
نجيبه فنقول ان المحرق النارى المجاور مجاه لا نجد الحس فيها الا غير ما وذلك
الحس يحاول الصعود لكنه لا يطاوق فيقف الا ترى انه لو جرى اجزاء صغارا
تصعد وان تكلف الرماد في اجزاء فليس يصعد الصعود وان كان كبيرا
وانه اذا ارتفع [illegible] فارقه العلة المسخنة لم [illegible] ما بل نزل مع انه يعجز
جوهره والممسك نفسه الصاعد لا يلبث صاعدا اذا زال القسر عنه
او فارقه الحس بل [illegible] ان يكون حجر النارى وصعود المماسك امرين

غير بيين عنها ونحن نتكلم في المقالة التي بعد عن طبايع الاشياء الفيها
وذلك اذا اماطت سائر الاقسام التي يورد نجدها امورا عارضة
غير [illegible] لا فصول ولا اعراض لازمة فلنقنع بما ذكرناه من ان نارا وارضا
وماء وهواء فنجد الارض ترسب تحت الماء والماء يطفو عليها
طبعا ونجد الهواء يميل ميلا شديدا ما دام تحت الماء واذا
علاه وقف فلم يمل الى جهة ونجد النار سواء كانت صرفة او لحس
او مع لطائف الارضية تنصف تكون صاعدة والصرفة لا تشف ولهذا
ما يكون الذي يلي الذبال من الشعلة كانه خلاء او هواء وهو شديد الحر او
ودخان او هواء في الى الصرافة والقوة فيعمل اسفلها الكثر فاذا
لم يقدر ان يعمل اسفلها عمل فيه نورا واضاءه وكثير من
الاشياء المشفة اذا ازيل عنها الاتصال في بالسحق والدق واحدث
سطوح كثيرة يبطل بها الاتصال المعين على الاشفاف ابيضت و
ازرقت مثل الزجاج المدقوق والماء المزبد والجمد المجرود ولئن
كان هذا الشيء حجة على [illegible] النار ونقول في النار
الصرفة والدخانية متحرك في الهواء الى فوق ونجدها كلما كانت
اكثر كانت حركتها اشد واسرع ولو كان ذلك لضغط
ما يحويها قسرا منحطا الى اسفل لكان لاكبر ابطا وصغر [illegible] واضعف
حركة وذلك لما كان العلة جذبا او دفعا وكيف الدفع ان المدفوع

يلى ح

الذبالة الفتيلة والجمع الذبال ص

المجرود

جرد القطن حلجه ق

ارجح لم

لا تتبدد اجزاؤه الطبيعية بتبدد اجزائه ولو كانت الحركة بالضغط لما
كان ارتفاع النار اسرع من ارتفاع الهواء في حيزه فان المضغوط
لا تكون قوة حركته اقوى من قوة حركة الضاغط مع ان ذلك انه لا يصلح
ان يكون للجسم الخالص بالطبع مكانان واحد بالطبع ويجمع من هذه الجملة
ان النار اميل الى فوق والارض اميل الى اسفل وما هو اليبس اشد في
جنبة امعائها اعظم فليس ما هو من الحار فهو اسخن ويستعلم هل
كان في حقيقة البرد كذلك فاما عن قرب و مما يعجب قول من ظن ان
النار البسيط في مكانها الطبيعي نادية لا تحرق وانما هي كالنار التي
تكون في المركبات واما اللهب فهو المحرق وليس يعلم ان ما تشتد
المحرق في حرارة اللهب لا بد ان يكون له علة فان كانت تلك
العلة هي الحركة فيجب ان يكون النار بالسرعة قد تسخن واما ان قالوا
ان هناك سببا اسخن من خارج فليدل عليه فانه لا يستطيع
من السحابة السخونة فالسخن هو النار التي كان لا بد فيجب ومع
ذلك فان اللهب ليس بنار صرفة بل مركبة مع المتفقين بارد و تنقصها
مرداب ثم مع ذلك فقد ليس ان تلك النار العالية لو كانت
غير محرقة لما اشتعلت كل دخنة تتصل بها الرجوم وفيها الشهب والعلامات
الهائلة وهذه الاجسام كلها لو تصح منها امرها انها قابلة للكون
والفساد وانما الواجب ليس بحث عن حال الجسم الحاس ابل

ايبس ح
جنبة د
فهذان يسكن حق
الماء ح
فيتحركه د

الجسم الذي ليس فيه مبدا ميل مستقيم لا يخرق

في احوال الجسم المتحرك بحركة اولية
بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف التغير وما لا يجوز فنقول اولا
ان الجسم الذي ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة بالطبع فليس من شأنه ان
يتحرق وذلك لان الانخراق لا يمكن ان يوجد الا بحركة من الاجزاء على الاستقامة
او مركبة من استقامات من جهات النافذ المخارق وبالجملة
جهات الخرق وكل جسم قابل للحركة المستقيمة ففيه لا محالة مبدأ حركته
مستقيمة طبعا او قد عرفت ان ما لا ميل له فلا يقبل الميل واذا كانت
الاجزاء التي تقبل من ميل لها مانع للقسر ما لها جهة كالتبادر عن الخرق
لو امكن لها ولكن فلكون فيها مبدأ ميل الى الالتئام وذلك على الاستقامة
ضرورة فكل جسم متحرق ففيه مبدأ ميل مستقيم فليس قابلا للخرق فالجسم
المحدد للجهات الذي فيه مبدأ ميل مستدير فقط ليس قابلا للخرق
ومن هذا يعلم انه ليس برطب ولا يابس فان الرطب هو الذي يتشكل
ويخرق بسرعة واليابس هو الذي يعسر ذلك ببطء ثم نقول ليس
كل جسم قابل للكون والفساد ففيه مبدأ حركة مستقيمة وذلك
لانه اذا حصل متكونا لم يخل اما ان يكون في الحيز الذي يخصه بالطبع او في حيز
اخر فاما ان يقف فيه بالطبع فيكون عن حيزه الطبيعي طبيعيا له وهذا
محال واما ان يتحرك عنه بالطبع الى حيزه وذلك كما علمت بميل مستقيم
او لا يخص الميل الى السرعة الميل عنه في كل اشغال الى حيز ما سوى

ففيه ح
ما ليس فيه مبدأ ميل مستقيم ظ
فان كان تكونه في حيز آخر ح

الانفعال المستقيم مثل عن ذلك الحيز ان كان يكون في حيزه الطبيعي فلا
يخ اما ان يصادف الحيز فيه جسم غيره بالعدد او لا يصادف ولا جسم
اخر فيه غيره فان ورد على حيزه فيشغله هو لكليه او هو هو جسم اخر
من طبعه فكان حيزه مثل ذلك حالنا وذلك مح وان صادف مشغولا
بجسم اخر وذهب هو واخرجه ثم استحال هو الى مكانه يكون حيزه
وذلك مما يصار اليه ويستعمل بالحركة فيكون من الاحيان التي الهيا حركة طبيعية
فيكون من الاحيان التي اليها حركات مستقيمة فاما ان يكون في غاية
الجهة او دون الغاية وفي الحال يكون محتاجا الى ان يحدد على الجسم غير
الجسم الذي يشغله في حيز غيره فيكون من شانه ان يتحرك اليه بالاستقامة
كما علمت و هذا الجسم المنكوس هو الجسم الذي هذا مكانه الذي يشغله بالطبع فهذا
الجسم فيه مبداء حركة مستقيمة وبقي وجه داخل في بعض هذه الاقسام وهو
ان يكون هذا الجسم بعد كونه حاويا لحصول الجسم الشاغل لهذا الحيز الذي
هو كالكل له لا المنكوس فيكون الجسم الذي حيزه فاصل للحركة على الاستقامة
وهذا اشارك له في طبعه بعد المنكوس فهذا الفصل قابل للحركة على الاستقامة
واذا كانت الاقسام هي هذه وكان بعضها محالا وبعضها يوجب مبداء
حركة مستقيمة فكل جسم منكوس فيه مبداء حركة مستقيمة فليس يكون
فالجسم الذي فيه مبداء حركة مستديرة بالطبع ليس بمنكوس بين جسم اخر
وهو جسم اخر بل هو مبدع و تبين انه لا بد من جسم يحدد جهتي التحدد

علمت م

د
اي

وكل جسم ليس فيه مبدا او حركة مستقيمة م

وله ولك يحفظ الزمان م

الجهات فلا يزول عن حيزه ولو زال لم يكن هو المحدد بالذات
للجهة ولقول ان طبيعة لا ضد لها و الا لكان للنوع الاخر اللازم
عن طبيعة ضد فان اللازم النوعي عن الضد ضد اللازم النوعي عن الضد
ولو لم يكن ضد اله لكان اما موافقا لا مقابلة بينهما فيكون معنى
عاما ليس لزومه عن الضد احد الضدين من حيث هو ضد فانه لو كان
لزومه متعلقا بخصوصية فيقتضي ان يكون اما متعلق بمعنى او ملزوم معنى ذلك
المعنى عن المعنى الذي يخصه هو لاحق للمعنى العام واللاحق للعام عام يخصص
بخصيص العام فالنوع المخصص لا يجوز ان يكون لازما للضدين والحركة
المستديرة المشار اليها من نوع ليس يخصه فلا يكون لازمة لطبعه
والضد فيقتضي ان يكون اللازمان متقابلين وتح اي متقابلا
كالمقابل او مثل الضد وعارضا لا يشرط في وجوده لان يكون
معقولا بالقياس الى ماهية بالعرض عن ضده ولا اشتراط في وجوده
ان يكون معه وح ان يكون متقابل كالعدم والملكة حتى يكون احدهما لازما
لازما وهو حركة المستديرة والاخر انما يلزمه عدم هذه الحركة ولا
يلزم عنه حركة اخرى لو لزمت لكانت ~~المادة المتجهة~~
~~مبداء حركة فيه البتة~~ فهنا لم يتجه مقابلة فيكون للاخر اذا وجد
القوة المضادة للقوة الفاعلة للمستديرة حاصلة في المادة
وكانت المادة المتجهة لها لا مبدا حركة فيها البتة وهذا مح او يكون

الضد الذي بها ضد لكان للنوعي
واللازم للضد الاخر فان لا يكون
تعلقه بخصوصية صح

يرز
مقابلة لها فيكون للاخر اذا وجد
القوة المضادة للقوة الفاعلة للمستديرة
حاصلة في المادة فكانت

د
المتجهة

مبداء حركة حركة هذا الجسم الذي هو ضد الجسم المستديرة قوة وصورة
غير تلك القوة المضادة للصورة التي هي مبداء المستديرة وكون في
جسم واحد مبداء سكون ومبداء محرك وهذا محال بل يكون الجسم البسيط
انما يتقوم بصورتين وهذا كما بيناه محال فاذا لم يكن ضده بالفعل فعلى ما
ولا مضاد والاتحاد والسلب لا يليق بهذا الموضع لعل ان الفعل
فعل مضادا او متوسطا واذا كان متوسط موجودا كان مضاد
لا محالة موجودا وكان له مبداء وكان الذي هو الطبيعة غير القوة المحركة
على الاستدارة فكان ذلك اولى ان يكون ضدا على انه لا واسطة
بين حركة مستديرة وبين كل ما يفرض ضدا لها وقد بين مرارا من قبل
فبين ان الصورة الفلكية البسيطة لا مضاد لها فبالطبع ليس لا يكون
الفلك متكونا عن بسيط بل هو مبدع وذلك لانه ان كان متكونا
عن جسم اخر ولا محالة ان لذلك الجسم مادة فلم يخل اما ان يكون تلك
المادة قبل حدوث صورة جوهر الفلك خالية او يكون لابسة
لصورة اخرى فان كانت خالية مادة بلا صورة البتة وهذا محال
وان كانت لابسة لصورة اخرى فلا يخلو اما ان يكون مضادة لصورة
لا يجامعها فيكون تلك هي الصورة الفلكية المقومة لمادة الفلك
وهذا امر طاري ولاحق مما يتقوم مادة الفلك دون تلك
الصورة فلا يكون هذا صورة الفلك والقوة الاولى هي فلا

ضده م

الحركة م

كانت م

ويمتنع كونها مكون للصور الفلكية ضد وليس لها ضد او يكون تلك الصورة لا تنافي الصورة الفلكية بل تجامعها م

يكون حدوثها كونا للفلك بل استحالة لا بالجوهر الفلكي ثم ينظر
انه هل يكون المادة الفلكية مع تلك الصورة لازمة لحيز التحدد غير
متحركة ولا قابلة لعوارض التي تتعلق بالحركة المستقيمة فحينئذ كان الفلك
موجودا قبل تكونه وان لم يكن كذلك بل كان في ذلك الوقت غير
لازم لحيز التحدد وقابلا للمستقيمات لم يكن مع وجود الحركات
المستقيمة وامكانها تحدد جهات فوق وتحت وبالجملة فان الذي
يحدد الجهات للحركات المستقيمة لا يجوز الا ان يكون موجودا
ويكون المستقيمات موجودة بل ان مادة الصورة الفلكية
موضوعة لصورتها لا غير لانه ليس لها عن اي شيء قابل للضد
لانه لا مادة هناك قابل للصورة وهذا حكم لا كثرون والعقول
على انه ليس عنصر الفلك عنصر الاجرام الكائنة الفاسدة وليس
اذا اشترك شيئان في معنى جامع يجب ان يكون استعداد
ذلك المعنى في كليهما واحدا لانه ان كانت الحيوانية تستعد في الكافر
لمثل ما يستعد له في السواد ويعلم ان طبيعة المقدار فيهما نوع
واحد يستعد لاشياء مستعد لنفس المقدار لنفسه هو الموضوع والمادة
بل هناك طبيعة ومقدار فان صح المقدار لا يختلف طبيعته فيهما
فلم يصح لنا المادة [illegible] الحامل للمقدار طبعهما واحدة في النوع
وليس اذا اشتركا في قبول المقدار يجب لنا [illegible] ان يشتركا في كل

قابلة للحركة المستقيمة وعند ذلك لا يكون فاذا لم يكن كانت مع تلك الصورة م

الحق م

اذا اتفقنا في ان السماء ذات جسمية والارضية كذلك يلزم ان يكونا قد اتفقا في العنصر كما ظن بعضهم فانه ليس م
في الحمير والكافر طبيعة الحيوانية تستعد في الانسان الحمل والمستعد له واحد م

الاستعداد فليس اذا القوى شيئان فرادوجب ان يبقى في كل امر لا
لا استعداد فرعره المادة لغرعره الصورة لوكان لها استعداد
صورة اخرى لكان فرطبيعة هذا الجسم ليس يعمل الكون والفساد
المستقيمات وعرض ما ذكرناه من الحركات والدليل انه ناقض
هذا بان الاشياء تكون عن اضداد وصور جوهرية يكون على
ضده حمل الجوهر بل معناه ليس الصورة الجوهرية تبطل عن هيولاها بالقوة
وتحدث بعدها ولم نعلم انا انما لقوله هذا في كل جوهر بل انما
لقوله في الجواهر المركبة من مادة وصورة ولا كل الجواهر المركبة بهذه الصفة
بل جواهر الاجسام البسيطة التي لا تشترك الا في المادة وصورة سطحية
فان المادة فيه لكون الجسم البسيط عنها وتبلغ اما ان تكون لا صورة
فيها وهذه ... او يكون لها صورة لم تبطل فيكون اما ان الذي البسيط
بل مركب الصورة واما ان يكون بسيطا كما ... ما قدمنا الصورة
الاولى وهذا الذي لازم عارض لا حاجة اليه في لعومه فليس هناك يكون
بل استحالة او استكمال فاما ان كانت هناك صورة فبطلت
لوجود هذا الفلك الصورة من الضد لها وليس الضد كل ما ليس الشيء
فقد يجتمع ... مضاده بل ان يكون في المادة ما ليس هو مثل
الطعم مع اللون والشكل ما لا يجتمع فان كثيرا ... لا يجتمع ليس بمضاده
بل ليس يكون في المادة قبول لهما ولا فعل بالشيء ولا يجتمع في المادة

الاعدام كالانسانية والكوسجية اشياء
اوفى فانه ايعلم اولا انه ليس المراد
بهذه ... الجوهر يكون عن ... م

مع الشرح

قوله لما فان الصورة كالانسانية والفرسية بهذه الصفة
وليسا متضادين وذلك لان المادة وان كانت قابلة لهما
فليس هيولا اولها بقوة للحصول مشتركا او قوتين متوافقتين
بل كل واحد منهما مما يحتاج المادة فيه الى تهيئ استعداد بازاء
امور توجد له فاذا حصل استعداد احدهما بطل استعداد
الاخر لكن ان يكون لا استعداد لهما معا استعدادا اوليا
حتى يكون ضدا او يكون كقوة واحدة مشتركة بتضاد الواحد واحد
على ما لصح في الفلسفة الاولى ولعدها كله فلا يخفى ليس يكون حلاف
العدم من حلاقه والذي يدعيه هذا المتكلف فلعل الشريف الفلك
طبيعة ضادة مثل الثقل فقد احسن عنه ومع ذلك فلا كريم
مما لا يكون لعوارض الفلك ولو احتج اضداد لا تحصل
ما دامت طبيعة موجودة كالخلاوة للعسل فان الحلاوة وان كان
لها ضد فان العسل عن قابل له في ظاهر الامر واما كل ما ليس صورة
وانه لا ضد لها وانها لا تنعر ولا تنعز الامور اللاحقة لها
وان كان لها اضداد كما انه لو كان طبع العسل يحب لا تعد
صوره ليعقب حلاوة ... واما لا تحصل والذي يقبل الخ
الحكم انما استدلوا على ان طبع السماء لا ضد لها لاجل حركتها لم
يعرفوا ان طبعها يعني وان حركتها صادرة عن الاختيار

فهو ان لا يكون
لس

والتقعر م

مباين للمادة واصلا عن ... القوة فان كان محركها نفسا او ادراكا مباينا فليس محركها طبيعيا ح

وتارة يقولون ان محركها امر فما ينكرون ان يكون للطبيعة ضد
فانه لا يستحيل لا محالة ذلك من حركة تصدر عن النفس او من ان
اخرى عن طبيعة فالجواب عن ذلك ان جوهر السماء صورته وطبيعته
هي هذه النفس اللازمة لها وهذا الانحصار بالطبع فانك ستعلم في
العلوم الكلية ان كل انحصار فلم يلزم لم يكن انحصارا صادقا ولكنه
ربما لزم عن اسباب خارجة يبطل ويكون وربما كان مبدأ الفعل
ذاتي طبيعي وقد علم ان النفس لا ضد لها واما اذا كانت صورة
مادة ولم يكن لها ضد يبطل بالنفس ولم يصح ان جوهر المادة عن
صورة اصلا استحال ان يكون هذه الصورة من شان المادة ان
تفقد ... وهو ان مبدأ هذه الحركة النفس هو الذي لو كان
مبدأ هذه الحركة لا ضد لها واما المحرك العقلي المفارق للقوة فليس
هو المحرك الذي فيه كلامنا هاهنا بل هو المحرك المعشوق للنفس
تحت مثال الكل ... المشوق للتقبل به وكل استكمال
بالتشبه كما ستعلم بعد بان ان هذا الجرم لا يقبل الكون والفساد
فلا يقبل النمو فان قابل النمو قابل في طبيعته الكون فهو غير قابل
للاستحالة المؤدية الى تغير الطبع فان من الاستحالات ما هو سبيل
الى تغير الجوهر مثل تسخن الماء فانه لا يزال يشتد حتى تفقد الماء صورته
واذ قد عرفنا هذا الجسم وانه غير متكون بعد ظهر انه غير فاسد وقد ظهر

تقبيل فلان اباه اي اشبهه ص

ان صورة

وكل متكون جسماني فاسد ولا يكون ان يكون جسماني متكون ح

ان صورته موجودة على ما نقول ان كل فاسد متكون ولا
البتة وشيء جسماني صورته عن مادته لا يكون البتة وذلك لان المادة
الموضوعة للصورة لا تخلو اما ان تكون معاندتها لتلك الصورة اولا
فان لم تكن كانت المادة باعتبار طباعها جائزا عليها ان توجد
لها الصورة وان لا توجد فان وجدت لها الصورة ليس يجب لطباعها
ان يكون لها ... ولا ... ممكن في طباعها ان توجد لها
الصورة وان لا توجد لها فليس الا ان ... هل يكون في قوتها ان يكون
لها هذه الصورة دائما ام لا فنقول ان كان يمكن ذلك على انها لم
تكن لا يكون ... هذه الصورة لها دائما او لا يمكن فان كان في قوتها ان
يكون لها الصورة دائما وليس في قوتها ان لا يكون لها الصورة دائما
بل قوتها على عدم الصورة محدودة واجب ان يكون ما يتعدى ذلك
الحد ... وجود الصورة ويمتنع لا وجوده والمادة والاحوال
الشريكة بعينها ... وهذا اختلاف الوضع ... كانت
تقوى على وجود الصورة لها دائما فتقوى ايضا على عدم الصورة لها
دائما وما يقوى عليه الشيء فانه اذا فرض موجودا لم يعرض منه كذب
واما المحال فلا يعرض لكن فرض هذا الممتنع الممكن الوجود يعرض منه المحال
على ما بيناه ولنفرض ليس ما يقوى عليه يكون وهو وجود الصورة دائما
وهو مع ذلك يقوى على عدم الصورة دائما فلا يستحيل ان يكون

يكون

انهما

يقوى عليه وقتاما فإن استحال أن يكون مما يقوى عليه لم يكن ما يقوى
عليه قال القوى عليه إنما يكون مقويا عليه عند فرض مقابله موجودا الممتنع
القوة عليه على قوة عليه لكنه يستحيل بعد فرض القوة كلا وسط إن
تفرض القوة الثانية بالفعل وإلا لكانت الصورة في زمان غير متناه
موجودة ولا موجودة معا فإذا كان هذا صحيح بالوضع ليس بكذب
غير صحيح فمحال أن يكون المادة تقوى على أن يكون لها صورة زمانا
لا نهاية له وهذا يبين أنه لا تقوى على أن تعدم لها صورة زمانا بلا نهاية
فليس شيء مما يفسد لا يكون أبديا ولا شيء مما يكون لا يفسد أبديا وليس لقائل أن يقول
إنه إنما عرض المحال لأنك فرضت المقابل وجودا مع المقابل حين فرضته
المتكون فيه موجودا ليس له خلاف

في أحوال الكواكب ونحو القول أن هذا الجسم السادس يدل الحس على أنه
متصل أجزاء ما خلا أوله في النسبة إلى الرؤية قال غاية مشف بعد
فيه البصر وفيه أجسام نيرة لذاتها مضيئة كالشمس والقمر والكواكب
وبعضها في الرتبة فوق بعض إذ يشاهد بعضها منها يكسف بعضا ويشاهد
بعضها بعمل اختلاف المنظر على ما يشهد به صناعة الرصد وبعضها
لا يفعل ذلك ويجد لطائفة من هذه الكواكب التي يحصيها وضعا
محفوظا لا ينقض عند بعض وطال لو حكى لعرف ذلك ونجد ما يتحرك
من المشرق إلى المغرب ثم يتحرك الضابط للمغرب إلى المشرق

متقويا عليه ح

بل هو كاذب ح

وهو مع ذلك تقوى على أن لا يكون لها تلك الصورة فيلزم أنه لا ما هو المواد تقوى على حفظ صورة لها إمكان عدم زمانا بلا نهاية ح

مع الحركة ح

لبعضها

ذلك

وذلك مما لا يحصى إلا مع وجوه يستعد في صناعة بعد هذه الصناعة
ويتحقق من هذا أن هناك حركات مختلفة فيعلم بهذا الاعتبار
أن الكواكب أجرام غير الأفلاك التي تحملها ثم يعلم أنها لا محالة
من جنس الجوهر الذي لا يكون إلا من جنس الجوهر الذي هو المبدع
أو فيحقق أن المتكون ما حالها والصحيح ذلك أن المتكونات
لا تحل الأجسام الغير المتكونة تحلل كالأثر الغريب فتكون لا محالة بسيط
إذ المركبات متكونة فتكون أشكالها كرية على ما يرى بالحقيقة والقمر
من جملة هذه الأجرام لا لون غير الضوء فيبين إذا انقطع عنه النور الذي
يوجب تجدده أول الأمر أن مبدأه وقوعه عليه من الشمس حراه
يتقدر ويتمم بحسب ما يوجبه وضعه من الشمس قربا وبعدا إذ يحقق المائل
ذلك العكس وإذا توسط الأرض بينهما كسف وأما سائر الكواكب
فكم أما الظن أنها تقتبس النور من الشمس وأما حسبت أنها مضيئة
بأنفسها وإلا لتبدل شكل الضوء المقتبس فيها بحسب الأوضاع
وخصوصا في الزهرة وعطارد اللهم إلا أن يجعل ذلك الضوء
بأجرامها فإن كانت ذات لون لم ينفذ فيما يرى في كلتيهما
أن ضوءه ونوره مستفادان من الشمس وأنه في جوهره ذو لون
في القمر المشبه سواد أما يرى فإن كانت تلك القمة غير ذي
نور القمر فليس نورها بذلك النور الذي يحس به من بعد وليس

يتحلل ح

يتسمت ل

خ المثبت ح

على السواء بل إنما على الوجه الذي يلي الشمس وإن لم يكن إنما لو كانت مستفيدة لا الضوء كليتها بل من حيث ينعكس عنها وهي إنما من تقارب الشمس وأما القمر فلا ذلك كذلك ح

ان يكون جوهره بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء به

سطحه وان كان ليس يدرك اللمع فلذلك ليس نسبته لونه وهو بعد

بلا لون فان ما ورا المتصل منه اعني ما اتصل اليه ضوء الشمس يكون اكثر

اضاءة منه او اكان كالسعا وقد توصل بعض الناس من ... البعض

الاجرام السماوية او لسلما انها مبصرة ان اوجب من ذلك ان يكون

ملموسة وان وردنا اشياء من الفاسد العلمية وما العقد منها في المساكن

ليكون انه لا مبصر الا وهو لامس ولكن ينعكس جهة اللمس اعم من قوة

البصر لكن نسبته قوة البصر الى المبصرات نسبة قوة اللمس الى الملموسات

فاذا ابدلنا يكون نسبة الملموس الى المبصر كنسبة اللمس الى البصر لكن اللمس اقدم

وجودا في كل من البصر فالملموس اقدم من المبصر وكانه لا يكون الشيء

ذا بصر اذا كان ذا لمس فكذلك لا يكون مبصرا الا وهو ملموس على الذي

نقوله في جواب هذه المغالطة المفتعلة التي لا يشك ليس جاهلها

يقف على انه متكلم بمعنا انه لو كان بينا انه اذا كانت اسماء

متناسبة فاذا ابدلت كهيئة مستقيمة لم يحتج الى ان يقام عليه برهان

وقد احتج وان كان اذا اقيم عليه البرهان على حس منه فانه على ظاهره

من الامور الداخلة في جنس اخر لكان لا اقيم عليه من البرهان في الهندسة

غنى عن ان يقام عليه البرهان في العدد وليس كذلك بل احتج الى ان

برهان عليه من صناعة العدد وكذلك اذا اقيم عليه البرهان في الهندسة

استضاءة م

الا م

المتخيلة

عند الناس ... م

الملون م

والعدد

والعدد ولم يقم عليها من الاسماء الطبيعية لم يلزم قبولها وبعد

ذلك فان ابدال النسبة انما يكون من الاسماء التي يكون في

جنس واحد يكون تلك النسبة فيها محفوظة في حال الاصل وفي حال الابدال

ويكون النسبة في معنى واحد بعينه يتحصل والنسبة جعلها معقولة مشتركة

فيها مثال ذلك انه لما علم ان الكل مقدار الى كل مقدار نسبة التي

هي محدودة في جملة كتاب الاسطقسات لا وقليدس

والكل عدد الى كل عدد نسبة التي هي محدودة في سابعة كتاب الاسطقسات

لا وقليدس وعلم انه كان للاول عند الثاني نسبة وللثالث عند الرابع

نسبة فكذلك لا شك ان للاول عند الثالث نسبة من ذلك الجنس

وكذلك للثاني عند الرابع نسبة من ذلك الجنس ثم بعد ذلك وضع كالمعقول

يتعلق ليس يبين ان هذه النسبة مقابلة لتلك النسبة لا تخالفها لكن الامور

الطبيعية ليس يجب ان يكون فيما بينها نسبة المعرفة من المقادير ولا الاعداد

من حيث هي طبيعية الا من حيث هي معدودة فان كان لبعضها الى بعض

نسبة فليس يجب ان يكون تلك النسبة محفوظة في جميع الطبيعيات

والحس منفصلا عن النوع في نسبة البصر الى المبصر وانه قوة يدرك الاول

الذي فيه وليست هذه النسبة نسبة اللمس الى الملموس في النوع بل في

الجنس من حيث انهما مدركتان او كانتا ... هذه النسبة موجودة

بين البصر واللمس ... ولا نوعا بل هناك نسبة اخرى لا تشابه

النسبة م

النسبة م

او معدودة م

ما من وجد السمع وجوده في الحيوان واحد مما مر وليست هذه النسبة
توجد بين البصر والملموس على النحو الذي ينقطع هذا المشكل لانه وان كان
يكفينا ان يجعل السمع من حس واحد وهو السمع للحيوان بانه الحيوان
كان لا ابدال فيه ان يعم وجود الملموس للحيوان متقدم على وجود المبصر له
اذ يجوز ان لا يتم الحيوان سامع جاز ان يلمس ولا عكس وهذا مسلم لا ينفع
فان ما من طباعه ان يلمس مطلقا فيقال ما من طباعه ان يبصر ان احال
فلم يبق واحدا واحدا السمع مطلقة بل ربما اوتي ان وجود المبصر له
~~اذ يجوز ان لا الحيوان بانه الحيوان كان لا ابدال فيه ان وجود الملموس~~
~~للحيوان متقدم على وجود المبصر له اذ يجوز ان لا يتم الحيوان سامع جاز~~
~~ان يلمس ولا عكس وهذا مسلم لا ينفع فان ما من طباعه ان يلمس~~
~~مطلقا فيقال ما من طباعه ان يبصر ان احال فلم يبق واحدا او واحدا~~
مطلقة بل ربما يقال ليس وجود اللمس لابد في الحيوان لذاته لا وجود له
الا في الحيوان فيكون ذلك احد من هذه مطلقا ويكون اتماما لذلك الحيوان
لا لان يكون معتبر الحيوان بل ماخوذا وسطا حتى يكون لنسبة بين
البصر والمبصر مشاكلة للنسبة بين المبصر والملموس فليسلما مسلما وليكن
لكن لم يحكم من جنس النسبة المبدلة التي لو كان من جنسها ايضا لم يحكم الا
بما لم يبرهن على انه ليس لا يلمس وذلك ادري انه في بعض الاجسام
ابصار ولا لمس وهو الفلك واما انما يعدم اللمس لا الابصار في الحيوان

قبل وجود البصر صح

اللامس

حر العاكس صح

المر

المركب وصاحب هذا الاعتراض يميل لهذا الراي مثلا الطاهر او البعود
لا ما كان فيه فصول واما المحو الذي في وجه القمر فهو ما له بالحرى
ان يقع فيه اشكال وعن الظنون التي تستكشف انه يرى فيه انه لا يخ
اما ان يكون ذلك في جوهره او خارجا عن جوهره فان كان في جوهره
فلا يخ اما ان يكون امتناعه عن قبول الضوء قائما عليه هو بسبب
انه مشف او ليس هو لا انه مشف ولكنه اما لا يصل لانه غير مستعد
له لكن ليست خشونة مقابلة للصقالة او كثافة اخرى مانعة لقبول
النور اما في جوهره واما لا امر عرض خارجا وان لم يكن في جوهره لم يخل
اما ان يكون ليس بساتر اياه عن البصر او ليست تشكل العرض له كما يعرض
للمراي من وقوع اشباح اشياء او اذا اوتيت تلك الاشياء فيه
لم ير معها براقه وان كان ليس بساتر اياه عن البصر لم يخل اما ان
يكون الساتر سائر الاجسام الموجودة تحت الاجرام السماوية فكذا
ان يكون هذه الاجسام مما يصح ان يكون ظنونا في هذا الامر
وان كل قسم اياه اراه فريق من الاقسام التشبيه يعرض ذلك
جوهره لعينه كلها بما قد مناه القول فيه من ان الاجسام السماوية
لا يركب فيها وان كل جرم منها بسيط متفق الطباع على احواله
التي يمكن ان يكون له في جوهره والقسم المنسوب الى انطباع الاشباح
فيه وما يقبل التي التجار والجبال مصورة فيه فظاهر ان لا انطباع ولا تحفظ

كان ذلك

في حيز العناصر او من الاجسام السماوية صح

في المرائي بحيث تتم مع حركة المرائي طولا وعرضا ومع اختلاف مقامات
الناظرين والخيال المرئي في القمر محطوط على سطح المرائي الصقيل لان ترى
منها ما ينعكس عنها الضوء لا الصقيل للخيال ولا للجمعان فقد كان ما ينعكس
الضوء الى البصر لا يؤدي الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى
البصر والعلم المنسوب الى سبب ثابت واقف تحت فلك القمر فقد
يمكن من ذلك من حصول اختلاف المنظر ولزوم ان يكون الساتر
تارة يرى ساترا وتارة غير ساتر وان يكون الموضع الذي يستره
من ضوء جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف مقامات الناظرين لئن
كان من جوهر الدخان والبخار كما نظن لم يحفظ على الدوام صورة واحدة
لا محو شعر القسم الاخر فهو ان السبب في ذلك في اجسام من جوهر
الاجسام السماوية قريبة المكان جدا من القمر وطبعها ان يحفظ
حركتها وضعا واحدا من القمر فيما بينه وبين المركز وانها من الصغر
بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من
الشكل المجتمع بها وانها اما ان يكون عديمة الضوء او تكون اضعف
اشراقا من القمر فيرى بالقياس اليه في حال اضائته مظلمة من مضيئه والقوى
ظلم لمن وذلك الانسحاق والفعال عرض للقمر من مماسة النار وطبيعتها
بعلم ان جرم القمر لا يماس النار اليه و... اليه فلك مدوره حوى
فلك حامله وبين حامله وبين حد العناصر بعد معتد به وان قطعا

ز ر للتخييل

الموضع

ر السحاق

من قطوع كرة الذي يتحرك بخلاف حركة حاملة هو الذي يلي النار
وهو الذي حركته تشبه حركة الكل وانه لو كان حامل مدوره
انحى الى المركز مماسا للنار لكان تلهب النار والهواء الاعلى يتبعه
في الحركة لكن ليس كذلك بل انما يتبع حركة موافقة لحركة الكل والدليل
على ذلك حركات الشهب التابعة ذوات الذوائب التي
علمنا من احوالها انها في الهواء الاعلى وانما يتحرك بحركة ذلك
الهواء الى المغرب وليست تلك الحركة للهواء بذاتها ولا للنار
اولها مبدأ حركة مستقيمة فذلك لهما بالعرض على ما علمت فيكون
الجسم السماوي الذي يماس الهواء الاعلى حركته تلك الحركة فلا يكون
حامل تدوير القمر وجرمه هو ذلك المماس بل يكون ذلك الجرم
الاخر حاجزا بالحيلولة بين النار وبين القمر وعلى ان ذلك الجرم مصونا
عن السحق الانام ساحق وان يمحق صقاله ما حق ولو كانت النار من السحق
فيه لكان مرور الدهر الطويل مما يزيد فيه ويؤدي اخر الامر الى
انمحاق القمر على التمام وهذا مما يكذبه الارصاد المتوالية والثاني لئن
وكذا الانمحاق لا يكون شيئا يحصل ابتداء في زمان بل ما دام القمر فيجب
ان يكون من حكمه ما نعلم وقد حسب بعض من ادرك زماننا من
شاع في الفلسفة العامية الموجودة من بعض نصارى بغداد
ان هذا السواد الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس

في الانسحاق

شارح ارجوزة

ولا يسفر بها ولم يشعر بهذا الغافل انه لو كان كذلك لكان ذلك الخال
مما لا ينقطع ولا يتفرق عن القمر بل يكون ثابتة عند المركز ثم لا يزال يبدع
في البياض ولم يعلم ان ذلك مما يكون في اوائل الاستهلال وبعد
ذلك الحاث مقداره عند تبدر القمر وبحس بزيادة القمر اذا اخذ
يزيد ضوءه فان تلك الظلمة من صورة المرئية تكون محفوظة ويكون
ظهورها بشكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر ولم يعلم
السواد والظلمة لا تسقى من جانب الجسم لاسود لئلى جانب
الى آخر وظن انه خرج وجها وابدع قولا شاذا واولى على الظن
انه لا يشبه ان يكون لكل كوكب مع الضوء المشرق منه لون يحجب
وذلك يختلف الضوء المحسوس لها فيوجد اشراق بعضها الى
الحمرة وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا من جرم
له خاصية لون فان النار انما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ما
ويختلف المرئي من اللهيب منها كلما في جواهر الكواكب ومخالفها الافلاك
في لونها محري ان يكون في جرم كانها الرصاصية
الظنون المظنونة في هذا المعنى بعد القول بان في الاجرام
السماوية حركة فلقد ظن من يرى ان الجرم الفلكي ساكن والحركة للكواكب
خارقة متدحرجة او غير متدحرجة وظن من يرى ان الكواكب مع ذلك
في الجرم الفلكي لا تخرق الا انها تحرك بحركتها على ان لا حركة له

اللون م

وبعضها الى الرصاصية م

باختلاف اللون الذي يخالط النور الاثري وليس من شأن اجرام بعينها واذ صح

[illegible] حركات الكواكب

انه

الا الا لا كره

في الاجرام

في الاجرام السماوية الا الحركة التي تعنيها الوضعية ولا انتقالية هناك
البتة واصحاب هذا الرأي ايضا قد تشعبوا شعبا فمنهم من زعم ان
الكواكب مع ذلك هو المبدأ الاول لفيضان قوة التحريك
عنه كالقلب مثلا او الدماغ في الحيوان مع سكونه ومنهم من
رأى مبدأ الحركة في جرم السماء اذ هو المتحرك بالذات ومنهم
من رأى بعض الاجسام السماوية تبعث بحركتها عن كواكبها حركة
التي تكون الحركة الملتئمة لها انما تلتئم من عدة اكر وكوكب واصل
اكثر الكواكب التي يسمونها المتحيرة وليس لبعض الاجسام السماوية ذلك كوكب و
ذلك هي التي تكون الحركة الملتئمة لها انما تلتئم في كرة واحدة وكوا
عدة مثل كرة الكواكب التي يسمونها الثابتة على انه لم يتبين ان اسبابها افعال
الكواكب الثابتة في كرة واحدة او في كرات منطبق بعضها على بعض
الا اتفاقا وعسى ان يكون ذلك واصحاب الغرر وهولاء الذين
جعلوا الكواكب غير مفارقة لمواضعها [illegible] مع ذلك فمنهم طوائف فمنهم
من قال انها لا حظ لها في الحركة اصلا ومنهم من قال ان لها حظا
في الحركة الا ان الجسم الذي يتحرك هو فيه الحركة التي تتحرك هو
ايضا مثل حركتها فعرض لنا لا ترى مكانها مثل السابح في الماء
او السابح مواجها منه سيل الماء فانه ان لم يكن سكونا
يعرض منه ان السابح السيل يقف موقف موضعه ولم ينتقل

لها م

هذا فان كان صح

منه صح

فكيفنا د

يفعل خلافه هذا التوقف منه سكونا لا محة مخالفه ومحادّ لمبه للسيلان
حركة مع انه لا يخرق المادة ولا فرق بينه وبين حال الكواكب
واما ما يحكي عن بعد من انه امتناع انخراق الجسم السماوي فمتعلق الى بطلها
امر اخص من ذلك المتعارف المسلم وسواء ان الحركة تحركه اما ان يكون
بتدرج او على استمرار وان يقول انه العوق بالدرجة لكنه
بات محو القوة جهتنا بعد العوق بانه ليس من وجه العوق لكن
المحول انما هو لاجل ساير وان العوق لا الاستمرار يؤدي الى انه
لو كان استمرار لا عطلته الطبع الا كانه قد صح ان هذه الحركة
لا تكون الا بالآلات او لا تسهل الا بالات اوضح ان كل حركة تحتاج
ان يعطي لها آلة في تحقيقها فيكون الطبع اعطت لهذه الحركة
ايضا آلات او يقول انه لو كانت الثوابت تتحرك لكان يجب
ان تكون سرعتها وبطؤها بقدر مدارها وسعتها مع قصر ذلك على
كانه لا يمكن ان تكون كل كوكب اثار تثبت من دائرة ملتقى سرعة
وبطئه التوافر معا من غير ان كان ذلك على السرعة والبطؤ كانه
لا يجعل سبب تكون السرعة والبطؤ لعلو اخرى بجعل مركز كل كوكب في مدار
ملتقى سرعة وبعض ذلك من غير ان يجعل على نحو لا يحتاج الى ان يقول
بسبب من هذا الجنس فانه كانه ضعيف او غاية في القوة الا انا لم
نفهم وجه كونه هوسا ولا معلوما فلنسم ولا بانه ذلك بانه بعيد

السماوية صح

والحضيض صح

فيه استمر على اختلافه صح

بها لم يكفيك ان يقول ان جرم السماء لا يتخرق ولا يمنع ان يعقد الفضا
ان الكواكب ايضا يجب ان يدور على نفسها بما عرفت من احوال الاجرام
واما ان للكواكب والافلاك حركة مخالفة للحركة الكلية وان ذلك
كيف يلتئم وكيف يمكن فعجب ليس يوجب الامر فيه على ان القسي الصاعدة
المنسوبة الى المحيط صورة هذه الحركات ثم تقر وتوضح ان ذلك
كيف يمكن مع الخرق وان المنسوب التي تحفظ انها تتحرك عليها
الكرات ثم يعطف بانه من غير تمام الدور كيف يمكن وان
الذي يرى من حركة الكواكب حتى يكون تارة بطيئة الحركة لا الة
بسبب الرجوع وذلك الاستقامة والاقامة وبسبب الاوج من
الخارج المركز لان الذي يثبت له مركز فلك التدوير قاسمين
تقطع من الدوائر التي على مراكزها سواء فيما سواه انما تقطع
وذلك بالقياس الى دائرة اخرى ومركز اخر اما للقمر فالدائرة
المائلة ومركز الارض واما للاخرى فالفلك المسمى المعدل للمسير ومركزه
الذي هو غير مركز الحامل والارض وكيف هو وسبيل ان يجمع ذلك
بالعرض لا بالذات او لا يجوز ان يختلف تحريك قوة بسيطة حسا قطعا
في حد واحد لغاية واحدة مختلفا الا الذي او اوجب الطبيعة اختلافا
بسببه ادخله بالجملة كما يختلف الاجسام البسيطة المتعجمة الحركة حتى يكون
في ابتدائها ابطأ ومن آخرها اسرع فذلك اولى ان ليس في حد

واحد بل في حدود محلة وتلك الجهة لا تعود ومنها السبب ان ~~تلك~~
~~الجهة لا تعود ومنها السبب~~ على ان للفلك الحكمة اسبابا عز فهمها لا يمكن
ان تكون موجودة في الاجرام السماوية وصاحب العادة ان يتكلم
فيه مثل هذا الموضع انه لم صار النيران اسفل افلاكا وسائر الكواكب
افلاكا ولم كانت كرة الكواكب الثابتة كثيرة الكواكب وكرة غيرها
واحدة الكواكب فمطلوب في الاول ان الاشرف والافضل
لا يحتاج في تتميم فعله الا الات وان احتاج فلكي الافعل وفي الثاني
ان الطبيعة عدلت فجعلت حيث الحركة واحدة احساما كثيرة وحيث
الحركات كثيرة جسما واحدا لئلا يجمع موثر حركات كثيرة مع موثر يقل
اجسام كثيرة وهذان الجوابان كالمقنع فيهما ضعف كثير ان
ردي جدا فان هذا انما يكون حيث يكون الجرم والحركة متعبا وهاهنا
الحركة كما يصح تلك بعد لذيذة مرتجة جدا والمجموع لا ثقل فيه ولا جهة
ولا سبيل بوجه من الوجوه ولا ممانعة للتحريك فلو اجتمعت كثيرة واجسام
كثيرة منقولة ما كان يعرض هناك موثر تعب لا يعرض مع الضعف
فهو جدا احد مما هذا هو الذي يلوح ويشبه ان يكون عندي غيره فان
لا يلزمه ما قلنا وعلى ان العرضة بان من امره في البحث المتقن الذي
حاوله بطلميوس انه اكثر افلاكا من لزم الحكمة ويجب ان يعلم
انه وجود كل واحد منها كالافلاك والكواكب على ما هي عليه من الكثرة

الكرة

احتاج

حركات

قلنا

والعلة والوضع والمجيء والصعود الكبير هو على ما هو عليه في نظام
الكل ولا يحور غيره الا ان القوة البشرية قاصرة عن ادراك جميع
ذلك وانما يدرك من غايات ذلك ومنافعه امورا يسيرة
مثل الحكمة في الليل والنهار والفصول واحوال القمر عند الشمس في الميل
وغير ذلك مما يذكره في مواضع اخرى وقد حث عليها الا ان يتكلم
في اوضاع العناصر تحت السماء في حشو جسم السماء
وما قاله الناس في احوال الارض وسائر العناصر يعول انه
الجرم المتحرك بالاستدارة حركة وضعية يلزم ضرورة ان يكون في
احوال في حال عند الحركة فان نسبت الاحوال كلها الى المتحرك
مقابل لها والا وهذه الحركة لا تتعلق بالكم والكيف وغير ذلك بل
لا يتوهم له تعلق الا بالمكان او الجهات والمكان والجهات
لا يكون لجسم منفرد وحده اما المكان فلابد في وجوده من الجسم الذي
المكان نهايته واما الجهات فلابد من ان يكون معه في الحد والمكان
مما قائمة اما في خلاء او ملاء والخلاء مستحيل فالملاء واجب ثم هذا
الجسم هو المحدد للجهات الحركات المستقيمة وسنبين فصل بيان ان بعد
ان يشكل هذا الجسم لا يوجد خارجا عنه جسم متحرك بالاستقامة ولا جسم
في الا محاطا به وهو في حكمه فيكون لا محالة مبدأ حركة مستديرة ويلزم
من جنس هذا الجسم ويكون من الطبيعة السابقة الكلام فيها فان ذلك لم
لم يكن هذا الجنس في السمة المتبدلة في الحركة مخصوصة بالعناصر

جسم خارج عنه فيعرض ان يكون لا جسم داخل فيه ويعرض ان يكون ذلك الجسم
ساكنا يتحرك بذاته حتى يصح اختلاف نسبة اليه فانه ان كان
متحركا خارجا ان يختلف النسبة التي مع سكون من الجسم الآخر واما الساكن
فلا يختلف النسبة اليه الا بتحرك ليصح المحاذي والمباين فيصح ان يكون نسبتها
للمتحرك اختلاف نسبة خاصة ليس النسبة الى الساكن فهذا يعرض ان
يكون دور بذاته الاجسام على جسم في الحشو ساكن بطبعه لكن يعقلنا ليس المتخيل
ان يكون جسم لا مبدأ حركة فيه وهذا الجسم الذي قلنا ليس يجب ان
يكون ساكنا فلنسلم ثم ذلك فيقول انه يكون الجسم ساكنا لا بالطبع كونه
وفيه مبدأ حركة فيعرض انه لو كان فارق مكانه الطبيعي لما كان اذا ما خرج
يتحرك بالطبع لكن الكلام فرض في وجه ساكنا وبالطبع اذ لو كان
امرا فرض بالمركز على في الامر الذي اوما اليه الاجسام فيجب لا محالة ان
يكون في موضعه الطبيعي ويكون من شأن اجزائه ان يتحرك اليه لو فارقت
وهذا هو الارض لا محالة وليس يجوز ان يكون حاشي الجرم المتحرك بالاستدارة
حشوا اما لانه يجب تشابه مع ما يماس الحركة الدورية وما بعد عنها فانه
لو كان مثلا حجرا او احدا لتحلل منه ما يماس الحركة وتحلل وسخن ولطف
على طول الايام واستحال جوهرا غير المشابهة كما يعرض عن الفعال
لو اكتفا على جزء من الاجسام الذي هذا ليسخن ويحك او يحمى وصحصح
ولم يزل بالفعل ذلك حتى يسخن ثم لم يزل مداوم عليه لم يلبث ان
يستحيل نارا كلطف ما يعرض له اشد من الذي في مقدورنا فان

لستم

كان الجسم

كان الجسم الطبيعي الموجود هناك في طبعه الاول من جنس الذي في الوسط
فيلزم ان لا يكون باقيا على حسه وجوهره ولا يجوز ان يكون في
من الاوقات هو الوقت الاول الذي استحال فيه لا حيث جوهر
آخر ناري لان كل وقت نفرضه نجده وقد يعدم عليه في قدر ما انه
زمان طول فيلزم من ذلك ان يكون دائما لا على حسه المتوسط
وجوهره فيكون كانه ان كان من جنسه وجوهره لم يكن ذلك الحشو
من المماس ليس من جنس الارض الذي حسه وجوهره ونحن لا نمنع
~~ان ... اذا كان من جنسه واستحال عنه~~ بل يلزم ضرورة
ان يكون ذلك الجسم نارا حيث كان ولا يجوز ان يكون في
موضع آخر من المواضع الداخلة في الفلك استقص للنار ويعرض ان
يكون ذلك الجسم الاستقص الناري اكثر من القدر الذي يقابل العناصر
معادلة او استقص النار اذا كان مع وحده معادلا
لعنصر عنصر في القوة فان زاد عليه نار اخرى كان فوق المعادلة
والذي هو فوق المعادلة هو غير معادل وغير المعادل اما بالضعف
والنقصان فيستحيل واما بالزيادة والفضل فيحيل واحدا من المعادلة
الى ... من بعد زمان ان يكون للنار هو بالزيادة فيكون به
العناصر مستحيلة بالاحالة وليس يختلف فان الحشو مختلف في الجرم
الدائم السكون بالجوهر ليس يكون غار ما قطاعه للجرم وان كان

التي في حسه وجوهره هذا خلف
فلا يمنع ان يكون انه كان في حسه وجوهره
عنه بل يلزم ضرورة ان يكون جسم

منه

يكون

مستحفظا لكماله ذلك بدوام سكونه والمثلى بمراعه جرم اجرام الحركه
بالطبع ان يكون لى كل واحد منهما جرم لتعارضه فى الطبع وليس
بمو يكون النار متلوة الى الوسط بالهواء والارض متلوة الى فوق
بالماء وان يكون صورة الهواء بحسب بعض عنها بعض الكيفيات
متشابهة للنار وبعضها غير متشابهة حتى لا يكون الصورة الهوائية
بريئة النار [illegible] ولهذا ما كان الهواء حارا رطبا وان يكون حال
الماء عند الارض كذلك ولهذا ما كان الماء باردا رطبا وان
يكون المتجاوران متساويين فى كيفية وان يكون كالاضداد متباعدة
فى المكان فهذا هو الوصف المحكم وعليه الوجود لكن الناس
قد اختلفوا فيه ايضا وخالفوا الحق فى اكثر هذا الحشو وخصوصا فى امر
الارض من جهلها فان كالارض اختلف فى عددها وفى شكلها وفى حركتها
وفى سكونها وفى موضعها فطبقات من القدماء المائلين الى
القول بالاضداد مثل الفندرس [illegible] ان الكل الواحد مركب من
ذلك لى حقيقة القول بالخير والشر والنور والظلمة افرطوا فى تمجيد
النار وتعظيم شانها وانها للتقديس والتسبيح وكل ذلك لنورها
واضائتها وراوا ان الارض مظلمة لا تستضئ باطنها بالفعل ولا
بالقوة وانها للتحقير والذم ثم راوا ان الوحدة والكثافة
والتوسط من المعانى الواقعة فى حيز الشر والرذيلة فجعلوا النار موصوفة

واحد بالطباع للحرو ان يكون مستحفظا
لكماله ذلك بدوام الحركه وبالحرى ان يكون
صح

الخير والفضيلة واضدادها
من المعانى الواقعة فى حيز صح

بالوحدة

بالوحدة وبالسكون وبالتوسط فى المكان وجعلوا الارض موصوفة
بالكثرة والحركة والوقوع فى الطرف وقالوا ان فى العالم ارضين
كثيرة وانها من الى التوسط بين ابصارنا وبين النيرين فتكسفهما
الست لا بالحق وسواء فقد تكلفوا اما لا يسعهم لهم وكيف السبيل الى
ان توجد فى النار شرط الكيفية متضادة ولا الارض معتدلة بكل متغير
واقع فى حد الحر وفى الارض كل متغير واقع فى حد البرد وهو بحكم هذا
حال النار معطية الكيفية متضادة والارض معتدلة لا العضد والنار
اسرع حركة فى المكان الغريب من الارض واقبل للعدم او القرب
منا لطه للحس والارض ابطأ حركة واثبت وجودا فى الحيز
الغريب ثم حيز الارض حيز الحياة وحيز النشو للنبات والحيوان
وحيز النار مضاد لذلك ولا سعد ان نجد للارض من الاوصاف
المحموده ما نجد للنار ومنها ان الحس البصرى يشهد على النار والسمع
بالقوة الحس اللمسى وليس كالمستحسان اشرف من الاستمتاع
كما ان ليس الحس العقلى الا التابع افضل من التابع الحس اغنى الحس
المنطقى على انه لا القول الذى قالوه ولا الجواب اجتنابه
من جنس الكلام البرهانى لكن الاصول توجب علينا ان نعتقد
ان الارض واحدة الا ان يوضح فنقول ان الارض صحيح
الطبيعة واحدة وقد علم من قبل ان الاشياء التى صورتها

بالحس صح
الذى صح
كلها صح

ي
اليقين

واحده قال الحر الطبيعي لها واحد بحسب تجوز ان يجتمع كلها في علما.
على وجه ما الى التحصيل والتسكين فيعلم من ذلك ليس الاحر الا
في مواضع اخرى بالطبع ولا عائق لها عن الحر الطبيعي ولقول
القائل ان الارض الحاصل في مكانها الطبيعي لا تتحرك بالاستقامة لما
علم قبل ولا تتحرك بالطبع على الاستداره اذ الارض ليس لها في طبعها
مبدا حركة مستقيمة وقد بينا انه ولا جسم واحد يجتمع فيه مبدا حركة
الاستقامة والاستداره والاعجب قول من قال ان
الارض دائمة الهبوط فما بال المدره تلحقها والحجر الارض كلما
كان اكثر كان اسبق واسرع حركة ان تحرك فما ظنك بكلية
الارض على ما قلنا من انها في جميع الجهات التي لها حركة
بالطبع فاما القائلون انها تتحرك بالاستداره والفلك ساكن
وان الشمس والكواكب تشرق عليها وتغرب بسبب اختلاف محاذيات
اجزاء الارض المتحركة اياها وهي ساكنة وانها في افقها تشرق ولا
تغرب فيفسد قولهم بما بيناه من سكون الارض وبان المدره تقع
على الارض على عمود مسقط محاذ للمحلاة ولو كان ما قالوه حقا
لوجب في المدره ان تقع على الارض على عمود لا ينزل على عمود
وشاقول السائل اين كان ولا بد فيه منحرفة ولو كان
الارض تتحرك هذه الحركة السريعة لكانت المدره ساخر

[illegible] ح

٦

عن المحاذاة ولما كان بعد مسقط السهم المرمي الى المغرب من الرامي
كبعد مسقط السهم المرمي الى المشرق من الرامي واما ما قالته الفرقة المذكوره
في ان وسط النار دون الارض فعمهم بما اجابهم عنه المعلم الاول انه
بين ان النار مقدمة بالشرف وليس الشرف يعطي الوسط
وهب انه قد لزم من ذلك ليس النار في الوسط الحسي انه يلزم
الوسط الشرفي واما الوسط المقداري فلا فرق له انما المراد بالوسط في
الترتيب ما في وسطها في اوسط واشرف الاجسام وترتيبه الارض
في اخر الترتيب فقد العظيم مرادكم مع القائل بما علمتم الوجود حكم
بطبعه الحكم بوسط النار ولا تحول لذلك الى مخالفة الكل
واما القائلون بسكون الارض فقد اختلفوا في سببه فقيل انها حلاة
حكيمة بسطوح تامة عريضة بنية فلا تهبط لانها مجوده محمولة على نائم لعلها دال
انها طبلية الشكل مسطحة القعر منبسطة وذلك سبب سكونها وان
الثقيل اذا انبسط انغمر مثل الرصاصة اذا بسطها طفت على الماء
وان جمعها رسبت وكذلك حال الارض على الماء والهواء وقال
انها وان كانت طبلية فليس لها الاسفل وبسطها الى فوق ولذلك
ما تكون المشرق بين لامع من الشمس خطا مستقيما في الرؤية
لا قوسا وقال انها كرة وانها ساكنة لا تتحرك وانها لا تتحرك لان
الفلك يجذبها الى الجهات جذبا متساويا فلا تكون جهة اولى

فالنار مقابلة للوسط في الترتيب ح

وقايل انها ح

بسطتها د

وغيرهم الى الرد
عليهم ق

بان يجذب اليها من جهة كما يحكى عن صنم كان في بيت مغناطيس الحيطان
والقرار والسقف وكان عنده قائما في وسط البيت متحيرا لا الى السطوح
الست بالسوية وقال ان السبب في قيامها المشابهة علّيه من كل جانب
وهذه المذاهب كلها ردية وكلها يجمع في انهم يجعل الارض مقسورة على القيام
في الوسط وكيف يكون الشيء مقسورا الا في غير موضعه الطبيعي وكيف يكون
الجسم مجبورا في موضع غير طبيعي الا وله موضع طبيعي اليه يتحرك وما كان يكون
حال الارض لو حصل في ذلك الموضع الطبيعي وهل كان يقف هناك او
يهبط الهبوط المتوهم فان كان يقف ولا يهبط ولا يسلك
ولا يطلب له علام العلل المذكورة فلم صار الموضع الذي يتوهم كان
اليه يتحرك اجزاؤه ويطلب له علام العلل المذكورة فلم صار الموضع
الذي يتوهم كان اليه يتحرك اجزاؤه يطلب لوقوفه فيه علة غير انه
مكانه الطبيعي الذي يشاهد اجزاؤه اذا فارقته وان كان لا يقف
ايضا هناك اعني في الموضع كالحركة ويهرب عنه فالموضع الطبيعي
ليس بموضع طبيعي بل موضع مهروب عنه يتقدم لزم كل
قول خاص محل خاص
في ابطال
الاراء الباطلة المذكورة في تعليل سكون الارض فاما الى سبب
قيام الارض وسكونها عندنا غير ما هو الذي زعم لها بعد ما عرفت
فيه ونتبعه لما عرفت من انه لم يحوجهم عن غيرنا الا ما على

سبب

سبب ذلك اثقال المدار بانها وثباتها علة التحرك فيها موضع البطلان
قوله احتاج اليها الا ان تكرر راجع في تعريف سبب قيامه ووقوفه
العمد من الشبهة من قيام الارض ووقوفها وذلك من الماء فان كان يشكل
قائم في سبب قيام الماء واستقراره حتى يتبع ذلك استقلاله يحلل
الارض البتة الا ان يحتاج في اقراره الا مثل المحال الذي يحل اليه
والارض من كونه غير غنائم من الجهة التي عنها فيكون الحوادث تابعة فيه
ومع ذلك فما السبب الخاص والمكنة للهواء في الارض وما هب
المنخرق للارض وهل هذه الاسباب لوازم طبيعة لجوهر الارض
اعراض يكون في الهواء او لجوهر ان يكون في الارض او لجوهر الارض
ان يكون محوي الشكل اما الهواء فظاهر انه الطبع يوجب يحوجه
لا لانفصال عن الارض ولولا زلزال او خسف واما الارض
وهي بسيطة واياها عن معدل الهواء وشكلها شكل البساطة وقد
علت ايضا فان لم يكن ذلك لازما طبعا فهو عارض
بعد كلام الطبع فكان يرى انه يكون لئن لم يعرض هذا العارض
او وقف حيث الارض فيه او حركة فان كان فيه وقوف
قبل هذا السبب فالحاجة الى هذا السبب وان كان حركة فكيف
جاءت القوة الهوائية فعدت فيه قائمة وكيف كان
يكون تلك الحركة والى اي غاية كانت يكون وكذلك الكلام

على حامل الارض سطحه البسيط المقابل لبسط الحامل اما ما قاله القائل
بجذب الفلك للارض من الجهات بالسوية فهذا مذهبه وقوله
من وجوه احدها انا سلمنا ان هذا الجذب قد دل عليه ولكن اما
ان يقع ح الارض في الوسط او يتحرك فان تحرك فلا محالة انه
يتحرك الى الفلك فان هولاء يرون ايضا ان الفلك محيط الى
الارض فان تحرك الى الفلك فقد انقلبت حركتها صاعدة
بالطبع وهذا محال وان وقف صارت العلة التي اعطوها الوقوف
الارض بحيث لو لم يكن لكان وقوف ايضا والشيء الذي
لا يحتاج الشيء ان يكون لعلة الى ان يكون ذلك الشيء لعلة ذلك
الشيء مستغنى عنه فهذا الجذب اذن ليس علة لسكون الارض
وايضا فان الشيء الاصغر اسرع انجذابا من الشيء الاكبر فما بال المدرة
لا تنجذب الى الفلك بل تهرب عنه الى المركز وايضا فان الشيء
الاقرب اولى بالانجذاب من الشيء الابعد اذا كان من طبعه والمدرة
المقذوفة التي هي اقرب الى الفلك فهي اولى بان تنجذب الى
جهة فوقها من كلية الارض وايضا فان الحركة الطبيعية المستقيمة كما
قد علم انما تكون لاجل القرار بالطبع والمدرة انما تتحرك لتستقر
وتسكن لا الى الفلك واما الى حيث هو من المركز ليس الى
الفلك والا لكان الجهة المخالفة لحركتها اولى بها فانها اقرب

فالمركز صح

لالانه يكون صح

د
علمت

فهي

فهي اذن انما تتحرك الى المركز لتسكن بالطبع والقرب منه هذا
مناقضة من جعل السبب تساوي الجهات في الاستحقاق لانها
لو كانت محللة لكان واحد منها اولى فما كان يكون ذلك
الاولى الذي لا يوجد مكان طبيعي او غيره ولكن فان كان جهة
هي مكان طبيعي فسكون الارض ثم لو كان مكانا طبيعيا فسكون
الارض موجودة وليس لها مكان طبيعي موجود فالى اي حيز
اجزاء الارض واجزاء الارض كيف لا تصير جهة من السماء اولى بها
من جهة لانها اقرب من جهة ولم لا تقف النار في الوسط لانه
العلة بعينها بعينها تقول القائل لانها لا توجد في الوسط اجتمع
فكذلك المدرة يجب ان لا تميل الى الوسط مما تنجذب ان
تعطوه لنا هو سبب حصول الارض في هذا الوسط الى
صار تحت [illegible] مكان الجهات فاحاطت عليه فاما الطبيعة [illegible] او حيث
سكونه الطبيعي يوجب ذلك او قسرا او اختيارا او بخت فان
كانت المحصلة انما هو مقتضى طبيعته فالسكون فيه مقتضى طبيعته
وان قالوا السبب فانا لا نسلم لهم ان ليس الا هذا السبب فان
الاجسام المكثفة للارض ليس لها ان تعتمد الارض دفع
ولو كان هبوط المدرة قسرا ودفعا من الهواء الكثيف لما كان
مرجحين على الموانع من الحركة فالهواء الذي يكسع لا يرجحني

ليس صح

ولو كان التصير لا بها هناك لكلا الارض
قسرا لكان تحريكها قسرا صح

الشمس جعل الهواء دافعا مدفعهما ولكن ان الاصغر اشد انقواعا
ولكن ان كلما لعدم مبداء الحركة صار ابطاء فان العرب كك
ليس شيء من هذه الثوالي اطلب كلية الارض مجهولا هناك فما
دائما ولا احتياج الى الاختيار لها واما التحسيس امر القصد
بداته بل الامور البحتة لها اسباب متعددة اما طبيعية واما قسرية واما
اختيارية على ما علمت وهذا المعنى لا يبعد ان يستفاد من هذه وليس
يصح من هذه الاقسام لا حصوله هناك فان كانت الطبيعة حصلته
فيه لم لا يهرب عنه فكيف ذلك سيما الصعود والهبوط فيه مداره فهو
من مدا فان مصير الارض في الوسط لو كان لعرف لكان حكم المدرة
ان يكون اصغر اسرع اندفاعا وابعد في عن المحيط ابطاء حركة وهو
الحكم المذكور والصاعد الى العشر انما هو سط التراب دون الهواء
والماء الذي فيهما فان جعل السبب في ذلك الثقل توسط دون
الخفيف الا ان حق ان الثقيل في العشر يحدد من جهة الفوق بالطبع
وبالدفع فالاوسط دفع الغاضر الهواء المدار ولم يكن ان يحرك
ذلك الهواء فان الهواء وبالجملة كل رقيق منحل يعرض له
عند شدة الحركة في المقام وهو ان لا يتحرك الى جهة فاذا انقطع
التراب من فوق وتحركت السيبان يحرك ويقف فان كان
السبب في الارض هذا وهو ان يعرض الحساب لدان القذفة

بالطبع

بالطبع م
الارض الطبيعة وكونه سكونا طبيعيا واما جوابه من ظن ان سكونها في الوسط ... سكون التراب م

بين السوال في الثقل وبين ان نظلة السد في ... كان الثقيل م

بالطبع وبعضها ليس يمكنه ان يخرق فيكون الجهات المتشابهة يحلق في
ان جهة يهرب عنها وجهة يميلها انشاقها بالطبع لكنه يمنع المقاوم
وهذا اخلاف ما ادعوه وان كان السبب ليس لعادن يهرب
ودفع دون جهة بل ليس الا الدفع فاذا كان يكون لولا الدفع
امكان يميل الى ناحية من نواحي الفلك بعينها ميلا مطلقا حتى كان
يحلق الى جهات متشابهة للميل وهذا محال او عن مطلق
بل مخصص بالقرب على ما قلناه من جهات العالم فيلول الحكم
طبيعي الارض حينئذ لا يكون بسبب اندفاعها بالعسر في الوسط
ويكون حكم النار حكمها فيلزم ان يكون النار اداو سطت
الثقل عليها الدفع فلم تقدر على الصعود وما بال هذا الدفع لا يحس
به وبه هذه القوة وما بال هذا الدفع لا يحمل حركة السحب والرياح
الى جهة بعينها ولا يحمل انتقالنا الى المغرب اسهل علينا من انتقالنا
الى المشرق والدليل على ان ظاهر الارض سطح لما رأوا من اشراقه
الفصل المشترك بين جرم الشمس وبين الافق فلم يشعر بان العسي
الصغار من الدوائر الكبار ترى في الحس خطوطا مستقيمة ولم
يشعر ان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت كرة ونظر اليها
لا من قطب تلك الدائرة ترى الى ما يعطيه على تلك الدائرة
رؤوس القطع مستقيما ومع ذلك فان علم الرصد يكذبه وهو

عليه م

اليها م

الثقل م

م ...

البسيط بحاله وكما قد اختلف الآراء في سبب قيام الارض وغير
ذلك فكذلك قد اختلف في حركات النار والهواء الى فوق وما
يرسب في الماء وما لا يرسب والمدخل الى تعرفهما معاودة جملة من
احكام الثقيل والخفيف

في ذكر جملة من [illegible]

في الخفيف والثقيل واستنباط الرأي الحق من آرائهم الخفيف
المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المركز ويقتضي طبعه
ان يقف طافيا متحركا فوق الاجرام كلها وهو الطافي [illegible] كل وضع
ودون جسم ما [illegible] ان يكون مبدء حركة والثقيل المطلق بالمقابلة
هو المقابل فيكون حركة اسرع حركة الى غاية البعد عن المحيط حاوزا
كل جسم غيره فيقتضي ان يقف راسبا تحت الاجسام كلها ولكل من الخفيف والثقيل
احوال له حال حصوله في المكان الذي يؤثره وحال حركته مرسلا
اليه وحال وقوفه ممنوعا دونه بعد حال حصوله في المكان الذي يؤثره غير
مائل عنه بالفعل ولا بالقوة ولو كان مائلا عنه بالفعل لما كان ذلك
المكان مستقره الطبيعي ولو كان مائلا عنه بالقوة لكان يجوز ان
يخرج الى الفعل فيميل بالفعل عن موضعه الطبيعي اللهم الا ان يكون القوة
بالقسر الى القاسر ولكل ميل قسري لا الى ميل طبيعي فالجسم الثقيل
او الخفيف لا يوجد في حال حصوله في الحيز الطبيعي مائلا اليه واما
الحالة الاخرى فهو ميل لا محالة فكذلك في حال صدور الحركة عن ميله هو

ودونه

الآراء صح

ودونه ممنوع عن ان يكون فاعلا فان عنى بالخفيف مثلا ما له ميل
الى فوق بالفعل فالممنوع خفيف بالفعل والحاصل في مكانه خفيف
بالفعل وان عنى بالخفيف ما له ميل بالفعل الى فوق كيف كان فالمتحرك
والممنوع كلاهما خفيفان بالفعل والحاصل في مكانه الطبيعي غير خفيف
بالفعل وان عنى بالخفيف ما له في ذاته الصورة الطبيعية التي هي مبدأ الحركة
والميل الى فوق حال الحركة الى فوق والسكون هناك حال
بحث ذلك فهذا الجسم في جميع الاحوال خفيف بالقوة ولان
اسم الخفيف يطلق على هذه المعاني في اللغة اطلاق الاسم المشترك فيجري
ان يقع منه غلط لا يقع اذا فصل هذا التفصيل وكذلك الحال في
جنبة الثقيل ويجب ان يحسن استعمالنا للفظ الخفيف والثقيل اذا
اردنا ان نعبر عن صور الاجرام الطبيعية استعمالا لا يدل على الغير
الثالث الجامع وان يحسن استعمالها ونحن اذا دللنا على افعالها
انما هو على المعنى الثاني فنقول انه قد عرض للناس اختلاف في
حركة الهواء في الماء الى فوق وحركة النار في الهواء الى فوق وحركة
الحجر وما اشبههما في الهواء الى اسفل على حكم ماله وزن فقال من
كان الاجسام كلها ثقال ومع ذلك [illegible] الاثقل يسبق
ويضغط الاخف الى فوق حتى يعدله الاستقرار في السفل [illegible]
اليه وقال ليس الثقيل هو الذي كان [illegible] هو الصلابة وقال ان

مرسل عامل [illegible] احكام الاثقل
هو ذو ميل صح

التي صح

ونقل وطفوا في الماء كحيث
لو ارسبت فيه قسرا الطفت
[illegible] صح

والحاصل والحاصل في الخلاء
وقالوا ان الثقيل هو صح

كثرة الملاء وانه يابى الاجزاء من المركب واتفاق ذلك كان لخلاء
او عن خلاء من علة ضد ذلك وقال ان لاشكال المحددة الصنوبرية
مبداء الحركة للفوق لسهولة الخرق والكرة من النفوذ دون المكعب
وباطله العراض الزوايا واستعراض السطوح من السبب في الثقل ومنهم من جعل
النفوذ للفوق للكرة كان كل نقطة من الكرة زاوية حادة وقال
ان الخلاء يجذب الى الاجسام جذبا يسبق بالاثقل فيرتب فيه
الاجسام على الترتيب الذي يتوسط فيه الاثقل ثم يحيط به الاخف
فالاخف واما ما يرسب في الهواء ولا يرسب في الماء فمنهم من جعل
السبب طفو الشيء في الماء وفي الهواء ايضا فقال الغاريات
المصعدة اياه من تحت ان الرطوبة الغالبة تقل من كل جسم بالا
ثقل المادة قالوا على ان كل رطوبة فان فيها علقا ما ما غير محسوس
وما تصعد من الغليان من مثقل الثقل حتى لم المنبسط من الرصاص
مساوية معلقات الكرة عددا ما يحاوله المجتمع منها فثقله قالوا ولهذا
ما تستقل السحب في علو الهواء ومن لصله فنقول ان هذه المذاهب
كلها تجعل حركة هذه الاجسام حركة عرضية قسرية فان كان ذلك
لدفع احدث كان الاكبر لا محالة ابطأ حركة وليس كذلك وكان
الموقع كلما بعد عن المبداء ... سرعته وليس كذلك وكان اذا
الحديد اجساما محوكا من ... وزن ... كان

الهادية ...

مابينه م

الولي

رسوبها في الماء ولم يكن المجوف الذي يطفو ان كان
الطفو قسرا بالضغط الماء لما هو جسم واحتماعه تحته فيه
واما الخلاء فلانه منه او لانه بالتخلخل عن الثقل منه بالجبس لم فلا جزء
مواجري ... الارض عنده من جزء اخر ولو كان كثرة الخلاء
وحدها علة للحركة الى فوق لكانت الارض الكبيرة اخف من
الصغيرة ولو كان كثرة الملاء وحده علة للحركة الى اسفل لكان
النار الكثيرة ابطأ حركة الى فوق ولو كان السبب في ذلك اما
والجو فيكون الخلاء اكثر من الملاء لكان السبب العلة ايهما كان انما هو
سبب النقصان موجب الكثرة لا السبب المضاد موجب الكثرة
فان عدم السبب ليس بعدم المسبب لا السبب المضاده فاذا زاد
الخلاء مستولا على الملاء لم يكن اما ان يكون الزيادة مانعة عن امر لو
كثر الملاء لفعله او موجبا بعد امرا فان كان زيادة توجب
المنع فيكون اقصى ما يوجب ان يمنع الحركة الى اسفل او يبطئها وان
كان زيادة الخلاء موجبا حركة الى فوق كان علة الحركة ويكون
الحكم للغالب منهما عرض بالاكثاح لشيء مركب ... الخلاء علة
محركة فقد ابطلنا ذلك في بعض الفصول المشتمل عليها الفن
الاول فلم اهم هناك ومع هذا فكان يجب ان يكون
النار الصغيرة والكبيرة متساويين الحجم وكذلك الحديد اخف من الاثقل

الخلاء م

والملاء موجبا للحركة الى اسفل كالعلة المحركة م

الارض الصغيرة والكبيرة او النسبة بين الخلاء والملاء في كليهما محفوظة ولو كان اللين سبب الخفة لكان م

مل من الرسق واما الاشكال المتحدده فانها يصلح ان يكون مواده للحركه
والمسببا للحركه فكيف يكون واما هذا الان نقول فامل الى السيف
انما قطع لانه كان حادا وليس بكون حده السيف من ان يقطع لا يحتاج
للى تحرك عن الحده فيقطع بالحده ثم اصارت الاشكال المتحدده لانها
متحدده يحصل حرها بجهه دون جهه ولم لم يكن عدم الحده علة لعدم
هذا النفاذ فل صار علة للنفل والنفاذ للى جهة اخرى كما قالوا فى المدرع
على ان نفاذ المدرك ليس دون هذا النفاذ فان اعتروا السكون
كلة الارض طبع وامن جهة النار سكون كليتها ولا لطبعوا التى حركه
النزان انى الحرله او طبعوا النصالة الارض تحتين الى اثره ولولم يرسب
الخشبة فى الهواء والنار بات للطافه فيها اكثر ولم اذ جعل الحسم فى فعر
الماء حتى تمس الارض ولا سوى هناك العلتان المذكورتان تنفع
طافيه ولم يصح حسم ما او ما ما الى ان هذه الوجوه كلها فاسده واما ان
منقلب ان كل حركة من هذه فانها للمكان الطبيعى فان كل جسم اذا
حصل فى حيزه الطبيعى لم يبق له فاذا كان الخشب فى الهواء لم يبق له ميل الى
السرد مثل الذى قبله يملك ميلها الموجود بالفعل فاذا حصل فى الماء
الميل الطبيعى للهواء الى فوق فان قوى وقاوم دفع الخشب ولم يجر او غض
للسبوط فيه او الذهب المجوف الذى حكيناه امره اذا ثقل الهواء
الذى فيه اناه ليس فى الجو ويهوى الى وس اهل والعام

فلم يمكن فيه البتة

اما هو لعله

اما

والرصد المسبط انما لا يرسب لانه يحتاج تحرك وتحته هواء
او ما يكثر او ذلك لا لطوفان اجمع كان ما تحته ماء دوا قل
ولعل المتسع ذلك القدر من الماء اكثر من ثقل ما يحصل من سلك
الماء من المسبط الارض فعلى هذا لعمل لا يتصور حكم الثقل والخفيف واذ
قد تكلمنا فى الاركان الذى منها كله العالم فنحن سائلون العلم ان العالم
الحسى هو واحد او منه عوالم كثيرة وان جملة
اجسام الملاقى بعضها لبعض على آخر ما ينتهى اليه جملة واحدة فوق
كرم الكس لنا العوالم كثيرة فان حملة لاجسام الملاقى كثرة فمنهم من ارى
انه من اصول فاسده لكنها مناسبة للعلم الطبيعى ومنهم من ارى
انه من اصول فاسده وغير مناسبة للعلم الطبيعى بل فلسفة او منطقية
فاما الطبقة الاولى فقد كان عنده من ان هنا خلاء لا نهاية له واجزاء
ما لا يتجزى لا نهاية له وانها تحرك فى الخلاء حركات غير مضبوطة وانها
تعرض لها اجتماعات فى احياز غير محصاه وان اجتماعها تؤدى
الى اشلاق هيئات عوالم غير معدوده وهذا المذهب مبنى عن
رب اذا ركون ما غير من الاصول المعروفة فى سائر الحكم
ونجد انها لو تحدد اصناف الحركات فمتنع بذلك انباق من انها لو
نهم الى اثبات عوالم غير متناهية واما المذهب الاخر فقد قال قوم
مقلده ان ولنا عالم عرو لنا هذا العالم المعركان ولنا ان

تعرف

مرد لك

عن قولنا هذا الانسان من المعنى ولا حقيقة لهذه الغيرية الا ان يكون قولنا هذا
الانسان يفارق قولنا الانسان فان قولنا هذا الانسان محمول على
شخص واحد بعينه واذا كان المحمول عليه هكذا كان قولنا الانسان محمول

بالعدد م

على معنى جائز في طباعه ان يحمل على كثيرين وكذلك قولنا العالم محمول على
معنى جائز في طباعه ان يحمل على كثيرين لكن العالم من المعلوم السر اذا فرضت
الكثرة موجودة فيه فرض امر جائز كان ذلك على سبيل التكون واحدا بعد
اخر لانه عندهم غير متكون بل هو عندهم ابدي متكون اذا فرض
كثرة فرض ابديات واذا كانت ابديات استحال ان لا تكون
موجودة في وقت من الاوقات واذا استحال ان لا تكون وجب كونه قالوا
وهذا الحكم عام في جميع الامور الابدية اذ الممكن وجوده في الابديات
واجب فان الممكن لا يلحق من فرضه محال واذا فرض موجودا فرض ما هو
غير موجود لكنه ممكن ان يكون ازليا والازلي ممتنع العدم فاذا فرض

وجب م

موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجب ان يكون موجودا
[illegible] اذا فرض ذلك الفرض ليس ذلك الفرض [illegible] ولزم المحال

وجب ان يكون مع ذلك الفرض م

من فرض وجوده ممكنا غير موجود دائما واذا فرض الممكن في الازليات
واجبا فاذا كان كذلك لم يكن الا ان [illegible] لكن العالم واحد فلا
يصح فرض الكثرة فيه صحة وجوب فهذه طريقة المذهب الثاني
وهي فاسدة وانما [illegible] ظنهم ان كل ما يخالف الحس الشخصي

المآخذ ؛

وهو كل

وهو كلي بمعنى واحد وهو الذي يصح وجود الكثرة فيه ونحن قد بينا
في صناعة اخرى ان الجزئي هو الشيء الذي يمنع بفعل ماهيته محمولة
على كثيرين والذي لا يمنع ذلك فيه وليس اذا لم يمنع من جهة صورته

بازائه هو الذي م

او من جهة ما بالفعل صورته لم يمنع من جهة اخرى فان الصورة الصالحة
من حيث هي صورة لان يكون منها عدة من مواد او المفهوم الصالح

المعقول او م

من حيث هو معقول ومفهوم ان يطابق عدة من الامور
في حصوله ما هو مجوز ويصلح حصولا بالفعل الا ان لم يحضر المواد
ما يتفق عن حمل صورة واحدة ولو انه امتنع وجود الحديد الا القدر
المطبوع منه سيف واحد لم يمنع كون صورة السيف صالحة لان
يتشكل بها مواد حديدية كثيرة فان وجد سيوف فوق ذلك
السيف الواحد وبيان المعقول من الانسان يمكن ان
يطابق عدة ناس عن ان يعوق ان يكون لا اناس الا الواحد بعين
ذلك في ان يحصل فيه المطابقة لكثرة موجودة بالفعل وكذلك الحكم
في امر العالم فهم سلموا ان صورته لا تمنع كونها [illegible]

صورة م

من ان يكون محمولة على الكثرة لكنه يمنع وجود مادة مستعدة لذلك
ليس بعرض مع ذلك ان يمنع وجود عوالم كثيرة نعم لو كان
كل ما هو ممكن بنفسه باعتبار العرض له ان يصير [illegible]

وواجبا بسبب م

كان الامر كذلك لكن الامور التي [illegible] بطبائعها ممكنة [illegible] ممتنعة

بالسمات منها ما لم يوص عليها الامتناع ومنها ما يعرض عليها الوجوب

فهذا اما بقوله فرسان ان هذه الحجج عم موجه لما نذهبون اليه

ولعل ان يوضح ان الدعوى نفسها كاذبة ومل باطلة ولتقدم لانك

حال المؤلف للاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة من الاحياز التي تقتضيها

هذه الاجسام حالها عن ممنوعة في اوضاعها واشكالها عن كل ما

الطبيعي فان اختلاف الوضع والشكل صحيح الحكم لا ان لا كل

مكانه الطبيعي فاذا كان كذلك فالاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة

مرتبة بعضها على بعض بحسب المجاورات الطبيعية من سند من

مستدير مثلا لو كان يصح ان يوهم ابعاد معطوره فاذا كانت

الاحياز الطبيعية على هذه كلها كانت الاحياز الغير الطبيعية

من احياز اجسام اخرى بالطبع اولا حيز الاول جسم طبعي لا جسم

طبعي الاول حيز طبعي وهذا كله مفروع عنه فيما سلف مما وجد

حيز عن الواقع من هذا النمط من الترتيب فان كانت العوالم الكثيرة

وجب ان تكون الاحياز الطبيعية لكل طبقة من عوالم الجسم منها

لو فرضت ابعاد معطورة ما كلي الكرة فيكون جماعة اجسام عالم فيما

يكون بينهما خلاء او ملاء ويحتو ما بينهما جسم والخلاء ممتنع ضرورة وهو

الحكم اي يكون لا مجال اما فيه طبعي او غير طبعي له الطبيعي لغيره فيكون على كل حال

حيزه مستدير الكثرة ولك تم اذا وصل المجموع عن عصر كره

في كره واحده فلا احياز كونه كره الطبقات اجسام مخلوقة فالحيز

اي مع واحد فالمحيز المجموع واحد هذا هو البيان المطلق واما ان

جعل كل عالم في الصورة كالعالم الاخر حتى يكون في كل عالم ارض ونار

وماء وهواء وسماء كما في الاخر عرض ان يكون للاجسام المتفقة

في النوع مادة كره اماكن طبيعية متباينة في الوضع او بالطبع وهذا

مما دل على بطلانه بل كما اوضحنا من ان الاصول الكلية ان يكون

مكان كل ارض مثلا بالطبع مكان الجميع فيه جعلها كره واحده وسلوكه

مكان كل واحد من العناصر واذا كان كذلك كان كل ارض مثلا انما يكون

الحصول في الجميع على موضع طبعي له وبذلك اما ان يكون انها طبيعية

للجميع وقد بينا احالة ذلك او يكون موضعها الطبيعي واحد للعين

وقد قرب الى مواضع اخر فكيف حصل عند الاجسام المجرده

الى الجهات التي لا تحرك وما الذي صرفها ويعرض ان يكون طبعه واحدة

تحرك بالطبع الى جهات متضادة وليس بقدر في هذا الباب كون كل ارض

كثيرة بالطبع حتى يكون لها الكثرة بالعدد وكلها مشترك في الارض

وذلك انه وان كان لا شك في ان الاجسام الكثيرة بالعدد لها

الامكنة الكثيرة بالعدد ولكنه ليس بكثرة على نحو يجعل الكل لو اجتمع كل

الامكنة واحدا الا واحدا بالعدد على ما عناه وهذا الاجتماع

حالا مانع له في طبع الطبايع الواحدة المتشابهة الاجزاء كالتراب

الحجج

ادلة الكتاب سلوها والاصل ولنبين انها تكشف بحثا ان تكون معقول ان الاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة

تقتضيها

احياز كرية تحمل جماعة

العدد

كرة واحدة

عن

يعرض

انها واسطة كان فالارضين كلها مشتركة في انها

والناس لم يكفهم صارت السماوات مملوءة الاماكن واليس الذي فرق
من اجزائها حتى صارت الاوساط كثيرة بالعدد وقد يلزم من هذا القول
المتقدم ان السماوات على حد وسائر الامكنة فلا يكون سائر الامكنة
على حد وحدها فيمتنع ان يكون لا يخلو عن اجزائها بحيث لا يجاوز ولا
يحصل في حد مشترك على غير طبيعتها وغير الاجسام الاخرى التي انما يحدد
امكنتها بها ولا يحصل لهن ذلك فيلزم ان لا يكون اما طبيعيا لا طبيعيا
من جهة الاجسام الاخرى وقد منعنا ان تعرى الجرم من الاشكال الطبيعية
فاذا استحال اوساط كثيرة ان تتحدد وامكنة متشابهة الطبع اجزاء
متساوية الطبع الا بالعرض الذي هو القاسر استحال اوساط كثيرة
فهذه الاشياء توضح ان لا عوالم كثيرة يحتاج اليه طبائع البسائط واذ
قد علمنا ان الجسم السماوي هو الجسم المحدد للحركات المستقيمة مشتملا عليها ولا
جسم خارجا عنه مما سلف فيه علم آخر فقد ظهر ان كل جسم فيكون
محيطا به فلا يخلو اما ان يكون ساكنا لا مبدأ حركة فيه ومبدأ حركة مستديرة
فيكون مشاركا مستقيما [illegible] وبحث لا يمنع كثرة الاجسام المستديرة
الحركة والعالم متناه لا بد له من جسم سوى هذه الاجسام ويكون حاملا بين
الوسط وذلك الجسم وكل العالم او لا جسم خارجا عنه ولا هيولى غير
محيطة اذ لا وجود للهيولى بلا صورة فلا كثر او لا مادة خارجة بصورة
العالمية فيكون صورة العالمية مخصوصة بمادة واحدة [illegible] منها جملة [illegible]

من جهة الجرم و م

يكون م

وقد قلنا ان كل جسم ففيه مبدأ حركة
واما ان يكون فيه مبدأ الحركة مستقيمة
وقد قلنا انه لا حيز التي فيها
مبادي حركة مستقيمة اما وجودها
في ضمن الجسم المحدد والجهات لا خارجا
عنه واما ان لا يكون فيه م

تصور م

محصورة في عالم واحد فلا يمكن ان وجود عوالم كثيرة فيكون
العالم واحدا اما متصلا واحدا في الطبائع البسيطة الممكن وجودها
والحركات المستديرة والمستقيمة منقسما الى الاكوان والتراكيب منها فيكون
صانعها [illegible] بالواحد لكل الاجسام [illegible] على بعض كما يمكن
في طبائع الوجود من غير حاجة الى [illegible] هذا آخر كتاب السماء والعالم
من كتاب الشفاء ويتلوه الفن الثالث
والحمد لله رب العالمين ٥

